



التشيع والنص

دراسة تحقيقية ناظرة للشبهات التي طرحها
بعض كتاب الوهابية حول تاريخ ظهور التشيع

السيد جاسم هاتو الموسوي

التشيع والنص

دراسة تحقيقية ناظرة للشبهات التي طرحها
بعض كتاب الوهابية حول تاريخ ظهور التشيع

السيد جاسم هاتو الموسوي



مقدمة المركز

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين الذين أذهب الله عنهم
الرجس وطهرهم تطهيراً

الشيعة كلمة معروفة للجميع، وقد جاء ذكرها في القرآن الكريم، لكن في اصطلاح
المسلمين تطلق على كلّ من اختار طريق آل الرسول ﷺ واتّبع منهجهم، وقد اختار
لهم رسول الله ﷺ هذا الاسم.

وهم يستقون عقائدهم من سنّة النّبّي وأهل بيته الكرام، إلّا أنّ بعض أصحاب
الفكر السقيم بذلوا قصارى جهدهم ليصوّروا هذه الأفكار السليمة والعقائد
الصحيحة بأنّها أفكار دخيلة غريبة قد جيء بها من أعداء الإسلام، متشبّثين بكلّ غث
لِلصّاق هذه الخرافات والأوهام باتباع المنهج الحق.

وقد شدّد مركز بحوث الحج حزام الهمة بالتنسيق مع مركز الزهراء الإسلامي؛
لتحقيق هذه المسألة لتحقيق هذه المسألة وبحثها، حيث كلّف بذلك محققه الباحث في
مجال العقيدة الأستاذ الدكتور السيّد جاسم هاتو الموسوي، فخرج هذا الأثر تحت
عنوان (التشيع والنص)، الذي اعتمد فيه الباحث على أهم الأدلة المتقنة من مصادر
السنة وكتبهم المعتبرة لديهم وفق مبانيهم؛ ليبرهن على صدق مدّعى الشيعة الإمامية
وإبطال دعوى المخالف.

وفي الختام لا يسع مركز بحوث الحج إلا أن يتقدّم بجزيل الشكر والتقدير لمدير
مركز الزهراء الإسلامي ومحققه العزيز، سائلين المولى القدير أن يوفّق الجميع لما فيه
مرضاته تعالى.

إنّه ولي التوفيق

قسم الكلام والمعارف

مركز بحوث الحج

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا أبي القاسم محمد ﷺ وعلى آله الطاهرين المعصومين. إنَّ الخلاف والاختلاف والتباين سمات رافقت المجتمعات البشرية منذ وجودها على وجه الأرض، ولم تأتِ بعثة الأنبياء والرسول ﷺ وإنزال الكتب والرسالات إلَّا للحدِّ من هذه الخلافات بين الأمم وبيان ما اختلفوا فيه، إلَّا أنَّه رغم ذلك فقد اختلف أصحاب الديانات والكتب السماوية أنفسهم من بعد ما جاءهم العلم.^(١) ولم تكن الأمة الإسلامية خارجةً عن هذه السُّنة التاريخية؛ فكان الخلاف ينشب بين أبنائها بين الفينة والأخرى.

وقد افترنت تلك الخلافات في حُقبٍ من التاريخ الإسلامي بتبني البعض أفكاراً متطرِّفةً وشاذةً لا تعود على المسلمين بشيء سوى تعميق الخلاف أكثر فأكثر، وتأجيج النزاعات المذهبية والطائفية وتشديدها بينهم.

وكان من بين رواد هذا المضمار الشيخ المعروف بابن تيمية الحرَّاني، إذ كان له قصب السبق في ذلك بما جاء به من آراءٍ خرق فيها إجماع علماء المسلمين، وفتاوى اتهم فيها الغالبية العظمى من أهل القبلة بالشرك^(٢).

(١) قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا يَبِغْتُمْ﴾ (آل عمران: ١٩).

(٢) قال ابن تيمية: «وقد زين الشيطان لكثير من الناس سوء عملهم، واستزلهم عن إخلاص الدين لربهم إلى أنواع من الشرك، فيقصدون بالسفر والزيارة رضى غير الله والرغبة إلى غيره، ويشدون الرحال إمَّا إلى قبر نبيٍّ أو صاحب ←

ومن هنا لم تجد تلك الفتاوى مكاناً لها في الأوساط العلميّة بادئ ذي بدء، فجوبهت تلك الآراء والأفكار بالرفض الشديد، ووقف بوجهها العلماء بمختلف انتماءاتهم؛ لما وجدوا فيها من خطورةٍ من حيث المحتوى والابتعاد عن روح النهج القويم، الأمر الذي يشكّل تهديداً جاداً لوحدة المسلمين وتماسكهم. وقد انحسرت هذه الأفكار بعد أن ضُيقَ على صاحبها، إلى أن انتهى به الأمر إلى السجن، حيث قضى أجله فيه، وخبّت أفكاره.

وبقيت كتب ابن تيمية وآثاره منزويةً يتداولها نفرٌ قليل، إلى أن أظهر محمد بن عبد الوهاب (سنة ١١٤٣ هـ) دعوته في (نجد)، حيث غالى كثيراً وأفرط في تبني آراء ابن تيمية وبثّ فيها الحياة من جديد، وأخذ بالتهجّم على الذين لم يكونوا يوافقونه في الرأي، فبسط نفوذ هذه الدعوة الجديدة على أغلب مناطق الجزيرة العربية بالقهر والغلبة وحرارة السيف، وتحت شعار التوحيد وتطهير المنطقة من مظاهر الشرك بالله تعالى في عبادته حسب زعمه، وقد عرفت باسم (الوهابية)، والتي اشتدّت في هجمتها - منذ بداية ظهورها - على الشيعة الإمامية؛ وذلك لما يتمتعون به من رقيٍّ في المستوى الفكري والعلمي، وقدرة على التطوّر وإيجاد الحلول والإجابات على كلّ متطلّبات العصر، الأمر الذي ساهم في انتشاره في مختلف البلدان، فتقبّلته القلوب والعقول من دون إكراه أو إلقاء إليه؛ كيف لا وهو فكرٌ مبتنٍ على فكرِ أئمةِ أهل البيت (عليهم السلام) من عترة النبي (صلى الله عليه وآله)، وطريقتهم في بيان الدين الحنيف التي تتماشى مع الفطرة الإنسانية السليمة، مع جلاله شأنهم، وسطوع برهانهم، وورعهم وتقواهم المشهور بل المتواتر.

→ أو صالح أو ما يظنون أنّه نبيّ...»؛ اقتضاء الصراط، ص ٤٥٧.

فزيارة قبر الرسول (صلى الله عليه وآله) عند ابن تيمية غواية من الشيطان، وضرب من الشرك، حتّى ولو قصد بها مرضاة الله وثوابه! وقال: «الأحاديث المروية في زيارة قبره، كقوله: (مَنْ زَارَنِي وَزَارَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ضَمِنْتُ لَهُ عَلَى اللَّهِ الْجَنَّةَ)، و (مَنْ زَارَنِي بَعْدَ مَمَاتِي فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي)، و (مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَانِي)، ونحو هذه الأحاديث، كلّها مكذوبة موضوعة»؛ اقتضاء الصراط، ص ٤٠١.

فتعظيم قبر الرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله) عنده يؤدّي إلى الشرك، والصلاة عنده للتبرك بدعة، وأحاديث زيارته مكذوبة وموضوعة!!

فكان لأتباع أهل البيت عليه السلام الغلبة الفكرية على الجميع بلا استثناء، ولم يجد الأعداء وسيلة لإيقاف هذا المدّ الشيعي إلاّ باتباع أساليب لا تنسجم مع روح الإسلام الذي عُرف بأنّه دينُ البرهان والدليل والحوار والكلم الطيّب والجدال بالتي هي أحسن، فجندوا كلّ طاقاتهم لزرع الحقد والعداوة والكراهية في قلوب الأجيال عبر مختلف طرق التبليغ؛ ابتداءً بالخطب والمحاضرات، ونشر الكراسات والكتب والمجلات، ثمّ مع مرور الزمان وتطوّر وسائل الإعلام قاموا أيضاً بتسخير وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ومواقع الإنترنت، وغيرها. بل عمدوا إلى إدخال كتب العقائد الخلاقية في المناهج الدراسية، وإنشاء المعاهد والجامعات لتربية أصحاب الفكر المتشدد والمتطرف، حتّى تحرّجت منها جماعة من الكتاب لم ترقب لأحد ذمّة ولم تراع حرمة؛ كإحسان إلهي ظهير، وإبراهيم الجبهان، وناصر بن عبدالله بن علي القفاري، وعلي السالوس، وغيرهم كثير.

وقد اتّسمت كتاباتهم بشكل عامّ باللاموضوعية، والشدة، والتهجّم السافر على الآخرين، وعدم الإنصاف، والابتعاد عن منهج البحث العلمي في المسائل الخلافية، ومن المعلوم أنّ أهمّ العناصر التي يجب الالتزام بها من قبل الباحث في الفكر العقائدي المقارن، هي مراعاة الأمانة العلمية في النقل والضبط والبيان، والورع، وأداء الحقّ واتباعه، كما قال سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: ١٨)

وينبغي النظر إلى المسائل الاتفاقية بعين الاعتبار والأهمية، فإنّ نقاط الاشتراك والالتقاء في الأصول والفروع لدى المسلمين هي أكثر من نقاط الاختلاف والافتراق، وهذه الأمور المشتركة بمثابة القاعدة الثابتة التي ينطلق المرء منها في المعرفة الدينية الإسلامية.

كما لا بدّ من الإنصاف والتزام الموضوعية في التعامل مع المسائل الخلافية الموجودة بين أئمة المذاهب الإسلامية، فالخلاف مسألة طبيعية، وهو ميزة البحث الفكري، بل

لا يخلو منه حتّى أصحاب المذهب الواحد؛ سواء في الفقه أو الاعتقادات، كما نجد ذلك لدى أئمة أهل السُنّة أنفسهم.

كما أنّ من الظلم والإجحاف الاعتماد على المصادر الثانوية وغير المعتمدة لدى الطرف الآخر في بيان مذهبه أو الردّ عليه، أو الاحتجاج بالقضايا الخلافية غير المسلّم بها عنده، بل لابدّ من الرجوع إلى أمّهات المصادر المعتمدة لديه والاحتجاج عليه وفق متبنياته.

قال ابن حزم: «لا معنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا؛ فهم لا يصدّقونها، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم؛ فنحن لا نصدّقها، وإنّما يجب أن يحتجّ الخصوم بعضُهم على بعض بما يصدّقه الذي تُقام عليه الحجّة به، سواء صدّقه المحتجّ أو لم يصدّقه؛ لأنّ من صدّق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير الخصم يومئذٍ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه»^(١).

ويجدر بالباحث الإسلامي أن يكون هدفه من وراء طرح كلّ مسألة علميّة هو طلب الحقّ والحقيقة، لا أن يردّ البحث وهو محمّل بالقناعات والأحكام المسبّقة المسلّمة لديه من دون أن يكون له الاستعداد لرفع اليد عنها ﴿وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (سبأ: ٢٤)

ولا ريب في أنّ العلماء هم مصدر الخير والسعادة لكلّ أمة، فيجب على علماء المسلمين جميعاً السعي لما فيه خير الأمة وصلاحها، ولا يمكن أن يحصل ذلك إلّا من خلال البحث العلمي الحرّ والموضوعي، مع سعة الصدر، والانفتاح، والابتعاد عن العصبية في الحوار، والتأدّب بالآداب الإسلاميّة، والتمسك بالقيم الأخلاقيّة. ونحن بدورنا سنضع كلّ ذلك نصب أعيننا إن شاء الله تعالى، ونوظّف كلّ أدوات البحث العلمي والاستدلال المنطقي المتين، متّبعين أسلوب المناظرة العلميّة والمجادلة

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ج ٤، ص ٧٨.

بالتي هي أحسن.

وننوه هنا إلى أنّ هذا البحث مستلّ من كتابنا (الردّ الكبير)، وقد شارك فيه مجموعة من الباحثين بأبحاث مميزة وقعت ضمن طيات هذا البحث، وسننبه عليها في الهامش في موقعها، سائلين المولى العليّ القدير أن يوفّقنا لما فيه مرضاته تعالى.

المدخل

يرتبط ظهور التشيع لآل البيت عليهم السلام ارتباطاً وثيقاً بمسألة النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام كخليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله ووصياً له، فمن أراد الوقوف على تاريخ ظهور المذهب الشيعي ينبغي له أن يحقق في عقيدة النصّ والوصية، وتاريخ ظهورهما بين المسلمين. والمشهور أنّ هناك عدداً من كبار الصحابة؛ كالمقداد وسلمان وعمار وأبي ذر رضي الله تعالى عنهم، كانوا يعتقدون بالنصّ والوصية. ولم يكن هذا الاعتقاد وليد الأحداث المؤسفة التي حصلت بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، وإنّما هو حاصل ما سمعوه ووعوه من الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.

وكانت نتيجة ذلك هي أنّ النواة الأولى للتشيع نشأت على عهد النبي صلى الله عليه وآله من دون أن ترتدي لباس التمدّج، وإنّما توشّحت ذلك بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، مقابل الجماعة التي تمذهبت لأصحاب السقيفة، وهذا الأمر من الواضح بدرجة بحيث أقرّ به حتّى بعض كتّاب الوهابية ممّن عرفوا بتعنّتهم تجاه مذهب أهل البيت عليهم السلام؛ كالدكتور علي السالوس وأضرابه.

يقول هذا الكاتب المعاصر ضمن كلامه عن امتناع بعض الصحابة عن بيعة أبي بكر: «والمشهور أنّ هؤلاء لم يبايعوا؛ لأنّهم يرون أنّ الإمامة ليست في قریش بصفة عامّة، وإنّما هي في أهل بيت النبوة، ولإمام عليّ بصفة خاصة، وهؤلاء قلّة يذكر لنا التاريخ منهم بعض الصحابة من غير بني هاشم؛ كالمقداد بن الأسود، وسلمان

الفارسي، وأبي ذر الغفاري رضي الله تعالى عنهم أجمعين»^(١).

لكن من الغريب جداً إصرار بعضهم على ربط التشيع بعبدالله بن سبأ، وإرسال ذلك إرسال المسلمات^(٢)، بلا دليل أو برهان، وإنما سائقهم فيه الهوى. والأغرب من ذلك دعوى أن عقيدة الوصية هي من مخترعات ابن سبأ أيضاً!^(٣)

ولا قيمة لمثل هذه الترهات والخزعات، وليست هي إلا استخفاف بعقل المخاطب، فلا إجحاف لو تسائل هنا:

ما هو المقصود من تأسيس ابن سبأ للتشيع؟! وما هو المقصود من اختراعه لمسألة الوصية؟

فهل أن المراد من تأسيس ابن سبأ للتشيع هو كونه مخترعاً للنص على أمير المؤمنين عليه السلام بأي لفظ كان، سواء بلفظ الوصية أو ما يؤدي معناه؛ كأن يقول عليه السلام: «خلفتني من بعدي» أو «وليكم» أو ما شاكل «هو فلان» مثلاً؟

أم أن المراد من تأسيس ابن سبأ للتشيع هو كونه مخترعاً للنص على أمير المؤمنين عليه السلام بخصوص لفظ الوصية؟

ومن الواضح أن هذين مستويان من البحث في الوصية، يتعلّق أحدهما بمعنى الوصية وأن المقصود منها هو النص على الخليفة بعد رسول الله ﷺ ولو بلفظ آخر غير

(١) مع الاثني عشرية في الأصول والفروع، د. علي السالوس، ج ١، صص ٢٩ و ٣٠.

(٢) قال إحسان إلهي ظهر: «وأما إنكار عبدالله بن سبأ اليهودي فليس إلا إنكاراً للحقيقة الساطعة كالشمس الطالعة في منتصف نهارها، ولم يوجد في المتقدمين أحد من أنكر وجوده، وما أدري أيهم أكثر علماً وإماماً بالحقائق؟ المتقدمون أو المتأخرون، [الخائفون المذعورون] من والدٍ وكدهم، ومؤسس أوجدتهم، فنحن ندعو القوم ونتحدثهم أن يثبتوا واحداً من المتقدمين منهم، لا متناً، من ينكر وجوده، ويعدّه من الخيال والوهم»، الشيعة وأهل البيت، هامش، صص ١١٥ - ١٢٤.

(٣) كثيراً ما ردّد كتاب الوهابية هذه المقولة لاسيما المعاصرين منهم؛ كإحسان الهي، وعلي السالوس وأصراهما، قال (اللفظ للسالوس): «عبد الله بن سبأ كان يهودياً ثم أعلن إسلامه، ووالى علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بالغلو، فقال في إسلامه بعد وفاة الرسول ﷺ في أبي الحسن مثل ذلك، وهو صاحب فكرة أن علياً هو وصي النبي صلى الله عليه وسلم»؛ مع الاثني عشرية في الأصول والفروع، ج ١، ص ٩.

لفظ الوصية، ويتعلّق الآخر بخصوص هذا اللفظ بمعنى النصّ على خليفة رسول الله ﷺ بلفظ الوصية.

أمّا المستوى الأوّل (النصّ على الخليفة بعد رسول الله ﷺ بغير لفظ الوصية) فقد وقع البحث فيه بشكل موسّع من قبل علماء الإمامية، حيث ذكروا أدلّتهم على ذلك، والتي كانت من جملتها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وقد وقع هناك نقض وإبرام في دلالة هذه النصوص بين علماء السنة والإمامية، لكننا لم نجد منهم من زعم أنّ هذه النصوص من مخترعات ابن سبأ، كما سيأتي ذكر بعضها في الأبحاث القادمة إن شاء الله تعالى.

وأمّا المستوى الثاني (النصّ على الخليفة بعد رسول الله ﷺ بلفظ الوصية) فقد وقع البحث فيه أيضاً بشكل موسّع من قبل علماء الإمامية، حيث ذكروا تلك النصوص النبوية الواردة بخصوص لفظ الوصية، وبحثوا في أسانيد وطرقها ودلالاتها، ووقع لعلماء السنة فيها كلام إلّا أنّهم لم ينسبوا بنت شفة على أنّ هذه النصوص هي من مخترعات ابن سبأ. ومن هنا فدعوى أنّ هذه النصوص من مخترعاته لا تصمد أمام البحث العلمي، كما سيأتي بيان ذلك أيضاً إن شاء الله تعالى.

وقد وقع الخلط الواضح بين ما جاء في أنّ ابن سبأ هو من اخترع الوصية، وبين ما ورد في شخصيته وما نُسب إليه من أدوار لعبها في التاريخ الإسلامي. وقد استغلّ إحسان ظهير وأضرابه ذلك، فحاولوا أن يغالطوا ويوجدوا الربط بين وجوده كشخصية حقيقية لها حضور خارجي قد عاصرت ثلّة من الصحابة، وبين كونه مخترعاً لعقيدة الوصية وبعض المعتقدات الأخرى التي ادّعى أنّه هو من أوجدها وروّج لها، فكلّموا ورد ذكر ابن سبأ، فإذا هو من اخترع الوصية، والحال أنّه لا ربط بين المسألتين، فمجرّد ثبوته لا علاقة له بالوصية كما هو واضح.

ولكي تتّضح حقيقة الأمر في ذينك المستويين، وما وقع من الخلط بين ما جاء في أنّ ابن سبأ كمبدع للوصية وبين ما ورد في شخصيته، سنبحث المسألة بشكل مختصر - ضمن

عدّة فصول، مع مراعاتنا للاختصار بحسب ما يقتضيه المقام، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: أحاديث النصّ بلفظ الوصية في روايات أهل السنة.

الفصل الثاني: الوصية في مرويات عبدالله بن سبأ وحقيقة هذه الشخصية.

الفصل الثالث: أحاديث النصّ بغير لفظ الوصية في روايات السنة.

الفصل الرابع: علاقة النصّ بنشوء الفرق وتاريخ ظهور التشيع.

الفصل الخامس: الفرقة الناجية.

الفصل الأول:

أحاديث النص بلفظ الوصية في روايات أهل السنة

تمهید

أخرج كبار محدثي أهل السنّة وحفاظهم روايات النصّ على الخلافة بلفظ الوصيّة، بشكل تفرّغ معه مقولة اختراع ابن سبأ للقول بالوصيّة من محتواها، وتصبح لا قيمة علميّة لها؛ لأنّ الوصيّة وردت على لسان رسول الله ﷺ وكبار الصحابة حتّى قبل دخول ابن سبأ في الإسلام! وهذه إشارة إلى بعض الروايات التي جاء فيها لفظ الوصيّة للإمام عليّ عليه السلام من قبل النبي ﷺ من كتب أهل السنّة، وإلا فكتب الشيعة الإماميّة مليئة بالروايات الصحيحة في ذلك، إلّا أنّه لا حاجة لذكرها، خصوصاً ونحن بصدد الاحتجاج على المخالف، وأمّا التفصيل فله مقام آخر:

١ - حديث عائشة

● أخرج البخاري في صحيحه من طريق الأسود بن يزيد، قال:

«ذُكر عند عائشة أَنَّ النبيَّ ﷺ أوصى إلى عليٍّ، فقالت: من قاله؟ لقد رأيت النبيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم وإني لمُسِنِدُهُ إلى صدري، فدعا بالطَّست، فانخنث^(١)، فمات، فما شعرت، فكيف أوصى إلى عليٍّ؟!»^(٢).

● وأخرجه البخاري أيضاً ومسلم في صحيحيهما من طريق الأسود أيضاً، بلفظ:

(١) أى: انكسر واثنى لاسترخاء أعضائه عند الموت؛ يقال: ثَنَيْتَ السَّقَاءَ؛ إِذَا ثَنَيْتَ فَمَهُ. انظر: النهاية، ابن اثير، ج ٢، ص ٨٢ (خث).

(۲) صحيح البخاري، ج ۳، ص ۱۸۶؛ صحيح مسلم، ج ۵، ص ۷۵.

«ذكروا عند عائشة أنّ عليّاً عليه السلام كان وصيّاً، فقالت: متى أوصى إليه وقد كنت مسندته إلى صدري - أو قالت: حجري - فدعا بالطّست، فلقد انخثت في حجري، فما شعرت أنّه قد مات، فمتى أوصى إليه؟!»^(١).

● وأخرجه النسائي في مسنده من طريق الأسود أيضاً، بلفظ:

«عن عائشة، قالت: يقولون: إنّ رسول الله ﷺ أوصى إلى عليّ عليه السلام، لقد دعا بالطّست ليبول فيها، فأنخثت نفسه عليه السلام وما أشعر، فإلى من أوصى؟!»^(٢).

ولا شبهة لأحد من أهل السنّة في سند هذه الرواية بألفاظها المتعدّدة، وهي صريحة الدلالة على أنّ مسألة الوصيّة لأمير المؤمنين عليه السلام كانت معروفة عند الصحابة، وكانوا يتداولونها في مجالسهم ومنتدياتهم، وكأنّها أمر مفروغ من وجوده. فهل لقّن ابن سبأ أيضاً هؤلاء الصحابة الذين ذكروا عند عائشة أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الوصيّ؟!

وعدم اطلاع عائشة على الوصيّة لا يقدح بالأمر؛ إذ ليس من الضروريّ أن يوصي رسول الله ﷺ بحضورها وفي حجرها! وهو في آخر لحظات حياته الشريفة، بعد أن أوصى عليه السلام بحضور أصحابه.

مضافاً إلى أنّ هذا الموقف لعائشة من وصيّة أمير المؤمنين عليه السلام ليس ببعيد منها؛ لأنّها لا تطيب نفساً بالإمام عليه السلام، وموقفها منه معروف. فقد أخرج أحمد بن حنبل (ت/ ٢٤١هـ) في مسنده، عن عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عائشة، قالت:

«لما مرض رسول الله ﷺ في بيت ميمونة، فاستأذن نساءه أن يمرّض في بيتي فأذنّ له، فخرج رسول الله ﷺ معتمداً على العباس وعلى رجل آخر، ورجلاه تحطّان في

(١) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٨٦؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٧٥.

(٢) السنن الكبرى، النسائي، ج ٤، صص ١٠١ و ١٠٢؛ وأخرجه في سننه، ج ١، صص ٣٢ و ٣٣؛ ج ٦، صص ٢٤٠ و

الأرض. وقال عبيد الله: فقال ابن عباس: أتدري من ذلك الرجل؟ هو علي بن أبي طالب، ولكن عائشة لا تطيب لها نفساً^(١).

● وأخرجه الصنعاني (ت/ ٢١١هـ) في مصنفه، عن معمر، عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن عائشة أخبرته قالت:

«أول ما اشتكى رسول الله ﷺ في بيت ميمونة، فاستأذن أزواجه أن يمرّض في بيتي، فأذن له، قالت: فخرج ويد له على الفضل بن عباس، ويد أخرى على يد رجل آخر، وهو يخطّ برجليه في الأرض. فقال عبيد الله: فحدثت به ابن عباس، فقال: أتدري من الرجل الذي لم تسمّ عائشة؟ هو علي بن أبي طالب، ولكن عائشة لا تطيب لها نفساً^(٢).

● وأخرج الطبري (ت/ ٣١٠هـ) في تاريخه من طريق ابن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة، قالت:

«فخرج رسول الله ﷺ بين رجلين من أهله: أحدهما الفضل بن العباس، ورجل آخر، تخطّ قدماه الأرض، عاصباً رأسه، حتى دخل بيتي. قال عبيد الله: فحدثت هذا الحديث عنها عبد الله بن عباس، فقال: هل تدري من الرجل؟ قلت: لا، قال: علي بن أبي طالب، ولكنها كانت لا تقدّر على أن تذكره بخير^(٣).

● والحديث أخرجه البخاري في صحيحه من طريق معمر، عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله، أن عائشة قالت:

«لما ثقل النبي ﷺ واشتدّ وجعه، استأذن أزواجه أن يمرّض في بيتي، فأذن له، فخرج بين رجلين تخطّ رجلاه الأرض، وكان بين العباس ورجل آخر. قال

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٣٤.

(٢) المصنّف، عبد الرزاق الصنعاني، ج ٥، ص ٤٣٠.

(٣) تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٤٣٣.

عبيد الله بن عبد الله: فذكرت ذلك لابن عباس ما قالت عائشة، فقال لي: وهل تدري من الرجل الذي لم تُسمِّ عائشة؟ قلت: لا، قال: هو علي بن أبي طالب^(١).

وعلى الرغم من حذف البخاري لما ورد في الذيل من قول ابن عباس: «عائشة لا تطيب لها نفساً» أو ما في معناه من الألفاظ الأخرى، لكن ذلك لا يؤثر في الأمر شيئاً؛ إذ إن قولها: «بين العباس ورجل آخر»، وقول ابن عباس: «هو علي بن أبي طالب»، واضحة الدلالة على أنها لا تطيب نفساً لذكر الإمام عليه السلام.

قال ابن حجر في شرح رواية البخاري في صحيحه (لما وقف الزبير يوم الجمل): «يريد الوقعة المشهورة التي كانت بين علي بن أبي طالب ومن معه، وبين عائشة رضي الله عنها ومن معها؛ ومن جملتهم الزبير، ونُسبت الوقعة إلى الجمل؛ لأنَّ علي بن أمية - الصحابي المشهور - كان معهم فأركب عائشة على جمل عظيم اشتراه بمائة دينار، وقيل: ثمانين، وقيل: أكثر من ذلك، فوقفت به في الصف، فلم يزل الذين معها يقاتلون حول الجمل حتى عُقر الجمل، ف وقعت عليهم الهزيمة»^(٢).

فتأمل في قوله: «وقفت به في الصف، فلم يزل الذين معها يقاتلون حول الجمل حتى عُقر الجمل، ف وقعت عليهم الهزيمة»، وهل يستطيع أحد بعد هذا أن يشك في أنَّ عائشة كانت لا تطيب لها نفساً للإمام عليه السلام؟!

٢ - حديث أمير المؤمنين عليه السلام^(٣)

• أخرج الطبري من طريق ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، قال: حدثني محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب، وفيه:

(١) صحيح البخاري، ج ١، ص ١٦٢. ج ٣، ص ١٣٥. ج ٥، صص ١٣٩ و ١٤٠.

(٢) فتح الباري، ابن حجر، ج ٦، ص ١٦٠.

(٣) أحاديث الوصية مستقلة من كتابنا (الرد الكبير) وقد تكبد عناء تصحيح طرقها هناك سماحة الباحث الحق السيد حاتم البخاتي بإشراف السيد العلامة الدكتور محمد حسين القزويني.

ورجال سند الحديث كلهم من الثقات عند محدثي أهل السنة وأئمتهم:

وأما محمد بن إسحاق (ت/ ١٥٠هـ) فهو صاحب السيرة المعروفة، روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقد اشتهر بالوثاقة والعلم إلى حد لا يسمع معها جرحه^(٤).

(۱) تاریخ الطبری، ج ۲، صص ۶۲ و ۶۳.

(٢) فُذَيْبُ الْكَمَالِ، المزي، ج ٢٥، صص ١٠٠ و ١٠١؛ فُذَيْبُ التَّهْذِيبِ، ابن حجر العسقلاني، ج ٩، ص ١١٥.

(٣) أنظر: تهذيب التهذيب، ج ٤، صص ١٣٥ و ١٣٦.

(٤) أنظر: تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ، ج ٩، ص ٣٦؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَبَلَاءِ، الذَّهَبِيُّ، ج ٧، صص ٣٣ - ٣٧.

يَتَّهَمُهُ»^(١).

وأما عبد الغفار، فهو أبو مريم الكوفي عبد الغفار بن قاسم بن قيس الأنصاري، روى عنه شعبة، ويحيى بن سعيد، وآخرون.

قال ابن حجر عن شعبة: «لم أر أحفظ منه... وكان ذا اعتناء بالعلم وبالرجال»^(٢). وقال ابن عدي: «سمعت أحمد بن محمد بن سعيد^(٣) يُثني على أبي مريم ويطريه، وتجاوز الحد في مدحه حتى قال: لو انتشر علم أبي مريم وخرج حديثه لم يحتج الناس إلى شعبة... لعبد الغفار بن قاسم أحاديثٌ صالحة»^(٤).

ومن ضعفه منهم فلرايه لا لحديثه، قال العقيلي، عن أحمد بن حنبل بأنه سُئل عن أبي مريم من أين جاء ضعفه؟ من قبل رأيه أو من قبل حديثه؟ قال: «من قبل رأيه»، ثم قال: «وقد حدث ببلايا في عثمان»^(٥).

وقال ابن أبي حاتم، عن أحمد بن حنبل أيضاً: «ليس بثقة؛ كان يُحدث ببلايا في عثمان»^(٦)، وقال: «هو متروك الحديث، كان من رؤساء الشيعة»^(٧).

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٧، صص ٣٣ - ٣٧.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، ج ٤، ص ٤٢.

(٣) هو ابن عقدة، وله مكانة مميّزة بين علماء الحديث والحفاظ ونقاد الرجال، قال الذهبي في ترجمته: «حافظ العصر، وأحدث البحر... وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث» [تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ٨٣٩]. وقال ابن حجر، عن أبي عليّ الحافظ: «ما رأيت أحداً أحفظ لحديث الكوفيّين من أبي العباس ابن عقدة، فقليل له: ما يقول له بعض الناس فيه؟ فقال: لا يشتغل بمثل هذا، أبو العباس إمام، حافظ، محله محل من يسأل عن التابعين وأتباعهم، فلا يسأل عنه أحد من الناس» [ابن حجر، لسان الميزان، ج ١، ص ٢٦٥]. وقال ابن عدي: «كان صاحب معرفة وحفظ، ومقدم في هذه الصناعة... ولم أجد بذاً من ذكره؛ لأني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، ولا أحابي، ولولا ذلك لم أذكره؛ لأنني كان فيه من الفضل والمعرفة» [الكامل، ج ١، ص ٢٠٦]. وتعقبه ابن حجر بقوله: «ثم لم يسق له ابن عدي شيئاً منكراً» [لسان الميزان، ابن حجر، ج ١، ص ٢٣٦].

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ج ٥، صص ٣٢٧ و ٣٢٨.

(٥) ضعفاء العقيلي، ج ٣، ص ١٠٢؛ ميزان الاعتدال، الذهبي، ج ٢، ص ٦٤٠.

(٦) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج ٦، ص ٥٤.

(٧) المصدر نفسه.

ومن هنا يتّضح أنّ تضعيفهم لأبي مريم إنّما هو بسبب رأيه وعقيدته، وخصوصاً وقوعه في عثمان، وإلاّ فهو ثقة في نفسه.

ولهذا لم تشفع لابن عقدة مكانته العلميّة عندما أطرى على أبي مريم، فاتّهم بالتشيع، وأنّه إنّما مال له بسبب ذلك^(١).

وأما المنهال بن عمرو، فقد روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجّة، وقد وثّقه يحيى بن معين، والنسائي، والعجلي، وغيرهم^(٢).

وأما عبدالله بن الحارث بن نوفل، فقد روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجّة، وقد وثّقه ابن معين، والنسائي، وغيرهما^(٣)، وقال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنّه ثقة»^(٤).

● وأخرجه ابن عساكر من طريق أبي البركات عمر بن إبراهيم الزبيدي العلوي بالكوفة، أنا أبو الفرج محمد بن أحمد بن علّان الشاهد، أنا محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين، أنا أبو عبدالله محمد بن القاسم بن زكريّا المحاربي، نا عبّاد بن يعقوب، نا عبدالله بن عبد القدّوس، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عبّاد بن عبدالله، عن عليّ بن أبي طالب، وفيه أنّ رسول الله ﷺ قال لعشيرته بعد نزول الآية الكريمة الآنفه:

«(أَيْكُمْ يَقْضِي دِينِي وَيَكُونُ خَلِيفَتِي وَوَصِيِّي مِنْ بَعْدِي؟) قَالَ: فَسَكَتَ الْعَبَّاسُ خَافَةً أَنْ يُحِيطَ ذَلِكَ بِإِلَهِهِ، فَأَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَلَامَ، فَسَكَتَ الْقَوْمُ وَسَكَتَ الْعَبَّاسُ خَافَةً أَنْ يُحِيطَ ذَلِكَ بِإِلَهِهِ، فَأَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَلَامَ الثَّالِثَةَ، قَالَ: وَإِنِّي يَوْمَئِذٍ لَأَسْوَأُهُمْ هَيْئَةً، إِنِّي يَوْمَئِذٍ لَأَحْمَسُ السَّاقِينَ، أَعْمَشُ الْعَيْنِينَ، ضَخْمُ الْبَطْنِ، فَقُلْتُ: أَنَا يَا

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ٣٧٢.

(٢) تهذيب الكمال، ج ٢٨، ص ٥٧٠؛ تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ٢، ص ٢١٦؛ الكاشف، الذهبي، ج ٢، ص ٢٩٨.

(٣) أنظر: تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ١٥٨.

(٤) تقريب التهذيب، ج ١، ص ٤٨٥.

رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (أَنْتَ يَا عَلِيُّ، أَنْتَ يَا عَلِيُّ)»^(١).

ورجال السند ثقات عندهم:

فأما أبو البركات عمر بن إبراهيم (ت / ٥٣٩ هـ) فقد ترجمه الذهبي وقال: «الشيخ العلامة المقرئ النحوي، عالم الكوفة، خير دين. صلى عليه ثلاثون ألفاً... قال السمعاني: شيخ كبير، له معرفة بالفقه واللغة والتفسير والنحو»^(٢). وقال ابن عساكر: «كتبت عنه بالكوفة، وهو أروع علويّ لقيته»^(٣)، وقال ابن النجار عن أبي الحسن بن المقدّس: «كان من عقلاء الرجال، حسن الرأي في الصحابة، مُثَنِّياً عليهم، متبرّئاً ممّن تبرّأ منهم»^(٤).
وأما أبو الفرج محمد بن أحمد بن علّان الشاهد (ت / ٤٤٦ هـ) فقد ترجمه الذهبي أيضاً وقال: «الشيخ، المسند، الثقة»^(٥).

وأما محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين (ت / ٤٠٢ هـ)، فقد ترجمه الذهبي أيضاً وقال: «الإمام، المقرئ، المعمر، المسند»^(٦).
وأما أبو عبدالله محمد بن قاسم بن زكريّا المحاربي (ت / ٣٢٠ هـ) فقد ترجمه الذهبي أيضاً وقال: «الشيخ، المحدث، المعمر»^(٧).
ومن ضعفه منهم فلرأيه وعقيدته، قال الذهبي: «تكلّم فيه، وقيل: كان يؤمن بالرجعة... حدّث عنه الدارقطني»^(٨).

فإذن إنّما ضَعَفَ لما قيل من أنّه كان يؤمن بالرجعة، مع عدم ثبوت ذلك كما يشهد له قوله: «قيل»، وعلى فرض ثبوته فلا يقدح فيه؛ ولذا روى عنه الدارقطني، ومن هنا

(١) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج ٤٢، صص ٤٧ و ٤٨.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، صص ١٤٥ و ١٤٦.

(٣) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٣، ص ٥٤٣.

(٤) ذيل تاريخ بغداد، ابن النجار، ج ٥، صص ٩ و ١٠.

(٥) سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ٤٥١.

(٦) المصدر نفسه، ج ١٧، ص ١٠٠.

(٧) سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٧٣.

(٨) ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ١٤.

فلا وجه لذكره في الضعفاء والمجروحين.

وأما عباد بن يعقوب الرواجني (ت/ ٢٥٠هـ) فقد وثّقه الذهبي، وأبو حاتم كما حكى عنه ذلك الذهبي، وابن خزيمة، وغيرهم^(١).

وأما عبدالله بن عبد القدّوس، فقد وثّقه البخاري، وابن حبان، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وغيرهم^(٢)، وقال الهيثمي في الزوائد: «فيه كلام، وقد وثّق»^(٣).

ومن تتبّع أقوال الجارحين له يجد أنّ سببها هو أنّ عامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت عليه السلام.

وأما الأعمش، فهو سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي (ت/ ١٤٨هـ)، روى له السنّة، وقد وثّقه ابن معين، والنسائي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والعجلي، وابن حبان، وغيرهم^(٤).

وأما المنهال بن عمرو، فقد تقدّم الكلام عنه فلاحظ.

وأما عباد بن عبدالله الأسدي، فقد روى له النسائي^(٥)، ووثّقه العجلي، وابن حبان^(٦)، وأخرج له ابن أبي حاتم في تفسيره^(٧)، وصحّح له الحاكم أحاديث في مستدركه^(٨).

(١) انظر: الكاشف، ج ١، صص ٥٣٢ و ٥٣٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ١١، صص ٥٣٦ - ٥٣٨؛ تقريب التهذيب، ج ١، صص ٤٦٩ و ٤٧٠؛ خلاصة تذهيب تذهيب الكمال، الخزرجي، ص ١٨٧.
وعن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، قال: «سئل أيّ عنه فقال: كوفي شيخ». [الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٨٨].

(٢) تذهيب التهذيب، ج ٥، ص ٢٦٥؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٥١٠.

(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج ٣، ص ١٥.

(٤) تقريب التهذيب، ج ١، ص ٣٩٢؛ الكاشف، ج ١، ص ٤٦٤؛ معرفة الثقات، العجلي، ج ١، ص ٤٣٢؛ الثقات، ابن حبان، ج ٤، ص ٣٠٢؛ تاريخ أسماء الثقات، عمر بن شاهين، ص ١٤.

(٥) أنظر: تذهيب الكمال، ج ١٤، ص ١٣٩.

(٦) معرفة الثقات، ج ٢، ص ١٧؛ الثقات، ج ٥، ص ١٤١.

(٧) تفسير ابن أبي حاتم الرازي، ج ١، ص ٤٥.

(٨) المستدرک على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج ٣، صص ١١٢، ١٢٩ و ١٣٠.

وأخرجه ابن عساكر أيضاً من طريق أبي رافع، عن أبيه، قال:

«جمع رسول الله ﷺ ولَد بني عبد المطلب وهم يومئذ أربعون رجلاً، وإن كان منهم من يأكل الجذعة^(١) ويشرب الفرق^(٢) من اللبن، فقال لهم: (يا بني عبد المطلب، إن الله لم يبعث رسولاَ إلا جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووارثاً ووصياً، ومنجزاً لعداته، وقاضياً لدينه، فمن منكم يُتابعني على أن يكون أخي ووزير ووصي، ويُنجز عداتي، وقاضي ديني؟) فقام إليه علي بن أبي طالب، وهو يومئذ أصغرهم، فقال له: (اجلس... فلما كان في اليوم الثاني أعاد عليهم القول، ثم قال: (يا بني عبد المطلب كونوا في الإسلام رؤوساً ولا تكونوا أذناباً، فمن منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزير ووصي، وقاضي ديني، ومنجز عداتي؟) فقام إليه علي بن أبي طالب، فقال: (اجلس). فلما كان اليوم الثالث أعاد عليهم القول، فقام علي بن أبي طالب فبايعه بينهم...»^(٣).

● وأخرجه ابن عساكر من طريق أبي رافع أيضاً، وفيه:

«كنتُ قاعداً بعدما بايع الناسُ أبا بكرٍ، فسمعتُ أبا بكرٍ يقولُ للعبّاس: أنشدك الله! هل تعلم أن رسول الله ﷺ جمع بني عبد المطلب وأولادهم وأنت فيهم، وجمعكم دون قريش، فقال: (يا بني عبد المطلب! إنَّه لم يبعث الله نبياً إلا جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووصياً وخليفةً في أهله، فمن يقوم منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزير ووصي وخليفتي في أهلي؟) فلم يقيم منكم أحدٌ. فقال: (يا بني عبد المطلب، كونوا في الإسلام رؤوساً ولا تكونوا أذناباً، والله! ليقومنَّ قائمكم أو لتكوننَّ في غيركم، ثم لتندمنَّ، فقام علي من بينكم، فبايعه على ما شرط له ودعاه إليه. أتعلّم هذا له من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم»^(٤).

(١) الجذع: من أستان الدواب، وهو ما كان منها مشابهاً فتياً، فهو من الإبل مداخل في السنة الخامسة، ومن البقر و

المعز مداخل في السنة الثانية، ومن الضأن ماتمت له سنة. النهاية، ابن الأثير، ج ١، ص ٢٥١ (جذع).

(٢) الفرق: ميكال يسع ستة عشر رطلاً، وهي اثنا عشر مُدًا. النهاية، ابن الأثير، ج ٣، ص ٤٣٧ (فرق).

(٣) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، صص ٤٩ و ٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٠.

٣- حديث أبي سعيد الخدري

• أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا إبراهيم بن الحسن الثعلبي، ثنا يحيى بن يعلى، عن ناصح بن عبد الله، عن سماك بن حرب، عن أبي سعيد الخدري، عن سلمان، قال:

«قلت: يا رسول الله، لكلّ نبيٍّ وصيّ، فمن وصيّك؟ فسكتَ عني، فلمّا كان بعدُ رأني فقال: (يا سلمان)، فأسرعتُ إليه، قلتُ: لبيك، قال: (تعلمُ من وصيّ موسى؟) قلتُ: نعم، يوشعُ بن نون، قال: (لم؟) قلتُ: لأنّه كان أعلمهم، قال: فإنّ وصيِّي، وموضعُ سرِّي، وخيرَ من أتركُ بعدي، وينجزُ عدتي، ويقضي ديني: عليّ بن أبي طالب».

قال أبو القاسم: قوله: «وصيِّي» يعني أنّه أوصاه في أهله لا بالخلافة، وقوله: «خير من أتركُ بعدي» يعني من أهل بيته عليه السلام ^(١).

• وأخرجه أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة)، بسنده إلى أنس بن مالك، وفيه: «قلنا لسلمان: سلّ النبيّ صلّى الله عليه وآله من وصيّهِ؟ فقال له سلمان: يا رسول الله، من وصيّك؟ قال: (يا سلمان، من كان وصيّ موسى؟) قال: يوشعُ بن نون، قال: (فإنّ وصيِّي، ووارثي، يقضي ديني، ويُنجز موعودي: عليّ بن أبي طالب)» ^(٢).

ورجال السند من الثقات:

فأمّا محمد بن عبد الله الحضرمي، فهو المعروف بالمطّين ^(٣)، وقد وثّقه ابنُ أبي حاتم، والدارقطني، والذهبي، والهيثمي في الزوائد، وغيرهم ^(٤)، ونعته عمرو بن أبي عاصم

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج ٦، ص ٢٢١.

(٢) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٦١٥.

(٣) قال السمعي: لقّب بالمطّين لأنّ أبانيعم الفضل بن دكين الملائى مرّ عليه وهو يلعب مع الصبيان بالطين وقد طَبَّنْوه، فقال له: يا مطّين، أن لك أن تسمع الحديث. وكان من ثقات الكوفيين. [الأنساب، السمعي، ص ٣٣٠].

(٤) الجرح والتعديل، ج ٧، ص ٢٩٨؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج ٢، ص ٦٦٢؛ مجمع الزوائد، ج ٦، ص ١٠٤.

بالحافظ^(١)، وصَحَّحَ له الحاكم أحاديثَ في المستدرک، ووافقه عليه الذهبي في التلخيص^(٢).

وأما إبراهيم بن الحسن الشعلي، فقد نعته أبو حاتم بالشيخ^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

وأما يحيى بن يعلى الأسلمي، فقد روى له البخاري في المفرد، والترمذي في سننه، وابن أبي شيبة في مصنفه، وابن أبي حاتم في تفسيره الذي قال عن رواياته فيه: «فتحرت إخراج ذلك بأصح الأخبار أسناداً، وأشبهها متناً»^(٥)، وابن حبان في صحيحه الذي قال عن سبب تأليفه له: «وإني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت... فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعت الفكر فيها؛ لئلا يصعب وعيها على المقتسبين»^(٦)، وصحح له الحاكم في مستدركه^(٧).

ومن ضَعَّفَهُ منهم فليس لعدالته أو صدقه، وإنَّها لرأيه وعقيدته؛ قال ابن حجر في التهذيب: «قال عبدالله الدورقي عن يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بالقوي، وقال ابن عدي: كوفيٌّ من الشيعة»^(٨).

فهذه الألفاظ لا تطعن فيه من جهة عدالته أو صدقه، وإنما من جهة عقيدته وتشيعه كما في كلام ابن عديّ.

(١) السنّة، ابن أبي عاصم، ص ٣١٧.

(٢) أنظر: المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٤١ و ٥٦٠ و ج ٤، ص ٣١٩، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٣) الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٩٢.

(٤) الثقات، ج ٨، ص ٨٠.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم، ج ١، ص ١٤.

(٦) صحيح ابن حبان، ج ١، صص ١٠٢ و ١٠٣.

(٧) المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٨، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٨) تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٢٦٦.

ويعدّ تمحور روايات الراوي حول فضائل أهل البيت عليه السلام وولايتهم سبباً كافياً عندهم في تضعيفه وردّ أحاديثه!! حتّى لو كان كيحيى بن يعلى الذي روى عن كبار الرواة والمحدثين؛ كإسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وعبد الملك بن أبي سليمان، وعثمان بن الأسود، وفطر بن خليفة، ويونس بن خباب، و«خلق» على حدّ تعبير ابن حجر في التهذيب^(١). وروى عنه عدد كبير من أجلة الرواة؛ كأبي بكر بن أبي شيبة، وقتيبة بن سعيد، وأبي هشام الرفاعي، وإسماعيل بن أبان الورّاق، وجبارة بن المغلس، والوليد بن حمّاد، وأبي نعيم الطحّان، وعباد بن يعقوب الرواجني، وغيرهم^(٢).

فهذا الدور المميّز للسلمي في الحديث لم يشفع له أمام رواياته لفضائل أهل البيت عليه السلام وولايتهم.

وأما ناصح بن عبدالله، فقد روى عنه الثقات من كبار العلماء والحفاظ؛ كأبي حنيفة النعمان، وإسماعيل بن عمرو البجلي، وعبدالله بن صالح العجلي، وغيرهم^(٣)، وكان من العابدين، قال الذهبي: «ذكره الحسن بن صالح، فقال: رجل صالح، نعم الرجل»^(٤)، وقال ابن حبان: «كان شيخاً صالحاً»^(٥).

ومن ضعفه منهم لم يطعن في عدالته أو صدقه أو سوء حفظه أو غيرها من ألفاظ القدح التي تضرّ برواية الراوي من جهة صحّة نقله، وإنّما تراوحت ألفاظهم بين: «منكر الحديث» و«ليس بشي»، و«ذهب الحديث»، و«ليس بالقوي»، و«يأتي بالشيء على التوهّم»^(٦).

وأحاديثه التي رموها بالنكارة هي ما رواه عن سالك، عن جابر بن سمرة، في

(١) تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٢٦٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٣٥٨.

(٤) ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٢٤٠.

(٥) كتاب المجروحين، ابن حبان، ج ٣، ص ٥٤.

(٦) تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٣٥٩.

فضائل أهل البيت عليه السلام ومناقبهم وولايتهم. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سألت أبا عن ناصح بن عبد الله الحائك؟ فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عن سماك [بن حرب] عن جابر بن سمرة مسنداً في الفضائل كلها منكرات؛ كأنه لا يعرف سماك غير جابر»^(١).

فرواية أبي حنيفة وغيره عن ناصح، وكونه من الصالحين، لم يشفعاً له أمام القوم عن الإمساك عن قدحه بعد روايته لفضائل أهل البيت عليه السلام؛ ولا قيمة لهذا القدح بعد الوقوف على سببه.

وأما سماك بن حرب الذهلي (ت / ١٢٣ هـ)، فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم الرازي، والذهبي، وابن عدي، وآخرون^(٢).

٤ - حديث أبي أيوب الأنصاري

• أخرج الطبراني في الكبير من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا محمد بن مرزوق، ثنا حسين الأشقر، ثنا قيس، عن الأعمش، عن عباية بن ربيعي، عن أبي أيوب الأنصاري، أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لفاطمة عليها السلام:

«أما علمت أن الله عز وجل أطلع إلى أهل الأرض فاختار منهم أباك فبعثه نبياً، ثم أطلع الثانية فاختار بعلك، فأوحى إليّ فأنكحته واتخذته وصياً»^(٣).

ورجال سند الحديث من الثقات:

فأما محمد بن عبد الله الحضرمي، فتقدم ذكره.

وأما محمد بن مرزوق (ت / ٢٤٨ هـ) فقد روى له مسلم والترمذي وابن ماجه^(٤)،

(١) الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٥٠٣.

(٢) تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ١١٥؛ الكامل في الضعفاء، ج ٣، ص ٤٦٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٢٤٩ - ٢٤٥.

(٣) المعجم الكبير، ج ٤، ص ١٧١.

(٤) تقريب التهذيب، ج ٢، ص ١٣٠.

ووثّقه أبو حاتم^(١)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق له أو هام»^(٣).

وأما حسين الأشقر الفزاري (ت/ ٢٠٨ هـ) فقد روى له النسائي من السنّة، وعنه أحمد بن عبدة الضبي، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والفلاس، وابن سعد، ومحمد بن خلف الحدادي، وغيرهم^(٤). قال ابن حجر عن ابن الجنيّد: «سمعت ابن معين ذكر الأشقر فقال: كان من الشيعة الغالية. قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به. قلت: صدوق؟ قال: نعم، كتب عنه»^(٥)، وقال في موضع آخر: «صدوق يهم»^(٦).

ذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، وصحّ له الحاكم في مستدرّكه^(٨)، ووافقه الذهبي في مورد فقال: «الأشقر وثق»، وخالفه في مورد آخر حكّم بكذب الحديث وأنّه من الموضوعات!

والماتمل في الموردين يقف على سبب إزدواجيّة الذهبي فيها؛ فالحديث الذي وافق الحاكم فيه هو ما أخرجه الحاكم من طريق حسين الأشقر، ثنا جعفر بن زياد الأحمر، عن مخول، عن منذر الثوري، عن أمّ سلمة رضي الله عنها:

«إنّ النبيّ ﷺ كان إذا غضب لم يجترأ أحدٌ منّا يكلمه غير عليّ بن أبي طالب».

ثمّ قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «الأشقر وثق، وقد اتهمه ابن عديّ، وجعفر تكلّم فيه»^(٩).

(١) الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٩٠.

(٢) الثقات، ج ٩، ص ١٢٥.

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ٢، ص ١٣٠.

(٤) أنظر: تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٢٩١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٢١٤.

(٧) الثقات، ج ٨، ص ١٨٤.

(٨) المستدرّك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٤٠.

(٩) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤١ ذكر إسلام أمير المؤمنين عليّ رضي الله تعالى عنه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

والحديث الذي خالف الحاكم فيه وحكم بأنه كذب وموضوع، هو ما أخرجه الحاكم من طريق حسين بن حسن الأشقر، ثنا منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن عليّ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (الرعد: ٧) قال عليّ: رسول الله ﷺ المنذر، وأنا الهادي».

ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل كذب، قبح الله واضعته»^(١).

فهذه الإزدواجية في توثيق الأشقر ناظرة لمروياته لا إلى شخصه؛ إذ لم يُتهم في وثاقته أو عدالته. قال الحافظ ابن حجر، عن أحمد بن محمد بن هانئ: «قلت لأبي عبد الله - يعني ابن حنبل - : تُحدث عن حسين الأشقر؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب»^(٢).

وإنما تهمته هو أنّ جُلّ مروياته في فضائل أهل البيت (عليهم السلام)، مما لا يتحملها الذهبي وأضرابه؛ كالحديث الأنف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (الرعد: ٧)، فرمّوه لذلك بأنه يروي المناكير والبلايا^(٣).

وأما قيس بن الربيع الأسدي (ت/ بعد ١٦٠هـ) فقد روى له الترمذي، وابن ماجه، وأبو داود، ووثقه الثوري، وشعبة، وأبو حاتم، والذهبي، وغيرهم. قال الذهبي: «أحد أوعية العلم، صدوق في نفسه... كان شعبة يثني عليه، وقال أبو حاتم: محله الصدق»^(٤).

وقال ابن حجر: «قال عبيد الله بن معاذ عن أبيه: سمعت يحيى بن سعيد ينقص

(١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤٠ ذكر إسلام أمير المؤمنين عليّ رضي الله تعالى عنه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٢) تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٢٩١.

(٣) أنظر: تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٣٦٦.

(٤) ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣٩٣.

قيساً عند شعبة، فزجره ونهاه. وقال عفان: وقلت ليحيى بن سعيد: هل سمعت من سفيان يقول فيه يغلظه أو يتكلّم فيه بشيء؟ قال: لا، قلت ليحيى: أفتتهمه بكذب؟ قال: لا، قال عفان: فما جاء فيه بحجّة. وقال حاتم بن الليث الجوهري عن عفان: قيس ثقة، يوثقه الثوري وشعبة. وعن أبي الوليد: كان قيس ثقة حسن الحديث. وقال عمرو بن علي: قلت لأبي الوليد: ما رأيت أحداً أحسن رأياً منك في قيس! قال: إنّه كان ممن يخاف الله... قال ابن حبان: تتبعت حديثه فرأيتُه صادقاً إلا أنّه لما كبر ساء حفظه، فدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به، فوقعت المناكير في روايته فاستحق المجانبه... وكان شعبة يروي عنه، وكان معروفاً بالحديث صدوقاً، ويقال: إن ابنه أفسد عليه كتبه بآخره، فترك الناس حديثه. وقال عثمان بن أبي شيبة: كان صدوقاً، ولكن اضطرب عليه بعض حديثه... وقال ابن خزيمة: سمعت محمد بن يحيى يقول: سمعت أبا الوليد يقول: كتبت عن قيس بن الربيع ستّة آلاف حديث هي أحبّ إليّ من ستّة آلاف دينار»^(١).

ومن خلال التأمل في كلماتهم في قيس يتّضح أنّه كان صدوقاً في نفسه، ولا يُعرف عنه الكذب، وكان من أوعية العلم. وقدح بعضهم فيه إمّا مُبهم غير مفسّر، أو من جهة تشييعه، أو ما قيل من تصرف ابنه في رواياته، وما شاكل ذلك. وأمّا الأعمش، فقد تقدّم توثيقه.

وأما عباية بن ربعي الأسدي، فقد ذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، وقال أبو حاتم: «شيخ»^(٣)، وصحّح له الحاكم في مستدركه، ووافقه الذهبي في التلخيص^(٤).

وتضعيف العقيلي له لا وجه له، ولا يُلْتَفَت إليه؛ لأنّه متعسّف في التضعيف، وقد وبّخه الذهبي على ذلك، قال: «أفها لك عقل يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلّم؟ وإنّا

(١) تهذيب التهذيب، ج ٨، صص ٣٥٠ - ٣٥٣.

(٢) الثقات، ج ٥، ص ٢٨١.

(٣) الجرح والتعديل، ج ٧، ص ٢٩.

(٤) المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ١٤١، كتاب قسم الفيء، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

تبعناك في ذكر هذا النمط لندب عنهم، ولنزيّف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أنّ كلّ واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات! بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك»^(١).

وبهذا يتّضح أنّ رجال سند الحديث من الثقات، وما قيل في بعضهم لم يكن من جهة أنفسهم؛ كالعَدالة، أو الصدق، أو الحفظ، أو غير ذلك من الأمور التي تؤثر في الاحتجاج بمروياتهم.

● وأخرجه الطبراني أيضاً في الكبير والأوسط من طريق عليّ بن عليّ المكي الهلالي، عن أبيه، قال:

«دخلتُ على رسول الله ﷺ في شكاته التي قبض فيها، فإذا فاطمة عند رأسه، قال: فبكت حتّى ارتفع صوتها، فرفع رسول الله ﷺ طرفه إليها، فقال: (حبيبتي فاطمة، ما الذي يُيكِك؟) قالت: أخشى الضيعة من بعدك، قال: (يا حبيبتي، أما علمت أنّ الله اطّلع على الأرضِ اطلّاعةً فاختار منها أباك، فبعثه برسالتِهِ، ثمّ اطّلع على الأرضِ اطلّاعةً، فاختار منها بعلك، وأوحى إليّ أنْ أنكِحَكَ إِيَّاهُ؟! يا فاطمة، ونحن أهل بيتٍ قد أعطانا الله سبعَ خصالٍ لم يُعطِ أحداً قبلنا، ولا تُعطى أحدٌ بعدنا: أنا خاتمُ النبيّين، وأكرمُ النبيّين على الله، وأحبُّ المخلوقين إلى الله، وأنا أبوك، ووصيّ خيرِ الأوصياء، وأحبُّهم إلى الله، وهو بعلك...»^(٢).

وأخرجه ابنُ عساكر في تاريخه أيضاً^(٣).

٥ - حديث بريدة

● أخرج ابن عساكر من طريق أبي القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن

(١) ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١٤٠.

(٢) المعجم الكبير، ج ٣، ص ٥٧، بقية أخبار الحسن بن عليّ رضي الله عنهما؛ المعجم الأوسط، الطبراني، ج ٦، ص ٣٢٧.

(٣) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ١٣٠.

النّقور، أنا أبو القاسم عيسى بن علي، أنا أبو القاسم البغوي، نا محمد بن حميد الرازي، نا عليّ بن مجاهد، نا محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبدالله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال:

«قال النبي ﷺ: (إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وَصِيًّا وَوَارِثًا، وَإِنَّ عَلِيًّا وَصِيًّا وَوَارِثًا)»^(١).

ورجال سند الحديث من الثقات:

فأمّا أبو القاسم بن السمرقندي، فهو إسماعيل بن أحمد، وهو من كبار الحفاظ، وقد وثّقه الذهبي وغيره^(٢).

وأما أبو الحسين بن النّقور، فهو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن النّقور، وقد وثّقه الخطيب البغدادي والذهبي وآخرون^(٣).

وأما أبو القاسم عيسى بن عليّ بن الجراح الوزير، فقد ترجمه الخطيب وقال: «سمع أبا القاسم عبدالله بن محمد البغوي... وكان ثبت السماع، صحيح الكتاب»^(٤).

وترجمه الذهبي أيضاً وقال: «عيسى بن عليّ بن الجراح الوزير، أبو القاسم، أملى مجالس عن البغوي وطبقته، ووقع من عواليه، وسماعاته صحيحة. وقال ابن أبي الفوارس: كان يُرمى بشيء من رأي الفلاسفة. قلت: لم يصحّ ذا عنه»^(٥).

وأما القاسم البغوي فهو عبدالله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وقد وثّقه الذهبي، والدارقطني، والخطيب، وآخرون^(٦).

وأما محمد بن حميد الرازي، فقد تقدّم ذكره.

(١) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٩٢.

(٢) أنظر: سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ٢٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٨، ص ٣٥٧.

(٣) انظر: تاريخ بغداد، ج ٥، ص ١٤٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ٣٧٢؛ الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج ١٠، ص ١٠٧.

(٤) تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١٧٩.

(٥) ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣١٨.

(٦) أنظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٩٢.

وأما علي بن مجاهد بن مسلم بن الكابلي، فقد وثّقه جماعة، منهم: أحمد، يراجع يحيى بن معين، والترمذي، قال ابن حجر: «قال أبو داود، عن أحمد: كتب عنه، ما أرى به بأساً. وقال ابن حبان، عن ابن معين: رأيته على باب هشيم، ولم أكتب عنه شيئاً، ما أرى به بأساً... وقال الترمذي في جامعه: حدثنا محمد بن حميد الرازي، ثنا جرير، قال: حدثني علي بن مجاهد، وهو عندي ثقة، عن ثعلبة، عن الزهري... ذكره ابن حبان في الثقات»^(١).

ومن قال فيه ابن معين: «ليس به بأس» فهو ثقة؛ قال الخطيب البغدادي، عن أبي خيثمة: «قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك: «ليس به بأس» فهو ثقة»^(٢).

وقال الذهبي: «علي بن مجاهد الكابلي، أبو مجاهد الرازي، قاضي الري، عن حجاج بن أرطاة، ومسر، وابن إسحاق، وعنه أحمد، وزيد بن أيوب، وجماعة، كذّبه يحيى بن الضريس، ووثّقه غيره»^(٣).

وتضعيف بعضهم له لا يؤثر على الاحتجاج بمروياته؛ إذ إنّ الاختلاف في قدح الراوي وتوثيقه تضعفه في مرتبة الحسن، خصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار توثيق ابن معين وأبي داود والترمذي له.

وأما محمد بن إسحاق، فهو صاحب السيرة المعروفة، وقد تقدّم توثيقه. وأما شريك بن عبدالله، فهو أبو عبدالله النخعي، فقد روى له مسلم والبخاري تعليقاً وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وقد وثّقه محمد بن سعد، وابن معين، والعجلي، وابن حبان، وآخرون^(٤).

(١) تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٠.

(٢) الكفاية في علم الدراية، الخطيب البغدادي، ص ٣٩.

(٣) الكاشف، ج ٢، ص ٤٦.

(٤) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، ج ٦، ص ٣٧٨؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٤؛ معرفة الثقات، ج ١، ص ١١٩؛ الثقات، ج ١٦، ص ٤٤٤.

وأما أبو ربيعة الإياديّ، فهو عمر بن أبي ربيعة، وثقه ابن معين، والمناوي، والحافظ ابن حجر^(١).

وحسّن حديثه الترمذيّ في سننه^(٢)، وصحّح له الحاكم في مستدركه، ووافقه الذهبي في بعضها^(٣).

وتضعيف أبي حاتم له - فيما نقل عنه - بأنّه منكر الحديث، غير مفسّر، ولا يؤثّر في الاحتجاج بمروياته مع ما تقدّم من توثيقه، ولعلّ السبب في حكمه بذلك هو روايته لفضائل الإمام عليّ عليه السلام.

وأما عبدالله بن بريدة بن حصيب الأسلمي، فمتّق على الاحتجاج به^(٤).
● والحديث أخرجه ابن عساكر نفسه بسنده إلى يوسف بن عاصم الرازي، عن محمد بن حميد الرازي^(٥).

٦ - حديث أنس بن مالك

● أخرج أبو نعيم من طريق محمد بن أحمد بن عليّ، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا إبراهيم بن محمد بن ميمون، ثنا عليّ بن عيّاش، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس بن مالك، قال:

«قال رسول الله ﷺ: (يا أنس، أسكّب لي وضوءاً)، ثمّ قام فصلّى ركعتين، ثمّ قال: (يا أنس، أوّل من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، وقائد الغر المحجلين، وخاتم الوصيّين)، قال أنس: قلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار،

(١) أنظر: الجرح والتعديل، ج ٦، ص ١٠٩؛ فيض القدير، المناوي، ج ٢، ص ٢٧١؛ تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٣٩٧.

(٢) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٢٩٩.

(٣) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٤٨؛ ج ٢، ص ٢١٢، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٤) أنظر: تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٠٢؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٣٩٦؛ تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ١٣٨؛ الثقات، ج ٥، ص ١٦.

(٥) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢ صص ٣٩١ و ٣٩٢.

وكتمته، إذ جاء عليّ، فقال: (من هذا يا أنس؟) فقلت: عليّ، فقام مستبشراً، فأعنته، ثم جعل يمسح عن وجهه بوجهه، ويمسح عرق عليّ بوجهه، فقال: يا رسول الله، لقد رأيتك صنعت شيئاً ما صنعت بي قبل؟ قال: (وما يمنعني وأنت تؤذي عني، وتسميهم صوتي، وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدي)»^(١).

● وأخرجه من طريق جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس، نحوه^(٢).

وسند الحديث جيد:

فأمّا محمد بن أحمد بن عليّ، فهو محمد بن أحمد بن عليّ بن مخلد الجوهري المعروف بابن محرم، قال الحافظ ابن حجر: «محمد بن أحمد بن عليّ المحرم، من كبار شيوخ أبي نعيم الحافظ... قال البرقاني: لا بأس به... قلت: وكان فقيهاً من تلامذة ابن جرير»^(٣). وقال الذهبي: «الإمام المفتي المعمر، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عليّ بن مخلد البغدادي الجوهري المحتسب، عُرف بابن محرم، من أعيان تلامذة ابن جرير... قال الدارقطني: لا بأس به»^(٤).

وأما محمد بن عثمان بن أبي شيبة فقد قال الحافظ ابن حجر في ترجمته: «كان عالماً بصيراً بالحديث والرجال، له تواليف مفيدة، وثقة صالح جزرة، وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً... قال الخطيب: له تاريخ كبير، وله معرفة وفهم... وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كتب عنه أصحابنا... وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي: سُئل عنه صالح بن محمد فقال: ثقة»^(٥).

وقال الذهبي: «الحافظ البار، محدث الكوفة»^(٦).

(١) حلية الأولياء، أبو نعيم، ج ١، صص ٦٣ و ٦٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) لسان الميزان، ج ٥، ص ٥١.

(٤) سير أعلام النبلاء، ج ١٦، صص ٦٠ و ٦١.

(٥) لسان الميزان، ج ٥، ص ٢٨٠.

(٦) تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٦٦١.

وأما إبراهيم بن محمد بن ميمون الكوفي، فقد ذكره ابن حبان في الثقات^(١)، وأبو حاتم في (الجرح والتعديل)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٢).

ومن ضعفه منهم فلرأيه وعقيدته، لا لعدالته وصدقه، فقد ترجمه الذهبي في (ميزان الاعتدال) وقال: «من أجلاّد الشيعة، روى عن عليّ بن عباس خبراً عجيباً»^(٣)، وهو حديث أنس الآنف^(٤).

فإذن؛ تشييعه وهذا الحديث هو السبب في تحامل الذهبي وأضرابه عليه، ورميهم له بالنكارة في الحديث؟!!

وأما عليّ بن عياش، فقد روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. قال الحافظ ابن حجر: «ثقة ثبت»^(٥).

وأما الحارث بن حصيرة، فقد روى له البخاري في الأدب المفرد، والنسائي. قال الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ ورُمي بالرفض»^(٦)، وقال في موضع آخر: «قال جرير: شيخ، طويل السكوت، يصرّ على أمر عظيم، رواها مسلم في مقدّمة صحيحه عن جرير. وقال أبو أحمد الزبيري: كان يؤمن بالرجعة، وقال ابن معين: خشيّ، ثقة. ينسبونه إلى خشبة زيد بن عليّ التي صُلب عليها. وقال النسائي: ثقة... وقال ابن عديّ: عامّة روايات الكوفيّين عنه في فضائل أهل البيت، وإذا روى عنه البصريّون فرواياتهم أحاديث متفرّقة، وهو أحد من يُعدّ من المحترقين بالكوفة في التشيع، وعلى ضعفه يُكتب حديثه. قلت: علّق البخاريّ أثراً لعلّي في المزارعة، وهو من رواية هذا، ذكرته في ترجمة عمرو بن صليح. وقال الدارقطني: شيخ للشيعة، يغلو في

(١) الثقات، ج ٨، ص ٧٤.

(٢) الجرح والتعديل، ج ٢، ص ١٢٨.

(٣) ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٦٣.

(٤) أنظر: لسان الميزان، ج ١، ص ١٠٧.

(٥) تقريب التهذيب، ج ١، ص ٤٠٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

التشيع. وقال الآجري، عن أبي داود: شيعيٌّ صدوق. ووثقه العجليّ وابنُ نمير. وقال العجليّ: له غيرُ حديثٍ منكّرٍ لا يتابع عليه، منها: حديث أبي ذرّ في ابن صياد... وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

وأما جابر الجعفي، فهو ابن يزيد بن الحارث، روى له أبو داود، والترمذي. ترجمه الذهبي وقال: «جابر بن يزيد [د، ت، ق] بن الحارث الجعفي الكوفي، أحد علماء الشيعة، له عن أبي الطفيل والشعبي وخلق، وعنه شعبة، وأبو عوانة، وعدة، قال ابن مهدي عن سفيان: كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث، ما رأيت أروع منه في الحديث. وقال شعبة: صدوق. وقال يحيى بن أبي بكير عن شعبة: كان جابر إذا قال: "أخبرنا، وحدّثنا، وسمعت" فهو من أوثق الناس. وقال وكيع: ما شككتكم في شيء فلا تشكّوا أنّ جابراً الجعفي ثقة. وقال ابن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلّمَن فيك»^(٢).

وقد ضعّفه جماعةٌ من جهة رأيه وعقيدته، قال الزركلي: «جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله: تابعي، من فقهاء الشيعة، من أهل الكوفة، أثنى عليه بعض رجال الحديث، واتّهمه آخرون بالقول بالرجعة، وكان واسع الرواية، غزير العلم بالدين»^(٣).

لكنّ كونه من رجال ثلاثة من الكتب الستّة، ومن مشايخ أئمة كالثوري وشعبة وأبي عوانة، وتوثيقهم له بتلك الألفاظ القويّة؛ يرفع أيّ شبهة عن صحّة الاحتجاج بمروياته، خصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ تضعيفهم له كان من جهة رأيه.

وأما أبو الطفيل، فتقدّم توثيقه ضمن الكلام عن حديث الغدير.

(١) تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ١٢١.

(٢) ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٣٧٩.

(٣) الأعلام، الزركلي، ج ٢، ص ١٠٥.

حاصل الكلام في أحاديث الوصيّة

يتّضح من خلال ما تقدّم أنّ أحاديث الوصيّة قد رواها أمير المؤمنين عليه السلام، وعائشة، وثلة من أكابر الصحابة؛ كأبي سعيد الخدري، وأبي أيوب الأنصاري، وبريدة، وأنس بن مالك. ومقتضى القاعدة أنّ الحديث إذا تعدّدت طرقه يصحّ الاحتجاج به فيما لو كان هناك كلاماً في الأسانيد، فكيف إذا كانت الأسانيد صحيحة؟!

وعليه، فمفهوم الوصيّة من المفاهيم الإسلامية الأصيلة التي جاءت على لسان النبي الكريم صلّى الله عليه وآله، وتناقلها كثير من الصحابة منذ الإطالة الأولى لنور الإسلام وعهده الأول المبارك، ومّا يؤيّد ذلك هو وقوعها كثيراً في خطب أهل البيت عليهم السلام واحتجاجاتهم؛ فقد أخرج الحاكم في المستدرك من طريق عمر بن عليّ، عن أبيه عليّ بن الحسن، قال:

«خطب الحسن بن عليّ النّاس حين قُتل عليّ، فحمد الله وأثنى عليه... ثمّ قال: أيّها النّاس! من عرّفني فقد عرّفني، ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن عليّ، وأنا ابن النّبيّ، وأنا ابن الوصي...»^(١).

وأخرجه الطبراني من طريق أبي الطفيل، قال:

«خطب الحسن بن عليّ بن أبي طالب فحمد الله وأثنى عليه، وذكر أمير المؤمنين عليّاً رضي الله عنه خاتم الأوصياء، ووصي خاتم الأنبياء، وأمين الصّديقين والشّهداء»^(٢).

وروى الطّبري في تاريخه عن الإمام الحسين عليه السلام أنّه قال مخاطباً جيش يزيد يوم عاشوراء:

«ألسْتُ ابن بنت نبيكم صلّى الله عليه وآله، وابن وصيّ، وابن عمّه، وأول المؤمنين بالله، والمصدّق

(١) المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٨٨.

(٢) المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٣٣٦.

لرسوله بما جاء به من عند ربّه؟!»^(١).

ويؤيد ذلك أيضاً اشتهاار (الوصيّ) بين المسلمين كلقب للإمام عليّ عليه السلام، قال ابن منظور: «وقيل لعليّ عليه السلام: وصيّ»^(٢)، وقال الزبيدي: «والوصيّ - كغنيّ - : لقب عليّ رضي الله تعالى عنه»^(٣).

وقال المبرّد في (الكامل): «قوله»^(٤): "الوصيّ" فهذا شيء كانوا يقولونه ويكثرّون فيه»^(٥).

وجاء لفظ "الوصيّ" لقباً لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام في بعض أشعار حسّان بن ثابت، قال: ألسّت أخاه في الهدى ووصيه وأعلم منهم بالكتاب والسّنن^(٦) ومعه يتّضح سفاهة أنّ القول بالوصيّة من مخترعات شخصيّة يهوديّة نكرة غير واضحة المعالم كما سيأتي البحث عنها لاحقاً.

(١) تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٢٢.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، ج ١٥، ص ٣٩٤.

(٣) تاج العروس، الزبيدي، ج ٢٠، ص ٢٩٧.

(٤) الكميت، الشاعر المعروف، وقد قال أبياتاً يذكر فيها (الوصيّ) كلقب للإمام.

(٥) الكامل في اللغة، محمّد بن يزيد المبرّد، ج ٣، ص ١١٢٤.

(٦) الموقفيّات، الزبير بن بكار، ص ٤٧٧.

الفصل الثاني:

الوصية في مرويّات عبدالله بن سبأ وحقيقة هذه الشخصية

تمهيد

لاقت بعض المسائل التاريخية هوىً في نفوس البعض، ف وقعت موقع الرضا منهم، واكتسبت بمرور الوقت صفة الجزم والقطعية، وأصبح المساس بها خطأً أحمر يؤدي إلى اتهام من يقترب منها بشتى التهم، بينما تجد أن العديد من هذه المسائل إما أنها لا أساس واقعياً لها، أو أنها ضخمت أكثر من حجمها بمراتب، حتى غدا مجرد التعرض لها بالتحقيق والبحث الموضوعي موبقةً توجب التوبيخ! ومن جملة هذه المسائل التي شُوّهت وسُلبت الموضوعية عن مباحثها هي نسبة القول بالوصية إلى ابن سبأ، حتى أصبح مخترعها ومحدثها، بالرغم من قوة الروايات الكثيرة الواردة فيها على لسان رسول الله ﷺ وبعض كبار أصحابه، كما تقدّم نقل بعضها في الفصل الأول، وستتبع في هذا الفصل ما يدعى من مرويات الوصية على لسان ابن سبأ، ونناقش أسانيدها ومحتواها، وحقيقة هذه الشخصية؛ ليتّضح الأمر في المسألة.

اختراع ابن سبأ للوصية في المرويات الشيعية

إنّ المتأمل بإنصاف في المصادر الشيعية يجد بوضوح تامّ أنها خالية من أيّ رواية ولو ضعيفة السند أو مرسلّة في أنّ ابن سبأ هو مخترع القول بالوصية. لكنّ البعض سعى بشتى السبل إلى أن يُبقي على هذه المقولة، فحاول أن يخلط بين دعوى أنّ ابن سبأ هو مخترع القول بالوصية ودعوى ثبوت أصل شخصية ابن سبأ، ليموّه على القارئ بأنّ

نقل نصّ عبارة النوبختي والقمّي والكشي على التوالي في المقام، ثمّ نورد ما يمكن أن يقال فيه:

قال النوبختي في كتابه (فرق الشيعة): «حكى جماعة من أهل العلم من أصحاب علي عليه السلام: أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً، فأسلم ووالى علياً عليه السلام، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى عليه السلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام بمثل ذلك، وهو أول من شهر القول بفرض إمامة علي عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه. فمن هناك قال من خالف الشيعة: إن أصل الرّفرض مأخوذ من اليهوديّة»^(١).

وأما القمّي في كتابه (المقالات والفرق) فقال: «حكى جماعة من أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً، فأسلم ووالى علياً عليه السلام، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصيّ موسى عليه السلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام بمثل ذلك، وهو أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه وأكفرهم. فمن هاهنا قال من خالف الشيعة: إن أصل الرّفرض مأخوذ من اليهوديّة»^(٢).

وحكى الشيخ الطوسي عن الكشي، أنّه قال: «وذكر بعض أهل العلم: أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى علياً عليه السلام، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصيّ موسى بالغلو، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام بمثل ذلك، وكان أول من شهر بالقول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه وكفرهم، فمن هاهنا قال من خالف الشيعة: أصل التشيع والرّفرض مأخوذ من اليهوديّة»^(٣).

(١) فرق الشيعة، أبو الحسن النوبختي، ص ٢٢.

(٢) المقالات والفرق، سعد بن عبد الله القمي، ص ٢٠.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الكشي، ج ١، ص ٣٢٤.

المناقشة

تقدم آنفاً ذكرُ ما أورده النوبختي والقمّي والكشي في المقام، وهو لا يدلّ على ما زُعم في باب الاعتقاد بالوصيّة من اختراع ابن سبأ لهذه العقيدة؛ وذلك من وجهين:

الأوّل: إنّ هذا القول المنقول هو حكاية عن جماعة مجهولة من غير الشيعة

إنّ هذا القول المحكيّ المستشهد به فيما تقدّم ليس للنوبختي أو القمّي أو الكشي، وإنّما نقلوه على نحو الحكاية عن (جماعة من أهل العلم) من غير الشيعة، بدليل قولهم - النوبختي والقمّي والكشي - بعد ذلك: «فمن هاهنا قال مَنْ خالف الشيعة: إنّ أصل الرفض مأخوذٌ من اليهوديّة»، فهذا التوجيه لا ينسجم أبداً مع كون هذه الجماعة من الشيعة، وإلاّ فكيف يجوز لشيعيٍّ أو غيره أن يُسَفّه عقيدته بهذا الشكل؟! فلا بدّ إذن أن تكون التهمة من خارجهم.

وأما جملة: «من أصحاب علي عليه السلام» فلم ترد إلّا في عبارة النوبختي؛ وهي لا تدلّ على أنّ هؤلاء الجماعة من الشيعة إطلاقاً؛ إذ إنّ هذا التعبير يطلق على غيرهم أيضاً، مضافاً إلى أنّ بعض علماء الشيعة يطلقون لفظ "الأصحاب" على كلّ من روى عن الأئمة عليهم السلام؛ مؤمناً كان أو منافقاً، إمامياً كان أو غيره؛ ولهذا عدّوا زياد بن أبيه وابنه عبيد الله وبعض الخوارج ممّن روى عن أمير المؤمنين عليه السلام، وعدّوا المنصور الدوانيقي من أصحاب الصادق عليه السلام^(١)؛ وعليه فعَدّ الرجل من أصحاب علي عليه السلام لا يعني كونه شيعياً بالضرورة، وهذا واضح.

الثاني: إنّ هذا القول لا يدلّ على أنّ ابن سبأ هو مخترع القول بالوصيّة

إنّ ما حكاه النوبختي وغيره عن (جماعة من أهل العلم) لا يدلّ على أنّ ابن سبأ هو مخترع القول بالوصيّة وأنّه أوّل من ابتدعها، وإنّما غاية ما تدلّ عليه هو أنّه بعد إسلامه

(١) أنظر: رجال الشيخ الطوسي، ص ٩٠.

آمن بما آمنت به الشيعة من إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وأنّه هو الوصي والخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

غير أنّ ابن سبأ يعتبر بحسب هذا النصّ - الذي حكاه النوبختي وغيره - أوّل من أخذ يُظهر ويُجاهر بعقيدته في أمير المؤمنين عليه السلام بشكل علنيّ وحادّ، مستعملاً أسلوباً وطريقة غريبة على ما اعتاده المجتمع الإسلامي بعد مضيّ خمس وعشرين سنة من التقيّة والخوف.

قال الأشعري القميّ: «كان أوّل من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم، وادّعى أنّ عليّاً عليه السلام أمره بذلك، وأنّ التقيّة لا تجوز ولا تحلّ»^(١). وقال النوبختي: «فقال في إسلامه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله في عليّ عليه السلام بمثل ذلك، وهو أوّل من شهر [شهد] القول بفرض إمامة عليّ عليه السلام».

ويشهد لهذا أيضاً استعمال «شهر»، و«أظهر»، و«كاشف» في ذيل الحكاية، والتي تعكس كلّها معنى الإظهار والمكاشفة، فإنّ «شهر» من الظهور، قال الفراهيدي في كتابه (العين): «الشهرة: ظهور الشيء في شنة حتى يشهره الناس...»^(٢)، وأين هذا المعنى من القول بأنّه أوّل من قال بالوصيّة؟

هذا كلّه مضافاً إلى أنّ المنقول عن هؤلاء الجماعة من أهل العلم مخالف للثابت بالضرورة لدى الشيعة وعليه إجماع علمائهم، فهل يعارض هذا بمثل ذلك القول المنقول مرسلأ على نحو الحكاية عن جماعة مجهولين؟!

اختراع ابن سبأ للوصيّة في المرويات السنيّة

لعلّ الأسلوب الأنسب للباحث في روايات أهل السنّة ومصادره التاريخيّة عن شخصيّة عبد الله بن سبأ وعن دوره في بعض الأحداث في التاريخ الإسلامي ودوره في

(١) المقالات والفرق، ص ٢٠.

(٢) كتاب العين، الفراهيدي، ج ٣، ص ٤٠٠؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢٤٦.

إرساء القول بالوصية، هو أن يتناول تلك الأخبار والمصادر التي ذكرت ابن سبأ بشكل عامّ بالتحقيق الموضوعي بعد فهرستها إلى مجموعتين: إحداها: تشتمل على الأخبار التي تبين دوره في إرساء القول بالوصية، والأخرى: تتضمن الروايات التي تبين أصل وجود هذه الشخصية وبعض جوانبها، وما قام به من دور في بعض الأحداث التاريخية الإسلامية، وبالأخص دوره في فتنة عثمان بن عفان؛ وذلك حتى لا يقع الخلط والالتباس بين هاتين المجموعتين وتسرب روايات إحداها إلى الأخرى، كما وقع ذلك عند بعض الباحثين عن قصد، أو من دون قصد؛ لإثبات أنّ مسألة الوصية مرتبطة بوجود ابن سبأ.

ومن هنا سيقع البحث هنا في المجموعة الأولى، وأمّا روايات المجموعة الثانية فسنرجئها للبحث عن حقيقة شخصية ابن سبأ القادم إن شاء الله تعالى.

الأخبار السنّة الواردة في بيان دور ابن سبأ في إرساء القول بالوصية

لواستقصينا الأخبار التي أوردتها محدّثو السنّة وحفّاظهم حول دور ابن سبأ في إرساء القول بالوصية لوجدناها كلّها تنتهي إلى سيف بن عمر، وقد أخرجها عنه الطبري في تاريخه حيث ذكر فيه أحوال ابن سبأ بشيء من التفصيل، فقال:

«فيما كتب به إلى السريّ، عن شعيب، عن سيف، عن عطية، عن يزيد الفقعسي، قال: كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء، أمّه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثمّ تنقّل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز ثمّ البصرة ثمّ الكوفة ثمّ الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتّى أتى مصر فاعتمر فيهم، فقال لهم فيما يقول: لعجب ممن يزعم أنّ عيسى يرجع ويكذب بأنّ محمداً يرجع! وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ فمحمّد أحقّ بالرجوع من عيسى. قال: فقبل ذلك عنه، ووَصَّع لهم (الرجعة) فتكلّموا فيها.

ثمّ قال لهم بعد ذلك: إنّّه كان ألف نبيّ، ولكلّ نبيّ وصيّ، وكان عليّ وصيّ محمّد.

ثم قال: محمدٌ خاتم الأنبياء، وعليّ خاتم الأوصياء. ثم قال بعد ذلك: (من أظلم ممّن لم يُجزِ وصيّة رسول الله ﷺ، ووُثب علي وصيّ رسول الله ﷺ، وتناول أمر الأمّة؟! ثم قال لهم بعد ذلك: إنّ عثمان أخذها بغير حقّ، وهذا وصيّ رسول الله ﷺ، فانفضوا في هذا الأمر، فحرّكوه، وأبدأوا بالطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تستميلوا الناس، وادعوهُم إلى هذا الأمر).

فبثّ دعاة، وكاتب من كان استفسد في الأمصار، وكاتبوه، ودعوا في السرّ إلى ما عليه رأيهم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار بكتب يضعونها في عيوب ولاتهم، ويكتبهم إخوانهم بمثل ذلك، ويكتب أهل كلّ مصرٍ منهم إلى مصرٍ آخرٍ بما يصنعون، فيقرأه أولئك في أمصارهم وهؤلاء في أمصارهم، حتّى تناولوا بذلك المدينة، وأوسعوا الأرض إذاعةً، وهم يريدون غير ما يُظهرون، ويُسرّون غير ما يبدون، فيقول أهل كلّ مصرٍ: إنّا لفي عافية ممّا ابتلى به هؤلاء، إلّا أهل المدينة، فإنّهم جاءهم ذلك عن جميع الأمصار، فقالوا: إنّا لفي عافية ممّا فيه الناس.

وجامعهُ محمدٌ وطلحةٌ من هذا المكان، قالوا:

فاتوا عثمان فقالوا: يا أمير المؤمنين، أيأتيك عن الناس الذي يأتينا؟ قال: لا والله، ما جاءني إلّا السّلامة، قالوا: فإنّا قد أتانا وأخبروه بالذي أسقطوا إليهم. قال: فأنتم شركائي وشهود المؤمنين، فأشيروا عليّ! قالوا: نشير عليك أن تبعث رجالاً ممّن تشق بهم إلى الأمصار حتّى يرجعوا إليك بأخبارهم.

فدعا محمد بن مسلمة فأرسله إلى الكوفة، وأرسل أسامة بن زيد إلى البصرة، وأرسل عمّار بن ياسر إلى مصر، وأرسل عبدالله بن عمر إلى الشام، وفرّق رجالاً سواهم، فرجعوا جميعاً قبل عمّار، فقالوا: أيّها الناس! ما أنكرنا شيئاً، ولا أنكره أعلام المسلمين، ولا عوامّهم. وقالوا جميعاً: الأمر أمر المسلمين، إلّا أنّ أمراءهم يقسطون بينهم، ويقومون عليهم.

واستبسطاً الناس عماراً، حتّى ظنّوا أنّه قد اغتيل، فلم يفجأهم إلّا كتاب من عبدالله ابن سعد بن أبي سرح يخبرهم أنّ عماراً قد استماله قوم بمصر، وقد انقطعوا إليه؛ منهم عبدالله بن السوداء، وخالد بن ملجم، وسودان بن همران، وكنانة بن بشر...»^(١).

المناقشة

كی تتّضح الصورة في الخبر الآنف، سنعرضه على ميزان البحث الموضوعي من حيث السند والمحتوى؛ وذلك للوقوف على مقدار صلاحيّته للاحتجاج به والاستناد إليه في تثبيت المادّة العقائدية والتاريخية.

سند الحديث

إنّ سند هذا الحديث في غاية الضعف؛ لأنّ فيه:

١- شعيب بن إبراهيم، وهو مجهول، قال عنه الذهبي: «راويةٌ كتب سيفٌ عنه، فيه جهالة»^(٢)، وكذا ابن حجر في لسان الميزان^(٣)، وقال ابن عديّ في الكامل: «وشعيب بن إبراهيم هذا له أحاديث وأخبار، وهو ليس بذلك المعروف، ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النكرة؛ لأنّ في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف»^(٤).

٢- سيف بن عمر، وهو ضعيف، قال المزيّ في (تهذيب الكمال): «قال عبّاس الدوري، عن يحيى بن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو جعفر الحضرمي، عن يحيى بن معين: فُلُسٌ خيرٌ منه. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي والدارقطني: ضعيف. وقال

(١) تاريخ الطبري، ج ٣، صص ٣٧٨ و ٣٧٩.

(٢) ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٧٥.

(٣) لسان الميزان، ج ٣، ص ١٤٥.

(٤) الكامل، ج ٤، ص ٤.

أبو أحمد بن عديّ: بعض أحاديثه مشهورة، وعامتها منكورة لم يتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. وقال أبو حاتم بن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. قال: وقالوا: إنّه كان يضع الحديث^(١).

وأما ما قد يقال من أن سيفاً إنمّا ضَعَف في الرواية، وإلا فهو عمدة في التاريخ^(٢)، وكان أخبارياً عارفاً^(٣)، فجوابه هو أن منهج علماء المدرسة التي ينتمي إليها إحصان ظهير قائم على أساس أعمال منهج الحديث في التعامل مع النصّ التاريخي، ومن هنا ضَعَفوا وفق هذه القاعدة كثيراً من المؤرّخين؛ كالواقدي والكلبي وأبي مخنف، فعلى الرغم من كون هؤلاء من كبار المؤرّخين إلا أن نقولاتهم في التاريخ لم تُقبل؛ لما ورد فيهم من تضعيف في الرواية^(٤).

قال الباحث المعاصر حسن فرحان: «بعض الألفاظ مثل "عمدة في التاريخ" قد لا يراد بها التوثيق، فقد أطلقها الحافظ ابن حجر على سيف بن عمر وعلى ابن الكلبي وغيرهما من كبار المتروكين، وغاية ما يريد منها الحافظ كون هذا من كبار المؤرّخين من حيث جمع مادة التاريخ والاهتمام بها وكتابتها، لا أنّه ثقة؛ ولذلك نجد الحافظ نفسه يضعّف سيفاً في روايات تاريخيّة، ويضعّف الكلبي وقد سمّاه "عمدة النساين"^(٥).

وقال في موضع آخر: «هناك لفظان موهمان يتكئ عليهما بعض موثقي سيف بن عمر... ألا وهما قول الذهبي: "كان أخبارياً عارفاً" وقول الحافظ ابن حجر: "عمدة في التاريخ" وحقيقة أنّ الذهبي قد قال تلك الكلمة في رواة كذاين غير سيف، فهو أكثر من قوله: "أديب عارف"، أو: "نسابة عارف" أو: "أخباريّ عارف" مع أنّ الذهبي نفسه يصفهم بالكذب والضعف في مواطن أخرى! والدليل على ذلك أنّه

(١) تهذيب الكمال، ج ١٢، صص ٣٢٦ و ٣٢٧.

(٢) أنظر: تقريب التهذيب، ج ١، ص ٤٠٨.

(٣) أنظر: ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٥٥.

(٤) أنظر: تهذيب الكمال، ج ٢٦، صص ١٨٠ - ١٩٥.

(٥) نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي، حسن فرهان، ص ٦٠.

ضعّف سيفاً في أكثر من مكان من كتبه، فهذا اللفظ الموهم لا يقدّمه على التضعيفات الصريحة إلا مكابر.

كذلك الحافظ ابن حجر نجده يردّ روايات لسيف تاريخيّة بحثة في الإصابة وغيرها، فمراد الحافظ - والله أعلم - أن سيفاً يُعتبر شيخاً في التاريخ مثلما كان الكلبي شيخاً في الأنساب، مع أن الاثنين ضعيفان جرّب عليهما الكذب.

ثم لو افترضنا أن الحافظ يثق في سيف بن عمر، فماذا نفعل بعشرات المحدثين الآخرين الذين سَبَرُوا روايات سيف بن عمر وكانوا أقرب لعصره من الحافظ ابن حجر؟! وهم أعلم وأدرى به من المتأخرين! ثم وجدنا أقوالهم وأحكامهم - بعد الدراسة والمقارنة - صحيحة، وهي أن سيفاً متروك كذاب لا يعتمد عليه؛ لا في الأحاديث ولا في التاريخ! بل يكفي مقارنة رواياته مع بعضها لنجد التناقضات الكبيرة، فكيف بمقارنتها مع روايات المؤرخين الآخرين! وكيف بمخالفتها لمتون الأحاديث الصحيحة؟!^(١)

مضمون الحديث

إنّ محتوى الحديث لا يرقى لمستوى الاحتجاج به؛ لوجود التهافت والاضطراب والارتباك الواضح بين فقراته، مما يشهد على وضعه؛ إذ نجد الراوي يصوّر في البداية حركة ابن سبأ الشديدة حيث استطاع أن يحدث ثورة ويدسّ دعائه في أغلب الأمصار التي تعجّ بالصحابة وأغلب التابعين، بل ويؤلّب الناس على عثمان.

ثم ينقل مشهداً آخر عن دار الخلافة، فيصوّر الخليفة عثمان وكأنّه غير مطلع بشكل كليّ على حركة ابن سبأ.

ثم يعود وينقل صورة ثالثة، وهي استمالة قوم من مصر لعمار الذي بعثه عثمان لتقصّي الوضع فيها، ممّا دفع عبدالله بن سعد بن أبي سرح والي عثمان على مصر إلى

(١) نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي، صص ٨٤ و ٨٥.

مكاتبة الخليفة بشكل سريع ليُطلعه على هذا التصرف من عمار.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لو كان لعثمان ولاية على الأمصار، ولهم عيونهم عليها التي تأتيهم بالأخبار عن كلّ صغيرة وكبيرة، ويكاتبونه فيها بهذه السرعة؛ بحيث أطلعوه على ما قام به أهل مصر من استمالة مبعوثه إليهم عمار خلال سفره القصير، وبأمر من الخليفة نفسه، فكيف لم يخبروه بتحركات ابن سبأ التي كانت بتلك الضخامة التي صورها الراوي في المشهد الأوّل، لاسيّما وأنّه كان يؤلّب الناس على عثمان ويدعو للثورة عليه؟!

ثمّ كيف استطاع هذا اليهوديّ أن يُحدث هذا الشرح في المجتمع الإسلامي، ويؤثّر على ثلّة من كبار الصحابة ممّن أقاموا الدين وتحملّوا ألوان العذاب وضربوا المثال الأسمى في الصلابة والإيمان والصبر و... حتّى قلب الأوضاع في عاصمة الخلافة بشكل أدّى إلى مقتل عثمان بذلك الشكل؟!

حقيقة عبد الله بن سبأ

إنّ أصل النزاع في قضية عبد الله بن سبأ هو إعطاؤه ذلك الحجم والدور المبالغ فيه في تأليب الوضع والتأثير على الواقع الإسلامي، والقدرة العجيبة على خلق الأفكار وتسويقها بتلك السرعة الكبيرة داخل المجتمع الإسلامي، وتأسيس عقائد جديدة انطلقت على عدد من كبار الصحابة وثلة كبيرة من المسلمين.

فهذا هو أصل الخلاف، وإلاّ فإثبات أو نفي وجود ابن سبأ ليس بتلك الأهميّة، غير أنّ البعض حاول من خلال ذكر عدد من العلماء المثبتين لوجود ابن سبأ أن يوهّم أنّ هؤلاء يقولون بذلك الدور المضخّم له، والحال أنّهم أثبتوا أصل وجوده فقط، وأمّا ذلك الدور المبالغ فيه له فقد اقتصر على رواية سيف بن عمر التي أخرجها الطبري في تاريخه كما تقدّم.

الخلاف في شخصية ابن سبأ

شغلت شخصية عبدالله بن سبأ وما نسب إليه من بعض الأمور مساحةً واسعة من كتابات مفكرى المسلمين وعلمائهم، ولشدة غموض هذه الشخصية فقد سرى حولها الخلاف والاختلاف بينهم في مختلف جوانبها، حيث اختلف في أصل وجوده، وفي تحديد هويته، وفي تاريخ ظهوره، وفي حجم الدور الذي لعبه في بعض وقائع التاريخ الإسلامي، وفي مصيره وما آل إليه أمره.

وسنشير في هذا المختصر لبعض من ذلك الخلاف والاختلاف الموجود في مختلف الجوانب في مسألة ابن سبأ بما يسعه المقام؛ ليقف القارئ على مقدار العجز، ومدى الابتعاد عن الموضوعية في قول من نسب التشيع لمثل هذه الشخصية الغامضة المختلف فيها بهذا المستوى.

أولاً: الخلاف في أصل وجود ابن سبأ

اختلف علماء المسلمين في أصل وجود ابن سبأ، فأثبتته بعضهم ونفاه البعض الآخر، وهذا ذكرٌ لبعض المثبتين والنافين من الطائفتين:

١ - علماء السنة الذين أنكروا وجود ابن سبأ

أ - الدكتور طه حسين، قال: «إن أمر السبئية وصاحبهم ابن السوداء إنما كان متكلفاً منحولاً قد اخترع بآخره حين كان الجدال بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية، أراد خصوم الشيعة أن يدخلوا في أصول هذا المذهب عنصراً يهودياً؛ إمعاناً في الكيد لهم والنيل منهم»^(١).

ب - الدكتور علي سامي النشار، قال: «ومن المحتمل أن تكون شخصية عبدالله بن سبأ شخصية موضوعية، أو أنها رمزت إلى شخصية ابن ياسر، ومن المحتمل أن يكون

(١) عليّ وبنوه، طه حسين، ج ٢، ص ٢٤.

عبدالله بن سبأ هو مجرد تغليف لاسم عمار بن ياسر^(١).

ج - الدكتور حامد حفني داود، قال: «ولعلّ أعظم هذه الأخطاء التاريخية التي أفلتت من زمام هؤلاء الباحثين وغمّ عليهم أمرها، فلم يفقهوها ويفطنوا إليها، هذه المفتريات التي افتروها على علماء الشيعة حين لفّقوا عليهم قصّة عبدالله بن سبأ فيما لفّقوه من قصص...»^(٢).

د - الدكتور محمد كامل حسين، قال: «فقصّة ابن سبأ في مصر وأنّه بثّ آراء التشيع بين المصريين، هي أقرب إلى الخرافات منها إلى أيّ شيء آخر»^(٣).

هـ - عبد العزيز الهلاي، قال: «إنّ ابن سبأ شخصية وهميّة لم يكن لها وجود، فإنّ وُجد شخص بهذا الاسم فمن المؤكّد أنّه لم يقم بالدور الذي أسنده إليه سيفٌ وأصحابُ كتب الفرق، لا من الناحية السياسية ولا من ناحية العقيدة... إنّ إغفال هؤلاء المؤرّخين لهذا الرجل الذي كان له هذا الدور الكبير في أحداث الفتنة، وفي تغيير وجه التاريخ الإسلامي، دليلٌ على أنّ الرجل مكذوب مختلق من عصر متأخّر من عصر أولئك المؤرّخين المذكورين وغيرهم»^(٤).

وقد ذكر بعض الباحثين أسماءً أخرى من المنكرين لوجود شخصية ابن سبأ؛ منهم: الدكتور جواد علي، والدكتور محمد عمارة، والدكتور عبدالله السامرائي، وآخرون^(٥).

٢ - علماء الشيعة الذين أنكروا وجود ابن سبأ

أ - الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، قال: «ليس من البعيد رأي القائل: إنّ عبدالله بن سبأ، ومجنون بني عامر، وأبي هلال، وأمثال هؤلاء الرجال أو الأبطال كلّها

(١) نشأة الفكر الفلسفي، ج ٢، ص ٣٩.

(٢) نقلاً عن مقدّمة كتاب (عبدالله بن سبأ)، السيد مرتضى العسكري، ج ١، ص ١٧.

(٣) في أدب مصر الفاطميّة، ص ٧.

(٤) عبدالله بن سبأ (دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة)، ص ٧٣.

(٥) أنظر: صدق النبا في بيان حقيقة عبدالله بن سبأ، أبو عبدالله الذهبي، ج ١، صص ٢٦ - ٢٨.

أحاديث خرافة وضعها القصاصون وأرباب السمر والمجون...»^(١).

ب - السيّد مرتضى العسكري، فقد ألّف كتابه (عبدالله بن سبأ) لإثبات عدم وجود هذه الشخصية، وأنها أسطورة وخرافة اختلقها سيف بن عمر^(٢).

ج - محمد جواد مغنّية، قال: «فلقد اختلق سيفٌ لرسول الله ﷺ أصحاباً لا وجود لهم... كما ابتدع رجالاً من التابعين وغير التابعين، ووضع على لسانهم الأخبار والأحاديث، من هؤلاء بطلٌ اختلق شخصيته، واختلق اسمه، واختلق قضايا ربطها به، هذا البطل الأسطوري هو: عبدالله بن سبأ، الذي اعتمد عليه كلّ من نسب إلى الشيعة ما ليس لهم به علم، وتكلّم عنهم جهلاً وخطأً ونفاقاً وافتراءً...»^(٣).

د - السيّد الخوئي، قال: «إنّ أسطورة عبدالله بن سبأ وقصص مشاغباته الهائلة موضوعة مختلقة اختلقها سيف بن عمر الوضاع الكذاب...»^(٤).

هـ - السيّد العلامة الطباطبائي، قال بعد أن نقل رواية سيف وشعيب وتأثير ابن السوداء على أبي ذرّ ودفعه إلى المشادة مع معاوية: «وهذان اللذان روى عنهما الحديث، وعنهما يروى جلّ قصص عثمان؛ أعني شعيباً وسيفاً، هما من الكذّابين الوضّاعين المشهورين، ذكرهما علماء الرجال وقدحوا فيهما، والذي اختلقاه من حديث ابن السوداء، وهو الذي سمّوه عبدالله بن سبأ، وإليهما ينتهي حديثه، من الأحاديث الموضوعة، وقد قطع المحقّقون من أصحاب البحث أخيراً أنّ ابن السوداء هذا من الموضوعات الخرافيّة التي لا أصل لها...»^(٥).

وأما العلماء المثبتون لوجود ابن سبأ، فمن السنّة: الجوزجاني في أحوال

(١) أصل الشيعة وأصولها، صص ١٧٩ - ١٨١.

(٢) أنظر: عبدالله بن سبأ، قال: «أوردنا في صدر الجزء الأوّل من هذا الكتاب موجز أسطورة ابن سبأ المختلق الذي زعم مختلقه سيف...»، ج ٢، ص ٢١٩.

(٣) نقلاً عن مقدّمة كتاب (عبدالله بن سبأ) السيّد مرتضى العسكري، ج ١، ص ١٢.

(٤) معجم رجال الحديث، الخوئي، ج ١١، ص ٢٠٧.

(٥) الميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي، ج ٩، ص ٢٦٠.

الرجال^(١)، وابن قتيبة في المعارف^(٢)، والبلاذري في أنساب الأشراف^(٣)، والطبري في تاريخه^(٤)، وأبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين^(٥)، وابن حزم في الفصل في الملل والنحل^(٦)، والشهرستاني في الملل والنحل^(٧)، وابن عساكر في تاريخه^(٨)، وابن تيمية في مجموع الفتاوى^(٩)، وغيرهم.

ومن الشيعة: النوبختي في فرق الشيعة^(١٠)، والأشعري القمي في المقالات والفرق^(١١)، والكشي والشيخ الطوسي في رجالهما^(١٢)، والعلامة الحلي في خلاصة الأقوال^(١٣)، وغيرهم.

والحاصل: إنّ هناك تناقضاً بين أقوال العلماء والمفكرين في أصل وجود هذه الشخصية، فلم يتفقوا على أصل وجودها، وإنّ العلماء مختلفون فيها بين ناف ومثبت، ممّا يدلّ دلالة واضحة على وجود مخترعات كثيرة اخترعت من قبل البعض لأغراض خاصّة ونُسبت لهذه الشخصية المبهمة.

ثانياً: الخلاف في تحديد هويّة ابن سبأ

اختلف العلماء والمؤرّخون في تحديد هويّة ابن سبأ بشكل كبير، حيث اختلفوا في

(١) أنظر: أحوال الرجال، الجوزجاني، ص ٣٨.

(٢) أنظر: المعارف، ابن قتيبة، ص ٢٦٧.

(٣) أنظر: أنساب الأشراف، البلاذري، ج ٣، ص ٣٨٢.

(٤) أنظر: تاريخ الطبري، ج ٤، صص ٢٨٣، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٩٨، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥٠٥.

(٥) أنظر: مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ج ١، ص ٨٥.

(٦) أنظر: الفصل في الملل والنحل، ج ٤، ص ١٨٦.

(٧) أنظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج ٢، ص ١١٦ و ١٥٥.

(٨) أنظر: تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٩، ص ٣.

(٩) أنظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج ٤، ص ٤٣٥ و ج ٢٨، ص ٤٨٣.

(١٠) أنظر: فرق الشيعة، ص ٢١.

(١١) أنظر: المقالات والفرق، ص ٢٠.

(١٢) أنظر: اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ١، ص ٣٣٣؛ رجال الشيخ الطوسي، ص ٧٥.

(١٣) أنظر: خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٣٧٢.

شخصيته وبلده وقبيلته، وفي نسبه إلى أبيه، وفي نسبه إلى أمّه، وفي ديانه قبل الإسلام، وهذا الاختلاف أوجد عقبات كثيرة أمام الباحث عن ابن سبأ بحيث يصعب عليه تحديد هويته بشكل واضح أو أن يجزم بشخصيته بشكل أكيد وثابت، وهذه إشارة لبعض تلك الخلافات في المقام:

١ - الاختلاف في شخصية ابن سبأ

أختلف في شخصية ابن سبأ، فهل هو شخص واحد يطلق عليه تارة ابن سبأ وتارة ابن السوداء، أم هما شخصيتان مختلفتان؟

فقد عدّهما جماعة شخصيتين؛ منهم: ابن عبد ربّه، والأسفراييني، والبغدادى. قال ابن عبد ربّه: «...منهم عبدالله بن سبأ نفاه إلى ساباط، وعبدالله بن السوداء نفاه إلى الخازر»^(١).

وقال الأسفراييني: «ووافق ابن السوداء عبدالله بن سبأ بعد وفاة عليّ في مقالته هذه»^(٢).

وقال البغدادى: «فلما خشي عليّ من قتل ابن السوداء وابن سبأ الفتنة نفاهما إلى المدائن»^(٣).

وعدّهما جماعةً شخصيّةً واحدة؛ منهم: الطبري، والذهبي، والمقرئزي، وابن عساكر، قال (واللفظ للمقرئزي): «عبدالله بن وهب بن سبأ المعروف بابن السوداء»^(٤).

٢ - الاختلاف في قبيلة ابن سبأ

أختلف في القبيلة التي ينسب إليها ابن سبأ، حيث ذكروا فيها عدّة أقوال، أهمّها:

(١) العقد الفريد، ابن عبد ربّه، ج ٢، ص ٢٤١.

(٢) التبصير في الدين، الأسفراييني، ص ١٠٨.

(٣) الفرق بين الفرق، ص ٢٣٥.

(٤) الخطط المقرئزية، ج ٢، ص ٣٥٦؛ وانظر: تاريخ الطبري، ج ٤، صص ٣٢٦ و ٣٢٧؛ تاريخ الإسلام، الذهبي، ج ٢،

صص ١٢٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٩، ص ٨.

القول الأوّل: إنّ ابن سبأ من قبيلة حمير. وهذا القول لعدّة؛ منهم ابن حزم، قال: «القسم الثاني من فرق الغالية يقولون بالإلهيّة لغير الله عزّ وجلّ، فأولّهم قوم من أصحاب عبد الله بن سبأ الحميري»^(١).

القول الثاني: إنّ ابن سبأ من قبيلة همدان. وهذا القول لجماعة؛ منهم البلاذري، والأشعري القمّي^(٢).

القول الثالث: إنّ ابن سبأ من السبائيين الذين ورد ذكرهم في القرآن الكريم، وإنّ يعرب بن قحطان ولد يشجب، وولد ليشجب "سبأ"، واسم سبأ هذا عبد شمس، و قد ملك اليمن بعد أبيه، وأكثر من الغزو والسبي، فسُمّي "سبأ" وغلب عليه حتّى لم يسمّ به غيره، ثم أُطلق الاسم على بنيه^(٣).

٣ - الاختلاف في بلد ابن سبأ

اختلف في البلد الذي ينسب إليه ابن سبأ، حيث ذكروا فيه عدّة أقوال؛ أهمّها: القول الأوّل: إنّ ابن سبأ من أهل الحيرة. وهذا القول لجماعة؛ منهم عبد القاهر البغدادي، قال: «إنّ عبد الله بن السوداء كان يعين السبائية على قولها، وكان أصله من يهود الحيرة، فأظهر الإسلام»^(٤).

القول الثاني: إنّ ابن سبأ من اليمن. وهذا القول لجماعة؛ منهم الطبري، قال: «كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء»^(٥).

ومنهم أيضاً ابن عساكر، قال: «عبد الله بن سبأ الذي يُنسب إليه السبئية... أصله من أهل اليمن، كان يهودياً»^(٦).

(١) الفصل في الملل والأهواء، ج ٥، ص ٤٦.

(٢) أنظر: أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٢٤٠؛ المقالات والفرق، ص ٢٠.

(٣) أنظر: قلائد الجمان، القلقشندي، ص ٣٩.

(٤) الفرق بين الفرق، ص ٢٣٥.

(٥) تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٦) تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٩، ص ٣.

القول الثالث: إنّ ابن سبأ أصله من الروم. وهذا القول لابن كثير في البداية والنهاية، قال: «وكان أصله رومياً فأظهر الإسلام، وأحدث بدعاً قوليةً وفعليّة»^(١).

٤ - الاختلاف في نسبة ابن سبأ إلى أبيه

أختلف في نسبة ابن سبأ لأبيه، حيث ذكروا فيها عدّة أقوال؛ أهمّها:

القول الأوّل: إنّ ابن سبأ ينسب من جهة أبيه إلى "وهب". وهذا القول لجماعة؛ منهم: البلاذري^(٢)، والأشعري القمي^(٣)، والذهبي^(٤)، والمقرئزي^(٥).

القول الثاني: إنّ ابن سبأ ينسب من جهة أبيه إلى "حرب". وهذا القول لجماعة؛ منهم الجاحظ، قال أثناء نقله خبر زحر بن قيس: «قدمت المدائن بعدما ضرب عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه، فلقيني ابنُ السوداء، «وهو ابن حرب...»^(٦).

القول الثالث: إنّ ابن سبأ ينسب من جهة أبيه إلى "سبأ". وهذا القول لجماعة؛ منهم: ابن قتيبة^(٧)، وأبو الحسن الأشعري^(٨)، والشهرستاني^(٩)، وابن حجر^(١٠).

والحاصل: إنّ هذا الخلاف والتضارب الشديد في تحديد هويّة هذه الشخصية بين علماء التاريخ والفرق والرجال، يشهد على عدم إتقان صناعة دور هذه الشخصية.

(١) البداية والنهاية، ابن كثير، ج ٧، ص ١٩٠.

(٢) أنظر: أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٢٤٠.

(٣) أنظر: المقالات والفرق، ص ٢٠.

(٤) أنظر: المشتبه في الرجال، الذهبي، ج ١، ص ٣٤٦.

(٥) أنظر: الخطط المقرئزية، المقرئزي، ج ٢، ص ٣٥٦.

(٦) البيان والتبيين، الجاحظ، ج ٣، ص ٨١.

(٧) المعارف، ابن قتيبة، ص ٦٢٢.

(٨) مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ٨٦.

(٩) الملل والنحل، ج ١، ص ١٧٤.

(١٠) لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٩٠.

«وفي هذه السنة، - أعني سنة (٣٠هـ) - كان ما ذكر من أمر أبي ذرٍّ ومعاوية، وإشخاص معاوية إياه من الشام إلى المدينة، وقد ذكر في سبب إشخاصه إياه منها إليها أمورٌ كثيرة كرهت ذكر أكثرها. فأما العاذرون معاوية في ذلك فإنهم ذكروا في ذلك قصةً كتب إلي بها إلى السري، يذكر أن شعيباً حدثه عن سيف، عن عطية، عن يزيد الفقعسي، قال: لما ورد ابنُ السوداء الشام لقي أبا ذرٍّ، فقال: يا أبا ذرٍّ، ألا تعجب إلى معاوية يقول: المال مالُ الله ألا إن كان كل شيء لله، كأنه يريد أن يحتج به^(١) دون المسلمين، ويمحو اسم المسلمين! فأتاه أبو ذرٍّ فقال: ما يدعوك إلى أن تسمي مال المسلمين مالَ الله...»^(٢).

فظاهر هذا الخبر أن ابن سبأ كان مسلماً، وأنه كان له تأثير على كبار الصحابة كأبي ذرٍّ، فضلاً عن غيرهم من عموم الناس، وأنه بدأ التخطيط والتحريك لصالح دعوته في الشام.

والحاصل: إن هناك تبايناً واضحاً في هذه الأقوال التي تشرح إسلام هذه الشخصية وتاريخ ظهورها بين المسلمين، مما يقوّي في النفس أن جُلَّ هذه المقولات هي موضوعة ومفتراة.

رابعاً: الخلاف في حجم الدور الذي لعبه ابن سبأ في التاريخ الإسلامي

اختلف أيضاً في حجم شخصية ابن سبأ والدور الذي قام به في بعض أحداث التاريخ الإسلامي، وإليك إشارة مقتضبة لهذا الخلاف في أقوال الفريقين:

أقوال علماء السنة

من خلال التتبع في النصوص السنية يمكن رصد القولين التاليين في المقام:

(١) الاحتجاج: جمع الشيء وضمه إليك. واحتجته: أي تملكه دون الناس؛ النهاية، ابن الأثير، ج ١، ص ٣٤٧ (حجج).

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، صص ٣٣٥ و ٣٣٦.

القول الأول:

وهو القول المنقول بروايات سيف بن عمر، وفيه تضخيم لشخصية ابن سبأ، ومبالغة في دوره في بعض الأحداث الإسلامية، وفي تأثيره على الواقع الاجتماعي والسياسي وحتى العقائدي للمسلمين، وقد ذكرنا فيما مضى هذه النصوص فلا نعيدها هنا، وقد تقدّمت الإشارة أيضاً إلى بعض أقوال حفاظ الحديث وعلماء الجرح والتعديل في تضعيف سيف بن عمر؛ بل اتّفقت كلمتهم على تضعيفه؛ ولذا لا يمكن التعويل عليه في إثبات شيء أو نفيه، وبالخصوص الأمور العقائدية؛ لأهميتها البالغة وشدة العناية بها من قبل علماء العقيدة وغيرهم.

القول الثاني:

وهو القول المنقول عن طريق آخر غير طريق سيف بن عمر، وليس فيه دور يذكر لابن سبأ غير أنّه من الكذّابين الذين كذبوا على الله تعالى ورسوله الكريم ﷺ وأنّه من الغلاة الذين غلّوا في أمير المؤمنين (عليه السلام)، وإليك هذه الأحاديث:

١- ما أخرجه أبو يعلى الموصلي (في مسنده) بسنده عن أبي الجلاس، أنّه سمع أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول لعبد الله السبائي: «وَيْلَكَ! وَاللّٰهُ مَا أَفْضَىٰ إِلَيَّ بِشَيْءٍ كَتَمَهُ أَحَدًا مِّنَ النَّاسِ»، وسمعت يقول له أيضاً: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيَّ السَّاعَةَ ثَلَاثِينَ كَذَابًا، وَإِنَّكَ لَأَحَدُهُمْ»^(١).

٢- ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه، بسنده عن عمّار الدهني، أنّه سمع أبا الطفيل يقول: «رَأَيْتُ الْمُسَيَّبَ بْنَ نَجْبَةَ أَتَىٰ بِهِ مُكَلَّبَهُ - يَعْنِي ابْنَ السُّودَاءِ - وَعَلِيٌّ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: (مَا شَأْنُهُ؟) فَقَالَ: يَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ»^(٢).

٣- ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه أيضاً، بسنده عن سلمة، أنّه سمع أبا الزعراء

(١) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١، صص ٣٤٩ و ٣٥٠.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٩، ص ٧.

يحدث عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «ما لي وما لهذا الحميت^(١)! الأسود؟!»^(٢).

٤- ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه أيضاً، قال: أخبرنا أبو محمد بن طاووس، وأبو يعلى حمزة بن الحسن بن المفرج، قالا: أنا أبو القاسم بن أبي العلاء، أنا أبو محمد بن أبي نصر، أنا خيثمة بن سليمان، نا أحمد بن زهير بن حرب، نا عمرو بن مرزوق، أنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن زيد بن وهب، قال: قال علي بن أبي طالب عليه السلام: «(ما لي ولهذا الحميت الأسود؟!) يعني عبدالله بن سبأ، وكان يقع في أبي بكر وعمر»^(٣).

٥- ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه أيضاً، بسنده عن حجة بن عدي الكندي، أنه رأى أمير المؤمنين عليه السلام على المنبر وهو يقول: «مَنْ يَعِزُّنِي مِنْ هَذَا الْحَمِيَّتِ الْأَسْوَدِ الَّذِي يَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ - يعني ابن السوداء- لَوْلَا أَنْ لَا يَزَالُ يَخْرُجُ عَلَيَّ عَصَابَةٌ يَنْعَى عَلَيَّ دَمَهُ كَمَا ادَّعَيْتَ عَلَيَّ دِمَاءَ أَهْلِ النَّهْرِ، لَجَعَلْتُ مِنْهُمْ رُكَّامًا»^(٤).

فهذه جل الروايات التي ذكرناها من غير طريق سيف بن عمر، والتي ورد فيها ذكر عبدالله بن سبأ.

يرد عليها بشكل عام - بعد غص النظر عن إسنادها، وعدم وضوح كون المراد فيها عبدالله بن سبأ - أن دلالتها لا تتعدى عن كون هناك رجل معاصر لأمير المؤمنين عليه السلام اسمه عبدالله بن سبأ، وكان ممن يكذب على الله تعالى ورسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم.

أقوال علماء الشيعة

إن الروايات الشيعية التي وردت في شخصية ابن سبأ يدل بعضها على وجود رجل اسمه عبدالله بن سبأ كان معاصراً لأمير المؤمنين عليه السلام، وكان يتردد على الإمام عليه السلام

(١) الحميت: إناء للسمن أو الزيت، أنظر لسان العرب، ج ٢، ص ٢٥ (حمت).

(٢) المصدر نفسه، ج ٢٩، ص ٧.

(٣) المصدر نفسه، صص ٧ و ٨ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٨ .

بين الحين والآخر، ويسأله عن بعض الأمور، دون أن تشير إلى أي تفصيل آخر، ويدل بعضها الآخر على انحراف ابن سبأ وغلوّه في أمير المؤمنين (عليه السلام) حتى ادّعى إلهيته (عليه السلام)، فأحرّقه الإمام (عليه السلام) بالنار، وإليك هذه الروايات:

١- ما رواه الشيخ الصدوق والطوسي، بإسنادهما عن أبي بصير، عن الإمام أبي عبد الله الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال:

«(إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ الصَّلَاةِ فَلْيَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ وَلْيَنْصَبِ فِي الدُّعَاءِ)، فَقَالَ ابْنُ سَبَأٍ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَيْسَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ؟ قَالَ: (بَلَى)، قَالَ: فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ؟ فَقَالَ: (أَوْ مَا تَقْرَأُ؟) ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾، فَمِنْ أَيْنَ يُطْلَبُ الرِّزْقُ إِلَّا مِنْ مَوْضِعِ الرِّزْقِ؟ وَمَوْضِعُ الرِّزْقِ وَمَا وَعَدَ اللَّهُ السَّمَاءُ؟»^(١).

٢- ما رواه الكشي في رجاله، بسنده عن عبد الله بن سنان، عن أبيه، أن الإمام أبا جعفر الباقر (عليه السلام) قال:

«إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَبَأٍ كَانَ يُدْعَى النُّبُوَّةَ، وَيَزْعُمُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) هُوَ اللَّهُ - تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ -، فَبَلَغَ ذَلِكَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) فَدَعَاهُ وَسَأَلَهُ، فَأَقْرَبَ ذَلِكَ وَقَالَ: نَعَمْ أَنْتَ هُوَ، وَقَدْ كَانَ أُلْقِيَ فِي رَوْعِي أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ وَأَنَا نَبِيٌّ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام): (وَيْلَكَ قَدْ سَخَرَ مِنْكَ الشَّيْطَانُ فَارْجِعْ عَنْ هَذَا - تَكَلَّمْتَ أُمُّكَ وَتُبَ)، فَأَبَى فَحَبَسَهُ أَيَّامًا فَلَمْ يَتُبْ، فَأَحْرَقَهُ بِالنَّارِ وَقَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ اسْتَهْوَاهُ، فَكَانَ يَأْتِيهِ وَيُلْقِي فِي رَوْعِهِ ذَلِكَ)»^(٢).

٣- ما رواه الكشي في رجاله، أيضاً بسنده عن عبد الله [بن سنان]، أن الإمام أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) قال:

«إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ صَدِيقُونَ، لَا نَخْلُو مِنْ كَذَابٍ يَكْذِبُ عَلَيْنَا وَيُسْقِطُ صِدْقَنَا بِكَذِبِهِ عَلَيْنَا عِنْدَ النَّاسِ. كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْدَقَ النَّاسِ لَهْجَةً وَأَصْدَقَ بَرِيَّةً، وَكَانَ مُسَيِّمُهُ يَكْذِبُ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) أَصْدَقَ مَنْ بَرَأَ اللَّهُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ، وَكَانَ الَّذِي

(١) علل الشرائع، الصدوق، ج ٢، ص ٣٤٤. تهذيب الأحكام، الطوسي، ج ٢، ص ٣٢٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الكشي، ج ١، ص ٣٢٣.

يَكْذِبُ عَلَيْهِ وَيَعْمَلُ فِي تَكْذِيبِ صِدْقِهِ وَيَفْتَرِي عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَاءٍ^(١).

٤- ما رواه الكشي في رجاله أيضاً، بسنده عن هشام بن سالم، أنه سمع الإمام أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول وهو يحدث أصحابه بحديث عبد الله بن سبأ وما ادّعى من الربوبية في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال:

«إِنَّهُ لَمَّا ادَّعَى ذَلِكَ فِيهِ اسْتَبَاهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَبَى أَنْ يَتُوبَ، فَأَحْرَقَهُ بِالنَّارِ»^(٢).

٥- ما رواه الكشي في رجاله أيضاً، بسنده عن أبان بن عثمان، أنه سمع الإمام أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«لَعَنَ اللَّهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَبَاءٍ، إِنَّهُ ادَّعَى الرِّبُوبِيَّةَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ - وَاللَّهِ - أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدَ اللَّهِ طَائِعاً، الْوَيْلَ لِمَنْ كَذَبَ عَلَيْنَا. وَإِنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ فِينَا مَا لَا نَقُولُهُ فِي أَنْفُسِنَا، نَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ، نَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ»^(٣).

٦- روى الكشي في رجاله أيضاً بسنده عن أبي حمزة الثمالي، أن الإمام علي بن الحسين عليه السلام قال:

«لَعَنَ اللَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيْنَا، إِنِّي ذَكَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَبَاءٍ فَقَامَتْ كُلُّ شَعْرَةٍ فِي جَسَدِي! لَقَدْ ادَّعَى أَمْرًا عَظِيماً مَا لَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ! كَانَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَاللَّهِ - عَبْدَ اللَّهِ صَالِحاً، أَخُو رَسُولِ اللَّهِ، مَا نَالَ الْكَرَامَةَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا بِطَاعَتِهِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَمَا نَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَرَامَةَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا بِطَاعَتِهِ لِلَّهِ»^(٤).

والحاصل: إن هذه هي جُلُّ الروايات المروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في المصادر الشيعية التي ورد فيها ذكر عبد الله بن سبأ.

ويرد عليها بشكل عام - مع غرض النظر عن أساندها - عدم دلالتها على أكثر من

(١) اختيار معرفة الرجال، ج ١، ص ٣٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

(٤) المصدر نفسه.

وجود رجل اسمه عبد الله بن سبأ، كان معاصراً لأمر المؤمنين عليه السلام، وقد غلا في الإمام عليه السلام فادّعى ألوهيته، فاستتابه أمير المؤمنين عليه السلام، فلما لم يتب أحرقه بالنار، وانتهى أمره.

خامساً: مصير ابن سبأ والخلاف فيه

اختلفت الأخبار التي أشارت إلى مصير ابن سبأ إلى طائفتين أساسيتين: الطائفة الأولى: الأخبار التي دلّت على أن أمير المؤمنين عليه السلام أحرقه بالنار، وجُلّ هذه الأخبار مروية في المصادر الشيعية، وقد أوردناها سابقاً. الطائفة الثانية: الأخبار التي دلّت على أن أمير المؤمنين عليه السلام نفاه إلى المدائن، وجُلّ هذه الأخبار مروية في مصادر السنة، ومن جملتها:

١- ما أورده ابن حجر في (لسان الميزان)، عن زيد بن وهب، قال:

«إنّ سويد بن غفلة دخل على عليّ في إمارته، فقال: إنّي مرت بنفريّ يذكرّون أبا بكر وعمر يرون أنّك تضمّر لهما مثل ذلك؛ منهم عبد الله بن سبأ، وكان عبد الله أول من أظهر ذلك، فقال عليّ: (ما لي ولهذا الحبيث الأسود؟!) ثمّ قال: (معاذ الله، أضمرّ هُما إلّا الحسن الجميل)، ثمّ أرسل إلى عبد الله بن سبأ فسيّره إلى المدائن، وقال: (لا يُساكنني في بلدة أبداً)، ثمّ نهض إلى المنبر حتّى اجتمع الناس، فذكر القصّة في ثنائيه عليهما بطوله، وفي آخره: ألا ولا يبلّغني عن أحدٍ يُفضّلني عليهما إلّا جلدته حدّ المفترّي)»^(١).

٢- ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه، بسنده عن سباط، قال: «بلغ عليّاً أنّ ابن السوداء ينتقص أبا بكر وعمر، فدعا به ودعا بالسيف - أو قال: فهّم بقتله - فكلم فيه فقال: (لا يُساكنني ببلدٍ أنا فيه)، قال: فسيّره إلى المدائن»^(٢).

٣- ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه أيضاً، بسنده عن جابر، قال: «لما بويع عليّ

(١) لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٩٠.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٩، ص ٩.

خطب الناس، فقام إليه عبدالله بن سبأ فقال له: أنت دابة الأرض، قال: فقال له: (أتق الله)، فقال له: أنت الملك، فقال له: (أتق الله)، فقال له: (أنت خلقت الخلق، وبسطت الرزق)، فأمر بقتله، فاجتمعت الرافضة فقالت: دعه وأنفه إلى سباط المدائن؛ فإنك إن قتلته بالمدينة خرجت أصحابه علينا وشيعته، فنفاه إلى سباط المدائن...»^(١).

٤- ما أورده ابن أبي الحديد - في قصة إحراق أمير المؤمنين (عليه السلام) لجماعة من الغلاة - عن أبي العباس، أنه قال:

«إن جماعة من أصحاب عليّ؛ منهم عبدالله بن عباس، شفعوا في عبدالله بن سبأ خاصة، وقالوا: يا أمير المؤمنين، إنه قد تاب فاعف عنه، فأطلقه بعد أن اشترط عليه ألا يقيم بالكوفة، فقال: أين أذهب؟ قال: المدائن، فنفاه إلى المدائن...»^(٢).
والحاصل: إن الأخبار التي أشارت إلى مصير ابن سبأ انقسمت إلى طائفتين أساسيتين:

الأولى: ذكرت أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قد أحرقه بالنار بعد أن غلا فيه، وهذه الطائفة مروية في المصادر الشيعية.

الثانية: ذكرت أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قد نفاه إلى سباط المدائن بعد أن وقع في أبي بكر وعمر، وهذه الطائفة مروية في المصادر السنية.
وقد اختلفت أقوال علماء الطائفتين في المقام تبعاً لاختلاف الروايات فيه.

نتيجة الفصل الثاني

إن كون ابن سبأ هو من اخترع القول بالوصية وهو صاحب الدور الأساسي في أحداث فتنة عثمان، لم يرد من طرق السنة إلا في رواية سيف بن عمر، التي أخرجها الطبري في تاريخه، وهي ضعيفة السند؛ بشعيب وسيف، ومتهاقطة المضامين كما بيّنّا.

(١) تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٩، ص ٩.

(٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ٥، ص ٦.

وقد خلت المصادر الشيعية من أي رواية - ولو ضعيفة السند، أو مرسله - في أن ابن سبأ هو مخترع القول بالوصية.

نعم، هناك روايات متعددة بعضها صحيحة السند تتحدث عن شخصية ابن سبأ دون أن تتطرق من قريب أو من بعيد لمسألة اختراعه المزعوم للوصية.

والقول المستشهد به فيما تقدم ليس للنوبختي أو القمي أو الكشي، وإنما نقلوه على نحو الحكاية عن جماعة من أهل العلم من غير الشيعة، وليس فيه دلالة على أن ابن سبأ هو مخترع القول بالوصية وأول من أبدعها، وإنما غاية ما يدل عليه هو أن ابن سبأ آمن بعد إسلامه بما آمنت به الشيعة من إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأنه هو الوصي والخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيه دلالة أيضاً على أن ابن سبأ هو أول من أخذ يظهر ويُجاهر بعقيدته في أمير المؤمنين عليه السلام بشكل علني وحاد، مستعملاً أسلوباً وطريقة غريبة على ما اعتاده المجتمع الإسلامي بعد مضي خمس وعشرين سنة من الثقة والخوف.

هذا كله مضافاً إلى أن المنقول عن هؤلاء الجماعة من أهل العلم مخالف للثابت بالضرورة لدى الشيعة وعليه إجماع علمائهم، فهل يعارض هذا بمثل ذلك القول المنقول مرسلًا على نحو الحكاية عن جماعة مجهولة؟!

كما ويتضح من خلال ما تقدم أن الخلاف والاختلاف في أصل وجود شخصية ابن سبأ، وفي كل جوانبها عند المثبتين لها، يكشف عن وجود وضع ودس كثير في أغلب تلك الجوانب وحجم المساحة التي شغلتها في التاريخ الإسلامي.

الفصل الثالث:

أحاديث النصّ بغير لفظ الوصيّة في روايات أهل السنّة

تمهيد^(١)

لم تسلم أحاديث رسول الله ﷺ من جور حكومات بني أمية ومن على شاكلتهم، فاكتنفتها المحنة كسائر مقدرات الأمة وتراثها، لا سيما تلك الأحاديث الشريفة المتعلقة بفضائل أهل البيت ﷺ وإمامتهم، فجهدت تلك الحكومات في طمسها بمختلف الوسائل، فسئوا سب أمير المؤمنين ﷺ على المنابر، قال الزمخشري والحافظ السيوطي: «إنه كان في أيام بني أمية أكثر من سبعين ألف منبر يُلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنّه لهم معاوية من ذلك»^(٢).

وقتلوا على التسمية كما نقل ذلك ابن حجر العسقلاني في ترجمته لعلي بن رباح، قال: «كان بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه علي، قتلوه»^(٣).

وعذّبوا المحدثين بفضائل أهل البيت ﷺ، فقد روى الخطيب والذهبي بأن نصر بن علي لما حدّث عن رسول الله ﷺ بأنّه أخذ بيد حسن وحسين، فقال: «مَنْ أَحَبَّنِي وَأَحَبَّ هَذَيْنِ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا كَانَ فِي دَرَجَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، فكلّمه فيه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول: «هذا من السنة، فلم يزل به حتّى

(١) هذا الفصل مستل من كتابنا (الردّ الكبير)، وقد تكبّد عناء البحث عن دلالات حديث الغدير و الاثني عشر و المنزلة مع هذا التمهيد سماحة الشيخ الباحث الحقّق قيصر التميمي بإشراف السيّد العلّامة الدكتور محمّد حسين القزويني، حيث أوردنا هناك ما أفاده هذان العلمان بعد تهذيبه في بعض الموارد.

(٢) ربيع الأبرار، الزمخشري، ج ٢، ص ١٨٦؛ النصائح الكافية، محمّد بن عقيل، ص ٧٩ عن السيوطي.

(٣) تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٣١٨.

تركه»^(١).

ولم يسلم علماء السنّة الذين كتبوا في فضائل أهل البيت عليهم السلام من جور تلك الحكومات، فهذا عبدالله بن محمد السقا - على سبيل المثال - الذي عبّر عنه الذهبي بالحافظ الإمام، لما أُملي حديث الطير، لم تحتمله النفوس، فوثبوا به وأقاموه وغسّلوا موضعه، فمضى ولزم بيته، فكان لا يحدث أحداً من الواسطيّين^(٢).

وكذا النسائي صاحب كتاب السنن (أحد الصحاح الستّة) - والذي عبّر عنه ابن كثير بـ «الإمام في عصره»^(٣)، ويعده ابن تيمية من جهاذة العلم ونقّاده وأهل معرفة بأحوال الإسناد^(٤)، ويرى الذهبي أنّه من بحور العلم من الفهم والإتقان والبصر... ولم يبق له نظير في هذا الشأن^(٥) - لما قام بنشر فضائل عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وامتنع من نقل الأكاذيب في مدح معاوية، فما زالوا يدفعون في خصيته حتّى أُخرج من المسجد، وحُمِل إلى الرملة أو مكة فتوفي بها^(٦).

وكذا الحاكم النيسابوري - الذي قال عنه الذهبي: «كان من بحور العلم»^(٧)، وقال: «وانتهت إليه رئاسة الفنّ بخراسان، لا بل في الدنيا... وهو ثقة، حجة»^(٨) - آذوه على جلالته وكسروا منبره، وضيقوا عليه وألجأوه إلى الانزواء في بيته، لا يأمن الخروج من البيت، فقال له أبو عبد الرحمن السلمي: «لو خرجت وأملت في فضائل هذا الرجل - معاوية - حديثاً لاسترحت من المحنة؟ فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء

(١) تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٣٤؛ تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ٩٩١.

(٢) تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ٩٦٥.

(٣) البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٢٣.

(٤) منهاج السنّة، ج ١، ص ٦٦.

(٥) سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٢٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٣٢؛ تهذيب الكمال، ج ١، صص ١٣٢ و ٣٣٩؛ تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٧٠٠؛ البداية والنهاية،

ج ١١، ص ١٢٤؛ الوافي بالوفيات، الصفدي، ج ٦، ص ٤١٧.

(٧) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٧، ص ١٦٥.

(٨) العبر، الذهبي، ج ٣، ص ٩٢.

من قلبي»^(١).

ففي ضلّ هذه الظروف الحرجة التي رافقت أحاديث فضائل أهل البيت عليهم السلام وصلت إلينا أحاديث كثيرة تبين سموّ مكانتهم وعلوّ مقامهم وفرض إمامتهم، وسنحقق هنا بعض هذه الأحاديث الشريفة التي وردت في النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام من كتب أهل السنّة بغير لفظ الوصيّة، وذلك ضمن عدّة بحوث.

(١) سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٧٥؛ الوافي بالوفيات، ج ٣، ص ٣٢١؛ الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ١٦٣؛ البداية والنهاية، ج ١١، ص ٣٥٥؛ منهاج السنّة، ج ٤، ص ٩٩.

البحث الأول: حديث الغدير

يعدّ حديث الغدير في مقدّمة تلك الأحاديث التي حاربتها السلطات الحاكمة، فقد كان المحدث يخاف من ذكر الحديث في الأوساط العامّة كما سيأتي في حديث زيد^(١)، وقال عبدالله بن العلا للزهري لما سمعه يحدث بحديث الغدير: «لا تحدّث بهذا [مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ] بالشّام، وأنت تسمع ملء أُذُنِكَ سَبَّ عَلِيٍّ، فقال: والله، عندي من فضائل عليٍّ ما لو تحدّثت لقتلت. أخرجه الثلاثة»^(٢).

ولكن مع ذلك كلّهُ، شاء الله تعالى أن يصل هذا الحديث — الذي يُعدّ من أهمّ الأدلّة التي استدلّ الإمامية بها على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) ووجوب طاعته — إلى الأجيال اللاحقة بطرق صحيحة كثيرة كما سيأتي.

وأهمّية حديث الغدير باعتبار صحّة سنده لدى أئمّة الحديث، ووضوح معانيه، وصرّيح دلّالته.

أمّا صحّته فلم يشكّك فيها إلّا آحاد من علماء السنّة؛ كابن حزم وابن تيمية ومن سار على نهجهم من الفرقة الوهابيّة، الذين سعوا إلى إنكار وطمس كلّ فضيلة

(١) أخرج أحمد من طريق عطية العوفي، قال: «سألت زيد بن أرقم فقلت له: إن ختناً لي حدّثني عنك بحديث في شأن عليٍّ (رضي الله تعالى عنه) يوم غدير خمّ، فأنا أحبّ أن أسمعك منك، فقال: إنكم معشر أهل العراق فيكم ما فيكم، فقلت له: ليس عليك مَنّي بأس، فقال: نعم، كنّا بالجحفة...»، مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٣٦٨؛ فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٥٨٦.

(٢) أسد الغابة، ابن الأثير، ج ١، ص ٣٠٨.

لأمير المؤمنين عليه السلام.

وأما وضوح معانيه وصريح دلالاته، فقد ناقش فيها جمهور علماء السنّة، انقلاباً على ما هو صريح الدلالة بعد ابتلائهم بجملة من الثوابت التي لا يمكنهم رفع اليد عنها، خصوصاً إمامة الثالث، فردّوا كلّ دليل بعدها مهما كان مستوى صحّته وقوّة دلالاته.

طرق حديث الغدير

أخرج محدّثو السنّة وحفاظُهم حديثَ الغدير بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، فقد ورد من حديث زيد بن أرقم، وسعد بن أبي وقاص، وبريدة بن الحصيب، وأمير المؤمنين عليه السلام، وأبي أيوب الأنصاري، والبراء بن عازب، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وأبي سعيد، وأبي هريرة. وفيما يلي إشارة مختصرة لطرق هذه الأحاديث:

١ - حديث زيد بن أرقم

رُوي حديث الغدير عن الصحابي زيد بن أرقم بعدّة طرق، فقد رواه عنه أبو الطفيل، وميمون أبو عبد الله، وأبو سليمان (سلمان)، ويحيى بن جعدة، وعطية العوفي، وأنيسة بنت زيد، وأبو الضحى، وهبيرة بن يريم، وأبو إسحاق وعبد الله الشيباني وثوير بن أبي فاختة، وهذه إشارة مقتضبة لهذه الطرق:

الطريق الأول: عن أبي الطفيل، عن زيد

أخرج النسائي، والحاكم، والطبراني وآخرون، بأسانيدهم إلى سليمان الأعمش، قال: حدّثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، قال: «لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله عن حجّة الوداع، ونزل غدير خمّ أمر بدوحاتٍ فقُممن، ثم قال: (كأنّي قد دُعيتُ فأجبتُ، إنّي قد تركتُ فيكم الثقلين، أحدهما أكبرُ من الآخر؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تحلفوني فيها، فإنّها لن يَتَفَرَّقَا حتّى يردا عليّ

الحَوْصَ)، ثُمَّ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ مَوْلَايَ، وَأَنَا وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ)، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَقَالَ: (مَنْ كُنْتُ وَلِيُّهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)، فَقُلْتُ لَزِيدٍ: سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: مَا كَانَ فِي الدَّوْحَاتِ رَجُلٌ إِلَّا رَأَاهُ بَعَيْنَهُ وَسَمِعَ بِأُذُنِهِ^(١).

وقد صحّحه الحاكم؛ حيث قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بطوله»^(٢)، وسكت عنه الذهبي في التلخيص^(٣).

وما قد يقال من أنّ حبيباً كان مُدَلِّساً، وقد عَنَّ^(٤) في الحديث، فجوابه هو أنّه لم يتفرّد به، فقد تابعه فطر بن خليفة، فقد أخرج أحمد، وابن حبان، والنسائي وآخرون، بأسانيدهم إلى فطر، عن أبي الطفيل، قال:

«جَمَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: (أَنْشُدُوا اللَّهَ كُلَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ لَمَّا قَامَ) فَقَامَ ثَلَاثُونَ مِنَ النَّاسِ - وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: "فَقَامَ نَاسٌ كَثِيرٌ" - فَشَهِدُوا حِينَ أَخَذَهُ بِيَدِهِ فَقَالَ لِلنَّاسِ: (أَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟)، قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)، قَالَ: فَخَرَجْتُ وَكَأَنَّ فِي نَفْسِي شَيْئاً، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيّاً رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَمَا تُنْكِرُ؟! قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ»^(٥).

وإسناده صحيح على شرط البخاري، قال الهيثمي في زوائده: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»^(٦).

(١) السنن الكبرى، ج ٥، صص ٤٥ و ١٣٠؛ المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٦٦.

(٢) المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١١٨.

(٣) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٤) لديهم قاعدة في القدح بالرجال وهي أنّ المدلس إذا عنعن في السند، (أي: لم يقل: «حدثني» أو: «سمعت فلاناً» وإثماً يقول: «عن فلان» مثلاً كما في حبيب في موردنا) لا يحتج بحديثه، لكنهم اشترطوا عدم انفراده بالحديث، وإلّا فيحتج بحديثه، وهذا الأمر واضح لدى أرباب الفنّ فلا يحتاج لذكر الشاهد عليه.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٣٧٠؛ صحيح ابن حبان، ج ١٥، ص ٣٧٥.

(٦) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٢٩.

وقال شعيب الأرناؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير فطر بن خليفة فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً»^(١).

وتابعه أيضاً سلمة بن كهيل، فقد أخرج الترمذي في سننه، بسنده إلى سلمة، قال:

«سمعتُ أبا الطفيل يحدث عن أبي سريحة، أو زيد بن أرقم (شكّ شعبة)، عن النبي ﷺ، قال: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ)»^(٢).

ثم قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روى شعبة هذا الحديث عن ميمون أبي عبدالله، عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ، وأبو سريحة هو حذيفة بن أسيد الغفاري صاحب النبي ﷺ»^(٣).

وهو كما قال لإسناده صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه الحاكم من طريق محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل، عن ابن واثلة، أنه سمع زيد بن أرقم به مطولاً نحو رواية حبيب دون قوله: «اللَّهُمَّ وَالِ...»، وصحّحه؛ حيث قال: «صحيح على شرط الشيخين»^(٤).

وحبيب بن أبي ثابت المتقدم هو من رجال البخاري ومسلم^(٥)، روى له الستّة واحتجّوا بحديثه، قال الذهبي في (ميزان الاعتدال): «وثقه يحيى بن معين وجماعة،

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٣٧٠.

(٢) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٣٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١١٨.

(٥) احتجّ البخاري بحديثه في كتاب الصوم، وكتاب البيوع، وكتاب الجهاد والسير، وكتاب بدء الخلق، وكتاب المناقب، وكتاب المغازي، وكتاب التفسير، وكتاب الطبّ، وكتاب الفتن، وغيرها من الكتب. فانظر: صحيح البخاري، ج ١، ص ٥٠٨ و ج ٢، صص ٣٢، ٢٦٠، ٣١٩، ٣٩٩ و ج ٣، صص ١٠١، ٢٧٢ و ج ٤، صص ٢٢، ٣٤٧. كما احتجّ بحديثه أيضاً مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، وكتاب الجنائز، وكتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وكتاب الحج، وكتاب الجهاد والسير، وكتاب السلام، وغيرها من الكتب. فانظر: صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٩١ و ج ٢، صص ٦٦٦، ٧٤٦، ٨١٦، ٨٥١ و ج ٣، ص ٤١١ و ج ٤، ص ١٧٤٠.

واحتجّ به كلّ من أفراد الصحاح^(١).

وقد وثّقه علماء الجرح والتعديل، قال الذهبي في الكاشف: «كان ثقةً مجتهداً فقيهاً»^(٢).

وقال في (سير أعلام النبلاء): «الإمام، الحافظ، فقيه الكوفة»^(٣).

وقال ابن حجر في (تهذيب التهذيب) عن ابن عديّ: «هو أشهر وأكثر حديثاً من أن

أحتاج أذكر من حديثه شيئاً، وقد حدّث عن الأئمّة، وهو ثقة، حجة، كما قال ابن معين»^(٤).

الطريق الثاني: عن ميمون، عن زيد

أخرج أحمد، والطبراني، بأسناديهما عن ميمون أبي عبد الله، قال:

«قال زيد بن أرقم وأنا أسمع: نزلنا مع رسول الله ﷺ بوادٍ يقال له: وادي

خُم...»^(٥)، نحو حديث حبيب.

قال الهيثمي في زوائده: «وفيه ميمون أبو عبد الله البصري، وثّقه ابن حبان، وضعفه

جماعة».

وقد صحّ الحاكم أحاديث ميمون في مستدركه، منها حديث (سدّ الأبواب إلّا

باب عليّ^(٦))؛ حيث قال عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٧)، ووافقه

عليه الذهبي في التلخيص^(٨).

(١) ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٥١.

(٢) الكاشف، ج ١، ص ٣٠٧.

(٣) سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٢٨٨.

(٤) تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ١٥٤.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٣٧٢؛ المعجم الكبير، ج ٥، ص ٢٠٢.

(٦) أخرج الحاكم في مستدركه، بسنده إلى ميمون أبي عبد الله، عن زيد بن أرقم، قال: «كنت لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ أبواباً شاردة في المسجد، فقال [ﷺ] يوماً: (سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ)، قال: فتكلّم في ذلك ناسٌ، فقام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَمَرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الْأَبْوَابِ غَيْرِ بَابِ عَلِيٍّ فَقَالَ فِيهِ قَائِلُكُمْ، وَاللَّهِ! مَا سَدَدْتُ شَيْئاً وَلَا فَتَحْتُهُ وَلَكِنْ أَمَرْتُ بِشَيْءٍ فَأَتْبَعْتُهُ)، ج ٣، ص ١٣٥، ذكر إسلام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

الطريق الثالث: عن أبي سليمان (سلمان)، عن زيد

أخرج أحمد بسنده إلى أبي سليمان المؤذن، عن زيد بن أرقم، قال:

«اسْتَشْهَدْ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: أَنْشُدْ اللَّهَ رَجُلًا سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)، قَالَ: فَقَامَ سِتَّةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا»^(١).

وعنده أبو سليمان هو زيد بن وهب كما صرح بذلك في العلل^(٢)، وكذا الحافظ ابن حجر كما حكى ذلك عنه الألباني في (السلسلة الصحيحة)^(٣).

وأخرج الحديث أيضاً الطبراني في معجمه أيضاً بسنده إلى أبي سليمان، وسماه زيد بن وهب، عن زيد بن أرقم، وفيه: «قال زيد بن أرقم: فكنْتُ فيمن كَتَمَ فذهبَ بَصْرِي، وكانَ عليٌّ عليه السلام دَعَا عَلِيَّ مَن كَتَمَ»^(٤).

وزيد بن وهب ثقة من رجال البخاري.

وأخرجه في معجمه أيضاً بسنده إلى أبي سلمان المؤذن، عن زيد بن أرقم، وفيه: «فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا فَشَهِدُوا بِذَلِكَ، قَالَ زَيْدٌ: وَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ كَتَمَ فَذَهَبَ بَصْرِي»^(٥).

وعند المزي هو يزيد بن عبد الله، وقد ساق الحديث ضمن ترجمته، وهو عنده غير أبي سليمان زيد بن وهب المتقدم^(٦).

لكن من البعيد أن يلتبس هذا الأمر على أحمد بن حنبل والطبراني والحافظ ابن حجر!

(۱) مسند أحمد بن حنبل، ج ۵، ص ۳۷۰.

(٢) العلال، أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٢٥.

(٣) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج ٤، ص ٢٤٩.

(٤) المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٧١.

(٥) المصدر نفسه، ج، ص ١٧٥ وح ٤٩٦، أبو سليمان المؤدّن عن زيد بن أرقم. وهذا يؤدّد أنّ أبا سلمان وأبا سليمان هما شخص واحد عند الطبراني وهو زيد بن وهب كما سمّاه في الحديث الآنف.

(٦) أنظر: تهذيب الكمال، ج ٣٣، ص ٣٦٨.

مضافاً إلى أنّ فرضهما شخصان وليس شخصاً واحداً لا يؤثّر في الأمر شيئاً، فلا مانع من أن يكونا كلاهما قد رَوَيَا الحديث عن زيد بن أرقم؛ إذ إنّ الحكم بن عتيبة الكندي^(١) يروي عن أبي سليمان زيد بن وهب وعن أبي سلمان كما ذكر ذلك المزي نفسه^(٢).

خصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الاختلاف في لفظي الحديث، فلفظ أبي سليمان: «فَقَامَ سِتَّةَ عَشَرَ رَجُلًا»، بينما لفظ أبي سلمان: «فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا فَشَهِدُوا بذلك».

الطريق الرابع: عن يحيى بن جعدة، عن زيد

أخرج الطبراني، والحاكم، بسنديهما إلى يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم، قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى غَدِيرِ حُمٍّ، فَأَمَرَ بِدَوْحٍ فَكَبِشَ، فِي يَوْمٍ مَا أَتَى عَلَيْنَا يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ حَرًّا مِنْهُ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ نَبِيٌّ قَطُّ إِلَّا مَا عَاشَ نِصْفَ مَا عَاشَ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ، وَإِنِّي أُوشِكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيبَ، وَ إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ؛ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ)، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟) قَالُوا: اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَعْلَمُ، (أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟) قَالُوا: بَلَى، قَالَ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ)»^(٣).

ورجال الطبراني ثقات^(٤)، وصحّحه الحاكم؛ حيث قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٥)، ووافقه الذهبي في التلخيص^(٦).

(١) من الثقات، وهو من رجال البخاري ومسلم.

(٢) أنظر: تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ١١١ و ج ٣٣، ص ٣٦٨.

(٣) المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٧١، يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم.

(٤) السلسلة الصحيحة، ج ٤، ص ٢٤٩.

(٥) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ٦١٣.

(٦) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

الطريق الخامس: عن عطية العوفي، عن زيد

أخرج أحمد وغيره بسنده إلى عطية العوفي، قال:

«سألت زيد بن أرقم فقلت له: إِنَّ خَتَنًا لِي حَدَّثَنِي عَنْكَ بِحَدِيثٍ فِي شَأْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ، فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْكَ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ مَعْشَرَ أَهْلِ الْعِرَاقِ فِيكُمْ مَا فِيكُمْ، فَقُلْتُ لَهُ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنِّي بِأَسْ، فَقَالَ: نَعَمْ، كُنَّا بِالْجُحْفَةِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْنَا ظُهْرًا، وَهُوَ آخِذٌ بِعَصَدِ عَلِيٍّ...»، فذكره بنحوه دون الزيادة، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ قَالَ: (اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)؟ قَالَ: إِنَّهَا أَخْبَرَكُ كَمَا سَمِعْتُ»^(١).

ورجاله ثقات رجال مسلم غير عطية، وثقه ابن حجر على ما في التقريب^(٢)، ولا يقدر في المورد قوله فيه: إِنَّهُ كَانَ مَدْلَسًا؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَنْعِنِ الْحَدِيثَ.

الطريق السادس: عن أنيسة بنت زيد بن أرقم، عن أبيها زيد

أخرج الطبراني في (المعجم الكبير) بسنده إلى حبيب بن زيد بن خلاد الأنصاري، عن أنيسة بنت زيد بن أرقم، عن أبيها، قال:

«أمر رسول الله ﷺ بالشَّجَرَاتِ فَقَمَّ مَا تَحْتَهَا وَرُشَّ، ثُمَّ خَطَبَنَا، فَوَاللَّهِ مَا مِنْ شَيْءٍ يَكُونُ إِلَيَّ أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ إِلَّا وَقَدْ أَخْبَرْنَا بِهِ يَوْمئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟)، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَوْلَى بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا، قَالَ: (فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ)، يَعْنِي عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ فَكَشَطَهَا، ثُمَّ قَالَ: (اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)»^(٣).

قال الهيثمي عقبه: «رواه الطبراني، وفيه حبيب بن خلاد الأنصاري، ولم أعرفه،

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٣٦٨.

(٢) تقريب التهذيب، ج ١، ص ٣٩٣.

(٣) المعجم الكبير، ج ٥، ص ٢١٢.

وبقيّة رجاله ثقات، ورواه البزار أتمّ منه، وفيه ميمون أبو عبدالله البصري، وثّقه ابن حبان وضعّفه جماعة^(١).

وحبيب هذا هو ابن زيد بن خلّاد الأنصاري كما سمّاه الطبراني نفسه، وهو من رجال أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجّة، وقد وثّقه الحافظ ابن حجر وغيره^(٢).

الطريق السابع: عن أبي الضحى، عن زيد

أخرج الطبراني بسنده إلى أبي الضحى، عن زيد بن أرقم، قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ غدير خُمٍ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)»^(٣).

الطريق الثامن: عن هيرة بن يريم، عن زيد

أخرج الطبراني بسنده إلى هيرة بن يريم، عن سعيد بن وهب وحبّة العرني وزيد بن أرقم:

«إِنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه نَاشَدَ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيَّهُ)، فَقَامَ بَضْعَةَ عَشَرَ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيَّهُ)»^(٤).

الطريق التاسع: عن أبي إسحاق، عن زيد

أخرج الطبراني بسنده إلى أبي إسحاق، عن عمرو بن ذي مرّ وزيد بن أرقم، قالوا:

(١) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣١.

(٢) تقريب التهذيب، ج ١، ص ١٥٠؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ١٦٠.

(٣) المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٧٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٩١.

«خطب رسول الله ﷺ يوم غدیر خم فقال: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنِ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَأَعِنِ مَنْ أَعَانَهُ)»^(١).

الطريق العاشر: عن عبدالله الشيباني، عن زيد

أخرج الطبراني بسنده إلى عبد الله الشيباني، قال:
«كنت جالساً في مجلس بني الأرقم، فأقبل رجلٌ من مُراد يسيرٌ على دابّته حتّى وقفَ على المجلس فسلمَ فقال: أفي القوم زيدٌ؟ قالوا: نعم، هذا زيدٌ، فقال: أنشدك بالله الذي لا إله إلا هو يا زيدٌ، أسمعت رسول الله ﷺ يقول لعليّ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)؟، قال: نعم. فانصرف عنه الرجل»^(٢).

الطريق الحادي عشر: عن ثوير بن أبي فاختة، عن زيد

أخرج الطبراني بسنده إلى ثوير بن أبي فاختة، عن زيد بن أرقم، قال:
«خطبنا رسول الله ﷺ يوم الغدير فقال: (أَلَسْتُ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟)، قالوا: بلى، فأخذ بيد عليّ ﷺ فقال: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)»^(٣).

٢ - حديث سعد بن أبي وقاص

روى حديث الغدير عن الصحابي سعد بن أبي وقاص بعدة طرق، فقد رواه عنه عبد الرحمن بن سابط وعبد الواحد بن أيمن عن أبيه، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص، وخيثمة بن عبد الرحمن، وهذه إشارة مقتضبة لهذه الطرق:

(١) المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

الطريق الأول: عن عبد الرحمن بن سابط، عن سعد

أخرج ابن ماجة بسنده إلى عبد الرحمن بن سابط، عن سعد بن أبي وقاص، قال: «قدم معاوية في بعض حجاجته، فدخل عليه سعد، فذكروا علياً، فنال منه، فغضب سعد وقال: تقول هذا لرجل سمعت رسول الله ﷺ يقول: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ) ...»^(١).

وإسناده صحيح كما حقّق ذلك الألباني في حكمه على هذا الحديث من (سنن ابن ماجة)؛ حيث قال: «صحيح»^(٢).

الطريق الثاني: عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه، عن سعد

أخرج النسائي بسنده إلى عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، أن سعداً قال: «قال رسول الله ﷺ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ)»^(٣).

وإسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال البخاري غير أيمن والد عبد الواحد، وهو ثقة كما في (التقريب)^(٤).

الطريق الثالث: عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها سعد

أخرج البزار في مسنده، بسنده إلى عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها سعد: «إن رسول الله ﷺ أخذ بيد عليّ، فقال: (أَلَسْتُ أَوَّلِي بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهٖ فَإِنَّ عَلِيًّا وَلِيُّهُ)»^(٥).

(١) سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٥.

(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها.

(٣) السنن الكبرى، ج ٥، صص ١٠٨ و ١٣١.

(٤) تقريب التهذيب، ج ١، ص ١١٧.

(٥) مسند البزار، ج ٤، ص ٤٢.

وقد أورده عنه الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال: «رواه البزار، ورجاله ثقات»^(١). وأخرجه ابن كثير في (البداية والنهاية)، بسنده إليها، وفيه أنها سمعت أباها سعداً يقول: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول يومَ الجُحفةِ وأخذَ بيدَ عليٍّ فخطبَ، ثم قال: (أيُّها النَّاسُ! إني وليُّكم؟)، قالوا: صدقتَ، فرفعَ يدَ عليٍّ، فقال: (هذا وليي، والمؤدِّي عني، وإنَّ اللهَ مُوالي من والاهُ، ومُعادي من عاداهُ)».

ثم قال: «قال شيخنا الذهبي: "وهذا حديث حسن غريب"، ثم رواه ابن جرير من حديث يعقوب بن جعفر بن أبي كبير، عن مهاجر بن مسمار، فذكر الحديث، وأنه إسناده صحيح وقفَ حتَّى لحقَه من بعده، وأمر بردَّ من كان تقدَّم، فخطبَهُم، الحديث»^(٢).

الطريق الرابع: خيشمة بن عبد الرحمن، عن سعد

أخرج الحاكم بسنده إلى خيشمة بن عبد الرحمن، قال: «سمعتُ سعدَ بن مالكٍ^(٣) وقال له رجلٌ: إنَّ عليّاً يقع فيك أنكَ تخلّفت عنه، فقال سعد: والله إنَّه لرأيي رأيته وأخطأ رأيي، إنَّ عليَّ بن أبي طالبٍ أُعطي ثلاثاً لأن أكون أُعطيْتُ إحداهن أحبَّ إليَّ من الدنيا وما فيها، لقد قال له رسولُ الله ﷺ يومَ غدِيرِ خمٍّ بعد حمد الله والثناء عليه: (هل تعلمون أني أولى بالمؤمنين؟)، قلنا: نعم، قال: (اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، وال من والاهُ، وعاد من عاداهُ)»^(٤).

٣- حديث بريدة

رُوي حديث الغدير عن الصحابي بريدة بعدة طرق، فقد رواه عنه ابن عباس، وابن بريدة، وطاووس، وهذه إشارة مقتضبة لهذه الطرق:

(١) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٤.

(٢) البداية والنهاية، ج ٥، ص ٢٣٢.

(٣) سعد بن أبي وقاص واسمه مالك بن أهيب، ويقال: وهيب. أنظر: تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣٠٩.

(٤) المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٢٦.

الطريق الأول: عن ابن عباس، عن بريدة

أخرج النسائي، بسنده إلى عبد الملك بن أبي غنية، قال: ثنا الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن بريدة، قال:

«خرجت مع عليٍّ إلى اليمن، فرأيت منه جفوةً، فقدمت على النبي ﷺ فذكرتُ عليّاً فتقصّصته، فجعل رسولُ الله ﷺ يتغيّر وجهه، قال: (يا بُرَيْدَةُ، أَلَسْتُ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟) قلتُ: بلى يا رسولَ الله، قال: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ)»^(١).

وأخرجه بنفس السند أحمد في مسنده^(٢)، والحاكم في مستدركه وصححه على شرط مسلم^(٣)، وتعبّه الألباني بقوله: «قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وتصحيح الحاكم على شرط مسلم وحده قصور»^(٤).

الطريق الثاني: عن ابن بريدة، عن أبيه

أخرج أحمد بسنده عن ابن بريدة، عن أبيه:

«أنّه مرَّ على مجلس وهم يتناولون من عليٍّ، فوقف عليهم فقال: إنّهُ قد كان في نفسي على عليٍّ شيءٌ، وكان خالد بن الوليد كذلك، فبعثني رسولُ الله ﷺ في سريةٍ عليها عليٌّ، وأصبنا سبيّاً، قال: فأخذَ عليٌّ جاريةً من الخمس لنفسه، فقال خالدُ بن الوليد: دونك! قال: فلمّا قدّمنا على النبي ﷺ جعلتُ أحدثه بما كان، ثمّ قلت: إنّ عليّاً أخذ جاريةً من الخمس، قال: وكنت رجلاً مكباباً^(٥)، قال: فرفعت رأسي فإذا وجهُ رسولِ الله ﷺ قد تغيّر، فقال: (مَنْ كُنْتُ وَلِيَهُ فَعَلَيَّْ وَلِيَهُ)»^(٦).

(١) السنن الكبرى، ج ٥، صص ٤٥ و ١٣٠.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٣٤٧.

(٣) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١١٩.

(٤) السلسلة الصحيحة، ج ٤، ص ٢٤٩.

(٥) رجلٌ مكبٌّ ومكبابٌ: كثير النظر إلى الأرض؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٩٦ (كب).

(٦) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٣٥٨.

قال شعيب الأرناؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»^(١)، وقال الألباني في حكمه عليه: «قلت: وهذا إسنادٌ صحيح على شرط الشيخين أو مسلم، فإنَّ ابنَ بريدة إن كان عبد الله، فهو من رجالهما، وإن كان سليمان فهو من رجال مسلم وحده»^(٢).

وأخرجه أيضاً الحاكم في مستدركه من طريق أبي عوانة، عن الأعمش بنفس السند الآنف، وفيه: «إني لأمشي مع أبي إذ مرَّ بقومٍ ينقصون عليّاً رضي الله عنه يقولون فيه...» نحو الحديث الآنف، وصحَّحه؛ حيث قال: «هذا حديثٌ صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة»^(٣)، ووافقه الذهبي في التلخيص^(٤).

الطريق الثالث: عن طاووس، عن بريدة

أخرج الطبراني في الأوسط والصغير، بسنده إلى طاووس، عن بريدة، أنَّ النبي قال لعلي:

«مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ»^(٥).

قال الألباني عقبه: «ورجاله ثقات»^(٦).

٤ - حديث أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام

رُوي حديث الغدير عن أمير المؤمنين عليه السلام بعدة طرق، فقد رواه عنه عمرو بن سعيد، وزاذان بن عمر، وعمرو ذي مرٍّ، وسعيد بن وهب، وزيد بن شيع، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبو مريم، ورجل من جلساء أمير المؤمنين عليه السلام، وطلحة بن

(١) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرناؤوط عليها.

(٢) السلسلة الصحيحة، ج ٤، ص ٢٤٩.

(٣) المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ١٤١.

(٤) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٥) المعجم الأوسط، ج ١، ص ١١١.

(٦) السلسلة الصحيحة، ج ٤، ص ٢٤٩.

مصرف عن المهاجر بن عميرة أو عميرة بن المهاجر، وعمر بن عليّ، ورياح بن الحرث، وغيرهم، وهذه إشارة مقتضبة لهذه الطرق:

الطريق الأول: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)

أخرج أبو يعلى في مسنده، بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «شهدتُ عليّاً في الرّحبة يناشد الناس: أنشدُ الله مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ في يَوْمِ غديرِ حُمٍّ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ) لَمَّا قَامَ فَشَهِد! قال عبدُ الرّحمن: فقام اثنا عشر بدريّاً كَأَنِّي أَنْظُرُ إلى أَحَدِهِمْ عَلَيْهِ سَراويلُ، فقالوا: نَشْهَدُ أَنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ غديرِ حُمٍّ: (أَلَسْتُ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجِي أُمَّهَاتُهُمْ؟)، قلنا: بلى يا رَسُولَ اللَّهِ، قال: (فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وعادِ مَنْ عاداهُ)»^(١).

وقد أورده عنه الهيثمي في زوائده وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله وثقوا»^(٢). وأخرجه أيضاً عبد الله بن أحمد بسندين عن ابن أبي ليلى، صحّحه الألباني في سلسلته بمجموعهما؛ حيث قال: «أخرجه عبد الله بن أحمد (١ / ١١٩) من طريق يزيد بن أبي زياد وسماك بن عبيد بن الوليد العبسي، عنه. قلت: وهو صحيح بمجموع الطريقتين عنه، وفيهما أنّ الذين قاموا اثنا عشر، زاد في الأولى: (بدريّاً)»^(٣).

الطريق الثاني: عن عمر بن عليّ، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)

قال ابن حجر في المطالب العالية: «وقال إسحاق: أخبرنا أبو عامر العقدي، عن كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن عليّ (عليه السلام) قال: إنَّ النبيَّ ﷺ حَضَرَ الشَّجَرَةَ بِحُمٍّ ثُمَّ خَرَجَ آخِذاً بِيَدِ عَلِيٍّ (عليه السلام)، قال: (أَلَسْتُمْ تَشْهَدُونَ

(١) مسند أبي يعلى، ج ١ ص ٤٢٨.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٠.

(٣) السلسلة الصحيحة، ج ٤، ص ٢٤٩.

أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَبُّكُمْ؟) قالوا: بلى، قَالَ ﷺ: (أَلَسْتُمْ تَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ وَرَسُولُهُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ أَوْلِيَاؤُكُمْ؟) فقالوا: بلى، قال: (فَمَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ هَذَا مَوْلَاهُ، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى؛ سَبِيَّهُ بِيَدِهِ، وَسَبِيَّهُ بِأَيْدِيكُمْ، وَأَهْلَ بَيْتِي).
ثم قال ابن حجر: «هذا إسنادٌ صحيح»^(١). وقال البوصيري في تعليقه على الحديث: «رواه إسحاق بسند صحيح»^(٢).

الطريق الثالث: عن سعيد بن وهب، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج أحمد بسنده إلى سعيد بن وهب، قال:
«نشد علي عليه السلام النَّاسَ فَقَامَ خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ)»^(٣).
قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح»^(٤).

الطريق الرابع: عن زياد بن أبي زياد، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج أحمد بسنده إلى زياد بن أبي زياد، قال:
«سمعتُ علي بن أبي طالب عليه السلام يَنشُدُ النَّاسَ فَقَالَ: أَنشُدُ اللَّهَ رَجُلًا مُسْلِمًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ! فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا فَشَهِدُوا»^(٥).
قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه أحمد، ورجاله ثقات»^(٦).

(١) المطالب العالية، ج ٨، صص ٣٩٠ و ٣٩١.

(٢) إتحاف الخيرة المهرة، البوصيري، ج ٩، ص ٢٧٩.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٣٦٦.

(٤) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٠.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٨٨.

(٦) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٣.

الطريق الخامس والسادس والسابع: عن عمرو ، وسعيد ، وزيد ، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج البزار في مسنده من طريق عمرو ذي مرّ، وعن سعيد بن وهب، وعن زيد بن شيع، قالوا:

«سَمِعْنَا عَلِيًّا يَقُولُ: نَشَدْتُ رَجُلًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ لَمَّا قَامَ! فَقَامَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (أَلَسْتُ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟)، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَأَبْغَضْ مَنْ أَبْغَضَهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ)»^(١).

وقد أورده عنه الهيثمي في زوائده، وقال: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»^(٢).

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند بسند حسن بدون «وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ...»^(٣).

الطريق الثامن: عن عمير بن سعد، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج الطبراني بسنده إلى عمير بن سعد، قال:

«إِنَّ عَلِيًّا جَمَعَ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ وَأَنَا شَاهِدٌ فَقَالَ: أَنْشُدُ اللَّهَ رَجُلًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ)، فَقَامَ ثِنَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ»^(٤).

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن»^(٥).

(١) مسند البزار، ج ٤، ص ٣٤.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٠.

(٣) أنظر: مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٤.

(٤) المعجم الأوسط، ج ٧، ص ٧٠.

(٥) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٦.

الطريق التاسع: عن وهب بن حمزة، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج الطبراني بسنده إلى دكين، عن وهب بن حمزة، قال: «صحبتُ عليّاً من المدينة إلى مكةَ فرأيتُ منه بعضَ ما أكرهُ، فقلت: لئن رجعتُ إلى رسول الله لأشكوَنكَ إليه. فلَمَّا قَدِمْتُ لقيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله فقلت: رأيتُ من عليٍّ كذا وكذا، فقال: (لا تَقُلْ هذا، فَهُوَ أَوَّلَى النَّاسِ بِكُمْ بَعْدِي)»^(١).

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه الطبراني، وفيه دكين، ذكره ابنُ أبي حاتم ولم يضعفه أحدٌ، وبقية رجاله وثقوا»^(٢).

الطريق العاشر: عن أبي الطفيل، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج أحمد، وابن حبان، والنسائي وآخرون، بأسانيدهم إلى فطر، عن أبي الطفيل، قال: «جمعَ عليٌّ عليه السلام الناسَ في الرَّحبةِ...»^(٣)، وقد تقدّم ذكرُ هذا الحديث ضمن الكلام في الطريق الأول لحديث زيد (عن أبي الطفيل، عن زيد).

الطريق الحادي عشر: عن زيد بن أرقم، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج الطبراني في (المعجم الأوسط)، بسنده إلى زيد بن أرقم، قال: «نشدَ عليٌّ النَّاسَ من سمعَ رسولَ الله يقول يومَ غدير خمٍّ: (أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ)؟، قالوا: بلى، قال: (فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)، فقامَ اثنا عشرَ رجلاً فشهدوا بذلك»^(٤). قال الهيثمي في زوائده ضمن حكمه على رجال السند: «ثقات»^(٥).

(١) المعجم الكبير، ج ٢٢، ص ١٣٥.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٨.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٣٧٠؛ صحيح ابن حبان، ج ١٥، ص ٣٧٥؛ السنن الكبرى، ج ٥، ص ١٣٤.

(٤) المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٧٥.

(٥) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٢.

الطريق الثاني عشر: عن عمرو بن سعيد، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج النسائي من طريق هانئ بن أيوب، بسنده إلى عمرو بن سعيد:

«أنّه سمع عليّاً وهو ينشد في الرّحبة من سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ)، فقام بضعة عشر فشهدوا»^(١).

وهانئ بن أيوب قد ذكره ابن حبان في (الثقات)^(٢). وصحّح له الألباني أحاديث من سنن النسائي^(٣).

الطريق الثالث عشر: عن طلحة بن مصرف، عن المهاجر أو ابن المهاجر، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج ابن أبي عاصم بسنده إلى طلحة بن مصرف، قال: «سمعتُ المهاجر بن عُميرة - أو عُميرة بن المهاجر - يقول: سمعتُ عليّاً عليه السلام ناشد الناس...»^(٤)، نحو رواية ابن أبي ليلى.

وجزم الألباني بأنّه المهاجر بن عُميرة^(٥)، وقد ذكره ابن حبان في (الثقات)^(٦).

الطريق الرابع عشر: عن زاذان بن عمر، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج أحمد بسنده إلى زاذان بن عمر، قال:

«سمعتُ عليّاً في الرّحبة وهو ينشد الناس من شهد رسول الله صلى الله عليه وآله يومَ غدِير خُم وهو يقول ما قال، فقام ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يقول: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ)»^(٧).

(١) السنن الكبرى، ج ٥، ص ١٣١.

(٢) تهذيب الكمال، ج ٣٠، ص ١٣٩.

(٣) سنن النسائي، ج ٥، ص ٢٢٦.

(٤) كتاب السنّة، عمرو بن أبي عاصم، ص ٥٩٣.

(٥) السلسلة الصحيحة، ج ٤، ص ٢٤٩.

(٦) الثقات، ج ٥، ص ٤٢٨.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٨٤.

٥ - حديث أبي أيوب الأنصاري

أخرج أحمد بن حنبل بسنده إلى رياح بن الحارث، قال: «جاء رهطٌ إلى عليٍّ بالرحبة، فقالوا: السلامُ عليك يا مولانا، قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قومٌ عربٌ؟ قالوا: سمعنا رسولَ الله ﷺ يومَ غدير خمٍّ يقول: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ هَذَا مَوْلَاهُ). قال رياح: فلما مضوا تبعْتهم، فسألتُ: مَنْ هؤلاء؟ قالوا: نفرٌ من الأنصارِ فيهم أبو أيوب الأنصاري»^(١).

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)، بسنده إليه، وفيه: «سَمِعْنَا النَّبِيَّ ﷺ يقول: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)، وهذا أبو أيوبَ فينا، فحسَر أبو أيوبَ العمامة عن وجهه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)»^(٢).

وقد أورده عنهما الهيثمي في زوائده ووثق سند أحمد؛ حيث قال: «رواه أحمد والطبراني... ورجال أحمد ثقات»^(٣).

وكذا الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) ووثق سندهما؛ حيث قال: «أخرجه أحمد (٥/ ٤١٩)، والطبراني (٤٠٥٢، و٤٠٥٣) من طريق حنش بن الحارث بن لقيط النخعي الأشجعي، عن رياح بن الحارث، قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات»^(٤)، ثم حكى قول الهيثمي الآنف.

وصحَّح سند أحمد أيضاً محقق كتاب (المسند) شعيب الأرناؤوط^(٥).

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٤٠٩.

(٢) المعجم الكبير، ج ٤، ص ١٧٣.

(٣) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٢٩.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٤٠٩.

٦ - حديث البراء بن عازب

أخرج أحمد بسنده إلى عليّ بن زيد، عن عدّي بن ثابت، عن البراء بن عازب، قال:

«كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلنا بغدير خمّ، فنودي فينا الصّلاة جامعة، وكُسِحَ لرسول الله ﷺ تحت شجرتين، فصلّى الظّهْر وأخذ بيد عليّ ﷺ فقال: (أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟)، قالوا: بلى، قال: (أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوَّلُ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ؟)، قالوا: بلى، قال: فأخذ بيد عليّ ﷺ فقال: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)، قال: فَلَقِيَهُ عَمْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ: هَنِيئاً يَا بَنِي أَبِي طَالِبٍ! أَصْبَحْتَ وَأَمْسَيْتَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ»^(١).

وأخرجه بنفس السند ابنُ ماجة مختصراً^(٢)، وقد صحّحه الألباني؛ حيث قال في حكمه على الحديث: «صحيح»^(٣).

وهو كما قال فرجاله ثقات رجال مسلم غير عليّ بن يزيد، وقد احتجّ مسلم به مقروناً، وروى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة. قال الذهبي في (تذكرة الحفاظ) ضمن ترجمته لابن زيد: «وقال الترمذي: صدوق، ربما رفع الموقوف... قلت: لم يحتجّ به الشيخان، لكن قرنه مسلم»^(٤).

وقد أخرج الحديث مختصراً ابن أبي عاصم من طريق أبي هارون، عن عدي بن ثابت، عن البراء، وفيه: «هذا مولى من أنا مولاه، أو وليّ من أنا مولاه»^(٥).

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٢٨١.

(٢) سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٣.

(٣) المصدر نفسه، الأحاديث مذيّلة بأحكام الألباني عليها.

(٤) تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٤٤.

(٥) كتاب السنّة، عمرو بن أبي عاصم، ص ٥٩١.

٧ - حديث ابن عباس

أخرج أحمد، والنسائي، بسندهما إلى عمرو بن ميمون، قال: «إني لجالس إلى ابن عباس إذ أتاه تسعة رهط فقالوا: يا بن عباس، إنا أن تقوم معنا وإنا أن تخلونا هؤلاء، قال: فقال ابن عباس: بل أقوم معكم، قال: وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمى، قال: فابتدأوا فتحدثوا، فلا ندري ما قالوا، قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول أفّ وتفّ، وقعوا في رجل له عشر، وقعوا في رجل قال له النبي ﷺ: (لَا بَعْشَ رَجُلًا لَا يُخْزِيهِ اللَّهُ أَبَدًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)، قال: فاستشرف لها من استشرف، قال: (أين علي؟)، قالوا: هو في الرحل يطحن، قال: (وما كان أحدكم ليطحن؟)، قال: فجاء وهو أرمدا لا يكاد يبصر، قال: فنفت في عينيه ثم هز الراية ثلاثاً فأعطاه إياها، فجاء بصفية بنت حبي... قال: وقال لبني عمه: (أيكم يؤاليني في الدنيا والآخرة؟)، قال: وعليّ معه جالس، فأبوا فقال: عليّ: أنا أواليك في الدنيا والآخرة، قال: (أنت وليّ في الدنيا والآخرة)، قال: فتركه ثم أقبل على رجل منهم فقال: (أيكم يؤاليني في الدنيا والآخرة؟)، فأبوا، قال: فقال: عليّ أنا أواليك في الدنيا والآخرة، فقال: (أنت وليّ في الدنيا والآخرة)... قال: وقال: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ مَوْلَاهُ عَلِيٌّ)...»^(١).

وأخرجه الحاكم في مستدركه عن أحمد، وقال: «صحيح الإسناد»^(٢)، ووافقه الذهبي في التلخيص^(٣)، وتعقبها الألباني بقوله: «هو كما قال»^(٤). وأخرج أحمد بسنده عن أبي صالح، قال: «لما حضرت عبدالله بن عباس الوفاة قال: اللهم إني أتقرب إليك بولاية علي بن أبي طالب»^(٥).

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٣٠؛ السنن الكبرى، ج ٥، ص ١١٢.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٤٣.

(٣) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٥) فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٦٦٢.

٨ - حديث حبشي بن جنادة

أخرج الطبراني بسنده إلى أبي إسحاق الهمداني، قال: سمعت حبشي بن جنادة يقول:

«سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم: (اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَأَعِنْ مَنْ أَعَانَهُ)»^(١).
قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه الطبراني، ورجاله وثقوا»^(٢).

٩ - حديث ملك بن الحويرث

أخرج الطبراني بسنده إلى مالك بن الحويرث، قال:
«قال رسول الله ﷺ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ)»^(٣).
قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه الطبراني، ورجاله وثقوا»^(٤).

١٠ - ١١ - ١٢ - حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك

أخرج الطبراني في الأوسط بسنده إلى إسماعيل بن عمرو البجلي، قال: نا مسعر بن كدام، عن طلحة بن مصرف، عن عميرة بن سعد، قال:
«شهدتُ عليّاً عليه السلام على المنبر يناشد أصحاب رسول الله ﷺ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ غدير خم يقول ما قال فليشهد، فقام اثنا عشر رجلاً؛ منهم: أبو هريرة، وأبو سعيد، وأنس بن مالك، فشهدوا أنّهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول: (اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)»^(٥).

(١) المعجم الكبير، ج ٤، ص ١٦.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٢.

(٣) المعجم الكبير، ج ١٩، ص ٢٩١.

(٤) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٢.

(٥) المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٣٦٩.

وأخرجه في الصغير، وفيه: «لم يروه عن مسعرٍ إلا إسماعيل»^(١)، وقد وثّقه ابن حبان، قال الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) ضمن ترجمة إسماعيل: «ذكره إبراهيم بن أرومة فأثنى عليه وقال: (شيخٌ مثل إسماعيل، ضيعوه)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (كان عبدان بن أحمد يوازي إسماعيل هذا بإسماعيل بن أبان)، وقال: (وقع بأصبهان فلم يُعرف قدره)، وذكره ابن حبان في الثقات»^(٢).

ويقويه أنّ له طرقاتٍ أخرى عن أبي هريرة و أبي سعيد وغيرهما من الصحابة. فأما حديث أبي هريرة فقد أخرجه الطبراني بسنده إلى عكرمة بن إبراهيم الأزدي، قال: حدثني إدريس بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنه سمع رسول الله يقول: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»^(٣). وأخرجه ابن أبي شيبة الكوفي من طريق شريك، عن أبي يزيد الأودي، عن أبيه، قال:

«دخل أبو هريرة المسجدَ فاجتمعنا إليه فقام إليه شابٌ فقال: أنشدك بالله أسمعت رسول الله ﷺ يقول: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ؟)، فقال: نعم، فقال الشاب: أنا منك بريء، أشهد أنّك قد عَادَيْتَ مَنْ وَالَاهُ، ووَآلَيْتَ مَنْ عَادَاهُ، قال: فَحَصَبُهُ النَّاسُ بِالْحَصَى»^(٤). وأخرجه أبو يعلى في مسنده مختصراً^(٥).

وأخرج الخطيب البغدادي في تاريخه من طريق عبد الله بن علي بن محمد بن بشران، أنبأنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو نصر حبشون بن موسى بن أيوب الخلال، حدثنا علي بن سعيد الرملي، حدثنا ضمرة بن ربيعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر

(١) المعجم الصغير، ج ١، ص ١١٩.

(٢) تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٢٧٩.

(٣) المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٤.

(٤) المصنّف، ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٦٩.

(٥) مسند أبي يعلى، ج ١١، ص ٣٠٧.

الورّاق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال:

«من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدیر خمّ، لما أخذ النبي ﷺ بيد عليّ بن أبي طالب، فقال: (أَلَسْتُ وَلِيَّ الْمُؤْمِنِينَ؟)، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ)، فقال عمرُ بن الخطّاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم، فأَنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»^(١).

ورجال هذه الرواية كلّهم ثقات:

فأمّا ابن بشران، فقد وثّقه الخطيب البغدادي، وهو من شيوخه، قال: «كتبت عنه، وكان سماعه صحيحاً»^(٢).

وأما عليّ بن عمر الحافظ، فهو الدارقطني صاحب السنن، وهو من الثقات، قال الذهبي: «قال أبو بكر الخطيب: كان الدارقطني فريداً عصره، وقريعاً دهره، ونسيجاً وحده، وإماماً وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلم الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة»^(٣).

وأما حبشون الخلال، فهو من الثقات أيضاً، قال الخطيب: «وكان ثقةً يسكن باب البصرة»، وقال: «أنبأنا الأزهرى، أنبأنا علي بن عمر الحافظ [الدارقطني] قال: حبشون بن موسى بن أيوب الخلال صدوق»^(٤).

وأما عليّ بن سعيد الرملي، فهو ابن أبي حملة، وقد وثّقه الذهبي، قال في (ميزان الاعتدال): «ما علمت به بأساً، ولا رأيت أحداً الآن تكلم فيه، وهو صالح الأمر، ولم يُخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة مع ثقته»^(٥).

(١) تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٢٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ١٤.

(٣) سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٥٢.

(٤) تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٢٨٩.

(٥) ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١٢٥.

وتابعه ابن حجر في (لسان الميزان)، وقال: «وإذا كان ثقةً ولم يتكلم فيه أحد فكيف نذكره في الضعفاء؟!»^(١).

وقال الذهبي أيضاً في موضع آخر: «يتثبت في أمره، كأنه صدوق»^(٢).
وأما ضمرة بن ربيعة، فثقة أيضاً، قال أحمد بن حنبل: «من الثقات المأمونين، رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه»^(٣).
وأما عبدالله بن شاذب، فثقة أيضاً، قال ابن حجر: «سكن البصرة والشام، صدوق عابد»^(٤).

وأما مطر الوراق، فثقة أيضاً، قال الذهبي: «الإمام الزاهد الصادق، أبو رجاء بن طهمان الخراساني، نزيل البصرة، مولى علباء بن أهرم الشكري، كان من العلماء العاملين، وكان يكتب المصاحف، ويتقن ذلك»^(٥).

وقال في موضع آخر: «فمطر من رجال مسلم وحسن الحديث»^(٦).
وأما شهر بن حوشب، فهو من رجال مسلم، قال الذهبي في (تاريخ الإسلام): «قال حرب الكرماني: قلت لأحمد بن حنبل: شهر بن حوشب، فوثقه، وقال: ما أحسن حديثه. وقال حنبل: سمعت أبا عبدالله يقول: شهر ليس به بأس. قال الترمذي: قال محمد، - يعني البخاري - : شهر حسن الحديث، وقوي أمره»^(٧).
وقال العجلي في (معرفة الثقات): «شهر بن حوشب شامي، تابعي، ثقة»^(٨).

(١) لسان الميزان، ج ٤، ص ٢٢٧.

(٢) ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١٣١.

(٣) العلل، أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٣٦٦.

(٤) تقريب التهذيب، ج ١، ص ٥٠١.

(٥) سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٤٥٢.

(٦) ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ١٢٧.

(٧) تاريخ الإسلام، ج ٦، ص ٣٨٧.

(٨) معرفة الثقات، ص ٤٦١.

فالحديث إذن بالألفاظ المذكورة عن أبي هريرة لا إشكال في سنده.

وقال الخطيب بذيل الحديث الأنف الذي أورده في تاريخه: «اشتهر هذا الحديث من رواية حبشون، وكان يقال: إنّه تفرّد به، وقد تابعه عليه أحمد بن عبدالله بن النيري، فرواه عن عليّ بن سعيد، أخبرني الأزهري، حدّثنا محمد بن عبدالله بن أخي ميمي، حدّثنا أحمد بن عبدالله بن أحمد بن العباس بن سالم بن مهران المعروف بابن النيري إملاءً، حدّثنا عليّ بن سعيد الشامي، حدّثنا ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب، عن مطر، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يومَ ثمانية عشرة من ذي الحجة - وذكر مثل ما تقدّم أو نحوه -»^(١).

وهذا السند الجديد للخطيب البغدادي معتبر أيضاً.

وأما حديث أبي سعيد فقد أخرجه الطبراني بسنده إلى حفص بن راشد، قال: نا فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: «قال رسول الله ﷺ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ)»، ثم قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن فضيل إلّا حفص بن راشد»^(٢).

وقد ترجمه ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٣).

وأما حديث أنس فقد أخرجه الخطيب من طريق الحسن بن عليّ بن سهل العاقولي، حدّثنا حمدان بن المختار، حدّثنا حفص بن عبيد الله بن عمر، عن سفيان الثوري، عن عليّ بن زيد، عن أنس، قال:

«سمعت النبي ﷺ يقول: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ

مَنْ عَادَاهُ)^(٤).

(١) تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٢٨٩.

(٢) المعجم الأوسط، ج ٨، ص ٢١٣.

(٣) الجرح والتعديل، ج ٣، ص ١٧٢.

(٤) تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٣٨٩.

١٣ - حديث جرير

أخرج الطبراني بسنده إلى بشر بن حرب، عن جرير، قال: «شهدنا الموسم في حجة مع رسول الله ﷺ، وهي حجة الوداع، فبلغنا مكاناً يقال له "غدير خُم" فنادى الصلاة جامعة، فاجتمعنا؛ المهاجرون والأنصار، فقام رسول الله ﷺ وسطنا فقال: (أَيُّهَا النَّاسُ! بِمَ تَشْهَدُونَ؟)، قالوا: نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قال: (ثُمَّ مَه؟) قالوا: وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قال: (فَمَنْ وَلِيُّكُمْ؟)، قالوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَانَا، قال: (مَنْ وَلِيُّكُمْ؟)، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى عِضْدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَقَامَهُ فَتَرَعَ عِضْدَهُ فَأَخَذَ بِذِرَاعِيهِ فَقَالَ: (مَنْ يَكُنْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلِيَاهُ، فَإِنَّ هَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحَبَّهُ مِنَ النَّاسِ فَكُنْ لَهُ حَبِيباً، وَمَنْ أَبْغَضَهُ فَكُنْ لَهُ مُبْغِضاً، اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَحِدُ أَحَدًا أَسْتَوِدِعُهُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْعَبْدَيْنِ الصَّالِحَيْنِ غَيْرَكَ، فَاقْضِ فِيهِ بِالْحُسْنَى)، قال بشر: قلت: مَنْ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ الصَّالِحَيْنِ؟ قال: لا أدري»^(١).

وابن بشر قد وثقه ابن عدي وغيره، قال الهيثمي في زوائده: «وبشر بن حرب ضعفه ابن المديني وجماعة، ووثقه ابن عدي وقال: لم أرَ له حديثاً منكراً»^(٢). وقال الحافظ ابن حجر في التقریب: «بشر بن حرب الأزدي أبو عمرو الندي - بفتح النون والدال بعدها موحدة - بصري صدوق، فيه لين»^(٣). وقال أحمد بن حنبل: «ليس هو ممن يُترك حديثه»^(٤).

١٤ - حديث عمار بن ياسر عن أبيه

أخرج الطبراني بسنده إلى زيد بن الحسن، قال:

(١) المعجم الكبير، ج ٢، ص ٣٥٧.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٢، ص ٧٣.

(٣) تقريب التهذيب، ج ١، ص ١٢٢.

(٤) العلل ومعرفة الرجال، ج ١، ص ٢٥٠.

«سمعت عمّار بن ياسر يقول: وقف على عليّ بن أبي طالب سائلٌ وهو راکع في تطوّع، فنزع خاتمه فأعطاه السائل، فأتى رسولُ الله ﷺ فأعلمه ذلك، فنزلت على النبيّ ﷺ هذه الآية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ فقرأها رسولُ الله ﷺ ثم قال: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)»^(١).

وأخرج ابن عساكر بعدّة أسانيد إلى عمّار بن ياسر، عن أبيه، قال: «قال رسولُ الله ﷺ: (أوصي مَنْ آمَنَ بي وصدّقني بولاية عليّ، فمَنْ تَوَلَّاهُ تَوَلَّاني، وَمَنْ تَوَلَّاني تَوَلَّى اللَّهَ)»^(٢).

ورواه الهيثمي في زوائده، وقال عقبه: «رواه الطبراني بإسنادين أحسب فيها جماعة ضعفاء وقد وثّقوا»^(٣).

١٥ - حديث حذيفة بن أسيد الغفاري

أخرج الطبراني من طريق زيد بن الحسن الأنباطي، ثنا معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري، قال:

«لَمَّا صَدَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، نَهَى أَصْحَابَهُ عَنْ شَجَرَاتِ الْبَطْحَاءِ مُتَقَارِبَاتٍ أَنْ يَنْزِلُوا تَحْتَهُنَّ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهِنَّ فَقُمَّ مَا تَحْتَهُنَّ مِنَ الشَّوْكِ، وَعَمَدَ إِلَيْهِنَّ فَصَلَّى تَحْتَهُنَّ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي قَدْ بَنَيْتُ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ أَنَّهُ لَمْ يُعَمَّرْ نَبِيٌّ إِلَّا نِصْفَ عُمَرِ الَّذِي يَلِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَإِنِّي لَا أَظُنُّ أَنِّي يَوْشِكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيبَ، وَإِنِّي مَسْئُولٌ وَإِنَّكُمْ مَسْئُولُونَ، فَمَاذَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟)، قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَجْهَدْتَ وَنَصَحْتَ، فَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَالَ: (أَلَيْسَ تَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ

(١) المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٢١٨.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٣٩.

(٣) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٧.

وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ جَنَّتَهُ حَقٌّ، وَنَارُهُ حَقٌّ، وَأَنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ، وَأَنَّ الْبَعْثَ بَعْدَ الْمَوْتِ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ؟)، قالوا: بلى نشهد بذلك، قال: (اللَّهُمَّ اشْهَدْ)، ثُمَّ قَالَ: (أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ مَوْلَايَ، وَأَنَا مَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَا أَوْلَى بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ - يَعْنِي عَلِيًّا - اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)، ثُمَّ قَالَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي فَرَطُكُمْ، وَإِنَّكُمْ وَارِدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ، حَوْضُ أَعْرَضُ مَا بَيْنَ بَصْرَى وَصَنْعَاءَ، فِيهِ عَدَدُ النُّجُومِ قُدْحَانُ مِنْ فِضَّةٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُكُمْ حِينَ تَرُدُونَ عَلَيَّ عَنِ الثَّقَلَيْنِ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلِفُونِي فِيهِمَا، الثَّقَلُ الْأَكْبَرُ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ سَبَبُ طَرَفُهُ بِيَدِ اللَّهِ وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ، فَاسْتَمْسِكُوا بِهِ، لَا تَضِلُّوا وَلَا تَبَدَّلُوا، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي، فَإِنَّهُ نَبَّأَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ أَنَّهُمَا لَنْ يَنْقُضِيَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ)»^(١).

ورواه عنه الهيثمي في زوائده وقال: «رواه الطبراني، وفيه زيد بن الحسن الأنطاقي، قال أبو حاتم: منكر الحديث، ووثقه ابن حبان، وبقية رجال أحد الإسنادين ثقات»^(٢)، وقد روى الترمذي للأنطاقي حديث جابر^(٣)، وقال عقبه: «وهذا حديث حسن غريب»^(٤).

حاصل الكلام في طرق حديث الغدير

يَتَّضِحُ مِنْ خِلَالِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ أَنَّ حَدِيثَ الْغَدِيرِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، بَلِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَقَدْ صَرَّحَ جَمَلَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ السَّنَةِ بِتَوَاتُرِ الْحَدِيثِ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ عَنِ الذَّهَبِيِّ ضَمْنَ كَلَامِهِ عَنِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ: «وَصَدَرَ الْحَدِيثُ مُتَوَاتِرًا، أَتَيْقِنُ أَنَّ

(١) المعجم الكبير، ج ٣، ص ١٨٠.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ٢٥٩.

(٣) أخرج الترمذي في سننه، بسنده إلى زيد بن الحسن الأنطاقي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْقِصْوَاءَ يَخْطُبُ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا) كِتَابُ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي»، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٦٢.

(٤) المصدر نفسه.

رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله، وأما (اللهم وال من والاه) فزيادة قويّة الإسناد^(١).

وقال الذهبي ضمن كلامه عن الحديث: «فبهري سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك»^(٢).

وقال ابن الجوزي الحنفي: «اتَّفَق علماء السير أنَّ قِصَّة الغدير كانت بعد رجوع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم من حِجَّة الوداع في الثامن عشر من ذي الحِجَّة، وكان معه من الصحابة والأعراب ومَن يسكن حول مَكَّة والمدينة مائة وعشرون ألفاً، وهم الذين شهدوا معه حِجَّة الوداع، وسمعوا منه (من كنت مولاه فعلي مولاه). وأخرجه أحمد بن حنبل في المسند والفضائل، وأخرجه الترمذي أيضاً»^(٣).

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على مسند أحمد: «قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، له شواهد كثيرة تبلغ حدّ التواتر»^(٤).

وقال الألباني ضمن كلامه عن حديث الغدير كما تقدّم: «وجملة القول إنّ حديث الترجمة حديث صحيح بشطريه، بل الأوّل متواتر عنه صلّى الله عليه وسلم، كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه»^(٥)، إلى غير ذلك من الأقوال التي لا يصعب على المتتبع الوقوف عليها.

ومن هنا تتضح ضحالة التشكيك في سند الحديث، قال الألباني في سلسلته الصحيحة، عند تصحيحه لحديث الغدير: «فقد كان الدافع لتحريير الكلام على الحديث وبيان صحّته أنّي رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعّف الشطر الأوّل من الحديث، وأمّا الشطر الآخر فزعم أنّه كذب، وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرّعه في

(١) البداية والنهاية، ج ٥، ص ٢٣٣.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٢٧٧.

(٣) تذكرة الخواص، سبط ابن الجوزي، ص ١٨.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق و تعليق: شعيب الأرنؤوط، ج ١، ص ٣٣٠.

(٥) السلسلة الصحيحة، ج ٤، ص ٣٤٣.

تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها، والله المستعان»^(١).

وقد أفرد بعض العلماء كتباً لطرق الحديث، وصححوا كثيراً منها، قال ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري)، قال: «وأمّا حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان»^(٢).

وقال في موضع آخر ضمن كلامه عن حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه): «واعتنى بجمع طرقه أبو العباس ابن عقدة، فأخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر»^(٣). وقال الذهبي: «رأيت مجلداً من طرق الحديث لابن جرير، فأندهشت له ولكثرة تلك الطرق»^(٤).

وقال في موضع آخر عند ترجمته للطبري: «قلت: جمع طرق حديث غدير خم في أربعة أجزاء، رأيت شطره، فبهمني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك»^(٥). وقال في (تذكرة الحفاظ): «وأمّا حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنّف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل، وأمّا حديث (من كنت مولاه) فله طرق جيّدة، وقد أفردت ذلك أيضاً»^(٦).

دلالة حديث الغدير

إنّ المتأمل في حديث الغدير والناظر إليه بعين الإنصاف والموضوعيّة، يجد أنّه صريح الدلالة على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقد تضمّن ألفاظاً وشواهد كثيرة كلّها تُثبت ذلك المقام للإمام (عليه السلام) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، لكنّ الركن الأساسي في الاستدلال

(١) السلسلة الصحيحة، ج ٤، ص ٣٤٤.

(٢) فتح الباري، ج ٧، ص ٦١.

(٣) تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٢٩٧.

(٤) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج ٢، ص ٧١٣.

(٥) سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٢٧٧.

(٦) تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ١٠٤٢.

بالحديث هو الوقوف على معنى ولاية رسول الله ﷺ المشار إليه في الحديث الآنف.

إن صريح صدر الحديث يؤكد أن المقصود بهذه الولاية الواردة في قوله تعالى: ﴿التَّيِّبُ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٦)، فقد ورد فيه أن رسول الله ﷺ خاطب الصحابة والمسلمين قائلاً: «أَلَسْتُ أُولَىٰ بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟ قالوا: نَعَمْ»، فقال ﷺ: «حِينَئِذٍ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ»، وفي لفظ آخر: «إِنَّ اللَّهَ مَوْلَايَ وَأَنَا وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ... مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ»، وفي لفظ ثالث: «أَلَسْتُ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟».

وبحكم المماثلة فإن المقصود من ولاية أمير المؤمنين (عليه السلام) في حديث الغدير هو نفس ولاية رسول الله ﷺ في الحديث؛ وهي الولاية المشار إليها في قوله تعالى: ﴿التَّيِّبُ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾.

وولاية رسول الله ﷺ في هذه الآية المباركة بمعنى أنه الأحق والأولى بأمور المسلمين وشؤونهم من أنفسهم، كما صرح بذلك أعلام مفسري السنة.

قال الطبري في تفسيره للآية: «يقول: أحق بالمؤمنين به من أنفسهم، أن يحكم فيهم بما شاء من حكم، فيجوز ذلك عليهم، كما حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد: النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، كما أنت أولى بعبدك، ما قضى فيهم من أمر جاز، كما كلما قضيت على عبدك جاز»^(١).

وقال ابن كثير في تفسيره: «قد علم الله تعالى شفقة رسول الله ﷺ على أمته ونصحه لهم، فجعله أولى بهم من أنفسهم، وحكمه فيهم مقدماً على اختيارهم لأنفسهم، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾»^(٢)، إلى غير ذلك من أقوالهم في هذا المجال^(٣).

(١) جامع البيان، الطبري، ج ٢٠، ص ١٣٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج ٣، ص ٤٥٠.

(٣) أنظر: تفسير البغوي، ج ٣، ص ٥٠٧؛ زاد المسير، ابن الجوزي، ص ١١٤؛ تفسير الخازن، ج ٥، ص ١٠٥؛ تفسير النسفي، ج ٣، ص ٢٩٤؛ فتح القدير، الشوكاني، ص ١٣٩١؛ صفوة التفاسير، الصابوني، ج ٢، ص ٤٧٠؛ الشفا، القاضي عياض، ج ١، ص ٥٦.

فهذه الأولوية لرسول الله ﷺ على المؤمنين؛ والتي هي بمعنى الأحق بالأمر والأولى في الطاعة ووجوب الاتّباع والانصياع، هي التي أثبتها الرسول ﷺ لأمر المؤمنين ﷺ في حديث الغدير؛ وذلك لأنّ النبي ﷺ قد جعل ولاية عليّ ﷺ على المؤمنين متفرّعة عن ولايته ﷺ، حيث قال: «أَلَسْتُ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» قالوا: بلى، قال: (أَلَسْتُ أُولَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ؟) قالوا: بلى، قال: (فَهَذَا وَلِيٌّ مِنْ أَنَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مِنْ وَالَاهُ، اللَّهُمَّ عَادِ مَنْ عَادَاهُ)»^(١).

وقد تقدّم تصحيح الألباني لهذا الحديث، حيث قال في حكمه على الحديث: «صحيح»^(٢).

وورد في لفظ آخر للحديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ بِحَضْرَةِ الشَّجَرَةِ بِحُمٍّ، وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: (أَيُّهَا النَّاسُ! أَلَسْتُمْ تَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ رَبُّكُمْ؟) قالوا: بلى، (قَالَ: أَلَسْتُمْ تَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟) قالوا: بلى، (قَالَ: وَأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مَوْلَاكُمْ؟)، قالوا: بلى، (قَالَ: فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ هَذَا مَوْلَاهُ)»^(٣).

وتقدّم تحسين الألباني لطريق هذا الحديث، حيث قال في تقييمه لطريقه: «حسن»^(٤).

والتفريع بالفاء (فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ) في سياق الحديث، صريح في أنّ المراد إثبات ولاية النبي ﷺ على المؤمنين لعليّ ﷺ، وهذا صريح في أنّ الحديث بصدد إثبات وجوب الانقياد والطاعة لعليّ ﷺ؛ وذلك لأنّ ولاية النبي ﷺ هي ولاية طاعة وانقياد وتسليم، بصريح الآيات القرآنية وأقوال المفسرين المتقدمة.

وكأنّ النبي ﷺ يريد أن يقول بأنّ ولايتي التي أثبتها الله تعالى لي في القرآن الكريم

(١) سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٧٣، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الألباني.

(٢) السلسلة الصحيحة، ج ٤، ص ٣٤٣.

(٣) كتاب السنّة، ص ٥٦٥، معه ظلال الجنّة للألباني.

(٤) المصدر نفسه.

وأخرج هذا الحديث أيضاً الواحدي في (أسباب النزول) بسنده عن أبي سعيد الخدري أيضاً، وقال فيه: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في يوم غدیر خمّ في عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه»^(١).

وقد التزم الواحدي أيضاً في مقدّمة كتابه بنقل ما هو صحيح وحقّ من الروايات، حيث قال بعد أن انتقد من يكتب في مجال أسباب النزول عن غير علم: «وذلك الذي حدا بي إلى إملأ هذا الكتاب الجامع للأسباب، لينتهي إليه طالبوا هذا الشأن والمتكلّمون في نزول [هذا] القرآن، فيعرفوا الصدق، ويستغنوا عن التمويه والكذب، ويجدّوا في تحفّظه بعد السماع والطلب»^(٢).

وأخرج ابن عساكر الحديث بنفس السند والمضمون، قال: «أخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر، نا أبو حامد الأزهری، نا أبو محمّد المخلّدي، أنا محمّد بن إبراهيم الحلواني، نا الحسن بن حمّاد سجّادة، نا عليّ بن عباس، عن الأعمش وأبي الجحّاف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري...» ثمّ ساق الحديث^(٣).
ورجال الحديث هؤلاء كلّهم من الثقات.

أمّا أبو بكر وجيه بن طاهر، فقال عنه الذهبي: «الشيخ العالم العدل، مسند خراسان، أبو بكر أخو زاهر، الشّحامي النيسابوري، من بيت العدالة والرواية»^(٤).
وأمّا أبو حامد الأزهری، فقال عنه الذهبي أيضاً: «العدل المسند الصدوق، أبو حامد، أحمد بن الحسن بن محمّد بن أّزهر الأزهری النيسابوري الشروطي، من أولاد المحدثين... وله أصول متقّنة، حدّث عنه زاهر ووجيه ابنا طاهر»^(٥).
وأمّا أبو محمّد المخلّدي، فقال عنه الذهبي أيضاً: «الإمام الصادق المسند... العدل،

(١) أسباب النزول، الواحدي النيسابوري، ص ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥.

(٣) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٣٧.

(٤) سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ١٠٩.

(٥) المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٢٥٤.

شيخ العدالة، وبقية أهل البيوتات»^(١).

وأما محمد بن إبراهيم الحلواني، فقال عنه الخطيب البغدادي: «أبو بكر الحلواني، قاضي بلخ، سكن بغداد وحدث بها... وكان ثقة»^(٢).

وأما الحسن بن حماد سجادة، فقال عنه الذهبي: «ثقة صاحب سنة»^(٣).

وقال عنه ابن حجر: «صدوق من العاشرة»^(٤).

وأما عليّ بن عباس، فقد أخرج له أحمد في مسنده روايات عديدة، وأخرج له الترمذي في مسنده^(٥)، ولم يضعّف ما أخرجه عنه من حديث، وإنّما قال عنه: غريب، وغرابته من جهة مسلم الأعمور فحسب، حيث قال بعد أن أخرج حديثاً عن عليّ بن عباس: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسلم الأعمور، ومسلم الأعمور ليس عندهم بذلك القوي»^(٦).

كما أخرج له الحاكم أيضاً في المستدرک في جملة من الموارد^(٧).

وقال المزي في تهذيب الكمال عند ترجمة عليّ بن عباس: «وقال أبو أحمد بن عدي: (له أحاديث حسان)»^(٨).

وأخرج له الدارقطني في سننه، وقال عنه: «كوفي يُعتبر به»^(٩).

وقد جعل ابن حجر لفظ «يُعتبر به» في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، فهو بعد أن جعل مراتب التجريح ثلاثة أقسام، ومثلها مراتب التعديل، قال: «وأدناها [أي:

(١) سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٥٣٩.

(٢) تاريخ بغداد، ج ١، ص ٤١٥.

(٣) الكاشف، ج ١، ص ٣٣٤.

(٤) تقريب التهذيب، ج ١، ص ٢٠٢.

(٥) أنظر: مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٣٤٨ وما بعد.

(٦) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٤.

(٧) أنظر: المستدرک على الصحيحين، ج ٣، صص ١١٢ و ٣٨١.

(٨) تهذيب الكمال، ج ٢٠، ص ٥٠٤.

(٩) سؤالات البرقاني للدارقطني، البرقاني، ص ٥٢.

أدنى مراتب التعديل] ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح؛ كشيخ، ويروى حديثه، ويعتبر به، ونحو ذلك، وبين ذلك مراتب لا تخفى»^(١).

وقد ذكر الزبيدي في (البلغة) أن لفظ «يعتبر به» من ألفاظ التعديل، فهو بعد أن ذكر أربع مراتب من مراتب التعديل جعل هذا اللفظ من المرتبة الثالثة، حيث قال: «ويليها: محله الصدق، روى عنه، شيخ، يرى حديثه، يُعتبر به، وسط، صالح الحديث، مقارب الحديث، جيد الحديث، حسن الحديث»^(٢)، فجعل هذه الألفاظ كلها في مرتبة مرتبة واحدة من مراتب التعديل.

فعلي بن عابس لم يضعفه القوم إلا من جهة ما يرويه من أحاديث فضائل علي عليه السلام والتي سمّوها بالغرائب والمناكير، أمثال حديث الطير، وحديث وقعة فذك، وهذا الحديث (نزول الآية في واقعة غدير خم) الذي نحن بصددده^(٣).

وأما أبو الجحّاف، فقال عنه الذهبي: «وثقه أحمد، ويحيى، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قليله»^(٤).

وأما عطية العوفي، فقد روى له البخاري في (الأدب المفرد)، وروى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وقال عنه ابن حجر في التقريب: «صدوق يخطئ كثيراً»^(٥). وقال المزي في ترجمته لعطية العوفي: «وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: صالح»^(٦).

وقد أخرج له أحمد في مسنده روايات كثيرة.

وقال الهيثمي عندما أخرج حديثاً في فضل الصوم عن عطية العوفي: «رواه أحمد،

(١) نزهة النظر، ابن حجر، ص ١٤١.

(٢) بلغة الأدب، الزبيدي، ص ٢٠٣.

(٣) انظر: تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٣٠٢.

(٤) الكاشف، ج ١، ص ٣٨١.

(٥) تقريب التهذيب، ج ١، ص ٦٧٨.

(٦) تهذيب الكمال، ج ٢، ص ١٧٤.

وفيه عطية بن سعيد، وفيه كلام، وقد وثق^(١).

وقال الملاحى القاري في شرحه لمسند أبي حنيفة عند تعليقه على طرق بعض الروايات: «ذكر إسناده عن عطية بن سعيد العوفي، وهو من أجلاء التابعين»^(٢).

وقد أخرج له الترمذي في سننه روايات عديدة، وقال في تعليقه على بعض الأحاديث التي وقع في طريقه عطية العوفي: «هذا حديث حسن غريب»^(٣)، وقد حسن له أحاديث أخرى قال عنها: «هذا حديث حسن»^(٤)، بل إن الترمذي صحّح لعطية العوفي جملة من الأحاديث في أبواب صفة الجنة وقال عنها: «هذا حديث حسن صحيح»^(٥).

وقال سبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص: «إن عطية العوفي قد روى عن ابن عباس والصحابه، وكان ثقة»^(٦).

وبعد هذا التوثيق والتعديل للتابعي الكبير عطية العوفي، لا قيمة لما ورد من تضعيف وجرح مبهم غير مفسّر في بعض الكلمات؛ لأنّه قد تقرّر في قواعد علوم الحديث أنّ الراوي إذا ورد في حقّه جرح وتعديل، وكان الجرح مبهماً وغير مفسّر، ينبغي ردّه وعدم الاعتناء به، والأخذ بالتعديل الذي جاء في حقّه.

قال ابن حجر: «والجرح مقدّم على التعديل، وأطلق جماعة، ولكن محلّه: إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه؛ لأنّه إن كان غير مفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً»^(٧).

(١) مجمع الزوائد، ج ٣، ص ١٨٠.

(٢) شرح مسند أبي حنيفة، ملأ على القاري، ص ٢٩٢.

(٣) سنن الترمذي، ج ١، ص ٢٩٦.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢، صص ٣٢ و ٣٩٤؛ ج ٣، صص ٢٢٨؛ ج ٤، صص ٧، ٤٦ و ٩٦؛ ج ٥، صص ٢٣، ٥٠، ١٣٠ و ١٣٧.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨٤.

(٦) تذكرة الخواص، ص ٤٧.

(٧) نزهة النظر، ص ١٤٣.

ولعل الذين جرحوا عطية العوفي وطعنوا في وثاقته، لم يتقبلوا منه رفضه لأوامر السلطان، وامتناعه عن سب علي عليه السلام، ولعله يحصى بتوثيقهم لو أطاع السلطان ووافق الحجاج على أن يسب علياً عليه السلام!

قال ابن حجر، عن ابن سعيد: «خرج عطية مع ابن الأشعث، فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه على سب علي، فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوطاً، واحلق لحيته. فاستدعاه فأبى أن يسب، فأمضى حكم الحجاج فيه، ثم خرج إلى خراسان، فلم يزل بها حتى ولي عمر بن هبيرة العراق فقدمها، فلم يزل بها إلى أن توفي سنة (١١) [بعد المائة]، وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة»^(١).

وقال الذهبي في تعليقه على ما فعله الحجاج في عطية العوفي: «وكان شيعياً رحمه الله، ولا رحم الحجاج»^(٢).

فإذن هذا الطريق للحديث الذي أخرجه ابن أبي حاتم والواحدي وابن عساكر وغيرهم صحيح الإسناد، ورجاله كلهم ثقات، وهو يتضمن نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي عليه السلام في يوم الغدير بعد حجة الوداع. وقد أخرج الثعلبي حديث نزول آية البلاغ في يوم الغدير في حق علي عليه السلام بأربعة طرق^(٣)، لا ضرورة في نقلها هنا.

وفي نزول هذه الآية المباركة في تلك الواقعة دليل واضح على أنها جاءت لتأكيد قضية في غاية الأهمية والخطورة، بحيث يأتي الأمر الإلهي بلفظ صريح يوجب على النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم تبليغها في غدير خم، حيث ثبتت الآية أن ما وقع في الغدير لو لم يفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانه لم يبلغ رسالة الإسلام، وليس ذلك إلا لانهدام ركن تتوقف عليه ديمومة الإسلام واستمراره، ألا وهو ركن الإمامة والولاية. فترك تنصيب

(١) تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٢٠١.

(٢) تاريخ الإسلام، ج ٧، ص ٤٢٥.

(٣) تفسير الثعلبي، ج ٤، ص ٩٢.

أمير المؤمنين عليه السلام للولاية على الأُمّة مساوئ لترك تبليغ الرسالة بكاملها؛ لأنّ الإمامة الإلهية بعد النبي صلى الله عليه وآله هي التي تتكفّل قيادة الأُمّة من الناحية الدينيّة والسياسيّة والحكوميّة ونحوها.

٢ - نزول قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾

أخرج كثيرٌ من محدّثي السنّة وحفّاظهم في أنّ قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المائدة: ٣)، نزل بعد خطبة الغدير، وبشكل أكثر تحديداً بعد إبلاغ رسول الله صلى الله عليه وآله إمامة وولاية أمير المؤمنين عليه السلام، وتنصيبه إماماً من بعده على الأُمّة.

فقد أخرج الخطيبُ البغدادي وغيره بسند صحيح من طريق أبي هريرة، قال: «لَمَّا أَخَذَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله يَدَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: (أَلَسْتُ وَلِيَّ الْمُؤْمِنِينَ؟) قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ)، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: بَخْ بَخْ لَكَ يَا بَنَ أَبِي طَالِبٍ، أَصَبَحْتَ مَوْلَايَ وَمَوْلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»^(١).

ونزول هذه الآية المباركة بعد حديث الغدير من الأدلّة الواضحة على أنّ المراد من قول النبي صلى الله عليه وآله: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ» هو إثبات الإمامة والخلافة لعليّ عليه السلام من بعده صلى الله عليه وآله؛ إذ لا يوجد ما يصلح لإكمال الدين وإتمام النعمة في حديث الغدير إلّا مقام الخلافة والإمامة في الأُمّة؛ لأنّ الإمامة تعني حفظ الدين وقيادة الأُمّة والدفاع عن حريم الرسالة الإسلاميّة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

وإشكالُ ابنِ كثيرٍ حول هذا السبب في نزول الآية الكريمة من أنّه يتقاطع مع المرويّ في الصحيح من نزولها في عرفة يوم الجمعة، باطلٌ ولا يصمد أمام البحث

(١) تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٢٨٩، وقد تقدّم تصحيح سند هذا الحديث.

العلمي، وإليك الإشكال مع جوابه:

قال ابن كثير بعد أن أورد في تفسيره رواية عمر بن الخطاب الآتية، والتي تدل على نزول آية الإكمال بعرفة يوم الجمعة: «وقال ابن جرير: وقد قيل ليس ذلك بيوم معلوم عند الناس. ثم روى من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ يقول: ليس بيوم معلوم عند الناس، قال: وقد قيل: إنها نزلت على رسول الله ﷺ في مسيره إلى حجة الوداع. ثم رواه من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس.

قلت: وقد روى ابن مردويه من طريق أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدري أنها نزلت على رسول الله ﷺ يوم غدیر خم حين قال لعلي: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ)، ثم رواه عن أبي هريرة، وفيه أنه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة؛ يعني مرجعه ﷺ من حجة الوداع. ولا يصح لا هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية أنها أنزلت يوم عرفة، وكان يوم الجمعة»^(١).

وقال في موضع آخر: «فأما الحديث الذي رواه ضمرة، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: (لَمَّا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِ عَلِيٍّ قَالَ: "مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ"، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَهُوَ يَوْمُ غَدِيرِ خَمٍّ، مِنْ صَامِ يَوْمِ ثَمَانَ عَشْرَةَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ كُتِبَ لَهُ صِيَامُ سِتِّينَ شَهْرًا" فَإِنَّهُ حَدِيثٌ مَنْكَرٌ جَدًّا، بَلْ كَذَبٌ، لِمَخَالَفَتِهِ لِمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرٍاءُ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاقِفٌ بِهَا»^(٢).

فمضافاً لتحامل ابن كثير على سنة النبي ﷺ الثابتة بطرق صحيحة ومعتمدة، فإن الآية أو السورة قد يتكرر نزولها أكثر من مرة لأسباب كثيرة؛ كتعظيم شأنها، أو تعدد

(١) تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ١٥.

(٢) السيرة النبوية، ابن كثير، ج ٤، ص ٤٢٥؛ البداية والنهاية، ج ٥، ص ٢٣٣.

أسباب نزولها، أو نحو ذلك، وقد صرح العلماء بذلك في مباحث علوم القرآن، قال الزركشي في كتابه (البرهان): «وقد ينزل الشيء مرّتين؛ تعظيماً لشأنه، وتذكيراً به عند حدوث سببه خوف نسيانه، وهذا كما قيل في الفاتحة نزلت مرّتين، مرّة بمكّة وأخرى بالمدينة»^(١).

ثمّ استشهد الزركشي بعد ذلك على صحّة مقالته ببعض الأمثلة، حيث أورد جملة من الآيات التي ورد سبب نزولها في الصحيحين بنحو، وفي المجامع الحديثية الأخرى بنحو آخر، قال: «ومثله ما في الصحيحين، عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ أنّها نزلت لما سأله اليهود عن الروح، وهو في المدينة، ومعلوم أنّ هذه في سورة (سبحان)^(٢) وهي مكّية بالاتّفاق، فإنّ المشركين لما سألوه عن ذي القرنين وعن أهل الكهف، قيل ذلك بمكّة، وأنّ اليهود أمروهم أن يسألوه عن ذلك، فأنزل الله الجواب، كما قد بسط في موضعه.

وكذلك ما ورد في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أنّها جوابٌ للمشركين بمكّة، وأنّها جوابٌ لأهل الكتاب بالمدينة».

ثم قال: «والحكمة في هذا كلّها أنّه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمّنهما، فتودّي تلك الآية بعينها إلى النبي ﷺ تذكيراً لهم بها، وبأنّها تتضمّن هذه... وما يذكره المفسّرون من أسباب متعدّدة لنزول الآية قد يكون من هذا الباب، لاسيّما وقد عُرِف من عادة الصحابة والتابعين أنّ أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنّه يريد بذلك أنّ هذه الآية تتضمّن هذا الحكم، لا أنّ هذا كان السبب في نزولها»^(٣).

ويؤيد ذلك أنّ البخاري ومسلم قد ذكرا في صحيحهما أسباباً وأزمنة وأمّكنة

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج ١، ص ٥٤.

(٢) سورة الإسراء.

(٣) البرهان في علوم القرآن، ج ١، صص ٥٤ - ٥٦.

متعددة ومختلفة لنزول آية واحدة، بل وأخرج البخاري وغيره اختلاف بعض الصحابة فيما بينهم في سبب نزول بعض الآيات المباركة، فقد أورد البخاري في صحيحه في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (آل عمران: ٧٧)، سببين مختلفين زماناً ومكاناً ومورداً لنزول الآية الكريمة:

الأول: ما أخرجه عن الأشعث بن قيس، حيث قال: «فِي أَنْزَلَتْ؛ كَانَتْ لِي بئر فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (بَيْتُكَ أَوْ يَمِينُهُ...) الْحَدِيثُ»^(١).

الثاني: ما أخرجه عن عبد الرحمن بن أبي أوفى: «أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سَلْعَةً فِي السُّوقِ، فَحَلَفَ فِيهَا لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا مَا لَمْ يَعْطُهُ، لِيُوقِعَ فِيهَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾»^(٢).

وأخرج البخاري في صحيحه في اختلاف الصحابة في أسباب نزول بعض الآيات، من طريق زيد بن وهب، قال: «مررت بالربذة، فإذا أنا بأبي ذر رضي الله عنه، فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام، فاختلفت أنا ومعاوية في ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذلك... الحديث»^(٣). وأخرج أيضاً في كتاب الحج في صحيحه^(٤) الخلاف بين عائشة وأبي بكر بن عبد الرحمن في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ (البقرة: ١٥٨).

وعليه فلا مانع من أن تكون آية الإكمال قد نزلت مرتين؛ إحداها في يوم الغدير كما دلّ على ذلك الأحاديث الصحيحة المتقدمة، والأخرى في يوم عرفة، كما أخرج ذلك

(١) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ح ٤٤٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٧.

(٤) المصدر نفسه، صص ٤٤٨ و ٤٤٩؛ أنظر أيضاً: صحيح مسلم، ج ٤، ص ٦٩.

البخاري ومسلم في صحيحيهما من طريق عمر بن الخطّاب، قال: «إنّ رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين، آية في كتابكم تقرأونها، لو علينا معشر اليهود نزلت لاتّخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: أيّ آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾»، قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبيّ ﷺ وهو قائم بعرفة يوم الجمعة»^(١).

ولعلّ هذا اليهوديّ الذي كان في مجلس عمر بن الخطّاب كان يقصد نزول الآية في يوم الغدير، وأراد التعريض به وبالمسلمين بجلوسه في ذلك المكان بدل صاحب الآية، وأنّ الأمر لو كان عند اليهود لاتّخذوا ذلك اليوم عيداً بدلاً من الانقلاب على صاحبه والجلوس في مكانه، ولكنّ الخليفة أجابه بنزولها في يوم عرفة، للالتفاف على ما كان يرمي إليه اليهوديّ!

هذا مضافاً إلى أنّ رواية عمر بن الخطّاب المتقدّمة تتعارض مع جملة من مضامين الأحاديث الصحيحة الأخرى الواردة في المورد، أهمّها:

أ- أخرج الطبراني، بسنده عن ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن حنش بن عبدالله الصنعاني، عن ابن عباس، قال: «وُلِدَ نَبِيُّكُمْ ﷺ يومَ الاثنين، ويوم الاثنين خرج من مكّة، ودخل المدينة يوم الاثنين، وفتح بدران يوم الاثنين، ونزلت المائدة يوم الاثنين: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ورفع الركن يوم الاثنين»^(٢).

وأورده الهيثمي في زوائده، وقال: «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وزاد فيه: وفتح بدران يوم الاثنين، ونزلت سورة المائدة يوم الاثنين: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، وفيه: ابن لهيعة، وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات، من أهل الصحيح»^(٣).

وابن لهيعة هذا من الثقات، فقد أخرج له مسلم في صحيحه، وأبو داود،

(١) صحيح البخاري، ج ١، ص ١٦؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٣١٣.

(٢) المعجم الكبير، ج ١٢، ص ١٨٣.

(٣) مجمع الزوائد، ج ١، ص ١٩٦.

والترمذي، وابن ماجة^(١).

وقد حسن له الترمذي^(٢)، وصحح له الحاكم في المستدرک، ووافقه الذهبي في التلخيص^(٣).

وقال المزني في (تهذيب الكمال): «وقال [أبو عبيد الله الآجري] أيضاً: سمعت أبا داود يقول: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟. وحدّث عنه أحمد بحديث كثير»^(٤).

وقال ابن حجر في حقه: «أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة»^(٥). وقال في موضع آخر: «وحكى الساجي عن أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة من الثقات، وقال ابن شاهين: قال أحمد بن صالح: ابن لهيعة ثقة، ما روي عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط، وقال مسعود عن الحاكم: لم يقصد الكذب وإنما حدّث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ»^(٦).

وقال العيني: «وعبد الله بن لهيعة ثقة عند أحمد والطحاوي»^(٧).

وقد حسن الهيثمي نفسه أحاديث ابن لهيعة، حيث قال في تعليقه على بعض الأحاديث: «وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن»^(٨).

إذن فطريق هذا الحديث معتبر، وهو يثبت أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الاثنين، وهذا يعارض ما رواه عمر من أنّ الآية نزلت في يوم الجمعة.

ب- أخرج مسلم في صحيحه من طريق طارق بن شهاب، قال: «قالت اليهود

(١) تقريب التهذيب، ج ١، ص ٥٢٦.

(٢) سنن الترمذي، ج ١، ص ٢٩٥؛ ج ٣، صص ٩٨ و ١٠٢؛ ج ٤، ص ٢٤٤.

(٣) المستدرک على الصحيحين، وهما مشه التلخيص للذهبي، ج ١، صص ٢٧٢ و ٢٧٣.

(٤) تهذيب الكمال، ج ١٥، ص ٤٩٤.

(٥) تقريب التهذيب، ج ١، ص ٥٢٦.

(٦) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٣٢٧.

(٧) عمدة القاري، ج ٧، ص ١٣.

(٨) مجمع الزوائد، ج ١، ص ٤١٥؛ ج ٤، صص ١٨ و ٢٠ و ٣١ و ٨٢، وغيرها من الموارد.

لعمر: لو علينا معشر يهود نزلت هذه الآية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ نعلم اليوم الذي أنزلت فيه لا تأخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: فقال عمر: فقد علمت اليوم الذي أنزلت فيه والساعة، وأين رسول الله ﷺ حين نزلت؛ نزلت ليلة جمع ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات^(١).

فهذا الحديث صريح الدلالة على أن الآية نزلت في ليلة جمع والنبى ﷺ قد أتم الوقوف بعرفة وهو في طريقه للزاد لاف إلى منى، وهو يخالف ما رواه عمر من أنها نزلت في يوم الجمعة والنبى ﷺ قائم بعرفات كما أخرج ذلك عنه البخاري ومسلم في صحيحهما!

ج - أورد النسائي في سننه بسند صحيح، من طريق قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «قال يهودي لعمر: لو علينا نزلت هذه الآية لا تأخذناه عيداً ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»، قال عمر: قد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، واليلة التي أنزلت ليلة الجمعة، ونحن مع رسول الله ﷺ بعرفات^(٢).

وقد أدرج الألباني هذا الحديث في (صحيح سنن النسائي)، وصححه، قال: «صحيح»^(٣).

د - أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى طارق بن شهاب، قال: «قالت اليهود لعمر: إنكم تقرأون آية، لو نزلت فينا لا تأخذناها عيداً، فقال عمر: إني لأعلم حيث أنزلت، وأين أنزلت، وأين رسول الله ﷺ حين أنزلت؛ يوم عرفة، وإنا والله بعرفة. قال سفيان: وأشكّ كان يوم الجمعة، أم لا»^(٤).

فهذا الحديث ينص على أن سفيان الثوري يشكّ في نزولها يوم الجمعة، وهو يتقاطع

(١) صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٣١٣.

(٢) سنن النسائي، ج ٥، ص ٢٥١.

(٣) صحيح سنن النسائي، الألباني، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٤) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٧٥.

مع ما رواه عمر من أنها نزلت في يوم الجمعة.

وحاصل الجواب: إن مخالفة بعض الروايات الصحيحة لما ورد في صحيحي البخاري ومسلم في تعيين سبب النزول، ليس فيه أي محذور يقتضي تكذيب تلك الروايات، بل هو يكشف عن تعدد وتغاير أسباب وأزمنة وأمكنة النزول للآية الواحدة، ويشهد على ذلك ما ورد في الصحيحين من اختلاف أسباب النزول وزمان ومكان الآية الواحدة.

مضافاً إلى أن مضمون رواية عمر التي نصّت على أن آية إكمال الدين نزلت في يوم الجمعة والنبّي ﷺ قائمٌ بعرفات، يخالف مضمون كثير من الروايات الصحيحة الأخرى الواردة في المورد والتي تنصّ على غير ذلك كما تقدّم.

٣ - دعاء الرسول ﷺ لأمر المؤمنين ﷺ

تقدّم ضمن الكلام عن طرق حديث الغدير وألفاظه، دعاء النبي ﷺ فيه، حيث قال بعد فقرة الموالاة تلك:

«اللَّهُمَّ وَالْ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادٍ مَنْ عَادَاهُ، وَأَحَبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَأَبْغَضَ مَنْ أَبْغَضَهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ».

وقد تقدّم أيضاً تصحيح بعض علماء الجرح والتعديل - كالهيثمي وغيره - لهذا الدعاء، حيث قال في زوائده: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»^(١).

ويعدّ الدعاء أحد وسائل التأكيد الذي يأتي لبيان أهمية الموضوع، وذلك الدعاء للنبي ﷺ والتقريع القوي الوارد فيه هو لتأكيد مسألة ولاية الإمام ﷺ وبيان أهميتها، وقد بين رسول الله ﷺ من خلال ذلك الدعاء مسألة وجوب موالاة الإمام ﷺ ومناصرته والوقوف إلى جانبه ضد أعدائه.

(١) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٠.

فالدعاء للإمام عليه السلام ولمواليه وأنصاره بتأييد الله تعالى، وخذلان كلّ من يحاول خذلانه ومعاداته، هو عبارة أخرى تحكي ضرورة موالاته الإمام عليه السلام وطاعته؛ إذ إنّ ذلك المعنى لا يليق إلّا بمن سيكون له أولياء وأنصار وأعداء يخذلونه، وهو يحتاج إلى النصرة ويتضرّر بالخذلان وعدم الانقياد له، وليس هذا إلّا لمن يكون له مقام الخلافة والإمامة والولاية على الأمة.

وذلك الدعاء هو نوع من الحثّ والدعوة لموالاته الإمام عليه السلام وأتباعه ونصرته، والردع عن خذلانه ومعاداته.

وللعلامة الأميني كلام ظريف في المقام حيث قال:

إنّه [رسول الله صلى الله عليه وآله] لما صدع بها حَوْلَ الله سبحانه وصيّته من المقام الشامخ بالرئاسة العامّة على الأمة جمعاء، والإمامة المطلقة من بعده، كان يعلم بطبع الحال أنّ تمام هذا الأمر بتوفّر الجنود والأعوان وطاعة أصحاب الولايات والعمال، مع علمه بأنّ في الملاء من يحسده، كما ورد في الكتاب العزيز، وفيهم من يحقده، وفي زمر المنافقين من يضمّر له العداء لأوتار جاهليّة، وستكون من بعده هنّات تجلبها النهمة والشره من أرباب المطامع لطلب الولايات والتفضيل في العطاء، ولا يدع الحقّ عليّاً عليه السلام أن يُسّعِفهم بمبتغاهم، لعدم الحنكة والجدارة فيهم فيقلبون عليه ظهر المجنّ.

وقد أخبر عليه السلام بمجمل الحال بقوله: (إِنْ تُؤْمَرُوا عَلِيّاً - وَلَا أَرَأَكُمْ فَاعِلِينَ - تَجِدُوهُ هَادِيّاً مَهْدِيّاً، وَفِي لَفْظٍ: (إِنْ تَسْتَخْلِفُوا عَلِيّاً - وَمَا أَرَأَكُمْ فَاعِلِينَ - تَجِدُوهُ هَادِيّاً مَهْدِيّاً)، فطفق عليه السلام يدعو لمن والاه ونصره، وعلى من عاداه وخذله، ليتّم له أمر الخلافة، وليعلم الناس أنّ موالاته مجلبة لموالاته الله سبحانه، وأنّ عداءه وخذلانه مدعاة لغضب الله وسخطه، فيزدلف إلى الحقّ وأهله.

ومثل هذا الدعاء بلفظ العام لا يكون إلّا فيمن هذا شأنه، ولذلك إنّ أفراد المؤمنين الذين أوجب الله محبة بعضهم لبعض لم يؤثّر فيهم هذا القول، فإنّ منافرة بعضهم لبعض جزئيات لا تبلغ هذا المبلغ، وإنّما يحصل مثله فيما إذا كان المدعو له دعامة

الدين، وعلم الإسلام، وإمام الأمة، وبالتشيط عنه يكون فتً في عضد الحق، وانحلالٌ لعُرَى الإسلام»^(١).

٤ - إخبار الرسول ﷺ الناس بقرب رحيله

تقدّم أنّ النبي ﷺ قال في مقدّمة حديث الغدير: «يا أيّها النّاس!، إنّهُ لم يُبعث نبيّ قطُّ إلّا ما عاش نصفَ ما عاش الَّذي كان قبلَهُ، وإني أوشكُ أن أدعى فأُجيب»، ثمّ أبلغهم ﷺ بعد هذا الإخبار ولاية أمير المؤمنين ﷺ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ»، وهذا الأمر يكشف بوضوح أنّ النبي ﷺ إنّما أراد أن يبيّن للناس خليفَتَهُم من بعده، وأنّ الولاية التي ثبتت لعليّ ﷺ في «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» يأتي دورُها في الأمّة بعد رحيله ﷺ إلى الباري تعالى، وهذا يعني أنّ المعنى المراد من تلك الولاية المصرّح بها في الحديث سيثبت للإمام ﷺ بعد رحيل النبي ﷺ، وليس هو إلّا مقام الخلافة والقيادة، وأمّا المحبّة والنصرة وغيرها من المعاني التي ذكرها أهل السنّة فهي من الأمور الثابتة للإمام ﷺ في حياة النبي ﷺ، بل هي ثابتة لكلّ مؤمن.

٥ - وحدة سياق حديث الغدير وحديث الثقلين

إنّ سياق حديث الغدير هو نفس سياق حديث الثقلين، فقد تقدّم في حديث الغدير أنّ النبي ﷺ قال:

«إني تركتُ فيكم الثّقَلَيْنِ، أحَدُهُما أكبرُ مِنَ الآخرِ، كتابُ الله وعِترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تحلّفوني فيهما، فإنّهما لن يفتَرِقا حتّى يردا عليّ الحَوْصَ». ثمّ قال: «إنّ الله مولاي، وأنا وليّ كلّ مُؤمِنٍ»، ثمّ أخذ بيد علي، فقال: «مَنْ كُنْتُ وَلِيّهْ فَهَذَا وَلِيّهْ». وهذا نفس سياق حديث الثقلين - إلّا فقرة المواولة - الذي أخرجه حفاظ السنّة ومحدّثوهم بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، فقد أخرجه مسلم في صحيحه بسنده إلى

(١) الغدير، ج ١، صص ٣٧٢ و ٣٧٣.

زيد بن أرقم، قال:

«قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بهاء يدعى مُحامّاً بين مكّة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر، ثم قال: (أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ! فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوْشَكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبُ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ؛ أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ)، فحثّ على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: (وَأَهْلُ بَيْتِي، أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي)»^(١).

وأخرجه الحاكم بسنده عن زيد بن أرقم، وفيه:

«قال رسول الله ﷺ: إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ؛ كِتَابَ اللَّهِ وَأَهْلَ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ».

ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه»^(٢)، وتعقبه الذهبي في التلخيص بقوله: «على شرط البخاري ومسلم»^(٣).

وأخرجه أحمد بسنده إلى أبي سعيد الخدري نحوه^(٤).

فمع ملاحظة سياق حديث الثقلين يصبح سياق حديث الغدير واضح الدلالة على أنّ النبي ﷺ أراد أن ينصبّ بحديث الغدير الخليفة من بعده، فهو عليه السلام بعد أن بيّن الدور الأساس للكتاب والعترة في مسيرة الأُمّة والرسالة الإسلامية، وحثّ الناس على التمسك بهما لأجل النجاة من الهلكة، والورود عليه عليه السلام عند الحوض، بعد ذلك كلّه أراد النبي ﷺ أن يعيّن للمسلمين الرجل الأوّل من العترة - التي لا تفارق القرآن الكريم - وهو عليّ عليه السلام، عليّ الذي لا يفارق القرآن ولا القرآن يفارقه، وقد قال النبي ﷺ لعموم المسلمين في مناسبات أخرى:

(١) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٣.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٦٠.

(٣) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ١٤.

فانصّر فطلحة^(١).

فلولا دلالة حديث الغدير على الأحقية بالخلافة وولاية الأمر، لما احتجّ به الإمام عليه السلام على طلحة لإثبات أحقيته في ذلك، ولا عترض عليه طلحة بعدم دلالة الحديث على الأحقية بالخلافة وولاية الأمر، كما اعترض ابن تيمية ومن تابعه عليه!

دعوى دلالة حديث الغدير على الاختصاص بالمحبّة

أهمّ الإشكالات التي طرحها علماء السنّة على الاستدلال بحديث الغدير على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، هو قولهم: إنّ المراد من الموالاة في الحديث هو المحبّة، ولتقريب هذا المعنى ذكر بعضهم سبباً آخر لواقعة الغدير غير ما تقدّم من المرويّ بطرق صحيحة كثيرة، فزعم أنّ رسول الله ﷺ قبل حجّة الوداع بعث الإمام عليه السلام إلى اليمن على رأس جيش، فأكثر الجيش هناك الشكوى من الإمام عليه السلام، فلمّا سمع الإمام عليه السلام بحجّ الرسول ﷺ التحق به في مكّة، ثمّ التحق به أيضاً جيش الإمام عليه السلام، فشكوه للرسول ﷺ، فقام فيهم خطيباً في غدير خمّ، وقال في الإمام عليه السلام القول الآنف.

والأصل في ذلك رواية ابن ركانة كما سيأتي. فقد روى البيهقي قصّة شكوى جيش الإمام عليه السلام في (دلائل النبوة) من طريقين:

الأوّل: من طريق أبي العباس، عن ابن أبي عمرة، عن ابن ركانة. وقد استدلل بهذه الرواية في كتابه (الاعتقاد) على وقوع شكوى جيش الإمام عليه السلام في مكّة، رغم ضعف سندها وعدم وضوح دلالتها كما سيأتي.

الثاني: بسنده إلى أبي سعيد الخدري. وقد تجاهل البيهقي هذه الرواية رغم صحّة سندها وصريح دلالتها على وقوع تلك الشكوى في المدينة بعد حجّة الوداع كما سيأتي. قال البيهقي في (دلائل النبوة):

(١) المستدرک، ج ٣، ص ٣٧١.

وأخبرنا أبو عبدالله وحده، قال أبو العباس، قال: حدّثنا يحيى بن عبدالله بن أبي عمرة، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال:

«إنما وجد^(١) جيش علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذين كانوا معه باليمن؛ لأنهم حين أقبلوا خلفَ عليهم رجلاً ويعمّد إلى رسول الله ﷺ يُخبره الخبر، فعمد الرجل فكسا كل رجل حُلّة، فلما دنوا خرج علي بن أبي طالب رضي الله عنه يستقبلهم، فإذا عليهم الحلل، فقال علي: (ما هذا؟) قالوا: كَسَانَا فلان، قال: (فما دعاك إلى هذا قبل أن تقدّم على رسول الله ﷺ فيصنع ما شاء؟!) فنزع الحُلل منهم، فلما قدّموا على رسول الله ﷺ اشتكوه لذلك، وكانوا قد صالحوا رسول الله ﷺ، فإنها بُعث علي إلى جزيّة موضوعة^(٢).

وقال البيهقي في الدلائل أيضاً: أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد، أنبأنا أبو سهل بن زياد القطان، حدّثنا أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدّثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدّثنا أخي، عن سليمان بن بلال، عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، عن أبي سعيد الخدري، أنّه قال:

«بعث رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنْتُ ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سأله أن نركبَ منها ونُريحَ إبلنا، فكنّا قد رأينا في إبلنا خللاً، فأبى علينا، وقال: (إنما لكم منها سهمٌ كما للمسلمين)، قال: فلما فرغ علي وانطلق من اليمن راجعاً أمر علينا إنساناً وأسرع هو فأدرك الحج، فلما قضى حجّته قال له النبي ﷺ: (ارجع إلى أصحابك حتى تقدّم عليهم).

قال أبو سعيد: وقد كنّا سألنا الذي استخلفه ما كان علي منعنا إيّاه ففعل، فلما جاء عَرَف في إبل الصدقة أن قد رُكبت، رأى أثر المركب، فذم الذي أمره ولامه، فقلت: أنا

(١) وجد: غضب. أنظر الصماح، الجوهري، ج ٢، ص ٥٤٧ (وجد).

(٢) دلائل النبوة، البيهقي، ج ٥، ص ٣٩٥، توثيق وتخريج وتعليق: د عبد المعطي قلعجي.

إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ لِأَذْكُرَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَخْبَرَنَّهُ مَا لَقِينَا مِنَ الْغِلْظَةِ وَالتَّضْيِيقِ.

قال: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ أَنْ أَفْعَلَ مَا كُنْتُ حَلَفْتُ عَلَيْهِ، فَلَقَيْتُ أَبَا بَكْرٍ خَارِجاً مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَقَفَ مَعِيَ وَرَحَّبَ بِي وَسَأَلَنِي وَسَأَلْتُهُ، وَقَالَ: مَتَى قَدِمْتَ؟ قُلْتُ: قَدِمْتُ الْبَارِحَةَ، فَرَجَعَ مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ فَقَالَ: هَذَا سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ الشَّهِيدِ، قَالَ: (إِيذَنْ لَهُ)، فَدَخَلْتُ فَحَيَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَاءَنِي وَسَلَّمْ عَلَيَّ وَسَأَلَنِي عَنْ نَفْسِي وَعَنْ أَهْلِي فَأَحْفَى الْمَسْأَلَةَ.

فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَقِينَا مِنْ عَلِيٍّ مِنَ الْغِلْظَةِ وَسُوءِ الصَّحْبَةِ وَالتَّضْيِيقِ، فَانْتَبَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَعَلْتُ أَنَا أُعَدِّدُ مَا لَقِينَا مِنْهُ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي وَسْطِ كَلَامِي ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ فَخِذِي، وَكُنْتُ مِنْهُ قَرِيباً ثُمَّ قَالَ: (سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ الشَّهِيدِ! مَهْ بَعْضُ قَوْلِكَ لِأَخِيكَ عَلِيٍّ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ أَحْسَنُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، قَالَ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي، ثَكَلْتُكَ أُمُّكَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ، أَلَا أَرَانِي كُنْتُ فِيهِمَا يَكْرَهُ مِنْذُ الْيَوْمِ وَمَا أَدْرِي؟! لَا جَرَمَ وَاللَّهِ لَا أَذْكُرُهُ بِسُوءٍ أَبَداً سَرّاً وَلَا عَلَانِيَةً^(١).

وقال في (الاعتقاد): «وَأَمَّا حَدِيثُ الْمُوَالَاةِ، فَلَيْسَ فِيهِ إِِنْ صَحَّ إِسْنَادُهُ نَصٌّ عَلَى وَلَايَةِ عَلِيٍّ بَعْدَهُ، فَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ طَرَقِهِ فِي كِتَابِ الْفَضَائِلِ مَا دَلَّ عَلَى مَقْصُودِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ كَثُرَتِ الشَّكَاةُ عَنْهُ وَأَظْهَرُوا بَغْضَهُ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَذْكَرَ اخْتِصَاصَهُ بِهِ وَمَحَبَّتَهُ إِيَّاهُ، وَيُحِثُّهُمْ بِذَلِكَ عَلَى مَحَبَّتِهِ وَمُوَالَاتِهِ وَتَرْكِ مَعَادَاتِهِ، فَقَالَ: (مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيَّهُ)^(٢)».

وقد أورد ابن كثير في (السيرة النبوية) و (البداية والنهاية) رواية البيهقي من طريق أبي سعيد الخدري، التي تصرّح بوقوع الشكوى في المدينة بعد حجة الوداع، وصحّح سندها.

(١) دلائل النبوة، ج ٥، صص ٣٩٨ و ٣٩٩.

(٢) الاعتقاد، البيهقي، ص ٣٥٤.

ثمَّ أورد بعدها رواية ابن ركانة لكن من طريق ابن إسحاق، عن ابن أبي عمرة، عنه، ولم يتعرَّض لسندها، لكن قرَّب سياقها على سياق رواية ابن ركانة من طريق أبي الفضل والتي اعتمدها البيهقي في (الاعتقاد) على دعواه.

قال ابن كثير في سيرته:

«وقال البيهقي: "أنبأنا أبو الحسين محمد بن الفضل القطَّان، أنبأنا أبو سهل بن زياد القطَّان، حدَّثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدَّثني أخي، عن سليمان بن بلال، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمِّته زينب بنت كعب بن عجرة، عن أبي سعيد الخدري، أنَّه قال:

بعث رسولُ الله عليَّ بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنت فيمن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سأله أن نركبَ منها ونريحَ إبلنا - وكنا قد رأينا في إبلنا خللاً - فأبى علينا وقال: (إنَّما لكم فيها سهمٌ كما للمُسلمينَ)، قال: فلما فرغ عليٌّ وانطلقَ من اليمن راجعاً أمرَ علينا إنساناً، وأسرع هو وأدرك الحجَّ، فلما قضى حجَّته قال له النبي ﷺ: (ارجع إلى أصحابك حتَّى تقدّمَ عليهم)، قال أبو سعيد: وقد كنَّا سألنا الذي استخلفه ما كان عليٌّ منعنا إيَّاه ففعل، فلما عرف في إبل الصدقة أنَّها قد رُكبت، ورأى أثرَ الركب، قدَّم الذي أمرَه ولامه، فقلت: أما إنَّ اللهَ عليَّ لئنَ قدمتُ المدينةَ لأذكرنَّ لرسولِ الله، ولأخبرنَّه ما لقينا من الغلظة والتضييق. قال: فلما قدمنا المدينةَ غدوتُ إلى رسولِ الله ﷺ أريد أن أفعل ما كنتُ حلفت عليه، فلقيت أبا بكرٍ خارجاً من عند رسولِ الله ﷺ، فلما رأيَني وقفَ معي ورحَّب بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ فقلت: قدمتُ البارحة، فرجع معي إلى رسولِ الله ﷺ، فدخل وقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، فقال: (إيذنْ له)، فدخلت فحيَّيت رسولَ الله وحيَّاني، وأقبلَ عليَّ وسألني عن نفسي وأهلي وأحفى المسألة، فقلت: يا رسولَ الله ما لقينا من عليٍّ من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق، فاتَّاد رسولُ الله، وجعلت أنا أُعدِّد ما لقينا منه، حتَّى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسولُ الله على فخذي، وكنت منه قريباً، وقال:

(يا سعد بن مالك بن الشهيد!، مه بعض قولك لأخيك على، فوالله لقد علمت أنّه أحسن في سبيل الله)، قال: فقلت في نفسي: ثكلتك أمك سعد بن مالك، ألا أراي كنت فيما يكره منذ اليوم ولا أدري؟! لا جرم والله لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانية".

وهذا إسناد جيد على شرط النسائي ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة. وقد قال يونس، عن محمد بن إسحاق: حدّثني يحيى بن عبدالله بن أبي عمر، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال:

"إنما وجد جيش على بن أبي طالب الذين كانوا معه باليمن؛ لأنهم حين أقبلوا خلف عليهم رجلاً وتعجل إلى رسول الله ﷺ، قال: فعمد الرجل فكسا كل رجل حلة، فلما دنوا خرج عليهم على يستقبلهم، فإذا عليهم الحلل، قال على: (ما هذا؟) قالوا: كسانا فلان، قال: (فما دعاك إلى هذا قبل أن تقدّم على رسول الله فيصنع ما شاء؟) فنزع الحلل منهم، فلما قدموا على رسول الله اشتكوه لذلك، وكانوا قد صالحوا رسول الله، وإنما بعث عليّاً إلى جزية موضوعة".

قلت: هذا السياق أقرب من سياق البيهقي؛ وذلك أنّ عليّاً سبقهم لأجل الحجّ وساق معه هدياً، وأهل بإهلال النبي ﷺ، فأمره أن يمكث حراماً. وفي رواية البراء بن عازب أنّه قال له: (إني سقت الهدى وقرنت).

والمقصود أنّ عليّاً لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إيّاهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه، وعلىّ معذور فيما فعل، لكن اشتهر الكلام فيه في الحجيج، فلذلك - والله أعلم - لما رجع رسول الله ﷺ من حجّته وتفرّغ من مناسكه ورجع إلى المدينة فمرّ ببغدير حمّ، قام في الناس خطيباً فبرأ ساحّة علىّ ورفع من قدره ونبه على فضله؛ ليُرَيل ما وقر في نفوس كثير من الناس^(١).

فهذه هي خلاصة الدعوى والوجه فيها.

(١) السيرة النبوية، ج ٤، صص ٢٠٤ - ٢٠٦.

مناقشة دعوى دلالة حديث الغدير على الاختصاص بالمحبة

وقد أجب على هذه الدعوى بأجوبة متعددة، نشير إلى بعضها بشكل مختصر:

١ - المناقشة الأولى

لا ملازمة بين هذا السبب الذي ذكره البيهقي وابن كثير لواقعة غدير خم، وبين حمل الموالة في الحديث على المحبة؛ إذ لا مانع من أن يكون الرسول ﷺ أراد دفع تلك الشكوى بإبلاغ وجوب موالة الإمام ﷺ.

فمجرد كون رسول الله ﷺ قال مقولته: «من كنت مولاه فعلي مولاه» بسبب تلك الشكوى، لا يستلزم حمل هذه الموالة على المحبة، خصوصاً وأن فضيلة المحبة كانت ثابتة للإمام ﷺ قبل غدير خم، وكان الصحابة والمسلمون واقفين عليها، وقد نصّ على ذلك رسول الله ﷺ بوضوح تام وأن أمير المؤمنين ﷺ «يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولَهُ» كما صرح بذلك ﷺ في فتح خيبر؛ ولهذا كانوا يغبطونه عليها.

فقد أخرج البخاري في صحيحه من طريق سلمة بن الأكوع، قال:

«كان عليّ رضي الله عنه تحلف عن النبي ﷺ في خيبر وكان به رمَد، فقال: (أنا أَتَحَلَّفُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ!)، فخرج عليّ فلق بالنبي ﷺ، فلما كان مساء الليلة التي فتحتها في صباحها، فقال رسول الله ﷺ (لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ - أَوْ قَالَ: لَيَأْخُذَنَّ - غَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ - أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللهُ وَرَسُولَهُ - يَفْتَحُ اللهُ عَلَيْهِ)، فإذا نحن بعليّ وما نرجوه! فقالوا: هذا عليّ، فأعطاه رسول الله ﷺ ففتح الله عليه»^(١).

وأخرج في صحيحه أيضاً من طريق أبي حازم، قال: «أخبرني سهل رضي الله عنه،

قال:

قال النبي ﷺ يوم خيبر: (لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللهُ

(١) صحيح البخاري، ج ٣، صص ١٠٨٦ و ١٣٥٧.

وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ)، فبات الناس ليلتهم أيّهم يعطى، فغدوا كلّهم يرجوه، فقال: (أَيْنَ عَلِيٍّ؟) فقيل: يشتكي عينيه، فبصق في عينيه، ودعا له، فبرأ كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية^(١).

فحديث «يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» سمعه ووعاه كلّ المسلمين قبل غدير خمّ بسنوات عديدة، كما هو صريح حديث البخاري الآنف؛ وذلك:

أ- إنّ رسول الله ﷺ قد قال تلك المنقبة للإمام عليّ في واقعة خيبر، وقد كان كلّ الصحابة والمسلمين حاضرين آنذاك، وذلك بعد انهزامهم في فتح خيبر مرّتين بشكل متتابع كما تدلّ على ذلك بعض ألفاظ حديث الراية المخرّجة بطرق صحيحة غير الآنف.

ب- إنّ رسول الله ﷺ قد أجمل ابتداءً في بيان تلك المنقبة للإمام عليّ، يعني أنّه أخبر أولاً بأنّه سيدفع الراية لرجل «يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، وهذا الوصف يمكن حمله بالظاهر على أيّ مسلم كان حاضراً آنذاك، ولذا تناول الكلّ لأخذ تلك الراية، ثمّ بين ﷺ تلك المنقبة للإمام عليّ بعد ذلك الإجمال، كما أخرج ذلك مسلم في صحيحه من طريق سعد بن أبي وقاص من أنّه سمع رسول الله ﷺ يوم خيبر يقول:

«لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، قال: فتناولنا لها، فقال: (ادعوا لي عليّاً)، فأتى به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ (آل عمران: ٦١) دعا رسول الله ﷺ عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: (اللّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي)^(٢).

وأخرجه من طريق أبي هريرة، وفيه:

«قال عمر بن الخطاب ما أحببت الإمارة إلّا يومئذ، قال: فتساورت^(٣) لها رجاء أن

(١) صحيح البخاري، ج ٣، صص ١٠٩٦ و ١٣٥٧.

(٢) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٣٣.

(٣) فتساورت لها: أي رفعت لها شخصي. النهاية، ج ٢، ص ٤٢٠ (سور).

أدعى لها، قال: فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب فأعطاه إيّاها^(١).

وهذا يكشف عن عناية رسول الله ﷺ بإسعاد كلّ الصحابة والمسلمين في خير هذه المنقبة لأمر المؤمنين ﷺ عن فهم ودراية.

فهذه الأمور كلّها تدلّ بوضوح على أنّ فضيلة المحبة، وأنّ أمير المؤمنين ﷺ «يُحِبُّ اللهَ ورسوله، ويحبُّ اللهَ ورسوله» كانت ثابتة للإمام ﷺ قبل غدير خمّ، وأنّ الصحابة والمسلمين كانوا واقفين عليها ويغبطونه لها، كما أخرج ذلك مسلم في صحيحه من طريق سعد بن أبي وقاص، قال:

«أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله ﷺ فلن أسبّه، لأنّ تكون لي واحدة منهن أحبّ إليّ من حمر النعم! سمعت رسول الله ﷺ يقول له خلفه في بعض مغازيه: فقال له عليّ: يا رسول الله، خلّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبوة بعدي). وسمعت يقول يوم خيبر: (لأعطين الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّ الله ورسوله)، قال: فتناولها، فقال: (ادعوا لي عليّاً)، فأتي به أرمداً، فبصق في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه. ولما نزلت هذه الآية. ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دعا رسول الله ﷺ عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: (اللهمّ هؤلاء أهلي)^(٢).

والناظر بعين الإنصاف لحديث الغدير، وحديث الراية، يجد أنّ سياقهما ليس واحداً، وأنّ كلا منهما أثبت معناً خاصاً به؛ حيث أثبت الأوّل الموالاتة والإمامة والخلافة لأمر المؤمنين ﷺ بعد رسول الله ﷺ، وأثبت الثاني المحبة وخلوص الطاعة من أمير المؤمنين ﷺ لله تعالى ورسوله ﷺ.

بل إنّ حديث الراية يدلّ كذلك على إمامة أمير المؤمنين ﷺ بقريضة قوله ﷺ:

(١) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧٠.

«لأُعطينَ الرّايةَ»، وقول عمر بن الخطاب في تلك اللحظة: «ما أحببت الإمارة إلّا يومئذٍ»، وقوله أيضاً: «فساورت لها رجاء أن أدعى لها».

فإعطاء رسول الله ﷺ الإمارة للإمام عليّ في خير بتلك العناية الخاصّة الواردة في حديث الراية، تدلّ على إمامته عليه السلام بشكل مُعلّل ومبرهن، فقد جمع رسول الله ﷺ في بيان إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وردّ إمامة غيره بين الدليل النظري والتطبيق العملي:

فأمّا الدليل النظري: فهو أنّ أمير المؤمنين عليه السلام يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله، وهذا الوصف يختصّ به عليه السلام دون سائر المسلمين، قال ابن حجر: «في الباب [يعني باب مناقب الإمام عليّ عليه السلام في صحيح البخاري] سبعة أحاديث، أوّلها: حديث سهل بن سعد فقصة فتح خيبر، وسيأتي شرحه في المغازي، ثانيها: حديث سلمة بن الأكوع في المعنى، ويأتي هناك أيضاً مشروحاً. وقوله في الحديثين: إنّ عليّاً (يُحِبُّ الله ورسوله، ويُحِبُّ الله ورسوله) أراد بذلك وجود حقيقة المحبة، وإلّا فكلّ مسلم يشترك مع عليّ في مطلق هذه الصفة، وفي الحديث تلميح بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٣١)، فكأنّه أشار إلى أنّ عليّاً تامّ الاتّباع لرسول الله ﷺ حتّى اتّصف بصفة محبة الله له؛ ولهذا كانت محبّته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق كما أخرجهم مسلم من حديث عليّ نفسه، قال: (وَالَّذِي فَلقَ الحَبَّةَ وَبرَأَ النَّسَمَةَ! إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لَا يُحِبَّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضَكَ إِلَّا مُنَافِقٌ)، وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد^(١).

وأمّا التطبيق العملي: فهو اتّسامه عليه السلام بالمؤهّلات التي تتيح له قيادة الأُمّة بشكل صحيح؛ ولذلك فتح الله على يديه دون غيره، وتلك المحن التي حصلت إبان خلافته إنّما بسبب الأُمّة، كما هو الحال في الدعوات المباركة للأنبياء عليهم السلام، فمن البديهي أنّهم كانوا يتمتّعون بكلّ المؤهّلات الدنيوية والدينيّة لقيادة الأُمم، لكن مع ذلك لم تسقم

(١) فتح الباري، ج ٧، صص ٥٧ و ٥٨.

حتى اضطّر الكثير منهم إلى الدعاء بإهلاكها، واستجيب دعاؤهم فيهم وأهلكوا بظلمهم، فكذا الإمام عليه السلام فإنّ تلك المحن إبان خلافته المباركة كان سببها الأوّل والأخير بعض الأمّة، وإلا لو أطاعته كما في خير لفتح الله تعالى لهم على يديه المباركة حصون الدنيا والآخرة.

وقد ناقش البعض في هذين الأمرين فزعم أنّ تلك الصفة لا تختصّ بالإمام عليه السلام وإنّما يشاركه فيها كلّ المؤمنين، قال ابن حزم: «وهذه صفة واجبة لكلّ مسلم وفاضل»^(١).

وزعم بعضهم أنّ الواقع العملي يحكي عن عدم تمتّع الإمام عليه السلام بما قيل من المؤهلات!

وهذه أوهام فاسدة وتحرّصات لا يُرفع بها اليد عن ذلك الحديث؛ لقوّة سنده وصرحة دلّالته.

فسنده لا ريب فيه، كيف وقد ورد في الصحاح الستّة - ناهيك عن مصادر الشيعة - بطرق وألفاظ مختلفة ومتنوّعة!

ودلالته صريحة في إثبات فضيلة لعليّ عليه السلام افتقدها جميع الصحابة الذين كانوا حاضرين في معركة خيبر، وفيهم الخليفة الأوّل والثاني والثالث.

وقد بات الصحابة كلّهم يتمنّون أن ينالوا تلك المنزلة العظيمة والدرجة الرفيعة، وهذا ما تؤيّد ألفاظ الحديث التي أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد، ففي لفظ البخاري: «فبات الناس ليلتهم أيّهم يُعطى، فغدوا كلّهم يرجوه»^(٢)، وفي لفظ آخر: «فبات الناس يدوكون»^(٣) ليلتهم أيّهم يُعطاه، فلمّا أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله كلّهم يرجو أن يُعطاه»^(٤)، وفي عبارة مسلم عن سعد:

(١) الفصل، ابن حزم، ج ٤، ص ٢٤٣.

(٢) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٠٩٦.

(٣) يدوكون: أي يخوضون ويمحون فيمن يدفعها إليه. النهاية، ج ٢، ص ١٤٠ (دوك).

(٤) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٥٧؛ ج ٤، صص ١٥٤٢ و ١٨٧٢.

«فتناولنا لها»^(١)، وفي رواية أبي هريرة الأنفة: «قال عمر بن الخطّاب: ما أحببت الإمارة إلّا يومئذٍ، قال: فتساورتُ لها رجاء أن أدعى لها»^(٢).

فإنّ هذه العبارات وغيرها صريحة في أنّ الصحابة كلّهم قد فهموا من الحديث فضيلة عظيمة لا يناها إلّا ذو حظّ عظيم، وقد تناولوا لها وتساور لئيلها عمر بن الخطّاب وما أحبّ الإمارة إلّا يومئذٍ؛ وذلك لاقتران الإمارة بمنزلة رفيعة وهي حبّ الله ورسوله.

وقد تقدّم أنّ سعداً رفض أن يسبّ عليّاً عليه السلام عندما أمره معاوية بذلك، فقال له معاوية: «ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ له رسول الله فلن أسبّه؛ لأن تكون لي واحدة منهم أحبّ إليّ من حمر النعم»^(٣)، وذكر من تلك الثلاثة حديث الراية، وهذه العبارة كما ذكرنا صريحة في أنّ سعداً قد فهم من حديث الراية ثبوت فضيلة لعليّ عليه السلام يتمناها سعدٌ وسائر الصحابة، ويرى أنّها لا يمكن أن تُقارن بحمر النعم؛ الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

وإذا كان الأصحاب قد فهموا تلك المنزلة السامية من حديث الراية، فلا قيمة لما ذكره ابن حزم وغيره في هذا المجال.

٢ - المناقشة الثانية

إنّ قوله عليه السلام: «ألسْتُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟»، قرينة لفظية متّصلة لبيان المعنى المراد من المولى في قوله عليه السلام: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ»، ومع وجود هذه القرينة اللفظية المتّصلة القوية لا يجوز الرجوع لتلك القرينة الحالية المتوهّمة التي ذكرها البيهقي وابن كثير اعتماداً على رواية ابن ركانة الضعيفة سنداً ودلالة:

(١) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٧٠.

أما ضعفها من حيث السند فلا رسالها؛ فإن يزيد بن طلحة بن ركانة من التابعين، قال ابن حجر في (الإصابة): «ويزيد هذا هو أخو محمد بن طلحة بن ركانة، تابعي معروف، وقال ابن أبي حاتم: روى عن أبيه ومحمد بن الحنفية، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: روى عن أبي هريرة، ومات أول خلافة هشام بن عبد الملك»^(١).

فلا يمكن أن يكون حاضراً في شكوى جيش اليمن، وعليه فالرواية مرسلة؛ لأن المرسل عند أهل الحديث هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ، قال الحاكم النيسابوري: «إن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي: قال رسول الله»^(٢).

وقال ابن الصلاح في مقدمته: «معرفة المرسل، وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم؛ كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ، والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك»^(٣).

إذن فالمرسل اصطلاحاً هو حديث التابعي، ومن الواضح أن إرسال التابعي ليس بحجة مطلقاً عند الفقهاء وأهل الحديث وغيرهم، قال النووي في التقريب: «اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي الكبير: "قال رسول الله ﷺ، كذا، أو فعله" يسمى مرسلًا، فإن انقطع قبل التابعي واحد أو أكثر قال الحاكم وغيره من المحدثين: لا يسمى مرسلًا، بل يختص المرسل بالتابعي عن النبي ﷺ، فإن سقط قبله فهو منقطع، وإن كان أكثر فمعضل ومنقطع... ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء»^(٤).

(١) الإصابة، ج ٦، ص ٥٦٢.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص ٢٥.

(٣) مقدمة ابن الصلاح (هامش التقييد والإيضاح للعراقي)، ص ٧١.

(٤) تقريب النووي (هامش تدريب الراوي)، صص ١٥٩ - ١٦١.

وقال مسلم في مقدّمة صحيحه: «والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجّة»^(١).

وقال الترمذي في العلل: «الحديث إذا كان مرسلًا فإنّه لا يصحّ عند أكثر أهل الحديث، وقد ضعّفه غير واحد منهم»^(٢).

وقال النووي في المجموع: «الحديث المرسل لا يُحتجّ به عندنا وعند جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء وجماهير أصحاب الأصول والنظر، وحكاها الحاكم أبو عبدالله بن البيع عن سعيد بن المسيّب ومالك وجماعة أهل الحديث وفقهاء الحجاز، وقال أبو حنيفة ومالك - في المشهور عنه - وأحمد وكثيرون من الفقهاء أو أكثرهم: يحتجّ به، ونقله الغزالي عن الجماهير، وقال أبو عمر بن عبد البر وغيره: ولا خلاف أنّه لا يجوز العمل به إذا كان مرسله غير متحرّز يرسل عن غير الثقات. ودليلنا في ردّ المرسل مطلقاً أنّه إذا كانت رواية المجهول المسمّى لا تقبل؛ لجهالة حاله، فرواية المرسل أولى؛ لأنّ المروى عنه محذوف مجهول العين والحال، ثمّ إنّ مرادنا بالمرسل هنا ما انقطع إسناده فسقط من رواياته واحد فأكثر»^(٣).

وقال ابن حزم: «المرسل من الحديث: هو الذي سقط بين أحد رواياته وبين النبيّ ﷺ ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً. هو غير مقبول ولا تقوم به حجّة؛ لأنّه عن مجهول»^(٤).

فبيّن من هذا كلّه أنّ الحديث المرسل - وهو ما رواه التابعي - ليس بحجّة، والرواية في المقام مرسلّة كما ذكرنا، فهي ساقطة عن الحجّة والاعتبار.

نضيف إلى ذلك بأنّ السند ضعيف بـ (يحيى بن عبدالله بن عبد الرحمن بن

(١) صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٠.

(٢) العلل (هامش شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي)، الترمذي، ص ١٧١.

(٣) المجموع، النووي، ج ١، ص ٦١.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، ج ٢، ص ١٣٥.

أبي عمرة؛ إذ لم يرد في حقه أي مدح أو توثيق، نعم ذكره ابن حبان في كتابه (الثقات)، ولكن ابن حبان متساهل في توثيقه عند القوم، فلا يمكنهم الاعتماد على ذلك في توثيق الرجل.

وكذلك هو ضعيف بـ (محمد بن إسحاق بن يسار)، فقد وقع في جرحه وتوثيقه كلام كثير، فضغفه ورد حديثه بعضهم، ومدحه واستحسن حديثه آخرون^(١). وهناك مشاكل أخرى في سند الحديث؛ من قبيل عدم ثبوت وثاقة ابن كثير صاحب السيرة، وعدم معاصرته لمحمد بن إسحاق، ووقوع سيرة ابن إسحاق كاملة بيده أمر مشكوك. ونحو ذلك من الأمور التي تُثبت وَهَنَ هذا الحديث وسقوطه من الناحية السندية.

وأما ضعفها من حيث الدلالة فهو أن تلك الرواية المذكورة ليس فيها أي دلالة أو ظهور في أن الجيش قد بلغ مكة المكرمة، وإنما التعبير الذي ورد في الرواية بلفظها الأول هكذا: «فلما دنا جيشه خرج ليلقاهم، فإذا عليهم الحُلل»، وفي اللفظ الثاني للرواية: «فلما دنوا خرج علي بن أبي طالب ليستقبلهم، فإذا عليهم الحُلل»، وكلا التعبيرين لا يدلان على أن الجيش قد دنا وقرب من مكة، بل يمكن أن يكون الجيش قد خرج من مكة وقرب من المدينة بعد وصول النبي ﷺ إليها، فيكون الإمام عليه السلام قد التحق بالجيش بعد خطبة الغدير، ورجع بهم إلى المدينة، وكان النبي ﷺ قد دخلها قبلهم.

ويشهد على هذا السياق ما أخرجه البيهقي نفسه في الدلائل كما تقدم، بسند صحيح من طريق أبي سعيد الخدري، قال:

«بعث رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنت ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سألناه أن نركب منها ونريح إبلنا، فكنا قد رأينا في إبلنا خلا، فأبى علينا... قال: فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله ﷺ أريد أن أفعل ما

(١) أنظر: تهذيب الكمال، ج ٢٤، ص ٤٢٢؛ تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٨.

لجباية الصدقات؛ ومنها ما أخرجه ابن أبي عاصم في كتابه (السنة) بسنده عن أبي سعيد، قال:

«قال عليٌّ: أتيتُ رسولَ الله ﷺ بذهبةٍ وثُرَيْتِها - وكان بعثه إلى اليمنِ مُصدِّقاً - فقال: اقسِمْها بينَ أربعةٍ؛ بين الأقرعِ بن حابس، وزيدِ الطَّائِي، وعُيَيْنَةَ بنِ حصنِ الفزارِيِّ، وعلقمةَ بنِ علاثةِ العامريِّ. فقام رجل غائرُ العينين، ناتئُ الجبين، مشرفُ الجبهة، مخلوقٌ، فقال: والله ما عدلت، فقال: (وَيْلَكَ، مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟! إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ)»^(١).

وقال الألباني في حكمه على الحديث: «حديث صحيح مرفوعاً، والموقوف منه منكر، ورجال إسناده ثقات، غير الجراح بن مليح؛ وهو الرؤاسي والد وكيع، وهو وإن كان أخرج له مسلم، ففيه كلام كثير، وقد لحَّصه الحافظ في التقریب بقوله: صدوق، يَهْم، فمثله قد يحسن حديثه لا سيما عند المتابعة»^(٢).

وأخرج البيهقي في الدلائل من طريق أبي سعيد الخدري كما تقدّم، قال: «بعث رسولُ الله ﷺ عليَّ بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنت ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سأله أن نركب منها ونريح إبلنا، فكنا قد رأينا في إبلنا خلاً، فأبى علينا، وقال: (إِنَّمَا لَكُمْ مِنْهَا سَهْمٌ كَمَا لِلْمُسْلِمِينَ)، قال: فلما فرغ عليٌّ وانطلق من اليمن راجعاً، أمر علينا إنساناً وأسرع هو فأدرك الحجَّ، فلما قضى حجَّته قال له النبي ﷺ: (ارجع إلى أصحابك حتَّى تقدّم عليهم).

قال أبو سعيد: وقد كنّا سألنا الذي استخلفه ما كان عليٌّ منعنا إيَّاه ففعل، فلما جاء عرف في إبل الصدقة أن قد رُكبت، رأى أثر المركب، فدَم الذي أمره ولأمه، فقلت: أنا إن شاء الله إن قدمت المدينة لأذكرن لرسول الله ﷺ ولأخبرنه ما لقينا من الغلظة والتضييق، قال: فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله ﷺ أريد أن أفعل ما كنتُ

(١) كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخریج السنة للألباني)، ص ٣٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

حلفت عليه، فلقيتُ أبا بكرٍ خارجاً من عند رسول الله ﷺ فوقف معي ورَّحِبَ بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ قلت: قدمت البارحة. فرجع معي إلى رسول الله ﷺ، فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: (ايذنْ لَهُ)، فدخلت فحييت رسول الله ﷺ وجاءني وسلِّم عليّ وسألني عن نفسي وعن أهلي، فأحفي المسألة، فقلت له: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحة والتضييق، فانتبذ رسول الله ﷺ، وجعلتُ أنا أعدد ما لقينا منه، حتّى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسول الله ﷺ على فخذي - وكنت منه قريباً - ثم قال: (سعد بن مالكٍ الشهيد! مه بعض قولك لأخيك عليّ، فوالله لقد علمتُ أنّه أحسن في سبيل الله)، قال: فقلت في نفسي: ثكلتك أمك سعد بن مالك! ألا أراني كنتُ فيما يكره منذ اليوم وما أدري؟! لا جرم والله لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانية^(١).

وسند هذا الحديث معتبر، كما اعترف بذلك ابن كثير، فهو بعد أن نقل هذا الحديث عن البيهقي في الدلائل، قال: «وهذا إسناد جيّد، على شرط النسائي، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة»^(٢).

وقد تضمّن هذا الحديث عدّة أمور، أهمّها:

أ - إنّ خروج عليّ عليه السلام إلى اليمن، كان لجباية الصدقات، والشاهد على ذلك قول أبي سعيد الخدري: «فلما أخذ من إبل الصدقة سألناه أن نركب منها ونريح إبلنا»، وقوله: «فلما جاء عرف في إبل الصدقة أن قد ركبنا».

ب - إنّ هذا الحديث لم يتضمّن خروج جيش مع الإمام عليه السلام إلى اليمن، وإنّما بعث النبي ﷺ مجموعة من أصحابه معه عليه السلام لجلب الصدقات.

ج - إنّ هذا الخروج هو الذي التحق فيه الإمام عليه السلام برسول الله ﷺ لأداء مناسك الحجّ في حجة الوداع، فأدرك الحجّ مع النبي ﷺ.

(١) دلائل النبوة، توثيق وتخريج وتعليق: د عبد المعطي قلجعي، ج ٥، صص ٣٩٨ و ٣٩٩.

(٢) البداية والنهاية، ج ٥، ص ١٢٢؛ السيرة النبوية، ج ٤، ص ٢٠٥.

د- إنّ أصحاب الإمام عليه السلام الذين كانوا معه في اليمن لم يُدركوا الحجّ مع النبي صلى الله عليه وآله في مكّة المكرّمة، بقرينة قول الراوي: «فلما قضى حجّته، قال له النبي صلى الله عليه وآله: (ارجع إلى أصحابك حتّى تقدّم عليهم)».

كما أنّ في الحديث دلالة واضحة على أنّ الذين كانوا في بعثة اليمن لم يروا النبي صلى الله عليه وآله إلّا في المدينة، وذلك بقرينة قول الراوي: «فلقيت أبا بكر خارجاً من عند رسول الله صلى الله عليه وآله، فوقف معي ورّح بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ قلت: قدمت البارحة، فرجع معي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: (ايذنّ له)، فدخلت فحيّيت رسول الله صلى الله عليه وآله، وجاءني وسلّم عليّ وسألني عن نفسي وعن أهلي فأحفى المسألة».

فإنّ ترحيب أبي بكر ووقوفه مع سعد بن مالك ومسألته عن وقت قدومه من اليمن، واضح الدلالة في عدم التقائهما ببعضٍ منذ فترة طويلة، ولو كان سعد بن مالك حاضراً في حجة الوداع لكان أبو بكر قد رآه في ذلك الحين.

وهكذا نجد أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد رّحّب بسعد وسأله عن نفسه وأهله وأحفى المسألة، وهذا يكشف أيضاً عن أنّ النبي صلى الله عليه وآله لم ير سعداً من زمن بعيد، وهذا لا ينسجم مع حضور سعد في حجة الوداع وفي المسير مع النبي صلى الله عليه وآله من مكّة إلى المدينة.

ه- إنّ الإمام عليه السلام عندما عاد إلى أصحابه الذين كانوا معه في اليمن أقفل بهم راجعاً إلى المدينة، بقرينة ما تقدّم في النقطة السابقة من أنّ سعد بن مالك لم ير النبي صلى الله عليه وآله إلّا في المدينة، وبقرينة قول سعد بن مالك: «فلما قدمنا المدينة غدوتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله»، فإنّ سياق الحديث واضحٌ في أنّ بعثة اليمن لم تقدم على النبي صلى الله عليه وآله في مكّة، وإنّما قدموا عليه وهو في المدينة، حيث قال الراوي: «فلما قدمنا المدينة» والضمير في قوله: «قدمنا» يعود على الجماعة التي كانت مع عليّ عليه السلام في البعثة، وهذا يكشف عن أنّ التحاق الإمام عليه السلام بأصحابه كان بعد واقعة الغدير؛ لأنّه عليه السلام كان موجوداً باتّفاق الفريقين في واقعة الغدير، فرجوعه بأصحابه إلى المدينة بعد حجة الوداع لا يمكن أن يكون إلّا بعد

خطبة الغدير.

و - إنَّ شكوى أصحاب الإمام عليه السلام عند رسول الله ﷺ كانت في المدينة، بعد رجوع النبي ﷺ من حجة الوداع، والشاهد على ذلك قول الراوي: «أنا إن شاء الله إن قدمت المدينة لأذكرنَّ لرسول الله ﷺ ولأخبرته ما لقينا من الغلظة والتضييق، قال: فلما قدمنا المدينة غدوتُ إلى رسول الله ﷺ أريد أن أفعل ما كنت حلفتُ عليه»، وقول الراوي: «قدمنا المدينة» كما تقدّم يعود على الجماعة التي كانت مع علي عليه السلام في البعثة، فالشكوى لم تصدر منهم إلا في المدينة.

س - إنَّ خروج الإمام عليه السلام إلى اليمن ورجوعه بأصحابه إلى المدينة كان في أواخر السنة العاشرة من الهجرة؛ أي: في شهر ذي الحجة، وهو الشهر الأخير من تلك السنة، وهذا يعني تزامنه مع الفترة التي كان فيها معاذ بن جبل قاضياً في اليمن.

والحاصل: أنَّ النبي ﷺ - بحسب هذا الحديث المعتبر - بعث الإمام عليه السلام في السنة العاشرة من الهجرة لجباية الصدقات مع مجموعة من أصحابه، ثمَّ التحق عليه السلام بالنبي ﷺ في مكة المكرمة لأداء مناسك الحج، وذلك بعد أن جعل على أصحابه أميراً، وكان أصحابه قد طلبوا منه التصرف في إبل الصدقات، فأبى عليه السلام ذلك، وقال: «إِنَّمَا لَكُمْ مِنْهَا سَهْمٌ كَمَا لِلْمُسْلِمِينَ»، وبعد ذهاب علي عليه السلام إلى الحج أعطى خليفته إبل الصدقة إلى القوم فركبوها، فلما رجع إليهم علي عليه السلام ورأى أثر المركب في إبل الصدقات ذمَّ الذي أمره ولامه، وأقفل بهم راجعاً إلى المدينة في الشهر الأخير من السنة العاشرة، فاشتكى بعض من كان معه إلى رسول الله ﷺ في المدينة بعد حجة الوداع، فأجابه النبي ﷺ قائلاً: «مَهْ بَعْضُ قَوْلِكَ لِأَخِيكَ عَلِيٍّ! فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ أَخْشَنُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

ومعنى ذلك أنَّ الشكوى لم تقع إلا في المدينة بعد حجة الوداع.

ومَّا يؤيد ذلك هو أنَّ رسول الله ﷺ لم يبعث الإمام عليه السلام لليمن من أجل جبي الصدقات إلا مرةً واحدة هي تلك التي حصلت في السنة العاشرة للهجرة قبل حجة الوداع، والناظر في الأحاديث الصحيحة والمعتبرة في كتب أهل السنة يجد أنَّ الإمام عليه السلام

يُعَقَّبَ مع عليٍّ فليعقَّبَ معه، فكنْتُ فيمن عَقَّبَ مع عليٍّ، فلما دنونا من القوم خرجوا إلينا، فصلَّى بنا عليٌّ، ثُمَّ صَفَّنَا صَفًّا واحداً، ثُمَّ تقدَّم بين أيدينا وقرأ عليهم كتاب رسول الله ﷺ، فأسلمت همدانُ جميعاً، فكتب عليٌّ إلى رسول الله، فلما قرأ الكتاب خرَّ ساجداً، ثُمَّ رفع رأسه، فقال: السَّلامُ على همدانَ، السَّلامُ على همدانَ»، ثُمَّ قال الذهبي: «هذا حديث صحيح، أخرج البخاري بعضه بهذا الإسناد»^(١).

وفي مسند أحمد، عن بريدة، قال:

«أبغضتُ عليّاً بغضاً لم يبغضه أحد قطّ، قال: وأحببت رجلاً من قريش لم أحبه إلا على بغضه عليّاً، قال: فبُعث ذلك الرجل على خيل فصحبته، ما أصبحته إلا على بغضه عليّاً، قال: فأصبنا سبيّاً، قال: فكتب إلى رسول الله ﷺ: ابعث إلينا من يخمسّه، قال: فبعث إلينا عليّاً، وفي السبي وصيفة هي أفضل من في السبي، فخمس وقسم، فخرج ورأسه مغطّى، فقلنا: يا أبا الحسن ما هذا؟ قال: (ألم تروا إلى الوصيفة التي كانت في السبي، فإنِّي قسّمتُ وخمستُ فصارت في الخمس، ثُمَّ صارت في أهل بيت النبي ﷺ، ثُمَّ صارت في آل عليٍّ، ووفّعتُ بها)، قال: فكتب الرجل إلى نبي الله ﷺ، فقلت: ابعثني، فبعثني مصدّقاً، قال: فجعلتُ أقرأ الكتاب وأقول: صدق، قال: فأمسك يدي والكتاب، وقال: (أتبغضُ عليّاً؟) قال: قلت: نعم، قال: (فلا تبغضه، وإن كنت تحبّه فازد له حبّاً، فوالذي نفسُ مُحَمَّدٍ بيده لنصيب آل عليٍّ في الخمس أفضل من وصيفة)»^(٢).

وأخرج أحمد في المسند، والنسائي في السنن والخصائص، عن بريدة - اللفظ لأحمد - قال:

«بعث رسول الله ﷺ بعثين إلى اليمن، على أحدهما عليٌّ بن أبي طالب، وعلى الآخر

(١) تاريخ الإسلام، ج ٢، صص ٦٩٠ و ٦٩١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ١٦، صص ٤٨٣ و ٤٨٤، وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث: «إسناده

صحيح»؛ السنن الكبرى، ج ٥، ص ١٣٣؛ خصائص أمير المؤمنين (عليه السلام)، النسائي، ص ٨٠.

خالد بن الوليد، فقال: (إِذَا التَّيَّمْتُ فَعَلَيَّْ عَلَى النَّاسِ، وَإِنْ افْتَرَقْتُمَا فَكُلٌُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا عَلَى جُنْدِهِ)، فلقينا بني زيد (زيد) من أهل اليمن فاقتتلنا، فظهر المسلمون على المشركين، فقتلنا المقاتلة وسبينا الذريّة، فاصطفى عليٌّ امرأةً من السبي لنفسه، قال بريدة: فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله ﷺ يخبره بذلك، فلمّا آتيتُ النبيَّ ﷺ دفعتُ الكتاب فقرأ عليه، فرأيت الغضبَ في وجه رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! هذا مكان العائذ، بعثني مع رجل وأمرتني أن أُطيعه، ففعلتُ ما أُرسلت به، فقال رسول الله ﷺ: لَا تَقَعْ فِي عَلِيٍّ، فَإِنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّكُمْ بَعْدِي، وَإِنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ وَهُوَ وَلِيُّكُمْ بَعْدِي»^(١).

قال الهيثمي في زوائده: «رواه أحمد والبزار باختصار، وفيه الأجلح الكندي، وثقه ابن معين وغيره، وضعّفه جماعة، وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح»^(٢). وأخرج الطبراني هذا الحديث بسنده بلفظ آخر، عن بريدة، قال:

«بعث رسول الله ﷺ عليّاً أميراً على اليمن، وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال: (إِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَعَلَيَّْ عَلَى النَّاسِ)، فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله، وأخذ عليٌّ جاريةً من الخمس، فدعا خالد بن الوليد بريدة، فقال: اغتتمها فأخبر النبيَّ ﷺ بما صنع، فقَدِمَت المدينة ودخلت المسجد ورسول الله ﷺ في منزله، وناس من أصحابه على بابه، فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها عليٌّ من الخمس، فجئت لأخبر النبيَّ ﷺ، قالوا: فأخبره، فإنّه يُسقطه من عين رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ يسمع الكلام، فخرج مغضباً، وقال: (مَا بِالْأَقْوَامِ يَتَّقِصُونَ عَلِيّاً؟! مَنْ يَتَّقِصْ عَلِيّاً فَقَدْ انْتَقَصَنِي)»^(٣). هذه هي قصّة غزوة اليمن، وهي تتكلّم عن دخول قبيلة همدان إلى الإسلام طوعاً،

(١) مسند أحمد بن حنبل، ص ٤٨٦، وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح».

(٢) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٢٨.

(٣) المعجم الأوسط، ج ٦، ص ١٦٢.

ووقوع القتال بين بني زيد أو (زيد)^(١) وجيش المسلمين، وانتصار المسلمين عليهم، وحصولهم على غنائم وسبايا، فاصطفى علياً عليه السلام امرأةً من السبي وقعت في حُمس آل علي عليه السلام، فبات معها ليلته، ولما علم خالد بن الوليد بالأمر اغتاض واستنكر ما قام به علي عليه السلام، فكتب بذلك كتاباً إلى النبي ﷺ، وبعثه مع بريدة - الذي كان يُبغض علياً عليه السلام بغضاً شديداً - فلما بلغ بكتابه النبي ﷺ، انتهره وأمره أن لا يقع في علي عليه السلام ولا يبغضه؛ لأنَّ حصّة آل علي عليه السلام في الحُمس أكثر من ذلك، ثم أثبت لعلي عليه السلام مقام الولاية على المسلمين بقوله:

«فَإِنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّكُمْ بَعْدِي».

وهذه القصّة على اختلاف ألفاظها وأحداثها لم تتضمن - كما هو واضح - أيّ إشارة إلى حجة الوداع، وليس فيها أيّ دلالة على أنّ علياً عليه السلام التحق بالنبي ﷺ في مكّة المكرمة، أو أنّ جيش اليمن وصل إلى ذلك المكان، فلا معنى للقول بأنّ هذه الشكوى من الجيش الغازي هي التي دعت النبي ﷺ لأن يجمع الناس في تلك الظروف القاسية والحرّ الشديد، ويخطب فيهم عند رجوعه من الحجّ في غدير خمّ، لكي يدفع عن علي عليه السلام «القليل والقال من ذلك الجيش»^(٢).

ويدعم ذلك أيضاً ما تقدّم من كلام بريدة فيما أخرجه الطبراني، حيث قال: «فقدمتُ المدينة، ودخلت المسجد، ورسول الله في منزله، وناس من أصحابه على بابه» وهذا يكشف عن أنّ غزوة اليمن وشكوى بريدة لم تتزامن مع حجة الوداع، ولا علاقة لها بواقعة الغدير، بل الشكوى وقعت في المدينة، وقد أجاب النبي ﷺ من انتقص علياً بقوله: «مَنْ يَنْتَقِصْ عَلِيًّا فَقَدْ انْتَقَصَنِي» وانتهى الأمر.

ومن هنا نجد أنّ البيهقي وابن كثير وغيرهما لم يستندوا في زعمهم إلى شكوى بريدة، التي أخرجها البخاري وغيره بأسانيد صحيحة، وإنّما استندوا في إثبات

(١) وزيد: بطن من قبيلة مذحج يسكنون اليمن. أنظر: الإنباه على قبائل الرواة، ابن عبد البر، ص ١٠٥.

(٢) البداية والنهاية، ج ٥، ص ١٢٣.

دعواهم إلى روايات أخرى ضعيفة لا علاقة لها بغزوة اليمن وشكوى بريدة، كما تقدّم وسيأتي بعض آخر منها.

المرة الثانية: بعث النبي ﷺ الإمام عليّاً إلى اليمن للقضاء بينهم بعد أن دخلوا الإسلام، فتوجّه عليّ ﷺ للحكم والقضاء في تلك البلاد، وهناك روايات كثيرة وصحيحة دلّت على ذلك، وأنّ النبي ﷺ قد بعث الإمام عليّاً إلى اليمن قاضياً، فقد أخرج أحمد في مسنده عن أمير المؤمنين عليّاً، قال:

«بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَبْعَثُنِي إِلَى قَوْمٍ أَسَنَ مِنِّي، وَأَنَا حَدِيثٌ لَا أَبْصُرُ الْقَضَاءَ؟ قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِي، وَقَالَ: اللَّهُمَّ ثَبِّتْ لِسَانَهُ وَاهْدِ قَلْبَهُ، يَا عَلِيُّ، إِذَا جَلَسَ إِلَيْكَ الْحَصَمَانِ فَلَا تَقْضِ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ، قَالَ: فَهَا اخْتَلَفَ عَلِيٌّ قَضَاءَ بَعْدُ - أَوْ: مَا أَشْكَلَ عَلَيَّ قَضَاءَ بَعْدُ -»^(١).

وأخرج أحمد أيضاً في مسنده عن أمير المؤمنين عليّاً، قال:

«بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تَبْعَثُنِي إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَسَنُ مِنِّي لِأَقْضِي بَيْنَهُمْ، قَالَ: إِذْهَبْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ وَيَهْدِي قَلْبَكَ»^(٢).

وأخرج ابن ماجه في سننه عن أمير المؤمنين عليّاً، قال:

«بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَبْعَثُنِي وَأَنَا شَابٌّ أَقْضِي بَيْنَهُمْ وَلَا أَدْرِي مَا الْقَضَاءُ؟ قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اهْدِ قَلْبَهُ، وَثَبِّتْ لِسَانَهُ، قَالَ: فَهَا شَكُتُ بَعْدُ فِي قَضَاءٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ».

قال الألباني في حكمه على الحديث: «صحيح»^(٣).

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، صص ٥٤٤ و ٥٤٥، وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح».

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، صص ٤٥٨ و ٤٥٩، وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح».

(٣) سنن ابن ماجه، تحقيق: الألباني، ج ٢، ص ٥٢٠.

«لَمَّا بعثني رسولُ الله ﷺ إلى اليمن قال: (لا تَقْضِيَنَّ وَلَا تَفْصِلَنَّ إِلَّا بِمَا تَعْلَمُ، وَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْكَ أَمْرٌ فَكُفَّ حَتَّى تَبَيَّنَهُ أَوْ تَكْتُبَ إِلَيَّ فِيهِ)»^(١).

وأما بالنسبة إلى كون ذهاب معاذ إلى اليمن في أواخر السنة العاشرة للهجرة، فيدلّ عليه ما أخرجه أحمد أيضاً في مسنده بأسانيد متعدّدة، عن معاذ بن جبل، قال:

«لَمَّا بعثه رسولُ الله ﷺ إلى اليمن، خرج معه رسولُ الله ﷺ يوصيه، ومعاذ راكب ورسول الله ﷺ يمشي تحت راحلته، فلَمَّا فرغ قال: (يَا مَعَاذُ، إِنَّكَ عَسَى أَنْ لَا تَلْقَانِي بَعْدَ عَامِي هَذَا، أَوْ لَعَلَّكَ أَنْ تَمُرَّ بِمَسْجِدِي هَذَا أَوْ قَبْرِي)، فبكى معاذ جشعاً لفراق رسول الله ﷺ، ثُمَّ التفت فأقبل بوجهه نحو المدينة، فقال: (إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِِي الْمُتَّقُونَ، مَنْ كَانُوا وَحَيْثُ كَانُوا)»^(٢).

قال الهيثمي في الزوائد: «رواه أحمد بإسنادين... ورجال الإسنادين رجال الصحيح، غير راشد بن سعد، وعاصم بن حميد، وهما ثقتان»^(٣).

وهذا يكشف عن أسبقية قضاء عليّ عليه السلام على قضاء معاذ، كما أنّه يكشف أيضاً عن أنّ خروج عليّ عليه السلام لجباية الأموال في أواخر السنة العاشرة - كما سيأتي لاحقاً - كان متزامناً مع الفترة التي كان فيها معاذ بن جبل قاضياً في اليمن.

المرة الثالثة: خرج أمير المؤمنين عليه السلام إلى اليمن لجباية الأموال والصدقات، وقد كان معاذ بن جبل في تلك الفترة قاضياً في اليمن، حيث بعثه النبي ﷺ للقضاء في السنة العاشرة من الهجرة، وهذا ما يكشف عن أسبقية قضاء الإمام عليه السلام في اليمن، كما يكشف أيضاً عن أسبقية الغزوة التي تمّ على ضوئها فتح اليمن ودخول أهلها في الإسلام.

وفي هذا الخروج الثالث جعل الإمام عليه السلام أميراً على أصحابه، وأقفل راجعاً إلى مكّة، حيث التحق بالنبي ﷺ في حجة الوداع وأتمّ الحجّ معه، وأما أصحابه الذين كانوا معه

(١) سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٢٥٣.

(٣) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ٢٢.

في جباية الصدقات فلم يُدركوا النبي ﷺ إلا وهو في المدينة، فأبدى بعضهم الشكاية على أمير المؤمنين عليه السلام، فجرهم النبي ﷺ وأمرهم ألا ينتقصوا الإمام عليه السلام، كما تقدّم. وأما الروايات التي قد يُعتمد عليها لإثبات ما تقدّم من زعم البيهقي وابن كثير من أنّ شكوى أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام قد وقعت في مكة المكرمة، فلا يمكن الاعتماد عليها في الاستدلال على ذلك؛ لضعف إسنادها، وعدم وضوح دلالتها، وهذه إشارة مختصرة إليها:

١- قال الواقدي في (المغازي):

«فحدّثني عمر بن محمّد بن عمر بن عليّ، عن أبيه، قال: وجمع عليّ عليه السلام ما أصاب من تلك الغنائم فجزّءها خمسة أجزاء - إلى أن قال: - قال أبو سعيد الخدري - وكان معه في تلك الغزوة - : وكان عليّ عليه السلام ينهانا أن نركب على إبل الصدقة، فسأل أصحاب عليّ عليه السلام أبا رافع أن يكسوهم ثياباً فكساهم ثوبين ثوبين. فلما كانوا بالسدرة داخلين مكة، خرج عليّ عليه السلام يتلقاهم ليقدم بهم فينزلهم، فرأى على أصحابنا ثوبين ثوبين على كلّ رجل، فعرف الثياب، فقال لأبي رافع: (ما هذا؟) قال: كلّموني ففرقت من شكائهم، وظننت أنّ هذا يسهل عليك، وقد كان من كان قبلك يفعل هذا بهم، فقال: (رأيت إباي عليهم ذلك! وقد أعطيتهم وقد أمرت أن تحتفظ بما خلّفت، فتعطيهم؟! قال: فأبى عليّ عليه السلام أن يفعل ذلك حتّى جرّد بعضهم من ثوبيه، فلما قدموا على رسول الله ﷺ شكّوا، فدعا عليّاً، فقال: (ما لأصحابك يشكونك؟) فقال: (ما أشكيتهم، قسّمت عليهم ما غنموا، وحسبت الخمس، حتّى يقدّم عليك وترى رأيك فيه، وقد كانت الأمراء يفعلون أموراً ينفلون من أرادوا من الخمس، فرأيت أن أحمله إليك لترى فيه رأيك)، فسكت النبي ﷺ»^(١).

وهذه الرواية سندها ضعيف جدّاً، فإنّ عمر بن محمّد بن عمر بن عليّ مجهول،

لم يرد له أيّ مدح أو توثيق في كتب الرجال السنيّة، بل لم يرد له أيّ ذكر في كتب الرجال المعتمدة، مضافاً إلى ضعف الرواية من جهة إرسالها؛ فإنّ محمّد بن عمر بن عليّ وإن كان ثقة صدوقاً، إلّا أنّ رتبته من الطبقة السادسة الذين عاصروا صغار التابعين، فهو لم يلتقِ الصحابة ولا كبار التابعين، فلا يمكنه أن ينقل حادثة وقعت في زمن النبي ﷺ مباشرة، ولذا قال ابن حجر في التقریب: «صدوق من السادسة، وروايته عن جدّه مرسله»^(١)، فكيف إذا كانت روايته بالمباشرة؟!

ويضاف إلى ذلك: أنّ الرواية تضمّنت إرباكاً شديداً وخطأً واضحاً بين الوقائع التاريخية، ونشير فيما يلي إلى جملة من تلك الموارد:

أ- إنّ هذه الرواية تشير إلى أنّ عليّاً عليه السلام قد ذهب إلى اليمن في خروجه الثالث غازياً ومقاتلاً، حيث جاء فيها قول الراوي: «فخرج في ثلاثمائة فارس، فكانت خيلهم أوّل خيل دخلت تلك البلاد، فلما انتهى إلى أدنى الناحية التي يريد - وهي أرض مذحج - فرّق أصحابه، فأثوا بنهب وغنائم وسبي نساء وأطفال ونعم وشاء وغير ذلك»^(٢).

وهذا يتنافى مع صريح الأحاديث الصحيحة المتقدّمة، التي تنصّ على أنّ خروج علي عليه السلام الأوّل إلى اليمن مقاتلاً ورجوعه بعد ذلك كان سابقاً على حجة الوداع، وأنّ خروجه الثالث هو الذي تزامن مع حجة الوداع وكان في أواخر السنة العاشرة، ولم يكن خروجاً للقتال، وإنّما بعثه النبي ﷺ لجباية الأموال والصدقات، خصوصاً وأنّ هذه الرواية تصرّح بوجود غنائم وسبايا من النساء والأطفال، وهذا لم يعهد إلّا في الغزوة الأولى التي فتح الله تعالى بها على المسلمين.

ثمّ إنّنا لو فرضنا أنّ هذه غزوة أخرى مغايرة للغزوة التي كانت برفقة خالد بن الوليد، فإنّه مع ذلك لا يصح أن يقال: «فكانت خيلهم أوّل خيل دخلت تلك البلاد» أي: بلاد اليمن؛ وذلك لأنّ جيش المسلمين قد دخل بلاد اليمن في الغزوة التي

(١) تقریب التهذيب، ج ٢، ص ١١٧.

(٢) المغازي، ج ٣، صص ١٠٧٩ و ١٠٨٠.

اشتكى فيها بريدةً عليّاً عليه السلام في المدينة، وقد دخل على أثر هذه الغزوة الكثير من قبائل اليمن في الإسلام.

ب - لقد ورد في المقطع السابق من الرواية أنّ القتال في اليمن قد دار بين المسلمين وبين قبيلة مذحج، مع أنّنا ذكرنا سابقاً أنّ قتال المسلمين مع قبيلة مذحج كان في الغزوة الأولى، حيث إنّ بني زبيد - وهم بطن من مذحج - هم الذين كانوا يقطنون اليمن، وقد قاتلهم المسلمون، وسبوا نساءهم وذرايرهم في الخروج الأوّل عليه السلام.

ج - جاء في هذه الرواية أيضاً أنّ بريدة كان متواجداً في هذه الغزوة، وذلك في قول الراوي: «فجعل على الغنائم بريدة بن الحصيب»، وهذا إنّما ينسجم مع الخروج الأوّل عليه السلام، حيث كان بريدة موجوداً في ذلك الجيش، وهو الذي اشتكى عليّاً عليه السلام عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

د - ورد في هذه الرواية أيضاً أنّ عليّاً عليه السلام قام بتخميس الغنائم، وهذا ينسجم أيضاً مع الخروج الأوّل عليه السلام، حيث قام بتخميس الغنائم، وقد وقعت الجارية في سهم عليّ عليه السلام من الخمس فواقعها، واغتاض من ذلك بعض الصحابة.

وهذا كله يعني أنّ رواية الواقدي قد وقع فيها خلط كبير بين خروجات عليّ عليه السلام إلى اليمن.

وهناك إشكالات مضمونية أخرى في هذه الرواية، إلا أنّها تشترك في هذه الإشكالات مع الروايات اللاحقة؛ ولذا سوف نرجئها إلى المناقشات المضمونية العامة حول هذه الطائفة من الروايات.

٢- أخرج المقرئزي رواية الواقدي المتقدمة، بالألفاظ ذاتها، إلا أنّه لم يذكر طريقاً أو سنداً للرواية^(١)، فيرد عليها بالإضافة إلى ما أوردناه على رواية الواقدي من الناحية المضمونية، أنّها رواية مرسلّة لا سند لها، فلا يمكن الاعتماد عليها لإثبات أنّ الشكاية

(١) إمتاع الأسماع، المقرئزي، ج ٢، صص ٩٦ و ٩٧.

قد وقعت في مكّة المكرّمة.

٣- قال ابن الأثير تحت عنوان (ذكر بعث رسول الله ﷺ أمراءه على الصدقات):

«وفيهما - أي: في السنة العاشرة - بعث رسول الله ﷺ أمراءه وعمّاله على الصدقات، فبعث المهاجر بن أبي أميّة بن المغيرة إلى صنعاء - إلى أن قال - : وبعث عليّ بن أبي طالب إلى نجران ليجمع صدقاتهم وجزيّتهم ويعود، ففعل وعاد، ولقي رسول الله ﷺ بمكّة في حجة الوداع، واستخلف على الجيش الذي معه رجلاً من أصحابه، وسبقههم إلى النبي ﷺ، فلقيه بمكّة، فعمد الرجل إلى الجيش فكساهم كلّ رجل حلة من البزّ الذي مع عليّ، فلمّا دنا الجيش خرج عليّ ليتلقّاهم فرأى عليهم الخلل، فزعها عنهم، فشكاه الجيش إلى رسول الله ﷺ، فقام النبي ﷺ خطيباً، فقال: (أيّها النّاس! لا تشكوا عليّ، فوالله إنّّه لأخشنّ في ذات الله وفي سبيل الله)»^(١).

ويمكن أن يلاحظ على هذه الرواية جملة من الملاحظات، نشير إلى بعضها:

أ - إنّ هذه الرواية مرسلة ولا سند لها، فلا يمكن الاعتماد عليها في مقام الاستدلال، ولعلّ ابن الأثير أخذها من تاريخ الطبري؛ وذلك لأنّ ابن الأثير اعتمد في تاريخه على ما في تاريخ الطبري، حيث قال في مقدّمة كتابه: «فابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنّفه الإمام أبو جعفر الطبري؛ إذ هو الكتاب المعوّل عند الكافّة عليه، والمرجوع عند الاختلاف إليه، فأخذت ما فيه من جميع تراجمه»^(٢)، وقد تقدّم سابقاً أنّ رواية الطبري ضعيفة لإرسالها وضعف بعض رواتها.

ب - إنّ هذه الرواية تؤيّد ما ذكرناه سابقاً من أنّ عليّاً عليه السلام إنّما خرج إلى اليمن لجباية الأموال والصدقات، ولم يكن قد خرج للقتال، على خلاف ما في رواية الواقدي والمقرّيزي.

٤- أخرج أحمد في مسنده بسند صحيح عن سليمان بن محمّد بن كعب بن عجرة،

(١) الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٣٠١.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣.

عن عمته زينب بنت كعب - وكانت عند أبي سعيد الخدري - عن أبي سعيد الخدري، قال:

«اشتكى علياً الناس، قال: فقام رسول الله ﷺ فينا خطيباً، فسمعتة يقول: (أيها الناس! لا تشكوا علياً فوالله إنّه لأخشن في ذات الله - أو: في سبيل الله -)»^(١).

وهذا الحديث صحيح من حيث السند، قال حمزة أحمد الزين في حكمه على سند الحديث: «إسناده صحيح، وعبدالله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز، والحديث أورده الهيثمي ٩ / ١٢٩ وسكت عنه، وصحّحه الحاكم ٣ / ١٣٤، ووافقه الذهبي»^(٢).

ولكن يمكن أن يلاحظ على مضمون هذا الحديث جملة من الملاحظات:

أ- إنّ هذا الحديث لم يرد فيه أيّ ذكر أو إشارة إلى بلاد اليمن، ولم يتضمّن خروج عليّ عليه السلام إلى تلك البلاد غازياً أو جابياً للأموال، ولا دلالة فيه على جيش أو قتال أو سبي أو صدقات.

ب- لم يتضمّن هذا الحديث أيضاً أيّ إشارة إلى خروج النبيّ ﷺ لحجة الوداع، ولا دلالة فيه على أنّ عليّاً عليه السلام وجيشه قد دخلوا مكّة المكرّمة والتّقوا برسول الله ﷺ واشتكوا عليّاً في ذلك المكان.

وحينئذٍ كيف يمكن الاعتماد على هذا الحديث والاستشهاد به لإثبات أنّ الشكوى قد وقعت في مكّة المكرّمة، وأنّ حديث الغدير قد جاء لتنزيه ساحة عليّ عليه السلام وتصويب رأيه وتخطئة الصحابة وردّ شكواهم؟!

٥- قال أحمد بن حنبل في مسنده:

«حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، ثنا محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن الفضل بن معقل بن سنان، عن عبدالله بن نياز الأسلمي، عن عمرو بن شاس

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ١٠، ص ٢٧٢.

(٢) المصدر نفسه.

الأسلمي، قال - وكان من أصحاب الحديبية - قال: خرجت مع عليّ إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك، حتّى وجدت في نفسي عليه، فلمّا قدمت أظهرتُ شكايته في المسجد، حتّى بلغ ذلك رسول الله ﷺ فدخلتُ المسجد ذات غدوة ورسول الله ﷺ في ناس من أصحابه، فلمّا رآني أبدي عيني - يقول: حدّد إليّ النظر - حتّى إذا جلست، قال: (يا عمرو! والله لقد أدّيتني)، قلت: أعوذ بالله أن أُوذيك يا رسول الله! قال: (بلى، من أذى عليّاً فقد آذاني)»^(١).

وسند هذه الرواية معتبر أيضاً، قال الهيثمي في تعليقه على الحديث: «رواه أحمد والطبراني باختصار، والبزار أخصر منه، ورجال أحمد ثقات»^(٢).

وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث أيضاً: «إسناده حسن... والحديث رواه ابن أبي شيبة ١٢ / ٧٥ رقم ٢١١٥٧ في الفضائل، فضائل عليّ، وابن حبان ٥٤٣ رقم ٢٢٠٢ (موارد) مختصراً، والحاكم وصححه ٣ / ١٢٢، ووافقه الذهبي»^(٣).

ومع ذلك أيضاً يمكن أن يلاحظ على مضمون هذه الرواية بعض الملاحظات: أ- إنّ هذه الرواية لا دلالة فيها على أنّ خروج عليّ عليه السلام كان للقتال أو لجباية الأموال، فإن كان خروج عليّ عليه السلام إلى اليمن مقاتلاً، فهي الغزوة الأولى ولا علاقة لها بحجّة الوداع، وإن كان الخروج لجباية الأموال، فلم يرد فيها ذكر لمكّة المكرمة أو لحجّة الوداع.

ب- لو كان خروج عمرو بن شاس الأسلمي مع عليّ عليه السلام إلى اليمن لجباية الأموال، وهو الخروج الثالث لعليّ عليه السلام، فإنّه صريح فيما ذكرناه سابقاً، من أنّ الشكوى قد وقعت في المدينة وليس في مكّة المكرمة، وذلك لقول عمرو بن شاس: «فلمّا قدمت أظهرت شكايته في المسجد» ومراده مسجد النبي ﷺ في المدينة، والشاهد على ذلك اللفظ الذي أورده الهيثمي للرواية في زوائده، حيث جاء فيه: «فلمّا قدمت المدينة أظهرتُ شكايته

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ١٢، ص ٣٩٢.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٢٩.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ١٢، ص ٣٩٢.

في المسجد»^(١).

هذه هي حصيلة الروايات التي يمكن أن يستند إليها في مسألة شكوى جيش اليمن، وقد اتضح أن بعضها ساقط من حيث الدلالة والسند، وبعضها الآخر لا يمكن الاعتماد على مضمونها؛ لتوثيق الشكوى وإثبات وقوعها في مكة المكرمة عند حجة الوداع. ولكن مع ذلك كله يمكن أن نجيب على مضامين هذه الروايات عموماً، بأننا لو فرضنا دخول جيش اليمن إلى مكة المكرمة في أيام الحج، وإظهار شكواهم على عليٍّ عليه السلام عند النبي ﷺ، فمع التسليم بذلك كله نقول:

إن النبي ﷺ قد قام في الناس خطيباً وردّ الشكاوى التي أثارها بعض الصحابة حول عليٍّ عليه السلام، قائلاً: «أَيُّهَا النَّاسُ! لَا تَشْكُوا عَلِيًّا، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَا خَشْنَ فِي ذَاتِ اللَّهِ - أَوْ: فِي سَبِيلِ اللَّهِ -» كما هو صريح الرواية التي أخرجهما أحمد والحاكم بسند صحيح، فالنبي ﷺ قد حسم الموقف ونزّه ساحة عليٍّ عليه السلام وانتهى الأمر.

وقد كانت بين هذه الخطبة وخطبة الغدير فاصلة زمنية كبيرة، قد تزيد على العشرين يوماً؛ ولذا فإنّ دعوى الارتباط والعلاقة بين حادثة الشكوى وواقعة الغدير بحاجة إلى إبراز قرينة، وهي مفقودة في المقام، ومن هنا لا نجد في حديث الغدير بكل ألفاظه وزوائده أيّ ذكرٍ أو إشارةٍ إلى شكوى جيش اليمن، فلو كانت خطبة الغدير للردّ على شكاة اليمن، كان من الأولى بالنبي ﷺ أن يشير إلى الشكوى ثمّ يجيب عليها بولاية عليٍّ عليه السلام؛ ليعلم الناس أن شكوى بعض الصحابة ضدّ عليٍّ عليه السلام كانت باطلة وفي غير محلّها.

٤ - المناقشة الرابعة

إنّ كلا الواقعتين تدلّان على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، فلو فرضنا الاتحاد بين القضيتين وأنّ السبب في صدور حديث «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» هو تكلم جيش اليمن ووقوعهم في الإمام عليه السلام، فالدلالة محفوظة، بمعنى أن الحديث يدلّ على إمامة

(١) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٢٩.

أمير المؤمنين عليه السلام وخلافته حتّى في صورة كونه جواباً عن تلك الشكوى؛ لأنّ ذلك السبب أو غيره لو صحّ، وكان الخبر خارجاً عليه، لم يمنع من التعلّق بظاهره وما يقتضيه لفظه، فينبغي أن يكون الكلام في ذلك، دون الخوض في السبب؛ إذ إنّ وجوده كعدمه، وهو لا يغيّر شيئاً من الاستدلال بالخبر، وتقدّم أنّ هناك قرينة لفظية متّصلة تبين معنى الموالاتة في الحديث، وهي قوله عليه السلام: «أَلَسْتُ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟».

وهذا ما صرّح به القاضي عبد الجبار في كتابه (المغني)، حيث قال:

«وقد قال شيخنا أبو الهذيل في هذا الخبر^(١): إنّّه لو صحّ لكان المراد به الموالاتة في الدين. وذكر بعض أهل العلم حملة على أنّ قوماً نقموا على عليّ بعضُ أموره، فظهرت مقالاتهم له وقولهم فيه، فأخبر عليه السلام بما يدلّ على منزلته وولايته؛ دفعاً لهم عمّا خاف فيه الفتنة. وقال بعضهم في سبب ذلك: إنّّه وقع بين أمير المؤمنين وبين أُسامة بن زيد كلام، فقال له أمير المؤمنين: (أَتَقُولُ هَذَا لِمَوْلَاكَ؟) فقال: لست مولاي، وإنّما مولاي رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ)، يريد بذلك قطع ما كان من أُسامة، وبيان أنّه بمنزلته في كونه مولىّ له. وقال بعضهم مثلاً ذلك في زيد بن حارثة، وأنكروا أنّ خبر الغدير بعد موته.

والمعتمد في معنى الخبر^(٢) على ما قدّمناه؛ لأنّ كلّ ذلك لو صحّ، وكان الخبر خارجاً عليه، لم يمنع من التعلّق بظاهره وما يقتضيه لفظه، فيجب أن يكون الكلام في ذلك، دون بيان السبب - الذي وجوده كعدمه - في أنّ وجود الاستدلال بالخبر لا يتغيّر^(٣).

٥ - المناقشة الخامسة

إنّ حديث الغدير كان بأمير من الله تعالى، ولا ربط له بشكوى جيش اليمن، حيث نزل الوحي على رسول الله صلى الله عليه وآله يأمره بوجوب إبلاغ المسلمين خلافة عليّ عليه السلام وإمامته،

(١) حديث «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ».

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المغني في الإمامة، القاضي عبد الجبار، ج ٢٠ ق ١، ص ١٥٤.

كما دلّ على ذلك جملة من الروايات الصحيحة التي آوردنا بعضها سابقاً، وهذه إشارة مختصرة لبعضها:

أ - أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره بسند صحيح - تقدّم ذكره - عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال:

«نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ»^(١).

ب - أورد الثعلبي بأربع طرق في تفسيره من أنّ الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ لما نزلت أخذ رسول الله ﷺ بيد علي عليه السلام وقال: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ»^(٢).

ج - ما أخرجه ابن عساكر بسند صحيح - تقدّم ذكره أيضاً - عن أبي هريرة، قال:

«مَنْ صَامَ يَوْمَ ثَمَانَ عَشْرَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ كُتِبَ لَهُ صِيَامُ سِتِّينَ شَهْرًا، وَهُوَ يَوْمُ غَدِيرِ حُمٍّ، لَمَّا أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: (أَلَسْتُ وَلِيَّ الْمُؤْمِنِينَ؟) قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ)، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: بَخْ بَخْ لَكَ يَا بَنَ أَبِي طَالِبٍ، أَصَبَحْتَ مَوْلَايَ وَمَوْلَى كُلِّ مُسْلِمٍ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. وَمَنْ صَامَ يَوْمَ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ كُتِبَ لَهُ صِيَامُ سِتِّينَ شَهْرًا، وَهُوَ أَوَّلُ يَوْمِ نَزْلِ جِبْرِئِيلَ عليه السلام عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ بِالرَّسَالَةِ»^(٣).

وقد تقدّم تصحيح هذه الروايات.

إذن فواقعة الغدير واقعة إلهية قرآنية، وليس من الإنصاف أن نربطها بمسألة جزئية كشكوى جيش اليمن! خصوصاً وأنّ الشكوى قد تكررت من قبل الصحابة كثيراً في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام، وقد أجاب النبي ﷺ كلّ واحد منهم في محله.

(١) تفسير ابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١١٧٢.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي، ج ٤، ص ٩٢.

(٣) تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٢٨٩.

ومضافاً لذلك فإنّ النبي ﷺ لم يشر في حديث الغدير إلى مسألة الشكوى من قريب أو بعيد، وإنّما ذكر ذلك البيهقي وابن كثير اعتماداً على حدسهم واستحسانهم، الفاقدين لأيّ قرينة أو شاهد علمي.

البحث الثاني: حديث الاثني عشر خليفة من قریش

استدلّ الإماميّة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته من السنّة النبويّة بحديث الاثني عشر خليفة، ولا شكّ في هذا الحديث الشريف من حيث السند؛ فقد ورد في الصحاح السنّة، ناهيك عن غيرها من كتب الحديث لدى القوم، إلّا أنّ جملة القول فيه هو في كفيّة الاستدلال به على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأهل بيته عليه السلام، وسنشير بادئ ذي بدء إلى طرق الحديث، ثمّ نعقد المقال للكلام في دلّالته:

طرق حديث الاثني عشر خليفة

أخرج محدّثو السنّة وحفّاظهم حديث الاثني عشر- خليفة بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، وهذه إشارة مقتضبة لبعضها:

١ - حديث جابر بن سمرة

رُوي حديث الاثني عشر خليفة عن جابر بن سمرة بعدّة طرق، منها:

الطريق الأوّل: عن حصين، عن جابر

أخرج مسلم في صحيحه بسنده إلى حصين، عن جابر بن سمرة، قال: «دخلتُ مع أبي على النبي ﷺ فسمعتَه يقول: (إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمُوتَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً)، قال: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ خَفِيَ عَلَيَّ، قال: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(١).

(١) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٢.

الطريق الثاني: عن عبد الملك بن عمير، عن جابر

أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، قال:

«سمعت النبي ﷺ يقول: (يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا)، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إِنَّهُ قَالَ: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(١).

وأخرجه مسلم في صحيحه أيضاً، وفيه:

«سمعتُ النبي ﷺ يقول: (لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)، ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ خَفِيَتْ عَلَيَّ، فَسَأَلْتُ أَبِي: مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فقال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٢).

وأخرجه أحمد، وفيه:

«لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ مَاضِيًا حَتَّى يَقُومَ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»^(٣)، وقد صحَّح سنده الألباني وشعيب الأرناؤوط^(٤).

الطريق الثالث: عن سماك بن حرب، عن جابر

أخرج مسلم في صحيحه أيضاً من طريق سماك بن حرب، قال: سمعت جابر بن سمرة يقول:

«سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً)، ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمَهَا فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فقال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٥).

(١) صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٦٢٤.

(٢) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٩٧.

(٤) السلسلة الصحيحة، ج ١، ص ٧١٩؛ مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٩٧.

(٥) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٢.

وأخرجه الترمذي في سننه أيضاً بنحو حديث عبد الملك الأنفي^(١)، ثم قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح»^(٢).

الطريق الرابع: عن الشعبي، عن جابر

أخرج مسلم في صحيحه أيضاً بسنده إلى ابن عون، عن الشعبي، عن جابر بن سمرة، قال:

«انطلقت إلى رسول الله ﷺ ومعى أبي، فسمعتُه يقول: (لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة) فقال كلمة صمّنها الناس، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٣).

وأخرجه أحمد في مسنده، وفيه: «فجعل الناس يقومون ويقعدون»^(٤). وقال شعيب الأرناؤوط عقبه: «إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير سليم بن أخضر فمن رجال مسلم»^(٥).

وأخرجه أيضاً من طريق مجالد عن الشعبي، عن جابر بن سمرة وفيه: «(لَنْ يَزَالَ هَذَا الْأَمْرُ عَزِيزاً ظَاهِراً حَتَّى يَمْلِكَ اثْنَا عَشَرَ كُلُّهُمْ)، ثم لغط القوم وتكلّموا فلم أفهم قوله بعد (كُلُّهُمْ)، فقلت لأبي: يا أبتاه ما بعد (كُلُّهُمْ)؟ قال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٦).

وأخرج مسلم في صحيحه أيضاً من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن جابر بن سمرة، قال:

(١) سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٢.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٩٩.

(٥) المصدر نفسه، الأحاديث مذيّلة بأحكام شعيب الأرناؤوط عليها.

(٦) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٩٩.

«قال النبي ﷺ: (لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة)، قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(١).

وأخرج الطبراني من طريق قتادة، عن الشعبي، عن جابر بن سمرة، قال: «كنت مع أبي عند النبي ﷺ فقال: (يَكُونُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ اثْنَا عَشَرَ قَبِيلاً لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَهُمْ)، ثم همس رسول الله ﷺ بكلمة لم أسمعها، فقلت لأبي: ما الكلمة التي همس بها النبي ﷺ؟ قال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٢).

الطريق الخامس: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن جابر

أخرج مسلم في صحيحه أيضاً من طريق المهاجر بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال:

«كتبْتُ إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، قال: فكتب لي: سمعتُ رسول الله ﷺ يوم الجمعة عشية رجم الأسلمي يقول: (لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٣).

وأخرجه أبو داود في سننه، من طريق داود، عن عامر، عن جابر بن سمرة، وفيه: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة)، قال: فكبر الناس وضجوا، ثم قال كلمة خفيفة، قلت لأبي: يا أبت ما قال؟ قال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٤).

وقد صححه الألباني^(٥).

(١) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٢.

(٢) المعجم الكبير، ج ٢، ص ١٩٦.

(٣) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٣.

(٤) سنن أبي داود، ج ٢، ص ٥٠٨.

(٥) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

وأخرجه أحمد من طريق حماد بن أسامة، ثنا مجالد، عن عامر، عن جابر بن سمرة السوائي، وفيه:

«سمعت رسول الله ﷺ يقول في حجة الوداع: (إِنَّ هَذَا الدِّينَ لَنْ يَزَالَ ظَاهِرًا عَلَى مَنْ نَاوَاهُ، لَا يَضُرُّهُ مُحَالِفٌ وَلَا مُفَارِقٌ، حَتَّى يَمُضِيَ مِنْ أُمَّتِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً)، قال: ثُمَّ تَكَلَّمَ بشيء لم أفهمه، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(١).

وأخرجه الطبراني من طريق أبي أسامة، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر^(٢).
وأخرجه أحمد أيضاً من طريق ابن نمير، ثنا مجالد، عن عامر، عن جابر بن سمرة السوائي، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول في حجة الوداع...» نحو حديث حماد، لكن فيه: «وكان أبي أقرب إلى راحلة رسول الله ﷺ منّي فقلت: يا أبتاه، ما الذي خفي من قول رسول الله ﷺ؟ قال: يقول: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٣).

الطريق السادس: عن أبي خالد، عن جابر

أخرج أبو داود من طريق مروان بن معاوية، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبيه، عن جابر بن سمرة، قال:

«سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لَا يَزَالَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ)، فسمعت كلاماً من النبي ﷺ لم أفهمه، قلت لأبي: ما يقول؟ قال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٤).

وأبو خالد الوالبي من رجال أبي داود والترمذي وابن ماجه، وثقه أبو حاتم، وابن حبان، والذهبي، وصحّح له الترمذي أحاديث، قال الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب): «أبو خالد الوالبي الكوفي اسمه هرمز، ويقال: هرم، روى عن ابن عباس،

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٨٧.

(٢) المعجم الكبير، ج ٢، ص ١٩٦.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٨٧.

(٤) سنن أبي داود، ج ٢، ص ٥٠٨.

وجابر بن سمرة، وأبي هريرة، وميمونة... قال أبو حاتم: (صالح الحديث)، وذكره ابن حبان في الثقات»^(١).

وقال الذهبي في الكاشف: «أبو خالد الوالبي هرمز، وقيل: هرم، عن جابر بن سمرة، وابن عباس، وعنه الأعمش، وفطر، صدوق»^(٢).
وأخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن حميد، عن ابن أبي خالد، عن أبيه، عن جابر بن سمرة»^(٣).

الطريق السابع: عن الأسود بن سعيد الهمداني، عن جابر

أخرج أحمد وأبو داود من طريق زهير، ثنا زياد بن خيثمة، عن الأسود بن سعيد الهمداني، عن جابر بن سمرة، قال:

«سمعت رسول الله ﷺ - أو قال: قال رسول الله ﷺ - : (يَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)، قال: ثم رجع إلى منزله فأتته قريش فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: (ثُمَّ يَكُونُ الْهَرَجُ)»^(٤).

قال الألباني عقبه: «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات، رجال مسلم غير الأسود هذا، وهو صدوق كما في "التقريب" و"الخلاصة"»^(٥).

وأخرجه ابن حبان في صحيحه^(٦)، قال شعيب الأرناؤوط عقبه: «حديث صحيح»^(٧).

(١) تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ٩٠.

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٣) المعجم الكبير، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٩٢؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٥٠٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) السلسلة الصحيحة، ج ٣، ص ١٤٩.

(٧) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرناؤوط عليها.

الطريق الثامن: عطاء بن أبي ميمونة، عن جابر

أخرج الطبراني بسنده إلى عطاء بن أبي ميمونة، عن جابر بن سمرة، قال: «سمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب على المنبر ويقول: (اثنَا عَشَرَ قِيَمًا مِنْ قُرَيْشٍ لَا يُضَرُّهُمْ عَدَاوَةٌ مِنْ عَادَاهُمْ)، قال: فَالْتَفْتُ خَلْفِي فَإِذَا أَنَا بِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبِي فِي نَاسٍ، فَأَثْبَتُوا لِي الْحَدِيثَ كَمَا سَمِعْتُ»^(١).

٢ - حديث أبي جحيفة

أخرج الطبراني بسنده إلى عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، قال: «كنت مع عمّي عند رسول الله ﷺ وهو يخطب فقال: (لَا يَزَالُ أَمْرُ أُمَّتِي صَالِحًا حَتَّى يَمُوتَ اثنَا عَشَرَ خَلِيفَةً)، وخفض بها صوته، فقلت لعمّي - وكان أمامي - : ما قال يا عمّ؟ قال: يا بنيّ (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٢).

قال الهيثمي عقبه: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير، والبزار، ورجال الطبراني رجال الصحيح»^(٣).

٣ - حديث ابن مسعود

أخرج أحمد والطبراني بسندهما إلى حمّاد بن زيد، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، قال:

«كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هَلْ سَأَلْتُمْ نَبِيَّكُمْ ﷺ كَمْ يَمْلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ خَلِيفَةٍ؟ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مِنْذُ قَدِمْتُ الْعِرَاقَ قَبْلَكَ! سَأَلَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: (اثنَا عَشْرَةَ، عِدَّةُ نَقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ)»^(٤).

(١) المعجم الكبير، ج ٢، ص ٢٥٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢٢، ص ١٢٠؛ المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٢٠٩.

(٣) مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٣٤٥.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٩٨؛ المعجم الكبير، ج ١٠، ص ١٥٧.

قال الهيثمي عقبه: «رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار. وفيه مجالد بن سعيد، وثقه النسائي، وضعفه الجمهور، وبقيّة رجاله ثقات»^(١).

وحسن سنده الحافظ ابن حجر؛ حيث قال في (فتح الباري): «أخرجه أحمد والبزار من حديث ابن مسعود بسند حسن (أنه سئل: كم يملك هذه الأمة من خليفة؟...)»، ثم ذكر الحديث^(٢).

وأخرجه الحاكم في مستدركه، وقال عقبه: «لا يسعني التسامح في هذا الكتاب عن الرواية عن مجالد وأقرانه رحمهم الله»^(٣)، وسكت عنه الذهبي في التلخيص^(٤).

حاصل الكلام في طرق حديث الاثني عشر خليفة

يتضح من خلال ما تقدّم أنّ حديث الاثني عشر خليفة لا شبهة في سنده، وهو حقيقة إسلامية مسلمة لا غبار عليها صادرة عن الرسول الأكرم ﷺ.

ومن هنا تتضح سذاجة ما زعمه بعضهم من أنّ الاثني عشرية فكرة يهودية أخذها الشيعة من كتاب دانيال عليه السلام؛ إذ كما هو واضح من خلال ما تقدّم أنّها عقيدة إسلامية أصيلة، لكنّ الخلاف وقع في بيانها كسائر الاعتقادات الأخرى التي اتفق المسلمون على أصلها لكنهم اختلفوا في جزئياتها، فهكذا مسألة الاثني عشرية فهي من الأمور الثابتة التي لا غبار عليها ولا شكّ فيها، وقد اتفق المسلمون على أصلها لكنهم اختلفوا في كفيّتها، فلا مجال لإنكار تلك الروايات المتواترة الواردة في الاثني عشر خليفة بعد رسول الله ﷺ، ومن هنا التجأ العلماء من الفريقين إلى تفسيرها دون تكذيبها.

(١) مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٣٤٤.

(٢) فتح الباري، ج ١٢، ص ٢١٢.

(٣) المستدرک على الصحيحين، ج ٤، ص ٥٤٦.

(٤) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

دلالة حديث الاثني عشر خليفة

لم يحتج الشيعة الإمامية إلى مزيد بحث وعناء في تفسير أحاديث الخلفاء الاثني عشر، وأنّ المقصود بهم العترة الطاهرة المتمثلة بأهل البيت عليهم السلام، لاسيّاً بملاحظة تلك الروايات التي وردت عن رسول الله صلى الله عليه وآله فيهم وما تضمّنته من روح استدلالية لا تقبل التردد في إثبات المطلوب.

وينبغي قبل الولوج في أدلّة هذا التفسير وشواهد الإشارة إلى نقطة منهجية تساهم في بناء إطار واضح ومحدّد للموضوع وتحول دون الوقوع في الاشتباه، وهي أنّ الروايات الواردة في الخلفاء الاثني عشر تضمّنت النصّ على جملة من الخصائص والمواصفات والمميّزات للخلفاء الاثني عشر، وبملاحظتها لا يبقى تردد في صدقها وانطباقها على أئمة أهل البيت عليهم السلام.

وأهمّ تلك المميّزات بشكل إجمالي هي مايلي:
تحديدهم بعدد «اثني عشر» بلا زيادة أو نقصان.
عدّتهم كعدّة نعباء بني إسرائيل.
كلّهم من قريش.

يعملون بالهدى ودين الحق، وبهم صلاح الأمر الأمة والناس.
لا يضرّهم خذلان من خذلهم ولا عداوة من عاداهم.
تكون بهم عزّة الإسلام ونصرته وبقاؤه وقيامه إلى قيام الساعة.
إنّهم القيّمون على دين الله تعالى.

إنّ وجودهم مستمرّ إلى آخر الدهر، وإذا هلكوا ماجت الأرض بأهلها.
ومن خلال ملاحظة تلك الامتيازات والخصوصيات التي يتّصف بها الخلفاء الاثني عشر، لا يتردّد أحد في صدقها وانطباقها على أئمة أهل البيت عليهم السلام، وهذه إشارة لجملة من تلك الشواهد والقرائن التي توجب القطع واليقين بأنّ المراد بالخلفاء الاثني عشر هم أهل البيت عليهم السلام:

١- إنَّ المتأمل في الخصائص والمميزات التي تضمّنتها النصوص المتقدمة للخلفاء الاثني عشر؛ كقيام الدين بهم، وقيموميتهم على الدين، وعزّة الإسلام بهم، إلى غير ذلك من الخصائص الأخرى، ومع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد عن رسول الله ﷺ بطرق صحيحة من قوله ﷺ:

«مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١).

وقوله ﷺ:

«لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ»^(٢).

وقوله ﷺ: «الْأَرْضُ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ»^(٣).

يجد أنّها تسجّل بمجموعها معنىً مشتركاً فيما بينها؛ وهو أنّ هذه الخصوصيات لا يمكن أن تتحقّق إلّا إذا كان أولئك الخلفاء الاثنا عشر على شكل سلسلة واحدة متكاملة ومتناسقة ومتوالية زماناً، وهذا لا ينسجم ولا ينطبق إلّا على العترة الطاهرة ﷺ، على العكس من تفاسير علماء السنّة التي - سنذكرها لاحقاً - تغطي عليها حالة من التشويش والتكلّف، وعدم التناسق والتواصل فيما بينها.

خصوصاً مع ملاحظة الروايات التي نقلها الفريقان بحق أهل البيت ﷺ عن رسول الله ﷺ كقوله:

«أَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ، فَإِذَا ذَهَبَ أَهْلُ بَيْتِي ذَهَبَ أَهْلُ الْأَرْضِ»^(٤).

(١) صحيح ابن حبان، ج ١٠، ص ٤٣٤؛ وانظر: مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٤٦؛ المعجم الكبير، ج ١٩، ص ٣٨٨؛ سنن البيهقي، ج ٨، ص ١٥٦؛ المعيار والموازنة، ص ٢٤؛ المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٧٠؛ مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٢١٨ و ٢٢٤؛ ج ٩، ص ١١١ و ١٢١؛ مسند الطيالسي، ص ٢٥٩؛ مسند أبي يعلى، ج ١٣، ص ٣٦٦.

(٢) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٢؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٩ و ٩٣؛ السنن الكبرى، ج ٣، ص ١٢١؛ فتح الباري، ج ١٣، ص ١٠٤؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٧٥٦ وغيرها من المصادر.

(٣) انظر: تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٠، ص ٢٥٥؛ المناقب، الخوارزمي، ص ٣٦٦؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ٢٠٦؛ نبايع المودة، ج ١، ص ٨٩.

(٤) شواهد التنزيل، الحاكم الحسكاني، ج ١، ص ٤٢٦؛ ذخائر العقبى، الطبري، ص ١٧؛ وانظر: المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٤٤٨؛ قال فيه: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٠، ص ٢٠؛ النزاع والتخاصم، المقرئ، ص ١٣٢، وغيرها من المصادر.

٢- لقد افترضت نصوصُ الاثني عشر أنّ أولئك الخلفاء:

«كُلُّهُمْ يَعْمَلُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ»، كما فَهَمَ هذا المعنى أيضاً ابنُ كثيرٍ في تفسيره عندما قال: «ومعنى هذا الحديث البشارة بوجود اثني عشر خليفة صالحاً يقيم الحقّ، ويعدل فيهم»^(١).

ولا يجد المتنبّع تفسيراً واحداً من التفسير لهذا الحديث، يجمع فيه اثني عشر خليفة كلّهم يعمل بالهدى ودين الحقّ، خصوصاً مع ما ذكرناه من وجوب كون أولئك الخلفاء سلسلة متكاملة ومتناسقة ومتوالية زماناً، وهذا ما يُثبت لنا عدم مصداقية أيّ تطبيق واقعي للحديث، سوى أهل البيت عليهم السلام، الذين جعلهم رسول الله صلى الله عليه وآله هداةً مهديّين من بعده، وأمر بالتمسك بهديهم، وجعلهم عدلاً للقرآن الكريم لا يفرقان حتّى يردا عليه الخوض.

٣- من الخصائص المهمة التي تضمّنتها أحاديثُ الاثني عشر قيموميّة أولئك الخلفاء على الدين والأُمة: «اثنا عشر قيماً»، ولا شك أنّ القيموميّة تستدعي الرقابة والوصاية على الدين، وعلى الأُمة الإسلاميّة، وهذا المعنى لم يُدّع لأحد، ولا ادّعاء غير أهل البيت عليهم السلام، وهذا هو مقتضى كونهم عدلاً للقرآن الكريم، وأيضاً مقتضى قول رسول الله صلى الله عليه وآله:

«فِي كُلِّ خُلُوفٍ مِنْ أُمَّتِي عُدُولٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَنْفُونَ عَنْ هَذَا الدِّينِ تَحْرِيفَ الضَّالِّينَ وَاتِّحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلِ الْجَاهِلِينَ، أَلَا وَإِنَّ أَيْمَتَكُمْ وَفُذُكُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَانْظُرُوا مَنْ تُوَفِّدُونَ»^(٢).

٤- إنّ تشبيه الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله الخلفاء الاثني عشر من بعده بنقباء بني إسرائيل، وحواريّ عيسى عليه السلام كما تقدّم، يدلّ على كون الخلفاء أوصياء منصّبين بتعيين خاصّ، كما هو الحال بالنسبة لنقباء موسى وحواريّ عيسى عليه السلام، وهذا التنصيب والتعيين

(١) تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٣٤.

(٢) الصواعق المحرقة، ص ٢٣١.

يفرضه عظم وحجم المسؤولية الملقاة على عاتق النقيب، بحسب تعبير الآية؛ لأنّ النقيب هو الأمين والرئيس الكبير، المقدم على القوم، الذي يتعرّف أخبارهم، وينقّب عن أحوالهم، ويعرف مناقبهم، ودخيلة أمرهم، ويدبّر مصالحهم. وقد أخرج السيوطي في تفسيره عن ابن جرير بن الربيع: «قال: النقباء: الأُمَناء»^(١)، ونقل الفخر الرازي في ذيل آية ﴿اثنَى عَشَرَ نَقِيبًا﴾: «إنّ النقيب هاهنا فعيلٌ بمعنى مفعول، يعني اختارهم على علم بهم، قال الأصمّ: هم المنظور إليهم، والمسند إليهم أمور القوم وتدبير مصالحهم»^(٢).

كما ورد عن رسول الله ﷺ أنّه قال:

«اثنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ يَعْمَلُ بِأَهْدَى وَدِينِ الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَهُمْ»^(٣).

وهذا هو الدور الذي أنيط بأهل البيت (عليهم السلام)، كما روي عن عمر، أنّ النبي ﷺ قال: «في كُلِّ خُلُوفٍ مِنْ أُمَّتِي عُدُولٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يَنْفُونَ عَنْ هَذَا الدِّينِ تَحْرِيفَ الضَّالِّينَ وَاتِّحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، أَلَا وَإِنَّ أَيْمَنَكُمْ وَفَدُكُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَانْظُرُوا مَنْ تُوَفِّدُونَ»^(٤).

وعلى هذا الأساس ثبت لأوصياء وخلفاء نبينا ﷺ ما ثبت لأوصياء موسى وعيسى (عليهم السلام) من التنصيب والتعيين الخاصّ، وهو ما لم يثبت لغير أهل البيت (عليهم السلام).

٥- من الخصوصيّات الأخرى التي سجّلتها روايات الاثني عشر هي صفة «بِقَاؤُهُمْ مَا بَقِيَ الدِّينُ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، وهذه الحقيقة لا تتجسّد إلّا في أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، ومن أوضح ما يثبت ذلك:

أ - حديث الثقلين: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضَلُّوا بَعْدِي؛ أَحَدُهُمَا

(١) الدر المنثور، جلال الدين السيوطي، ج ٣، ص ٤٠.

(٢) التفسير الكبير، الفخر الرازي، ج ٦، صص ١٨٨ و ١٨٩.

(٣) المعجم الكبير، ج ٢، صص ٩٦ و ٢٥٦؛ المعجم الأوسط، ج ٣، ص ٢٠١؛ وانظر: فتح الباري، ج ١٣، ص ١٨٤.

(٤) الصواعق المحرقة، ص ٢٣١؛ أنظر: ذخائر العقبى، ص ١٧؛ ينابيع المودة، القندوزي، ج ٢، ص ١١٤.

أَعْظَمُ مِنَ الْآخِرِ: كِتَابُ اللَّهِ؛ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِترَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَلَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ؛ فَانْظُرُوا كَيْفَ تُخَلَّفُونِي فِيهِمَا»^(١).

والنفي التأييدي للافتراق بين الكتاب والعترّة الطاهرة لا يتحقّق إلّا بديمومة أهل البيت عليهم السلام، وبقائهم ما بقي القرآن والدين، وإلّا فلو فرض افتقاد أهل البيت عليهم السلام في فترة معيّنة، يلزم من ذلك افتراق القرآن عن العترّة، وهو ينافي حديث الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله.

ب - الاعتقاد بوجود الإمام الثاني عشر، وأنّه الإمام المهديّ المنتظر عليه السلام، وأنّه من ولد رسول الله صلّى الله عليه وآله، وأنّه حيّ يرزق - كما هو معتقد الشيعة الإماميّة - يسجّل التقاء جليّاً مع مضمون روايات الخلفاء الاثني عشر في خصوصيّة كون بقائهم ما بقي الدين إلى قيام الساعة، لاسيّما إذا أخذنا بنظر الاعتبار الأحاديث السابقة الذكر: «لَا تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ حُجَّةٍ»، و«مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

٦ - من الشواهد التي تكشف عن كون المقصود من الخلفاء الاثني عشر هم أهل البيت عليهم السلام، هو أنّ بعض روايات الاثني عشر خليفة نصّت على أنّ الخلفاء الاثني عشر كلّهم من بني هاشم، حيث جاء عن جابر بن سمرة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أنّه قال: «(بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً)، ثُمَّ أَخْفَى صَوْتَهُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا الَّذِي أَخْفَى صَوْتَهُ؟ قَالَ: قَالَ: (كُلُّهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ)»^(٢).

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إنّ لفظ «كُلُّهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»، إمّا أن يكون قد أُسقط من باقي الروايات، أو أنّه خفي على الراوي جرّاء حصول الضجّة واللغط في ذلك المجلس الذي ذكر فيه الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله هذا الحديث، كما خفي عليه لفظ

(١) أخرج الحديث مسلم في صحيحه، ج ٤، ص ١٨٧٣، والترمذي في سننه، ج ٥، صص ٣٢٨ و ٣٢٩؛ وأحمد في مسنده، ج ٣، ص ٥٩؛ وغيرها من المصادر العديدة جدّاً، والحديث متّفق على صحّته بين الفريقين، بل إنّ له طرقاً عديدة جدّاً تصل إلى حدّ التواتر.

(٢) ينابيع المودة، ج ٢، ص ٣١٥.

«كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» فسأل من بجانبه، فأثبت له لفظ «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» فقط، ولعلّ الشخص الذي أثبت له اللفظ لم يسمع قول النبي ﷺ: «كُلُّهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ» فلم يثبت له.

وإنّما لأجل مآرب وغايات في صدور القوم، منعت من إثبات بقية الحديث لجابر، وهذا يعني أنّ لفظ «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» لم يسمعها الراوي من لسان النبي ﷺ مباشرة، وهذا هو ما فهمه القسطلاني في شرحه لصحيح البخاري، حيث قال: «وعن أبي داود من طريق الشعبي، عن جابر بن سمرة: (لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزاً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً)، قال: فكبر الناس وضجّوا، فلعلّ هذا هو سبب خفاء الكلمة المذكورة على جابر»^(١).

ولذا نقول: إنّ الرواية الواردة عن جابر عن رسول الله ﷺ هي بعض حديث، ويشهد على ذلك نفس الواقعة، وكيفية إثبات الحديث لجابر، حيث جاء فيه: «(لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزاً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً)، قال: فكبر الناس وضجّوا، فقال كلمة خفية، فقلت لأبي: يا أبة، ما قال؟ فقال أبي: إنّ قال (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٢).

وفي رواية أخرى بلفظ «صمّنيها الناس»^(٣)، قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «قوله: (فقال كلمة صمّنيها الناس) هو بفتح الصاد وتشديد الميم المفتوحة، أي: أصمّوني عنها، فلم أسمعها؛ لكثرة الكلام، ووقع في بعض النسخ: (صمّنيها الناس) أي: سكّوني عن السؤال عنها»^(٤).

وجاء ذلك المعنى بألفاظ أخرى من قبيل: «فكبر الناس وضجّوا»^(٥)، «فضجّ

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج ١٥، ص ٢١٢.

(٢) فتح الباري، ج ١٣، ص ١٨١؛ وانظر: سنن أبي داود السجستاني، ج ٤، ص ٨٦.

(٣) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٣.

(٤) شرح صحيح مسلم، النووي، ج ١٢، ص ٢٠٣.

(٥) سنن أبي داود السجستاني، ج ٤، ص ٨٦؛ مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٩٨؛ تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٢٤ و

ج ١٤، ص ٣٩٦.

الناس»^(١)، وفي لسان آخر: «(اِثْنَا عَشَرَ كُلُّهُمْ)، ثُمَّ لَغَطَ الْقَوْمَ، وَتَكَلَّمُوا، فَلَمْ أَفْهَمْ قَوْلَهُ بَعْدَ (كُلُّهُمْ)»^(٢).

ومّا يؤكّد كون الرواية لم تنقل كاملةً - بل سقطت منها الكلمة التي هي على خلاف أهداف وأهواء القوم - ما أخرجه القندوزي الحنفي عن جابر بن سمرة قال: «كنت مع أبي عند النبي ﷺ فسمعتة يقول: (بَعْدِي اِثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً) ثُمَّ أَخْفَى صَوْتَهُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا الَّذِي أَخْفَى صَوْتَهُ؟ قَالَ: قَالَ: (كُلُّهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ). وَعَنْ سَمَّاكَ بْنِ حَرْبٍ مِثْلَهُ»^(٣).

ومن ذلك يتّضح أنّ كلمة «كُلُّهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ» كانت موجودةً في الحديث، ولعلّ الرسول ﷺ قال: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»، وهذا ما استشعره بعض علماء السنّة؛ كابن الجوزي، حيث قال في (كشف المشكل): «قد أطلتُ البحث عن معنى هذا الحديث، وتطلّبتُ مظانّه، وسألْتُ عنه، فلم أقع على المقصود به؛ لأنّ ألفاظه مختلفة، ولا أشكّ أنّ التخليط فيها من الرواة»^(٤).

ويدعم هذا القول ما ذهب إليه ابن العربي، بعد عجزه عن تفسير حديث الاثني عشر تفسيراً واقعياً، قال: «ولعلّه بعض حديث»^(٥)، ممّا يؤكّد سقوط كلمة «كُلُّهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ» من الحديث.

٧- إنّ المؤهلات والخصائص الاستثنائية التي يمتلكها أهل البيت (عليهم السلام)، والتي يفرضها واقعهم وسيرتهم العمليّة بين المسلمين بإجماع أهل العلم، وعلى جميع المستويات الفكرية، والإيمانية والروحية والنفسيّة والرساليّة وغيرها، تحتم على الباحث المنصف تفسير الحديث بهم، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال النصوص

(١) مسند أبي عوانة، ج ٤، ص ٣٦٩.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٩٩؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ١٩٦.

(٣) ينابيع المودة، ج ٢، ص ٣١٥.

(٤) نقلاً عن فتح الباري، ج ١٣، ص ١٨٣.

(٥) عارضة الأحوذ في شرح الترمذي، ج ٩، ص ٦٨.

القرآنية؛ كآية المودّة، وآية هل أتى، وآية التطهير والاصطفاء، وغيرها، وكذلك الأحاديث النبويّة؛ من حديث الثقلين، وحديث السفينة، وحديث الكساء، وغيرها. مضافاً إلى أن الواقع التاريخي الذي برهن وبكلّ وضوح وصدق على عمق تجسيد أئمة أهل البيت عليهم السلام للمفاهيم الإسلامية والرساليّة، وعمق تحملهم لأدوارهم، وقيامهم بالمسؤوليّات التي أوكلت لهم، فإنّ كلّ الدراسات التي عيّنت بتدوين ودراسة التاريخ تؤكّد حقيقة التميّز في شخصيّاتهم، ومؤهلاتهم العلميّة والقياديّة والأخلاقيّة والاجتماعيّة وغيرها، لاسيّما إذا أبصرنا تلك التصريحات الصادرة من رجاليّين ومؤرّخين وباحثين ممّن عاصروا الأئمة عليهم السلام، وممّن لم يعاصروهم، فقد أجمعت هذه الكلمات على الاعتراف لأهل البيت عليهم السلام بالموقع المتفرد والاستثنائي في العلم والورع والخلق والفضل والشرف والسمو والكمال والحسب والنسب وأهليّتهم للإمامة والخلافة، وإليك بعض الشواهد على ذلك:

أ - قول أحمد بن حنبل: «ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله من الفضائل ما جاء لعليّ بن أبي طالب عليه السلام»^(١). وفضل أمير المؤمنين عليه السلام ودوره في الإسلام غنيّ عن البيان فلا نطيل فيه الحديث.

ب - وأمّا فضل الإمام الحسن والإمام الحسين عليهم السلام، ودورهما في الإسلام، ودفاعهما عن شريعة جدّهما صلى الله عليه وآله، وما قاما به من إصلاح في الأئمة الإسلامية، ووقوفهما سداً منيعاً أمام كلّ المحاولات التي تستهدف النيل من الرسالة الإسلامية، لما يحملانه من خصائص ومميّزات، وقد تواترت الروايات في علو شأنهما وسمو مقامهما؛ كلّ ذلك جعل لهما الدور الفاعل في التأثير البالغ في المسلمين، سواء على الصعيد الفكري، أو الاجتماعي، أو غيرهما، كلّ ذلك في زمن أصبحت الحياة الإسلامية فيه مسرحاً للخلافات، والجرائم والآثام، وأصبحت فيه الحكومة ملكاً عضواً يتوارثه بنو أميّة

(١) المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٠٧.

فيما بينهم بالقهر والغلبة، وقد انبرى الإمام الحسن والإمام الحسين عليهما السلام في ذلك الحين لمعالجة الواقع المرير.

وقد جاء في مجامع أحاديث السنّة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال في حقّ ابنه الحسن عليه السلام:
 «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).
 وقال صلى الله عليه وآله في حقّ ابنه الحسين عليه السلام:

«حُسَيْنٌ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، أَحَبَّ اللَّهُ مَنْ أَحَبَّهُ، الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سِبْطَانِ مِنَ الْأَسْبَاطِ»^(٢).

ولذا قام الإمام الحسين عليه السلام ثائراً على الظلم، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، مُضْحِياً بنفسه وأهل بيته في سبيل إعلاء كلمة الحقّ، طالباً الإصلاح في أمة جدّه صلى الله عليه وآله عندما لاحظ الممارسات البعيدة عن روح الدين والأخلاق من قبل الحكومة آنذاك، حينما اتخذت الإسلام ستاراً لتغطية جرائمها وممارساتها المتهكّة، ولذا قال عليه السلام عندما خرج متوجّهاً إلى الكوفة:

«إِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْراً وَلَا بَطْراً، وَلَا مُفْسِداً وَلَا ظالِماً، وَإِنَّمَا خَرَجْتُ أَطْلُبُ الْإِصْلَاحَ فِي أُمَّةٍ جَدِّي مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله، أُرِيدُ أَنْ أَمُرَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٣).

وقد قال الذهبي في مدحهما وبيان موقعهما القيادي في الأُمّة صلى الله عليه وآله: «فمولانا الإمام عليّ من الخلفاء الراشدين، وابناه الحسن والحسين فسبطا رسول الله صلى الله عليه وآله، وسيّدا شباب أهل الجنّة، لو استُخلفا لكانا أهلاً لذلك»^(٤).

ولا نطيل الحديث في ذلك بعد أن ثبت أنّهما عليهما السلام إمامان قاماً أو قعداً.

(١) صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٧٩؛ الصواعق المحرقة، ص ٢٩١ وغيرها من المصادر.

(٢) المعجم الكبير، ج ٣، ص ٣٢ و ج ٢٢، ص ٢٧٤؛ الجامع الصغير، ج ١، ص ٥٧٥؛ فيض القدير، ج ٣، ص ٥١٣؛ التاريخ الكبير، البخاري، ج ٨، ص ٤١٥؛ البداية والنهاية، ج ٨، ص ٢٢٤، وقال الألباني في (صحيح الجامع الصغير) في حكمه على الحديث: «حسن»، ج ١، ص ٦٠٢، وغيرها من المصادر.

(٣) مقتل الحسين، الخوارزمي، ص ٢٧٣؛ الفتوح، ابن أعثم الكوفي، ج ٥، ص ٢١.

(٤) سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ١٢٠.

ج - قول مالك في الإمام زين العابدين عليه السلام: «سُمِّيَ زين العابدين لكثرة عبادته»^(١).

د - قول أبي حنيفة عندما سئل: من أفقه من رأيت؟ قال: «ما رأيتُ أحداً أفقه من جعفر بن محمد»^(٢).

هـ - قول الذهبي في ترجمته للإمام المهدي المنتظر عليه السلام: «ومحمدٌ هذا هو الذي يزعمون أنه الخلف الحجة، وأنه صاحب الزمان، وأنه حيٌّ لا يموت حتّى يخرجَ فيملاً الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت ظلماً وجوراً؛ فوددنا ذلك - والله - فمولانا عليّ: من الخلفاء الراشدين، وابناه الحسن والحسين: فسبطا رسول الله صلى الله عليه وآله، وسيّدا شباب أهل الجنة، لو استُخلفا لكانا أهلاً لذلك، وزين العابدين: كبير القدر، ومن سادة العلماء العاملين يصلح للإمامة، وكذلك ابنه أبو جعفر الباقر: سيّد إمام، فقيه، يصلح للخلافة، وكذا ولده جعفر الصادق: كبير الشأن، من أئمة العلم، كان أولى بالأمر من أبي جعفر المنصور، وكان ولده موسى: كبير القدر، جيّد العلم، أولى بالخلافة من هارون، وابنه عليّ بن موسى الرضا: كبير الشأن، له علم وبيان، ووقع في النفوس، صيّره المأمون وليّ عهده لجلالته، وابنه محمد الجواد: من سادة قومه، وكذلك ولده الملقب بالهادي: شريف جليل، وكذلك ابنه الحسن بن عليّ العسكري، رحمهم الله تعالى»^(٣).

٨ - إنّ من الملاحم التي نصّت عليها أحاديث الاثني عشر خليفة، هو حصول المعادة والخذلان لأولئك الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله؛ كالتعبير بأنهم «لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ»، و«لا تَضُرُّهُمْ عَدَاوَةُ مَنْ عَادَاهُمْ».

ولا يخفى أنّه جرى على أهل البيت عليهم السلام ما لم يجر على غيرهم من خذلان ومعادة؛ ابتداءً من أمير المؤمنين عليه السلام، والإمام الحسن والحسين عليهم السلام، ومن بعدهم العترة الطاهرة

(١) نور الأبصار، الشبلنجي، ص ١٩١.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٢٥٧. تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٦٦.

(٣) سير أعلام النبلاء، ج ١٣، صص ١٢٠ و ١٢١.

من أبناء الحسين عليه السلام، وقد تنبأ بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله عندما قال: «إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإن أهل بيتي سيقفون بعدي بلاءً وتشريداً وتطريداً»^(١).

وهذا شاهد آخر، يدعم كون الخلفاء الاثني عشر هم أهل البيت عليهم السلام، حيث خذل أمير المؤمنين عليه السلام بعد أن عهد إليه رسول الله صلى الله عليه وآله بالولاية أمام جموع الناس في واقعة الغدير وغيرها، وقد تنبأ أيضاً رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك الخذلان عندما قال وهو آخذ بضع علي بن أبي طالب عليه السلام:

«هذا أمير البرّة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله»^(٢).

وقول رسول الله صلى الله عليه وآله له:

«إنّ الأُمّة ستعذّر بك بعدي»^(٣).

وكذا الإمام الحسن عليه السلام، حيث خذلته الأُمّة، حتّى تمكّن معاوية من السلطة، ودسّ إليه السم فقتل شهيداً مظلوماً.

وأما الإمام الحسين عليه السلام، فلا يخفى كيفيّة خذلان الأُمّة له ولأصحابه السبعين نفرًا، حتّى قتلوهم، وسبوا نساءهم وذرايرهم، وحملوهم إلى طاغية عصره يزيد بن معاوية. وأما بقيّة الأُمّة عليهم السلام، فلا يخفى ما عانوه من جرّاء الظلم، والتضييق عليهم، وزجّهم في السجون من قبل السلطات الحاكمة، فكانوا ما بين مسموم وسجين و... وعلى الرغم من كلّ المحاولات التي استهدفت طمس معالمهم، وإخفاء حقيقتهم

(١) سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٦، وقد قوّاه من طريق صاحب المستدرک؛ المصنّف، ابن أبي شيبة الكوفي، ج ٧، ص ٥٢٧؛ كتاب السنّة، ص ٦٩؛ الدرّ المنثور، ج ٦، ص ٥٨. ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٤١٦، ذكرها بطرق مختلفة ومتعددة، ولم يضعفها؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ١٣١؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٨٢.

(٢) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٩، قال عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ٣، ص ١٨١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٥، ص ٨٨.

(٣) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، صص ١٤٢ و ١٤٣ قال عقبه: «صحيح»؛ البداية والنهاية، ج ٦، ص ٢٤٤؛ دلائل النبوة، أبونعيم، ج ٦، ص ٤٤٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، صص ٤٤٧ و ٤٤٨؛ شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ٤، ص ١٠٧.

ودورهم، إلا أنهم ﷺ مارسوا دورهم على أكمل وجه، وحافظوا على الخطّ الإسلامي الأصيل المتمثل بتربية أمة صالحة، على العكس من الحكومات الظالمة آنذاك، التي اكتفت برفع شعار الإسلام؛ لتمرير مخططاتها وأهدافها.

٩- إن الصخب، واللغط، والضجة المفتعلة، وقيام القوم وقعودهم، وتصميتهم لجابر والحاضرين، يثير الانتباه، ويستدعي الريب، ويكشف أنّ في الأمر شيئاً لا يريد القوم وصوله إلى مسامع الحاضرين، ولم تكن هذه الحادثة فريدة نوعها، بل فعل ذلك القوم أيضاً عندما ضجّوا، وتنازعوا عند رسول الله ﷺ حينما قال:

«إتوني بدواةٍ وكتفٍ أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعدي أبداً».

فوقعت حينها الضجة المفتعلة، حتّى قال بعضهم: «إنّ النبيّ ليهجر!!» وليس ذلك إلا للحرص على الخلافة، وطمعاً بالملك والسلطان والإمارة، وهو الذي قد أخبر عنه رسول الله ﷺ حين خاطب أصحابه بقوله:

«إنكم ستحرقون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرصعة وبئست الفاطمة»^(١).

١٠- إنّ حديث ابن مسعود المتقدم يكشف عن أنّ الصحابة هم الذين سألوا رسول الله ﷺ عن الخلفاء من بعده، وهذا يلفت النظر إلى نقطتين:

أ- إنه ليس من المنطقي أن يسأل الصحابة رسول الله ﷺ عن الأمراء الذين يتسلطون على رقاب الناس بالقهر والغلبة، وهو ذلك الرسول العظيم الذي ختم الرسالات فلا نبي بعده.

إذن لا بدّ أن يكون السؤال عن الخلفاء الذين نصّبهم رسول الله ﷺ من بعده؛ وهم أهل بيته ﷺ بنصّ حديث الغدير وحديث الثقلين وغيرهما، وهذاديدن وطريقة اعتادها الصحابة آنذاك، فقد سألوا أبا بكر وعمر عن الذي يلي الأمر من بعدهما.

(١) صحيح البخاري، ج ٤، ص ٣٥٥.

ب - إنّ النبي ﷺ أراد من الإمرة والخلافة من يكون مؤهلاً ومستحقاً لها، فلا معنى لحمل الحديث على أمثال معاوية ويزيد مروان والوليد وأمّثالهم، الذين عاثوا في الأرض فساداً، ولعبوا بمقدّرات الأمة الإسلامية بما شاءوا ورغبوا، فالمراد من الخليفة هو من يستمدّ سلطته من الشارع الأقدس، ومن أجل ذلك ذكر شارح سنن أبي داود في شرحه (عون المعبود) أنّ: «السييل في هذا الحديث، وما يتعقّبه في هذا المعنى أن يُحمل على المقسطين منهم، فإنّهم هم المستحقّون لاسم الخليفة على الحقيقة»^(١).

١١ - بعد أن صدع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بذكر الخلفاء من بعده، وأنّهم اثنا عشر خليفة، كلّهم من قريش ومن بني هاشم، وكلّهم يعمل بالهدى ودين الحقّ، لم يكتفِ بذلك - ولعلّه لما حصل من الضجّة واللغط المفتعل - بل قام خطيباً، بعد رجوعه من حجة الوداع في طريقه إلى المدينة في غدير خمّ، ونصب عليّاً خليفةً من بعده، فعين أوّل خليفة من الخلفاء الاثني عشر، وبادر بعد ذلك قائلاً:

«إني تاركُ فيكمُ الخَلِيفَتَيْنِ مِن بَعْدِي؛ كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَن يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ»^(٢).

حينها عرف الناس من هم الخلفاء بعد رسول الله ﷺ، فأتّم بذلك الحجة على الخلق، لكي يسدّ بذلك منافذ الريب والتشكيك، ولئلا يقول أحد: إنّني لم أسمع، أو خفي عليّ، أو صمّيتها أو صمّيتها الناس!

١٢ - ما ورد من الأحاديث المتظافرة التي نصّت على إمامة أهل البيت (عليهم السلام) والتي تناولت الأئمة الاثني عشر بذكر أسمائهم على نحو التفصيل، ومن جملة هذه الاحاديث:

(١) عون المعبود، العظيم آبادي، ج ١١، ص ٢٤٥.

(٢) المصنّف، ابن أبي شيبة الكوفي، ج ٦، ص ٣٠٩؛ كتاب السنّة، صص ٣٣٧ و ٦٢٩؛ مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ١٨٢؛ المعجم الكبير، ج ٥، صص ١٥٣ و ١٥٤؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ١٧٠. قال عقبه: «رواه الطبراني ورجاله ثقات»؛ ج ٩، صص ١٦٢ و ١٦٣، وقال عقبه: «رواه أحمد وإسناده جيد»؛ الجامع الصغير، ج ١، ص ٤٠٢؛ الدر المنثور، ج ٢، ص ٢٨٥.

أ- ما جاء في فرائد السمطين للحموي المصري^(١):

«عن مجاهد عن ابن عباس قال: قدم يهودي على رسول الله ﷺ يقال له: نعثل، فقال: يا محمد، إني أسألك عن أشياء - إلى أن قال - فأخبرني عن وصيك من هو؟ فما من نبي إلا وله وصي، وإن نبينا موسى بن عمران أوصى إلى يوشع بن نون، فقال: (نعم، إن وصيي والخليفة من بعدي علي بن أبي طالب عليه السلام)، وبعده سبطاي: الحسن ثم الحسين، يتلوهُ تسعة من صلب الحسين أئمة أبرار)، قال: يا محمد فسمهم لي؟ قال: (نعم، إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، ثم ابنه علي، ثم ابنه الحسن، ثم الحجة بن الحسن؛ أئمة عدد نقيب بني إسرائيل، فهذه اثنا عشر)»^(٢).

ب- ونقل الحموي أيضاً في فرائده، عن رسول الله ﷺ، قال:

«أيها الناس! إن الله عز وجل أمرني أن أنصب لكم إمامكم، والقائم فيكم بعدي، ووصيي، وخليفتي... ولكن أوصيائي منهم: أولهم أخي، ووزير، ووارثي، وخليفتي في أمتي، وولي كل مؤمن بعدي، هو أولهم ثم ابني الحسن، ثم ابني الحسين، ثم التسعة من ولد الحسين، واحداً بعد واحد حتى يردوا علي الحوض..»^(٣).

وهكذا ينقل الحموي ذلك في مواطن عديدة، وروايات عديدة وبطرق مختلفة،

فراجع.

ج- الحافظ أبو محمد بن أبي الفوارس في كتابه (الأربعين)^(٤)، فقد أخرج أيضاً ذكر

(١) أطرى عليه الذمهي ت/ ٧٤٨ هـ - في (تذكرة الحفاظ)؛ حيث قال: «الإمام أحدث الأوحاد الأكمل فخر الإسلام، صدر الدين، إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن حمويه الخراساني الجويني شيخ الصوفية... كان شديد الاعتناء بالرواية وتحصيل الأجزاء، حسن القراءة، مليح الشكل مهيباً، ديناً صالحاً، مات سنة اثنتين وعشرين وسبع مائة»، ج ٤، ص ١٥٠٦.

(٢) فرائد السمطين، الحموي، ج ٢، ص ١٣٣ و ١٣٤، وبنفس الألفاظ ما جاء في ينابيع المودة، ج ٣، ص ٢٨٢.

(٣) فرائد السمطين، ج ١، صص ٣١٥ - ٣١٨.

(٤) الأربعين، ابن أبي الفوارس، ص ٣٨، نقلاً عن شرح أحقاق الحق للسيد المرعشي، ج ١٣، ص ٥٩.

فيها الصفات التي تؤهلها لأن تكون منبع الهداية للبشرية، لذا أجمعت الأمة على أنّ هؤلاء العترة لهم من الخصائص والمميزات ما لم تكن لغيرهم، رغم ما عانوه من ظلم واضطهاد، فهم الذين تنطبق عليهم خصوصيات الاثني عشر، التي بينها النبي ﷺ في أحاديث الاثني عشر المتقدمة. لكن - وللأسف الشديد - فإن أصحاب المطامع آلوا على أنفسهم إلا أن يُقصوا وينحوا أهل البيت ﷺ عن مناصبهم ومراتبهم التي رتبهم الله فيها، ولم يكتفوا بذلك بل تآدوا في تعريض أهل البيت ﷺ لألوان الظلم والاضطهاد، والمعاملة السيئة الفظة الغليظة، التي يندى لها الجبين، وتعتصر منها القلوب ألماً ومرارة، ولم يكن لهم ذنبٌ سوى أنهم كانوا الامتداد الإلهي لخط الرسالة، وكانوا أمناً، والرقباء عليها، فهم الثقل الموازي للقرآن الكريم.

ومما تقدم تتضح الإجابة على ما قد يقال من أنّ وصف عزة الإسلام بأولئك الخلفاء الاثني عشر لا ينطبق على أئمة الشيعة، حيث إنّ الموقع السامي والريادي والمكانة العظيمة التي يمتلكها أهل البيت ﷺ في نفوس الأمة الإسلامية هي التي حفظت للإسلام عزّته، وهذا ما أكده علماء السنة في أغلب كتبهم.

مضافاً إلى أنّ عزة الإسلام وصلاحه وبقائه إلى قيام الساعة، من المهام، والوظائف الأساسية التي أناط رسول الله ﷺ مسؤوليتها وتحقيقها بأهل البيت ﷺ، كما يكشف عن ذلك حديث الثقلين وحديث الغدير، وأتهم عدل القرآن، وأن النجاة والأمان والعزة عند الله لا تُنال إلا بالاعتصام والتمسك بهم، ومن يتبعهم يكون عزيزاً بعزة الله، مرضياً عنده تعالى.

كما أخرج ذلك الحاكم في مستدركه، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «النجوم أمانٌ لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمانٌ لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلةٌ من العربِ اختلّفوا فصاروا حزب إبليس»^(١).

(١) المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٤٩.

وقد صحّحه الحاكم، قال: «هذا الحديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»^(١).

وبنفس المضمون ما ورد في عدّة كثيرة من المصادر عن عمر: أنّ النبي ﷺ قال: «في كلّ خلوفٍ من أمتي عُدول من أهل بيتي، ينفون عن هذا الدّين تحريف الضّالّين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ألا وإنّ أئمتكم وفدكم إلى الله عزّ وجلّ، فانظروا من توفّدون»^(٢).

وعن عكرمة، عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مَمَاتِي، وَيَسْكُنَ جَنَّةَ عَدَنَ غَرَسَهَا رَبِّي، فَلْيُؤَالِ عَلِيًّا، وَلْيُؤَالِ وَلِيَّهُ، وَلْيَقْتَدِ بِالْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِي؛ فَإِنَّهُمْ عِزَّتِي، خَلَقُوا مِنْ طِبَّتِي، رَزَقُوا فَهْمًا وَعِلْمًا، وَيَلُّ لِلْمُكْذِبِينَ بِفَضْلِهِمْ مِنْ أُمَّتِي، الْقَاطِعِينَ فِيهِمْ صِلَاتِي، لَا أَنَا هُمْ اللَّهُ سَفَاعَتِي»^(٣).

وعن عمّار بن ياسر، قال رسول الله ﷺ: «أَوْصِي مَنْ آمَنَ بِي وَصَدَّقَنِي بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ مَنْ تَوَلَّاهُ فَقَدْ تَوَلَّانِي، وَمَنْ تَوَلَّانِي فَقَدْ تَوَلَّى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ أَحَبَّهُ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَحَبَّنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ تَعَالَى، وَمَنْ أَبْغَضَهُ فَقَدْ أَبْغَضَنِي، وَمَنْ أَبْغَضَنِي فَقَدْ أَبْغَضَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ».

أورده الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال: «رواه الطبراني بإسنادين أحسب فيها جماعة ضعفاء، وقد وثّقوا»^(٤).

وقد أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق بطرق كثيرة^(٥).

وعن وهب بن حمزة، قال:

(١) المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٤٩.

(٢) ذخائر العقبي، ص ١٧؛ الصواعق المحرقة، ص ٣٥٢؛ رشفة الصادي، أبو بكر الحضرمي، ص ١٧؛ ينابيع المودة، ج ٢، ص ١١٤.

(٣) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٤٠؛ حلية الأولياء، ج ١، ص ٨٦.

(٤) مجمع الزوائد، ج ٩، صص ١٠٨ و ١٠٩.

(٥) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٣٩، وما بعدها.

«صحبت علياً إلى مكة فرأيتُ منه بعض ما أكره، فقلت: لئن رجعت لأشكوّنك إلى رسول الله ﷺ، فلما قدمت لقيت رسول الله ﷺ فقلت: رأيتُ من عليّ كذا وكذا، فقال: لا تقل هذا، فهو أولى الناس بكُم بعدي»^(١).

وعن زيد بن أرقم، قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مَوْتِي، وَيَسْكُنَ جَنَّةَ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَنِي رَبِّي، فَإِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ غَرَسَ قَصَبَاتِهَا بِيَدِهِ؛ فَلْيَتَوَلَّ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنَّهُ لَنْ يُخْرِجَكُم مِّنْ هُدْيِي، وَلَنْ يُدْخِلَكُم فِي ضَلَالَةٍ»^(٢).

وقد أخرجه الحاكم في المستدرک وقال عنه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»^(٣).

إلى غير ذلك من المصادر الكثيرة، والروايات المتواترة معني ومضموناً، مع صحّتها وصراحتها، وأدنى ما نُجيب عمن أراد التشكيك بها: أنّها تفيد القطع واليقين؛ لتعدد ألفاظها، وكثرة طرقها، والمصادر التي نقلتها، فهي أحاديث نبوية يقوي بعضها بعضاً لإثبات مضمونها بالقطع واليقين، وهو وجوب التمسك بولاية أهل البيت ﷺ، واتباع هديهم.

فعرّة الإسلام إذن، والحفاظ على وجوده الحقيقي وقيمه ومبادئه الأصيلة، تتحقّق بأهل البيت ﷺ واتباع منهجهم الداعي إلى التقوى والإخلاص والاستقامة والصلاح وغيرها من المعارف الروحية والقيم الأخلاقية، وليست عرّة الإسلام بالتظاهر بالإسلام، واتخاذ شعاراً للتسلّط على رقاب الناس بالقهر والغلبة! ومن هنا نجد أنّ الحكم الإسلاميّ على يد الظلمة تحوّل إلى ما كان عليه قبل الإسلام من كونه مُلكاً عضواً لا يحمل من قيم الإسلام شيئاً.

(١) المعجم الكبير، ج ٢٢، ص ١٣٥؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٠٩؛ فيض القدير، ج ٤، صص ٤٧٠ و ٤٧١.

(٢) المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٩٤.

(٣) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٣٠.

ومّا تقدّم تتّضح الإجابة على ما قد يقال من أنّ الوارد في الحديث هو: «كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ»، والحال أنّ أهل البيت (عليهم السلام) ما اجتمعت عليهم الأمّة.

وحاصل الجواب: هو أنّ هذه الجملة لم ترد إلّا في رواية أبي خالد، عن جابر (الطريق السادس) التي أخرجها أبو داود في سننه، وقد تفرّد بها، مضافاً إلى أنّ بعضهم - كالألباني - قد ضعّف رواية أبي خالد؛ حيث قال في (سلسلة الأحاديث الصحيحة): «وهذا سند ضعيف، رجاله كلّهم ثقات غير أبي خالد هذا، قال الذهبي: "ما روى عنه سوى ولده"، وقد صحّح له الترمذي، وفي (التقريب) أنّه مقبول؛ يعني لئن الحديث... قلت: وقد تفرّد بهذه الجملة: (كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ)»^(١).

والتضعيف ذاته ذكره أيضاً في تعليقه على سنن أبي داود، حيث قال بعد أن أورد الحديث: «صحيح، دون قوله: (تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ)»^(٢).

وهذا هو الأقرب للصواب؛ إذ إنّ أبا خالد قد وثّقه أبو حاتم، وابن حبان، والذهبي كما تقدّم، وصدر روايته: «لا يزال هذا الدين قائماً حتّى يكون عليكم اثنا عشر خليفة» قد ورد في كثير من الأحاديث الصحيحة كما تقدّم.

نعم، قوله: «كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ»، لا يمكن الأخذ به؛ لتفرّده به، ولقدح بعضهم فيه.

ومّا يؤيد عدم صحّة صدور هذه العبارة من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هو عدم انطباقها على الواقع أصلاً، حيث لم نجد شخصاً اجتمعت عليه الأمّة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل البعض ممّن ادعي كونه من الخلفاء الاثني عشر لم يجتمع عليه أغلب الأمّة، فضلاً عن جميعها؛ ولذا قال ابن كثير في البداية والنهاية: «فإن قال: أنا لا أعتبر إلّا من اجتمعت الأمّة عليه، لزمه على هذا القول أن لا يعدّ عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) ولا ابنه؛ لأنّ الناس لم يجتمعوا عليهما؛ وذلك أنّ أهل الشام بكما لم يبايعوهما... ولم يقيّد بأيام مروان،

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ١، ص ٧٢٠.

(٢) سنن أبي داود، ج ٢، ص ٥٠٨.

ولا ابن الزبير؛ لأنّ الأُمَّة لم تجتمع على واحد منهما»^(١).

وهذا ما اعترف به ابن حجر العسقلاني أيضاً في فتح الباري^(٢).

مضافاً إلى أنّ أكثر من أدّعي اجتماع الأُمَّة عليه؛ كيزيد بن معاوية، ومروان بن الحكم، والوليد، ومروان الحمار، وغيرهم، لم يكن متوفراً على خصائص الخلفاء الاثني عشر، من كونهم يعملون بالهدى ودين الحق، وأنّهم قيّمون على الدين، والدين قائم بهم، وغير ذلك من الصفات السامية، التي تقدّم ذكر بعضها.

أقوال علماء السنّة في دلالة حديث الاثني عشر خليفة

بعد أن اتّفق المسلمون على هذه الحقيقة التي كشف النقاب عنها رسول الله ﷺ، وأنّ الخلفاء من بعده اثنا عشر خليفة، نجد أنّ الكثير من محدّثي ومفسّري أهل السنّة واجهوا إشكاليّة صعبة في تعيين الخلفاء الاثني عشر؛ لأنّهم من جهة إن أخذوا بظواهر النصوص الواردة في الخلفاء الاثني عشر، فإنّ ذلك يتناقض ويتنافى مع ما تسالموا عليه في مسألة الخلافة لديهم، ولما رووه صحيحاً عن رسول الله ﷺ من أنّ الخلافة من بعده ثلاثون عاماً، ثم تكون ملكاً عضوضاً، ومن جهة أخرى فإنّ رفض هذه النصوص لا تسمح به القوّة السنّديّة التي تملكها، وعلى هذا الأساس تباينت الآراء، وتناقضت التفاسير حول هذه الحقيقة، وتضاربت التصريحات والردود بعضها مع البعض الآخر، فتجدهم تارة يعبرون بـ: (وقع لي فيه شيء)، أو: (قيل)، أو: (الذي يغلب على الظنّ)، أو: (والله أعلم بمراد نبيّه)، وإكثارهم من قول: (والله أعلم) بين الحين والآخر، ممّا يكشف عن تحبّطهم وحيرتهم في تفسير حديث الخلفاء تفسيراً واقعياً صحيحاً، وإليك أبرز تلك المحاولات التفسيرية:

١- قال ابن العربي: «فعددنا بعد رسول الله ﷺ اثني عشر أميراً فوجدنا أبا بكر،

(١) البداية والنهاية، ج ٦، ص ٢٨٠.

(٢) فتح الباري، ج ١٣، ص ١٨٢.

وعمر، وعثمان، وعليّ، والحسن، ومعاوية، ويزيد، ومعاوية بن يزيد، ومروان، وعبد الملك بن مروان، والوليد بن عبد الملك، وسليمان، وعمر بن عبد العزيز، ويزيد بن عبد الملك، ومروان بن محمّد بن مروان، والسفّاح...» إلى أن قال: «وإذا عددنا منهم اثني عشر انتهى العدّد بالصورة إلى سليمان، وإذا عددناهم بالمعنى كان معنا منهم خمسة: الخلفاء الأربعة وعمر بن عبد العزيز، ولم أعلم للحديث معنى!!»^(١).

٢- قال ابن المهلب: «لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث - يعني بشيء معيّن - فقوم قالوا: يكونون بتوالي إمرتهم، وقوم قالوا: يكونون في زمن واحد كلّهم يدّعي الإمارة - قال: - والذي يغلب على الظنّ أنّه (عليه الصّلاة والسلام) أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن، حتّى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً، قال: ولو أراد غير هذا لقال يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا، فلمّا أعرأهم من الخبر عرفنا أنّه أراد أنّهم يكونون في زمن واحد».

وعلق ابن حجر على ذلك بقوله: «وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري هكذا مختصرة»^(٢).

٣ - قال السيوطي: «فقد وجد من الاثني عشر خليفة: الخلفاء الأربعة، والحسن، ومعاوية، وابن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، هؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضمّ إليهم المهتدي من العباسيّين؛ لأنّه فيهم كعمر بن عبد العزيز في بني أميّة، وكذلك الطاهر؛ لما أوتيّه من العدل، وبقي الاثنان المنتظران: أحدهما المهديّ؛ لأنّه من آل بيت محمّد ﷺ»^(٣).

وقد علق عليه الأستاذ أبو ريّة بقوله: «ولم يبيّن المنتظر الثاني!! ورحم الله من قال في

(١) شرح صحيح الترمذي، ابن العربي، ج ٩، ص ٦٨.

(٢) فتح الباري، ج ١٣، ص ١٨٢.

(٣) تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، ص ١٦.

السيوطي: إنّه حاطب ليل^(١)»^(٢).

٤ - قال ابن حجر، عن أبي الحسين بن المنادي في الجزء الذي جمعه في المهدي: «يحتمل في معنى حديث (يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً) أن يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، فقد وجدتُ في كتاب دانيال:

(إِذَا مَاتَ الْمَهْدِيُّ مَلَكَ بَعْدَهُ خَمْسَةُ رِجَالٍ مِنْ وَلَدِ السَّبْطِ الْأَكْبَرِ، ثُمَّ خَمْسَةُ مِنْ وَلَدِ السَّبْطِ الْأَصْغَرِ، ثُمَّ يُوصِي آخَرُهُمْ بِالْخِلَافَةِ لِرَجُلٍ مِنْ وَلَدِ السَّبْطِ الْأَكْبَرِ، ثُمَّ يَمْلِكُ بَعْدَهُ وَلَدُهُ، فَيَتِمُّ بِذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ مَلَكًا، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِمَامٌ مَهْدِيٌّ)»^(٣).

ولعلّ ذلك القائل بأنّ الاثني عشرية فكرة يهودية أخذها الشيعة من كتاب دانيال عليه السلام، لم يكن مطلعاً على كلام ابن حجر العسقلاني، فمن الواضح من خلال هذا النصّ أنّ علماء السنّة كأبي الحسين بن المنادي هم الذين رجعوا إلى كتاب دانيال لمحاولة إيجاد تفسير لـ «اثني عشر خليفة».

وقد ردّ ابن حجر كلام ابن المنادي، قال: «والوجه الذي ذكره ابن المنادي ليس بواضح»^(٤).

٥ - قال النووي: «وقال القاضي عياض في جواب القول: إنّه ولي أكثر من هذا العدد؟، قال: وهذا اعتراض باطل؛ لأنّه عليه السلام لم يقل: (لا يلي إلّا اثنا عشر خليفة)، وإنّما قال: (يلي)، وقد ولي هذا العدد، ولا يضرّ كونه وُجد بعدهم غيرهم... ويحتمل أوجهاً أُخر، والله أعلم بمراد نبيّه»^(٥).

٦ - قال ابن الجوزي في (كشف المشكل): «قد أطلتُ البحث عن معنى هذا

(١) يقال لمن يتكلّم بالغثّ والسمين: حطّب ليل؛ لأنّه لا يبصر ما يجمع في حبله. الصحاح، الجوهري، ج ١، ص ١١٣ (حطب).

(٢) أضواء على السنّة المحمّدية، أبو ريّة، ص ٢٣٥.

(٣) فتح الباري، ج ١٣، ص ١٨٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٥) شرح صحيح مسلم، النووي، ج ١٢، صص ٢٠١ - ٢٠٣.

الحديث وتطلّبت مظانّه، وسألت عنه فلم أقع على المقصود به؛ لأنّ ألفاظه مختلفة، ولا أشكّ أنّ التخليط فيها من الرواة، ثمّ وقع لي فيه شيء...»^(١).

ثمّ اختار قولاً آخر، وهو أنّ الحديث إشارة إلى عدد الخلفاء من بني أميّة، قال: «وأول بني أميّة يزيد بن معاوية، وآخرهم مروان الحمار، وعدّتهم ثلاثة عشر، ولا يعدّ عثمان ومعاوية، ولا ابن الزبير؛ لكونهم صحابة، فإذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم - للاختلاف في صحبته، أو لأنّه كان متغلباً بعد أن اجتمع الناس على عبدالله بن الزبير - صحّت العدّة»^(٢).

وقال ابن حجر في معرض تعليقه على كلام ابن الجوزي: «وأما محاولة ابن الجوزي... ظاهر التكلّف»^(٣).

٧- قال البيهقي: «وقد وجد هذا العدد بالصفة المذكورة إلى وقت الوليد بن يزيد بن عبد الملك، ثمّ وقع الهرج والفتنة العظيمة، ثمّ ظهر ملك العباسيّة، وإنّما يزيدون على العدد المذكور، إذا تركت الصفة المذكورة فيه أو عدّ منهم من كان بعد الهرج المذكور فيه»^(٤).

وردّه ابن كثير بقوله: «فهذا الذي سلكه البيهقي وقد وافقه عليه جماعة، من أنّ المراد بالخلفاء الاثني عشر المذكورين في هذا الحديث هم المتتابعون إلى زمن الوليد بن يزيد بن عبد الملك الفاسق، الذي قدّمنا الحديث فيه بالذم والوعيد، فإنّنه مسلّك فيه نظر... وعلى كلّ تقدير فهم اثنا عشر، قبل عمر بن عبد العزيز، فهذا الذي سلكه على هذا التقدير يدخل في الاثني عشر يزيد بن معاوية، ويخرج منهم عمر بن عبد العزيز، الذي أطبق الأئمّة على شكره وعلى مدحه، وعدّوه من الخلفاء الراشدين»^(٥).

(١) فتح الباري، ج ١٣، ص ١٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤) نقله عن البيهقي ابن كثير في البداية والنهاية، ج ٦، ص ٢٧٩.

(٥) البداية والنهاية، ج ٦، صص ٢٧٩ و ٢٨٠.

فهذه جملة من أقوال علماء السنّة في بيان معنى حديث الاثني عشر خليفة، ولا يخفى ما تختزل في داخلها من التكلّف والحيرة والارتباك، وكلّها تفتقر للدليل والشاهد ولا تعدّو عن كونها استحسانات لا غير.

حاصل الكلام في دلالة حديث الاثني عشر خليفة

إنّ حديث الاثني عشر خليفة حقيقة صادرة عن رسول الله ﷺ، وقد تواترت الروايات من الفريقين بنقلها باللسن مختلفة، كلّها تشير إلى مضمون واحد هو أنّ هذا الأمر لا يزال صالحاً حتّى يكون اثنا عشر خليفة كما تقدّم.

ولم يتمكّن علماء السنّة من تقديم تفسير واقعي لحقيقة الاثني عشر خليفة، وخير شاهد على عجزهم عن فهمها وتفسيرها هو تفسيراتهم المضطربة والمتناقضة فيما بينها، بالرغم ممّا ارتكبه من تكلف ظاهر على حدّ تعبير بعضهم، لاسيّما وأنّ البعض^(١) قد أوكل تفسير حديث الاثني عشر إلى الله تعالى بعد أن عجز عن تفسيره تفسيراً صحيحاً!

والخصائص والمميّزات التي تحملها أحاديث الاثني عشر لا تنطبق في الواقع الخارجي إلّا على الأئمة من أهل البيت ﷺ، كصفة «صالح أمر الأمّة والناس بهم»، و«كلّهم يعمل بالهدى ودين الحق»، ونحوها.

فهذه الخصائص لا تنسجم ولا تنطبق إلّا على عترة أهل البيت ﷺ، فضلاً عمّا يحمله أهل البيت ﷺ من مميّزات استثنائية ومؤهلات علميّة وعملية بإجماع أهل العلم، وعلى جميع المستويات الفكرية والروحية ونحوها.

فكلّ هذا يؤكّد ويدعم كون حديث الاثني عشر خليفة لا يمكن انطباقه إلّا على أهل البيت ﷺ.

(١) شرح صحيح مسلم، ج ١٢، ص ٢٠٣.

البحث الثالث: حديث المنزلة

استدلّ الإماميّة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته من السنّة النبويّة الشريفة بقول رسول الله صلى الله عليه وآله لأمر المؤمنين عليه السلام:
 «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي».
 وهذا الحديث الشريف لا شبهة فيه من حيث السند؛ فقد ورد في الصحاح السنّة وغيرها من أمّهات مصادر السنّة، وهو من الأحاديث المتواترة، وسنقتصر هنا على ذكر بعض ألفاظه:

طرق حديث المنزلة

أخرج محدّثو السنّة وحفّاظهم حديث المنزلة بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، وهذه إشارة مقتضبة لبعضها:

١ - حديث سعد بن أبي وقاص

رُوي حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص بعدّة طرق، من جملتها:

الطريق الأول: عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد

أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى شعبة، عن سعد، قال: سمعت إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال:

«قال النبي صلى الله عليه وآله لعلّي: (أما ترضى أن تكون منّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى)»^(١).
 وأخرجه مسلم في صحيحه أيضاً^(٢).

الطريق الثاني: عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد

أخرج البخاري بسنده إلى شعبة، عن الحكم، عن مصعب بن سعد، عن أبيه:

(١) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٥٩.

(٢) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٠.

«أن رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك واستخلف علياً، فقال: (أُتَخَلَّفُنِي فِي الصَّبِيانِ وَالنِّسَاءِ؟) قال: (أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ كَيْسَ نَبِيٍّ بَعْدِي)»^(١).

وأخرجه مسلم في صحيحه أيضاً بلفظ قريب منه^(٢).

الطريق الثالث: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد

أخرج مسلم في صحيحه بسنده إلى سعيد بن المسيب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال:

«قال رسول الله ﷺ لعلي: (أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي)، قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً، فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت: أنت سمعته؟ فوضع إصبعيه على أذنيه، فقال: نعم، وإلا فاستكثنا^(٣)»^(٤).

وأخرجه في صحيحه أيضاً من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال:

«أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ﷺ فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول له خلفه في بعض مغازيه فقال له علي: (يَا رَسُولَ اللَّهِ خَلَفْتَنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيانِ؟) فقال له رسول الله ﷺ: (أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبُوَّةَ بَعْدِي). وسمعته يقول يوم خيبر: (لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ)، قال فتناولنا لها، فقال:

(١) صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٠٢.

(٢) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٠.

(٣) فاستكثنا: أي: صمتنا. النهاية، ابن الأثير، ج ٢، ص ٣٨٤ (سكك).

(٤) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٠.

(أدعوا لي عليّاً)، فأتي به أرمداً، فبصق في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه. ولما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾^(١) دعا رسول الله ﷺ عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: (اللهم هؤلاء أهلي)^(٢).

الطريق الرابع: عن عبد الرحمن بن سابط، عن سعد

أخرج ابن ماجّة في سننه من طريق موسى بن مسلم، عن ابن سابط — وهو عبد الرحمن — عن سعد بن أبي وقاص، قال:

«قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد فذكروا عليّاً، فنال منه، فغضب سعد وقال: تقول هذا لرجل سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ)، وسمعتُهُ يقول: (أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي)، وسمعتُهُ يقول: (لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ الْيَوْمَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ؟!)»^(٣).
قال الألباني عقبه: «صحيح»^(٤).

الطريق الخامس: عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها سعد

أخرج أحمد من طريق الجعيد بن عبد الرحمن، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها: «إِنَّ عَلِيّاً ﷺ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى جَاء ثِنِيَةَ الْوَدَاعِ، وَعَلِيٌّ ﷺ يَبْكِي، يَقُولُ: (تُخَلِّفُنِي مَعَ الْخَوَالِفِ؟) فَقَالَ: (أَوْ مَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا النَّبُوءَةُ؟)»^(٥).

قال شعيب الأرنؤوط عقبه: «إسناده صحيح على شرط البخاري»^(٦).

(١) آل عمران: ٦١.

(٢) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٠.

(٣) سنن ابن ماجّة، ج ١، ص ٤٥.

(٤) المصدر نفسه، الأحاديث مذيّلة بأحكام الألباني عليها.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٧٣.

(٦) المصدر نفسه، الأحاديث مذيّلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

الطريق السادس: عن سعيد بن المسيّب، عن سعد

أخرج أحمد من طريق عليّ بن زيد، عن سعيد بن المسيّب، قال: «قلت لسعد بن مالك: إنّي أريد أن أسألك عن حديث وأنا أهالك أن أسألك عنه، فقال: لا تفعل يا بن أخي، إذا علمت أنّ عندي علماً فسلني عنه ولا تهبني، قال: فقلت: قول رسول الله ﷺ لعليّ ﷺ حين خلفه بالمدينة في غزوة تبوك، فقال سعد ﷺ: خلف النبي ﷺ عليّاً ﷺ بالمدينة في غزوة تبوك، فقال: (يا رسول الله، أتحلفني في الخليفة في النساء والصبيان؟) فقال: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟)، قال: (بلى يا رسول الله) قال: فأدبر عليّ مسرعاً كآني أنظر إلى غبار قدميه يسطع، وقد قال حماد: فرجع عليّ مسرعاً»^(١).

قال شعيب الأرنؤوط عقبه: «صحيح»^(٢).

وأخرجه أيضاً من طريق معمر، عن قتادة وعليّ بن زيد بن جدعان، قال: ثنا ابن المسيّب، حدّثني ابن لسعد بن مالك، ثنا عن أبيه، قال:

«دخلت على سعد فقلت: حديثاً حدّثنيه عنك حين استخلف رسول الله ﷺ عليّاً ﷺ على المدينة، قال: فغضب، فقال: من حدّثك به؟ فكرهت أن أخبره أنّ ابنه حدّثنيه فيغضب عليه، ثم قال: إنّ رسول الله ﷺ حين خرج في غزوة تبوك استخلف عليّاً ﷺ على المدينة، فقال عليّ: (يا رسول الله، ما كنت أحبّ أن تخرج وجهاً إلّا وأنا معك)، فقال: (أو ما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبيّ بعدي؟)»^(٣).

قال شعيب الأرنؤوط عقبه: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير عليّ بن زيد فمن رجال أصحاب السنن»^(٤).

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٧٠.

(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(٤) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

وأخرجه الطبراني بسنده إلى عليّ بن حسين، حدّثني سعيد بن المسيّب، أنّ سعد بن أبي وقاص حدّثه، أنّ رسول الله ﷺ قال لعليّ: «أَنْتَ بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»^(١).

وأخرجه أبو يعلى من طريق حرب بن شداد، عن سعيد بن المسيّب، عن سعد^(٢)، قال حسين سليم أسد: «رجالہ رجال الصحيح»^(٣).

٢ - حديث ابن عباس

أخرج أحمد بسنده إلى عمرو بن ميمون أنّه سمع ابن عباس في حديث طويل، جاء فيه:

«وخرج بالنّاس في غزوة تبوك، قال: فقال له عليّ: (أَخْرِجْ مَعَكَ؟)، قال: فقال له نبيّ الله: (لا)، فبكى عليّ، فقال له: (أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيِّ؟ إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي؟)، قال: وقال له رسول الله ﷺ: (أَنْتَ وَلِيِّي فِي كُلِّ مَوْمِنٍ بَعْدِي)»^(٤).

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري، وهو ثقة وفيه لين»^(٥).

ورواه الألباني مختصراً في كتابه (ظلال الجنّة في تخريج السنّة لابن أبي عاصم)، وقال عقبه في تقييمه لطريق الحديث: «حسن»^(٦).

وأخرجه الحاكم في مستدركه وصحّحه؛ حيث قال عقبه: «هذا حديث صحيح

(١) المعجم الكبير، ج ١، ص ١٤٨.

(٢) مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٨٦.

(٣) المصدر نفسه، الأحاديث مذيّلة بأحكام حسين سليم أسد عليها.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٣٠.

(٥) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٥٧.

(٦) ظلال الجنّة في تخريج السنّة، محمّد بن ناصر الألباني، ج ٢، ص ٣٣٧، المطبوع مع كتاب السنّة لابن أبي عاصم.

الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة»^(١)، ووافقه الذهبي في التلخيص؛ حيث قال: «صحيح»^(٢).

وأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب (السنة) بسنده إلى عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، وفيه:

«قال رسول الله ﷺ عليّ: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنك لست نبياً، وأنت خليفتي)»^(٣)، قال الألباني في حاشيته على الكتاب: «إسناده حسن»^(٤).

وأخرجه الطبراني من طريق محمود بن محمد المروزي، ثنا حامد بن آدم المروزي، ثنا جرير، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال:

«لما آخا النبي ﷺ بين أصحابه بين المهاجرين والأنصار، فلم يؤاخ بين عليّ بن أبي طالب وبين أحد منهم، خرج عليّ ﷺ مغضباً حتى أتى جدولاً من الأرض فتوسّد ذراعه، فسفّ عليه الريح، فطلبه النبي ﷺ حتى وجده، فوكزه برجله فقال له: (قم، فما صلحت أن تكون إلا أبا تراب، أعضبت عليّ حين واخيت بين المهاجرين والأنصار، ولم أواخ بينك وبين أحد منهم؟! أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا إنه ليس بعمدي نبي؟ ألا من أحببك حُفّ بالأمن والإيمان، ومن أبغضك أماته الله ميتة الجاهليّة، وحوسب بعمله في الإسلام)»^(٥).

وسند هذا الحديث معتبر من الناحية الرجالية^(٦).

(١) المستدرک على الصحيحین، ج ٣، ص ١٤٣.

(٢) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٣) کتاب السنة، ص ٥٥١.

(٤) المصدر نفسه، وهامشه حاشية الألباني.

(٥) المعجم الكبير، ج ١١، ص ٧٥.

(٦) فالحديث عن جرير عن ليث عن مجاهد، والطريق من جهتهم تام لا كلام فيه؛ لأن هؤلاء من أعلام الطائفة السنية السنية ولا حاجة لذكر توثيقهم، وأمّا محمود بن محمد المروزي، فقد قال عنه الخطيب البغدادي: «روى عنه محمد بن مخلّد، وعبد الصمد بن علي الطستي وأبو سهل بن زياد وإسماعيل بن علي الخطيبي وأبو علي بن الصواف أحاديث مستقيمة» تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ١٩٤، كما قال عنه الذهبي: «محمود بن محمد المروزي: مشهور، طوف وسمع داود بن رشيد وعلي بن حجر وطبقتهما، وعنه الطستي وابن الصواف والطبراني، مستقيم الحديث»، ←

وأخرجه أيضاً بسنده إلى سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عباس، مختصراً^(١).
ورواه الهيثمي مختصراً أيضاً في زوائده وقال عقبه: «رواه البزار والطبراني إلا أنّه قال: (أنت مني بمنزلة هارون)، ورجال البزار رجال الصحيح، غير أبي بلج الكبير، وهو ثقة»^(٢).

وأخرجه بسنده إلى سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وفيه:
«قال رسول الله ﷺ لأُم سلمة: (هذا عليّ بن أبي طالبٍ لحمه لحمي، ودمه دمي، هو مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي)»^(٣).

وأخرجه الحافظ ابن عساكر بسنده إلى عبدالله بن داهر بن يحيى الرازي، حدّثني أبي، عن الأعمش، عن عباية الأسدي، عن ابن عباس، بنحو الحديث الأنف لابن عباس عن أمّ سلمة^(٤).

وقد وثق الخطيبُ البغداديُّ عبدالله بن داهر، قال في ترجمته: «عبدالله بن داهر بن يحيى الأحمري الرازي، شيخ صدوق»^(٥).

وأما داهر فقد اعترف ابن حجر ببراءته من الطعن وحصره بابنه عبدالله، حيث قال بعد أن أورد عن ابن عساكر حديث المنزلة الأنف: «ولم أرَ أحداً ذكر داهراً هذا - حتّى ولا ابن أبي حاتم ببلية، وإنّما لم يذكروه لأنّ البلاء كلّ من ابنه عبدالله، وقد ذكروه واكتفوا به»^(٦).

→ تاريخ الإسلام، ج ٢٢، ص ٣٠٩، (حوادث وفيات ٢٩١ - ٣٠٠). وأما حامد بن آدم الوارد في سند الحديث فقد أورده ابن حبان في كتابه الثقات، ج ٨، ص ٢١٨، وأخرج له الحاكم في المستدرک، ج ٢، ص ٥٨، وقال عنه ابن عدي في ترجمته: «لم أرَ في حديثه إذا روى عن ثقة شيئاً منكراً، وإنّما يؤتى ذلك إذا حدّث عن ضعيف» الكامل، ج ٢، ص ٤٦١.

(١) المعجم الكبير، ج ١١، ص ٧٤.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٩.

(٣) المعجم الكبير، ج ١٢، ص ١٨.

(٤) تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ٤٢.

(٥) تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٤٥٣.

(٦) لسان الميزان، ج ٢، ص ٤١٤.

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَغْزُو: (إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُقِيمَ أَوْ أُقِيمَ)، فَخَلَّفَهُ، فَقَالَ نَاسٌ: مَا خَلَّفَهُ إِلَّا لِشَيْءٍ كَرِهَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَتَضَاحَكَ ثُمَّ قَالَ: (يَا عَلِيُّ، أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي؟)»^(١).

٤ - حديث أبي سعيد الخدري

قال الهيثمي عقبه: «وفيه عطية العوفي، وثقه ابن معين، وضعفه أحمد وجماعة، وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح»^(٥).

(١) المعجم الكبير، ج ٥، ص ٢٠٣.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٤١.

(٣) المعجم الكبير، ج ٥، ص ٢٠٣.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٣٢.

(٥) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٨.

ووثّقه أيضاً محمّد بن سعد في طبقاته، قال: «وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة»^(١).

وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن أبي نضرة وعطيّة، فقال: أبو نضرة أحبّ إليّ»^(٢). وأبو نضرة ثقة، وهذا الكلام لأبي حاتم يدلّ على وثاقة عطية؛ لأنّه عبارة عن مقارنة بين ثقتين والسؤال عن الأوثق منهما، وإلاّ لو كان عطية ضعيفاً لقال كلاماً آخر غير ذلك.

ومن هذا القبيل قول يحيى بن سعيد القطّان لما سئل عن جبر بن نوف أبي الوداك، فقال: «هو أحبّ إليّ من عطية»^(٣).

وقال أبو بكر البزار: «روى عنه جلة الناس»^(٤).

وقد حسن وصحّح الترمذيّ له عدّة أحاديث في سننه^(٥)، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه حديثاً^(٦)، وقد سمّى كتابه بالمسند الصحيح المتّصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة^(٧)، وقال الحافظ ابن حجر: «إن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة... صلاحية الاحتجاج بها؛ لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علة قاذحة»^(٨). وقال ابن حجر في عطية: «صدوق يخطئ كثيراً»^(٩).

(١) محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٠٤.

(٢) الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٢٤١.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج ٢، ص ٢٤٣. تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٥٢.

(٤) تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٢٠٢.

(٥) سنن الترمذي، ج ١، ص ٢٩٦؛ ج ٢، ص ٣٩٤؛ ج ٣، صص ٢٢٨، ٣١٧ و ٣١٨؛ ج ٤، صص ٧ و ٨، ٤٢، ٤٦،

٨٤، ٩٦، ٢٦٠، ٢٦١؛ ج ٥، صص ٢٣، ٥٠، ١٣٧، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٠٣، ٣٧٢.

(٦) صحيح ابن خزيمة، ج ٣، ص ١٥٩.

(٧) أنظر: صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ٣؛ النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٢٢.

(٨) النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٩١.

(٩) تقريب التهذيب، ج ١، ص ٦٧٨.

٥ - حديث جابر بن عبد الله الأنصاري

أخرج أحمد من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله، قال: «لما أراد رسول الله ﷺ أن يخلف علياً عليه السلام، قال له علي: (ما يقول الناس في إذا خلفتني؟) قال: فقال: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس بعدي نبي؟) - أو: (لا يكون بعدي نبي؟) -»^(١).

وأخرجه الطبراني من طريق سمك، عن جابر، قال: «قال رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) إلا أنه لا نبي بعدي»^(٢).

٦ - حديث أسماء بن عميس

أخرج أحمد من طريق عبد الله بن نمير، قال: ثنا موسى الجهني، قال: حدثني فاطمة بنت علي، قالت: حدثني أسماء بنت عميس، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«يا علي، أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس بعدي نبي»^(٣).

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي، وهي ثقة»^(٤).

وقال شعيب الأرنؤوط عقبه أيضاً: «إسناده صحيح»^(٥).

وأخرج أحمد أيضاً من طريق يحيى بن سعيد، عن موسى الجهني، بلفظ قريب

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٣٣٨.

(٢) المعجم الكبير، ج ٢، ص ٢٤٧.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٤٣٨.

(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج ٩، ص ١٣٨.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٤٣٨.

منه^(١)، قال شعيب الأرنؤوط عقبه: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيح غير فاطمة بنت عليّ، وهو ابن أبي طالب»^(٢).

٧ - حديث أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام

أخرج الحاكم من طريق حكيم بن جبير، عن الحسن بن سعد مولى عليّ، عن عليّ عليه السلام، وفيه:

«فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَزَمَ عَلَيَّ لَمَّا تَخَلَّفْتُ قَبْلَ أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ: فَبَكَيْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا يُبْكِيكَ يَا عَلِيّ؟)، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يُبْكِينِي خِصَالُ غَيْرِ وَاحِدَةٍ؛ تَقُولُ قُرَيْشٌ غَدًا: مَا أَسْرَعَ مَا تَخَلَّفَ عَنِ ابْنِ عَمِّهِ وَخَذَلَهُ. وَيُبْكِينِي خِصْلَةٌ أُخْرَى؛ كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَتَعَرَّضَ لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا يَطُؤَنَّ مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا﴾ (التوبة: ١٢٠) - إِلَى آخِرِ الْآيَةِ - فَكُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَتَعَرَّضَ لِفَضْلِ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وَأَمَّا قَوْلُكَ: "تَقُولُ قُرَيْشٌ: مَا أَسْرَعَ مَا تَخَلَّفَ عَنِ ابْنِ عَمِّهِ وَخَذَلَهُ" فَإِنَّ لَكَ بِي أَسْوَةً؛ قَدْ قَالُوا: سَاحِرٌ وَكَاهِنٌ وَكَذَّابٌ، أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي؟ وَأَمَّا قَوْلُكَ: "أَتَعَرَّضُ لِفَضْلِ اللَّهِ" فَهَذِهِ أَبْهَارٌ مِنْ فُلُجْلُ جَاءَنَا مِنَ الْيَمَنِ فَبَعُهُ وَاسْتَمْتَعَ بِهِ أَنْتَ وَفَاطِمَةُ حَتَّى يَأْتِيَكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ؛ فَإِنَّ الْمَدِينَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِي أَوْ بِكَ»^(٣).

وقد صحّح الحاكم الحديث؛ حيث قال عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه»^(٤).

وأخرج حديث المنزلة الطبراني بسنده إلى قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عليّ، وفيه:

(١) انظر: مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٣٦٩.

(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مزيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

(٣) المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٣٦٧.

(٤) المصدر نفسه.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (خَلَفْتُكَ أَنْ تَكُونَ خَلِيفَتِي)»^(١).

قال الهيثمي في زوائده:

«وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (خَلَفْتُكَ أَنْ تَكُونَ خَلِيفَتِي)، قَالَ: أَتَخَلَّفُ عَنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي؟)»^(٢).

ثم قال الهيثمي عقبه: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح»^(٣).

حاصل الكلام في طرق حديث المنزلة

تقدّم ذكر نبذة مختصرة عن بعض طرق حديث المنزلة وألفاظه ومناسباته المختلفة، ممّا لا مجال للنقاش في كثير منها أو القدح بأسانيدها كما هو واضح، ممّا يقطع معه بصحة الحديث بل تواتره، وأعرضنا عن ذكر بقية الطرق، وقد ذكر الهيثمي كثيراً منها في زوائده فلاحظ.

دلالة حديث المنزلة

يتّضح لمن تأمل في طرق وألفاظ حديث المنزلة أنّه يدلّ على عدّة أمور، من جملتها:

١- إنّ حديث سعيد بن المسيّب عن عامر^(٤)، يدلّ بوضوح على أنّ حديث المنزلة غير مقيد بغزوة تبوك، بل هو مطلق، وتقييده بذلك يحتاج إلى الدليل، ممّا يعني أنّ الحديث قد صدر أكثر من مرّة.

كما أنّ تتبع ابن المسيّب للحديث، والتثبت من صدوره عن النبي ﷺ وتوجيه

(١) المعجم الأوسط، ج ٤، صص ٢٩٦ و ٢٩٧.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٤١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الحديث الأول، حديث سعد، الطريق الثالث: عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه

سعد.

سؤاله إلى سعد بن أبي وقاص مرة أخرى بنحو التعجّب، وتأكيد سعد لسماعه الحديث من النبي ﷺ مباشرة بوضع إصبعيه على أذنيه، وقوله: «نعم وإلا فاستكتنا»؛ كلّ ذلك واضح الدلالة على أنّ الأصحاب والتابعين قد فهموا من الحديث إثبات فضيلة ومزية خاصّة لأمر المؤمنين ﷺ تميّز بها على سائر الصحابة، ولو لم يكن في الحديث فضل اختصّ به الإمام ﷺ فما هو الداعي لكلّ ما قام به ابن المسيّب من التأكيد والتثبّت؟! كما أنّ حديث بكير بن مسمار، عن عامر: ^(١) «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟»، قد توفّر على جهات كثيرة، كلّها صريحة في أنّ حديث المنزلة جاء لإثبات فضيلة عظيمة تميّز بها الإمام عليّ ﷺ على الصحابة، نشير إلى بعضها:

أ - قول سعد: «لئن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم»، فإنّ هذه العبارة صريحة في أنّ سعداً فهم من حديث المنزلة فضيلةً لعليّ ﷺ يفتقدها هو وغيره من الصحابة، ويرى سعد أيضاً أنّ تلك المنزلة لا يمكن أن تقارن بأموال الدنيا وكنوزها.

ب - لقد قرن سعد في الفضل حديث المنزلة بحديث دفع الراية يوم خيبر وقضية المباهلة، ولا شك أنّ حديث دفع الراية، وهو قول النبي ﷺ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» قد فهم الأصحاب منه منزلة وفضيلة عظيمة لعليّ ﷺ، فتناولوا للحصول عليها، حتّى قال عمر بن الخطاب في تلك اللحظة: «ما أحببتُ الإمارة إلّا يومئذٍ»، وقال أيضاً: «فتساورت لها رجاء أن أدعى لها».

وحديث المنزلة جاء في سياق هذه الفضيلة العظيمة التي تناول لئليها عمر وغيره من الصحابة، ولم يحظّ بها إلّا عليّ ﷺ، فكان خليقاً بالإمارة، حتّى فتح الله تعالى على يديه. كما أنّ تلك الفضيلة نستكشفها أيضاً من إدراج حديث المنزلة في سياق آية

(١) الحديث الأول، حديث سعد، الطريق الثالث: عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد.

المباهلة وقول النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ هَذَا أَهْلِي».

ج - استثناء (النبوة) في الحديث: «إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّوَةَ بَعْدِي»، صريح في الاستثناء المتصل؛ لأن هذا هو الأصل في كل استثناء ما لم توجد قرينة على الخلاف. ولو ادَّعى بأن العبارة المذكورة في الحديث جملة خبرية، والاستثناء في الجمل الخبرية منقطع، فإنه يجب عنه بما أخرجه أحمد بسند صحيح، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها^(١):

«إِنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى جَاء ثَنِيَّةَ الْوُدَاعِ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْكِي، يَقُولُ: (تُخَلِّفُنِي مَعَ الْخَوَالِفِ؟) فَقَالَ: (أَوْ مَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا النَّبُوءَةُ؟)»^(٢).

فقد توفرت ألفاظ هذا الحديث على نقطة مهمة جداً، وهي أن المستثنى فيه ليس جملة خبرية، وهذا ما يجيب على الشبهة القائلة: إن المستثنى في الحديث جملة خبرية، ولا يمكن أن يكون استثناء الجملة الخبرية استثناءً متصلاً^(٣)، مع أن هذه الشبهة غير تامة من أساسها؛ لأن الأصل في الاستثناء هو الاتصال، سواء كانت الجملة خبرية أم لا.

وفي حال كون الاستثناء متصلاً، فإنه يثبت لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جميع المزايا والمنازل الأخرى الثابتة لهارون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنسبة إلى موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسيأتي أن الإمامة والخلافة من جملة تلك المنازل.

٢- إن حديث ابن عباس^(٤) بألفاظه المختلفة صريح في أن حديث المنزلة يرمي إلى إثبات أهم منزلة من منازل هارون من موسى؛ وهي الولاية والخلافة، كما سيأتي

(١) الحديث الأول، حديث سعد، الطريق الخامس: عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها سعد.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٧٣.

(٣) مختصر التحفة الاثني عشرية، الدهلوي، ج ١، ص ٢١٧.

(٤) الحديث الثاني، حديث ابن عباس.

ذكرها لاحقاً، والشاهد على صراحة الرواية في إثبات منزلة الخلافة ما ذكره بعض علماء السنّة، منهم الباحث أحمد محمود صبحي، فهو بعد أن ناقش في صحّة الحديث قال: «ولا شك أنّ هذه العبارة تجعل من الحديث نصّاً جليّاً في إمامة عليّ، يحسم كلّ اختلاف، ويضع حدّاً للتفسيرات المتباينة التي استخلصتها الفرق من دلالة الحديث»^(١).

كما يدلّ الحديث بلفظ محمود بن محمّد المروزي^(٢)، وسلمة بن كهيل^(٣)، وسعيد بن جبير عن ابن عبّاس^(٤)، وعبدالله بن داهر بن يحيى الرازي^(٥)، على أنّ حديث المنزلة لم يصدر من النبيّ ﷺ في معركة تبوك فحسب، بل صدر عنه ﷺ أيضاً في الأيام الأولى لدخوله المدينة المنوّرة، بدليل المؤاخاة التي كانت في ذلك الحين، فهذا الحديث لا ربط له بغزوة تبوك كما هو واضح، وإنّما هو حديث مستأنف.

ومن الأحاديث الأخرى التي ليس فيها أيّ إشارة إلى واقعة تبوك هو حديث أسماء بنت عميس^(٦).

ومن الأحاديث النبويّة التي لم تكن مرتبطة بواقعة تبوك أيضاً ما أخرجه السيوطي في (الجامع الصغير) بسند صحيح عن رسول الله ﷺ، قال:

(١) نظرية الإمامة، أحمد محمود صبحي، ص ٢٢٥.

(٢) تقدّم ذكر ما أخرجه الطبراني بسنده إلى محمود بن محمّد المروزي، ثنا حامد بن آدم المروزي، ثنا جرير، عن ليث عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: «لما آخى النبيّ ﷺ بين أصحابه بين المهاجرين والأنصار، فلم يؤاخ بين عليّ بن أبي طالب وبين أحدٍ منهم...»، المعجم الكبير، ج ١١، ص ٧٥.

(٣) تقدّم ذكر ما أخرجه الطبراني بسنده إلى سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عبّاس. المعجم الكبير، ج ١١، ص ٧٤.

(٤) المعجم الكبير، ج ١٢، ص ١٨ وفيه: «قال رسول الله ﷺ لأُمّ سلمة: (هذا عليّ بن أبي طالب، لحمة لحمي، ودّمه دمي، هو ممّي بمزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي)».

(٥) تقدّم ذكر ما أخرجه ابن عسّاك بسنده إلى عبدالله بن داهر بن يحيى الرازي، عن أبيه عن الأعمش، عن عبادة الأسدي، عن ابن عباس. تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٢.

(٦) الحديث السادس.

«عَلَيَّ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(١).

وقد أدرج الألبانيّ هذا الحديث في (صحيح الجامع الصغير)، وقال عنه: «صحيح»^(٢).

فإنّ في هذه الرواية - كما هو واضح من سياقها - ابتداء الكلام من الرسول الأكرم ﷺ مع أصحابه، وليس في الحديث أيّ قرينة أو شاهد على أنّه صدر في وقعة تبوك.

كما أنّ ما أخرجه أحمد من طريق سعيد بن المسيّب، قال: «قلت لسعد بن مالك: إنّي أريد أن أسألك عن حديث وأنا أهأبك أن أسألك عنه؟ فقال: لا تفعل يا بن أخي، إذا علمت أنّ عندي علماً فسلني عنه ولا تهبني»^(٣)، فسأله عن حديث المنزلة في غزوة تبوك فأورد له نصّ الحديث، وقد تقدّم تصحيح سند هذا الحديث، والنقطة الملفتة للنظر فيه هي خوف وهيبة سعيد بن المسيّب من السؤال عن حديث المنزلة، وليس ذلك إلّا للحظر والمنع الذي فرضه معاوية في ذلك الحين على أحاديث فضائل عليّ عليه السلام، وهذا يعني أنّ ابن المسيّب لم يتردّد في دلالة الحديث على إثبات فضيلة لعليّ عليه السلام، بل خلافته، وإنّما كان يخشى من توبيخ سعد بن مالك له. أو امتناعه عن الإجابة على أقلّ تقدير، بسبب الظروف الأمنية السيئة التي كان يواجهها رواة الفضائل في زمن معاوية.

٣- إنّ ألفاظ حديث زيد بن أرقم^(٤) تُسلّط الضوء على حقيقة مهمّة تساهم في فهم طبيعة العلاقة بين استخلاف عليّ عليه السلام في المدينة وبين مدلول حديث المنزلة، وأنّ ذلك الاستخلاف نابع من واقع المنزلة التي لعليّ عليه السلام من رسول الله ﷺ، وهي منزلة تضاهاي

(١) الجامع الصغير، ج ٢، ص ١٧٧.

(٢) صحيح البخاري وزياداته، الألباني، ج ٢، ص ٧٥٣.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٧٠.

(٤) الحديث الثالث، حديث زيد بن أرقم.

منزلة هارون من موسى عليه السلام بكلّ أبعادها، بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربّه تبارك وتعالى كما سيّضح لاحقاً.

وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف السياسيّة التي أحاطت بالمدينة آنذاك، فإنّ الألفاظ التي تصرّح بهذه الحقيقة في الحديث هي قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّه لأبَدٌ أن تُقيم أو أُقيم»، فإنّ هذا التعبير صريح في أنّ المدينة المنورة - التي كانت عاصمة الحكومة الإسلاميّة آنذاك - قد أحاطت بها ظروف وملابسات خاصّة اقتضت أن لا يُغادرها النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله، كما أنّه لا يمكن السكوت عن الخطر الداهم الذي كانت تواجهه الحكومة الإسلاميّة من قبل الإمبراطوريّة الرومانيّة في ذلك الحين، والذي كان يتطلّب من النبيّ صلى الله عليه وآله الخروج بشخصه المبارك لتقوية عزيمة المسلمين تجاه أعنى قوّة عسكريّة في المنطقة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار طول المسافة بين المدينة وتبوك التي كان من المفروض وقوع المعركة فيها، واستعداد الروم لغزو الجزيرة العربيّة والقضاء على الرسالة الإسلاميّة؛ انطلاقاً من ذلك المكان.

وقد كان ذلك العام عام جدب، وتزامن الخروج مع صيف الجزيرة الشديدة الحرارة، ممّا أوجب تقاعس بعض المسلمين، وتثييط المنافقين لعزيمة المقاتلين في الجيش الإسلامي، كلّ ذلك جعل وجود النبيّ صلى الله عليه وآله في تلك المعركة ضرورة لا بدّ منها، وإلا فلا يمكن الخروج بجيش قادر على مواجهة الروم، والشاهد على ذلك تحاذل المسلمين في المرّة اللاحقة عن جيش أسامة عندما كان الرسول صلى الله عليه وآله مريضاً.

ولا شكّ في أنّ الموقف الصائب في مثل هكذا تراحم هو استخلاف النبيّ صلى الله عليه وآله في المدينة من يحمل خصائصه الرساليّة ويكون قادراً على ملء الفراغ الذي يُخلّفه خروج النبيّ صلى الله عليه وآله إلى غزوة تبوك. ولم يكن أحدٌ من الصحابة يمتلك هذا المقام الإلهيّ إلّا عليّ عليه السلام، الذي كان نفس النبيّ صلى الله عليه وآله بصريح آية المباهلة، وكان الناطق الرسمي عن رسول الله من أهل بيته كما هو صريح الحديث الوارد في تبليغ سورة براءة، عندما قال جبرائيل عليه السلام للنبيّ صلى الله عليه وآله: «لَنْ يُؤَدِّيَ عَنْكَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ رَجُلٌ مِنْكَ» كما سيأتي بيانه

لاحقاً^(١)، فأرجع النبي ﷺ أبا بكر وبعث علياً عليه السلام خليفة عنه وناطقاً عن السماء. وهذا ما يُميّز استخلاف علي عليه السلام عن استخلاف ابن أم مكتوم وغيره على المدينة؛ إذ لم يكن استخلافهم محاطاً بتلك الظروف، ولم تكن المدينة تتطلب في زمنهم إلا خلافة النبي وولايته عليها ولو عن بعد، ولم يكن استخلافهم بديلاً عن خلافة النبي ﷺ، وأمّا استخلاف علي عليه السلام فقد جعله النبي بديلاً شرعياً وقانونياً يضاهي استخلاف موسى عليه السلام لهارون في قومه عندما ذهب إلى ربه، حيث قال له: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: ١٤٢)، ولذا نجد أنّ النبي ﷺ قرن في حديثه بين ضرورة بقاء علي عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة علي عليه السلام منه ﷺ وأنها كمنزلة هارون من موسى عليه السلام.

ومّا يسلّط الضوء على ضرورة بقاء النبي ﷺ في المدينة أو رجل منه وهو علي عليه السلام، ما جاء في الحديث ذاته من أنّ هناك أناساً تخلفوا عن الخروج إلى القتال وطعنوا في خلافة علي عليه السلام على المدينة، حيث قالوا: «ما خلفه إلا لشيء كرهه»، فإنّ هذا يعني أنّ هناك أناساً تخلفوا في المدينة يسعون لإثارة الأجواء واللغط حول خلافة علي عليه السلام، ممّا يعني أنّ هناك نية مبيتة لإحداث انقلاب مدنيّ ضدّ الحكومة الإسلامية بعد أن تخلو لهم الأجواء بخروج النبي ﷺ وعلي عليه السلام الذي يتميّز بقوة اليقين وحسن التدبير والشجاعة الفائقة التي لا يستطيع المنافقون والذين في قلوبهم مرض مواجعتها، وتجلّى هذه الحقيقة أكثر عند مطالعة مفردات الحديث اللاحق.

٤- إنّ حديث أمير المؤمنين عليه السلام^(٢) صريح - كسائر الألفاظ الأخرى لحديث المنزلة - في ضرورة بقاء علي عليه السلام في المدينة خليفة عن رسول الله ﷺ بخلافه لا تليق إلا به، حيث يقول له النبي ﷺ: «فَإِنَّ الْمَدِينَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِي أَوْ بِكَ»، كما أنّ الحديث صريح في أنّ الطعن بخلافة علي عليه السلام على المدينة يوازي طعن قريش في نبوة النبي ﷺ واتهامهم له

(١) الفصل الخامس من هذا الكتاب، تحت عنوان (أحاديث معالم الفرقة الناجية)، رقم ١٣.

(٢) الحديث السابع.

بالسحر والكهانة والكذب، وعلى ضوء ذلك قال النبي ﷺ مباشرة: «أما تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي؟»، بمعنى أَنَّ خلافتك من الله تعالى كنبوّتي، والطعن فيها من قبل قريش كطعنهم في مقام النبوة، إِلَّا أَنْ عَلِيًّا ﷺ ليس بنبي.

وهذا ما نؤكد عليه من أَنَّ حديث المنزلة يثبت ما كان لهارون ﷺ من المقامات إِلَّا النبوة، ومن تلك المقامات مقام الخلافة بصريح القرآن الكريم كما تقدّم وسيأتي أيضاً، ممّا يعني أَنَّ حديث المنزلة الذي ورد في استخلاف عليّ ﷺ على المدينة يثبت له خلافة ربّانية ومقاماً سامياً في حياة النبي ﷺ وقبل مماته.

تقريب دلالة حديث المنزلة على إمامة أمير المؤمنين ﷺ

لكي تتجلى لنا فضائل ومزايا حديث المنزلة، وتّضح دلالاته الصريحة على إمامة أمير المؤمنين ﷺ وولايته وخلافته لرسول الله ﷺ من خلال النصوص القرآنية، وأنها خلافة إلهية ربّانية، لا بدّ أَنْ نتعرّف في البداية على بعض منازل هارون من موسى ﷺ الثابتة بصريح آيات القرآن الكريم، ثمّ نتعرّض في كل منزلة لبيان دلالة الحديث على ثبوتها لأمر المؤمنين ﷺ:

١ - إن النبوة من المنازل والمقامات العظيمة التي أثبتتها الآيات القرآنية لهارون ﷺ، قال الله عزّ وجلّ في حديثه عن موسى ﷺ: ﴿وَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾ (مريم: ٥٣).

إنّ هذه الآية المباركة واضحة وصريحة في أَنَّ مقام النبوة من المنازل الثابتة لهارون من موسى ﷺ. وهذه المنزلة هي التي استثناهما الرسول الأكرم ﷺ في الحديث الشريف بعبارات مختلفة ومتنوعة، كما تقدّم في قوله ﷺ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» وقوله: «إِلَّا النَّبُوءَةُ»، ونحو ذلك من ألفاظ الحديث التي استثنت النبوة ممّا أثبتته النبي ﷺ لعليّ ﷺ من المنازل والمقامات عن طريق تنزيله منزلة هارون ﷺ، وقد تقدّم أَنَّ هذا الاستثناء

استثناء متصل .

كما أنّ في هذا الاستثناء الخاصّ للنبوة من عموم الحديث دلالة واضحة على أنّ ما لم يستثنه النبي ﷺ من المقامات الثابتة لهارون ﷺ حاصلة كلّها لعليّ ﷺ، فإنّ الاستثناء وإطلاق المستثنى من دون تقييده بقيد أو شرط، دليل واضح على عموم المستثنى منه، وهي منازل هارون من موسى ﷺ.

قال السيّد المرتضى: «فاقتضى هذا الظاهر أنّ له كلّ منازل هارون من موسى؛ لأنّه أطلق ولم يخصّ، إلّا ما دلّ عليه العقل والاستثناء المذكور، ولولا أنّ الكلام يقتضي الشمول لما كان للاستثناء معنى، وإنّما تبّه ﷺ باستثناء النبوة على أنّ ما عده قد دخل تحته، إلّا ما علّم بالعقل أنّه لا يدخل فيه، نحو الأخوة في النسب، أو الفضل الذي يقتضيه شركة النبوة إلى ما شاكله»^(١).

على أنّه سوف يأتي أنّ لعليّ ﷺ أخوة مع النبي ﷺ تفوق أخوة النسب في الامتيازات والخصائص.

ومضافاً لذلك - كما أفاده السيّد المرتضى - أنّ دخول الاستثناء في اللفظ الذي يقتضي على سبيل الاحتمال أشياء كثيرة متى صدر من حكيم يريد البيان والإفهام، دليل على أنّ ما يقتضيه اللفظ ويحتمله - بعد ما خرج بالاستثناء - مراد بالخطاب وداخل تحته، ويصير دخول الاستثناء كالقريبة أو الدلالة التي توجب بها الاستغراق والشمول.

ويدلّ على صحة ما ذكره أنّ الحكيم ممّا إذا قال: (من دخل داري أكرمه إلّا زيدا)، فهمنا من كلامه بدخول الاستثناء أنّ من عدا زيدا مراد بالقول؛ لأنّه لو لم يكن مراداً لوجب استثناءه مع إرادة الإفهام والبيان^(٢).

٢- إنّ القرابة الخاصّة والأخوة النسبيّة التي كانت بين هارون وموسى ﷺ، من

(١) الشافي في الإمامة، السيّد المرتضى، ج ٣، ص ٥ و ٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

الأُمور الواضحة التي صرّح بها القرآن الكريم في جملة من الآيات الكريمة، كما في قول موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾، فتعتبر هذه الأخوة من المنازل المهمة التي ميّزت هارون عن أصحاب موسى عليه السلام من بني إسرائيل.

وللأخوة دور في نيل المقامات الإلهية، فقد أكّد القرآن الكريم على تلك المنزلة في جملة وافرة من الآيات المباركة، كما في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام:

﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾

(طه: ٣٢-٢٩)

وقد استجاب الله تعالى له قائلاً:

﴿أَذْهَبَ أَنتَ وَ أَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ (طه: ٤٢). ولا شك أنّ هذا الطلب

الذي تقدّم به موسى عليه السلام إلى الله تعالى، والذي هو عبارة عن إعطاء منصب الوزارة لشخص من أهله وهو أخوه هارون عليه السلام، واستجابة الله عزّ وجلّ لذلك الطلب، كلّ ذلك يستند في الحقيقة إلى قانون اصطفاء بعض البيوتات الطاهرة والذريّات المطهّرة، ودوره في كينيّة توزيع ومنح المناصب والمقامات الإلهية.

وقد وردت بنود ذلك القانون في كثير من الآيات المباركة؛ كقوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَ نُوحًا وَ آلَ إِبْرَاهِيمَ وَ آلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (آل عمران: ٣٣ و ٣٤).

فإنّ هذه الآية الكريمة صريحة في أنّ الاصطفاء بالمقامات الإلهية خاصّ ببعض البيوت المباركة، كما قد نصّ على هذه الحقيقة أيضاً قوله تعالى:

﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَ نُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَ مِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَ سُلَيْمَانَ وَ أَيُّوبَ وَ يُوسُفَ وَ مُوسَى وَ هَارُونَ وَ كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَ زَكَرِيَّا وَ يَحْيَى وَ عِيسَى وَ إِبْرَاهِيمَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ * وَ إِسْمَاعِيلَ وَ الْيَسَعَ وَ يُونُسَ وَ لُوطًا وَ كُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَ مِن آبَائِهِمْ وَ ذُرِّيَّاتِهِمْ وَ إِخْوَانِهِمْ وَ اجْتَبَيْنَاهُمْ وَ هَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾

(الأنعام: ٨٤-٨٧)

فإن هذه الآيات المباركة تنصّ على أنّ لبيوت الأنبياء دوراً أساسياً في اجتناب ذريّاتهم واصطفائهم وتفضيلهم على العالمين، كما أنّها صريحة أيضاً في أنّ للأخوة مضافاً إلى الأبوة والنبوة تأثيراً مهماً في استعداد الشخص لنيل المقامات الإلهية، وقد كانت أخوة هارون لموسى عليه السلام منزلة أهله لبلوغ درجة النبوة والخلافة.

والذي نريد التأكيد عليه في هذا المجال: هو أنّ القرابة النسبية الخاصة بين علي عليه السلام وبين النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وكذا منزلة الأخوة التي اختصّ بها النبي صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام على سائر الصحابة - كما سيتضح - كانت من الأصول والمبادئ المهمة التي استحقّ أمير المؤمنين عليه السلام على ضوئها مقام الإمامة والخلافة، كما كان هذا الأمر ثابتاً لهارون بالنسبة إلى موسى عليه السلام، ولا يخرج هذا الأمر عن قانون الاصطفاء في الآل والذرية الذي ذكرناه.

وقد يُشكل بأنّ أمير المؤمنين عليه السلام وإن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وآله علاقة الرحم وقربى النسب؛ لأنّه كان ابن عمّ النبي صلى الله عليه وآله، إلّا أنّه لم يكن أخاً نسبياً له صلى الله عليه وآله كي نقارن بين أخوته وأخوة هارون لموسى عليه السلام، وهذا فارق واضح وجليّ بين قرابة هارون - وهي الأخوة النسبية - وبين قرابة أمير المؤمنين عليه السلام وهي بني العمومة.

والجواب هو أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أثبت لأمر المؤمنين عليه السلام أخوة خاصة - كما يدلّ على ذلك حديث المؤاخاة الآتي - تفوق في مزاياها وخصائصها ومعطياتها الأخوة النسبية الناتجة عن التقاء الأبوين، فبالإضافة إلى القرابة النسبية القريبة بين أمير المؤمنين عليه السلام والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، فإنّ الإمام عليه السلام تميّز بأخوة تكوينية خاصة للنبي صلى الله عليه وآله أهله لنيل منازل الأخوة النسبية التي كانت لهارون عليه السلام.

وعليه فأمر المؤمنين عليه السلام - بحسب ما سنذكره من الروايات - إضافة إلى كونه من بيوتات الأنبياء التي اصطفاه الله عزّ وجلّ، هو أيضاً أخو النبي صلى الله عليه وآله.

وهناك جملة وافرة من الروايات الدالة على أخوة الإمام عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله، من جملتها:

أ - أخرج الترمذي بسنده إلى جميع بن عمير التيمي، عن ابن عمر، قال:

«أخى رسول الله صلى الله عليه وآله بين أصحابه، فجاء عليّ تدمع عيناه فقال: يا رسول الله، أخيت

بَيْنَ أَصْحَابِكَ وَلَمْ تُؤَاخِ بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَدٍ، فقال له رسولُ الله ﷺ: (أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ). ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ»^(١).

والحسن الغريب عند الترمذي هو ما كان رواته من الثقات، قال الأحمدي في شرحه للسنن: «وقال الحافظ أحمد بن عبد المحسن القرّافي في كتابه (معتمد النبیه): قول أبي عيسى: "هذا حديث صحيح حسن غريب، وهذا حديث حسن غريب"، إنّما يريد به ضيق المخرج، أنّه لم يخرج إلّا من جهة واحدة ولم تتعدّد طرق خروجه، إلّا أنّ رواه ثقة، فلا يضرّ ذلك فيستغربه هو لقلة المتابعة»^(٢).

وقال ابن حجر بعد ذكره للحديث الأنف: «وإذا انضمّ هذا إلى ما تقدّم تقوى به»^(٣).

ب - أخرج ابن حبان بسنده إلى البراء، عن أبي بكر: أنّ رسولَ الله ﷺ، قال في يوم المؤاخاة لعليّ عليه السلام:

«وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ! مَا أَخَّرْتُكَ إِلَّا لِنَفْسِي، وَأَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَأَنْتَ أَخِي وَوَارِثِي. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا أَرِثُ مِنْكَ؟ قَالَ: مَا وَرِثَ الْأَنْبِيَاءُ قَبْلِي، قَالَ: وَمَا وَرِثَ الْأَنْبِيَاءُ قَبْلَكَ؟ قَالَ: كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ، وَأَنْتَ مَعِي فِي قَصْرِ فِي الْجَنَّةِ مَعَ فَاطِمَةَ ابْنَتِي»^(٤).

(١) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٣٦.

(٢) تحفة الأحوذني، المباركفوري، ج ١، ص ٣٢٤.

(٣) فتح الباري، ج ٧، ص ٢١١.

(٤) الثقات، ج ١، ص ١٤٢، وقد أخرج ابن حبان هذا الحديث عن الفضل بن الحباب، عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، عن البراء بن عازب، عن أبي بكر، عن رسول الله ﷺ، أمّا أبو خليفة الفضل بن الحباب فقد قال عنه ابن حجر: «مسند عصره بالبصرة يروي عن القعني ومسلم بن إبراهيم والكبار، وتأخّر إلى سنة خمس وثلاث مائة، ورحل إليه من الأقطار، وكان ثقة عالماً، ما علمت فيه لنا» لسان الميزان، ج ٤، ص ٤٣٨. وأمّا عبد الله بن رجاء، فقال عنه الذهبي: «عبد الله بن رجاء الحافظ الثقة أبو عمرو الغدادي البصري» تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٤٠٤. وإسرائيل بن يونس قال عنه ابن حجر: «ثقة تكلم فيه بلا حجة» تقريب التهذيب، ج ١، ص ١٠٤. وأبو إسحاق السبيعي قال عنه ابن حجر: «ثقة مكثّر عابد» تقريب التهذيب، ج ١، ص ٤٢٣.

وأخرجه الطبراني في الكبير من طريق زيد بن أبي أوفى^(١).

ج - أخرج الطبراني في الأوسط بسنده إلى أشعث ابن عمّ الحسن بن صالح - وكان يفضل على الحسن بن صالح - قال: حدثنا مسعر بن كدام، عن عطية العوفي، عن جابر بن عبد الله، قال:

«قال رسول الله ﷺ: (مَكْتُوبٌ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَلِيُّ أَخُو رَسُولِ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقَ السَّمَاوَاتُ بِأَلْفِي سَنَةٍ)»^(٢).

رواه الهيثمي في زوائده، وقال عقبه: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أشعث ابن عمّ الحسن بن صالح، وهو ضعيف ولم أعرفه»^(٣).

وقد وثق الخطيب البغدادي أشعث هذا؛ حيث قال: «أشعث ابن عمّ حسن بن صالح، وكان يفضل على الحسن»^(٤).

وهذه العبارة نفسها موجودة في (المعجم الأوسط) للطبراني^(٥).

والحسن بن صالح من كبار الرواة الثقات، قال عنه ابن حجر: «ثقة فقيه عابد، زُمي بالتشيع»^(٦)، فإذا كان الأشعث يفضل على ابن عمّه الحسن بن صالح، فلا شك في صلاحه ووثاقته.

وعليه فالخطيب والطبراني يوثقان أشعث.

د - أخرج أحمد بسنده إلى ربيعة بن ناجذ، عن عليّ بن أبي حمزة، عن رسول الله ﷺ في حديث الدار، وفيه:

«(يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، إِنِّي بَعَثْتُ لَكُمْ خَاصَّةً، وَإِلَى النَّاسِ بَعَامَةً، وَقَدْ رَأَيْتُمْ، مِنْ

(١) المعجم الكبير، ج ٥، ص ٢٢٠.

(٢) المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٣٤٣.

(٣) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١١١.

(٤) تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٣٩٨.

(٥) المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٣٤٣.

(٦) تقريب التهذيب، ج ١، ص ١٦١.

هذه الآية ما رأيتم، فأَيُّكُمْ يُبَايِعُنِي عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي وَصَاحِبِي؟ قَالَ: فَلَمْ يَقُمْ إِلَيْهِ أَحَدٌ، قَالَ: فَقُمْتُ إِلَيْهِ، وَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: اجْلِسْ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - كُلُّ ذَلِكَ أَقُومُ إِلَيْهِ، فَيَقُولُ لِي: اجْلِسْ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي الثَّلَاثَةِ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى يَدَيَّ^(١).

رواه الهيثمي في زوائده، وقال عقبه: «رواه أحمد، ورجاله ثقات»^(٢).

هـ - أخرج الطبراني في المعجم الكبير بسنده إلى عكرمة، عن ابن عباس، أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾، وَاللَّهُ لَا يَنْقَلِبُ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ، وَاللَّهُ لَكِنَّ مَاتَ أَوْ قُتِلَ لَا قَاتِلَنَ عَلَى مَا قَاتَلَ عَلَيْهِ حَتَّى أَمُوتَ، وَاللَّهُ إِنِّي لِأَخُوهُ وَوَلِيِّهُ وَابْنُ عَمِّهِ وَوَارِثُهُ، فَمَنْ أَحَقُّ بِهِ مِنِّي؟»^(٣).

رواه الهيثمي في زوائده، وقال عقبه: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح»^(٤).

فهذه الأحاديث الصحيحة وغيرها كلّها تُثَبِّتُ أَنَّ لِلْإِمَامِ عليه السلام أُخُوَّةَ خَاصَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ أُخُوَّةٌ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَفِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ، وَعَلَى ضَوْئِهَا وَرَثَهُ عَلِيٌّ عليه السلام مِنْ رَسُولِهِ ﷺ مَا وَرَثَهُ الْأَنْبِيَاءُ.

وهذه الأخوة الخاصة تستند إلى الرابطة التكوينية في الخلق بين عليٍّ عليه السلام والنبيِّ ﷺ، وهذا ما أكّدته جملة من الروايات، منها ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن جابر بن عبد الله، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول لعليٍّ: (يا عليُّ، النَّاسُ مِنْ شَجَرٍ شَتَّى وَأَنَا وَأَنْتَ مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ)، ثُمَّ قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَجَنَاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٍ وَنَخِيلٍ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ (الرعد: ٤)».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٥).

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٥٩.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٨، ص ٥٣٢.

(٣) المعجم الكبير، ج ١، ص ١٠٧.

(٤) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٨٣.

(٥) المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٤١.

كما روى هذا الحديث القرطبي أيضاً في تفسيره^(١).

فمعنى هذا الحديث إذن هو أن بين النبي ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام علاقةً ورابطة تكوينية في الخلق والإيجاد، أي: أن الإمام عليه السلام والرسول الأكرم ﷺ خلقهما الله تعالى من منبت تكويني خاص، يُسقى بهاء واحد، ويتميز في خصائصه وصفاته وطهارته عن الأصل والمنبت الذي خلق الله تعالى منه سائر الناس، وهذه العلاقة المملوكة هي ركيزة الأخوة الخاصة التي أشرنا إلى تميزها عن الأخوة النسبية في الخصائص والمواصفات، مضافاً إلى القرابة القريبة بين علي عليه السلام والنبي ﷺ، فهو ابن عمه ومن بيت اصطفاه الله تعالى على سائر البيوت، كما ورد ذلك في الصحيح عن النبي ﷺ، حيث قال:

«إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةٍ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»^(٢).
كما قال ﷺ أيضاً:

«أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ فِرْقَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ فِرْقَتَيْنِ فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ فِرْقَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ قِبَائِلَ فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ قَبِيلَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ بُيُوتًا فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ بَيْتًا وَخَيْرِهِمْ نَسَبًا»^(٣).

ومن الواضح أن علياً عليه السلام من ذلك البيت المبارك والنسب الطاهر. والحاصل: إن مقام ومنزلة القرابة الخاصة والأخوة التكوينية ثابتة لأمر المؤمنين عليه السلام بنحو أعلى وأفضل من الأخوة النسبية التي بين هارون وموسى عليهما السلام، ولهذه القرابة والأخوة دورها الأساس في اختيار علي عليه السلام للخلافة والاستخلاف.

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج ٩، ص ٢٨٣.

(٢) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٨٢.

(٣) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٥٤٣ وقال: «قال أبو عيسى: هذا حديث حسن»، ورواه أحمد في الفضائل، ج ٢، ص ٩٣٧، وقال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح» جمع الزوائد، ج ٨، ص ٣٩٧، وقال الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح: «حديث صحيح وحسنه الترمذي»، ج ٣، ص ١٦٠٤.

٣- من المنازل المهمّة التي أثبتتها القرآن الكريم لهارون عليه السلام هي مقام الوزارة، حيث إنّ الله عزّ وجلّ شدّ أزر موسى عليه السلام به، وجعله رداءً ومدافعاً عن رسالته ومصداقاً لها، قال تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ (طه: ٢٩-٣١)، فأجابه الله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾ (طه: ٣٦)، وفي آية أخرى من سورة الفرقان قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيراً﴾ (الفرقان: ٣٥)، كما جاء على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَإِخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾ (القصص: ٣٤).

وهذه المنزلة الكريمة والفضيلة العظيمة ثابتة لعلي عليه السلام أيضاً بمقتضى عموم حديث المنزلة؛ إذ تقدّم أنّ النبي ﷺ لم يستثن من المنازل الثابتة لهارون غير منزلة النبوة. كما أنّ النبي ﷺ قد صرح بشبوت منزلة الوزارة والموازرة لعلي عليه السلام في جملة من الأحاديث؛ من ذلك ما أخرجه الثعلبي في تفسيره بسنده عن أبي ذر، قال:

«صليت مع رسول الله ﷺ يوماً من الأيام صلاة الظهر، فدخل سائل في المسجد فلم يعطه أحد، فرفع السائل يده إلى السماء وقال: اللهم أشهد أنّي سألْتُ في مسجد رسول الله ﷺ فلم يعطيني أحدٌ شيئاً، وكان عليّ راکعاً، فأومى إليه بخنصره اليمنى وكان يتختم فيها، فأقبل السائل حتّى أخذ الخاتم من خنصره، وذلك بعين نبيّ ﷺ، فلما فرغ النبي ﷺ من الصلاة رفع رأسه إلى السماء وقال: (اللهم إنّ أخي موسى سألَكَ، فقال: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ فَأَنْزَلَتْ عَلَيْهِ قُرْآنًا ناطقاً: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا﴾، اللهم وأنا مُحَمَّدٌ نبيُّكَ وَصفيُّكَ، اللهم فاشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي عليّاً أشدّ به ظهري، قال أبو ذر: فوالله ما استتم رسول الله ﷺ الكلمة حتّى أنزل عليه جبرئيل من عند الله، فقال: (يا مُحَمَّدُ: اقرأ)، فقال: وما أقرأ؟ قال: اقرأ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ

الرَّكَاءَ وَهُمْ رَاكِعُونَ»^(١).

ومؤازرة علي عليه السلام ومعاضدته لرسول الله صلى الله عليه وآله وجهاده وقتاله في سبيل الرسالة الخاتمة، من الأمور الواضحة التي لا يعترها شك أو ريب، وقد هتفت السماء بشجاعة علي عليه السلام وفتوته قائلة:

«لَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ، وَلَا فَنَى إِلَّا عَلِيٌّ»^(٢).

وقال النبي صلى الله عليه وآله في حقه يوم خيبر:

«لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ عَدَاً رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»^(٣).

ومن الواضح أن هذا المقام لعلي عليه السلام من أهم وأعظم الفضائل، وقد أثبتها حديث المنزلة.

٤ - من المنازل التي أثبتها القرآن الكريم لهارون عليه السلام على لسان أخيه موسى عليه السلام أيضاً: منزلة الخلافة وقيادة الأمة؛ وذلك في قوله تعالى:

﴿قَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: ١٤٢).

وقد كانت هذه الخلافة والولاية واجبة الاتباع والطاعة على بني إسرائيل؛ لأنها مندرجة تحت وجوب طاعة أولي الأمر كما هو صريح قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَاطِيعُوا أَمْرِي﴾ (طه: ٩٠).

(١) الكشف والبيان، الثعلبي، ج ٤، صص ٨٠ و ٨١. وقد أخرج هذا الحديث أيضاً الإسكافي عن أسماء بنت عميس في المعيار والموازنة، ص ٣٢٢، بالفاظ أخرى، كما أخرجها أيضاً الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل، ج ١، ص ٤٧٨، والرازي في تفسيره، ج ١٢، ص ٢٦، وابن مردويه في المناقب، ص ٢٩٣، وابن طلحة الشافعي في مطالب السؤول، ص ١٧١، وغيرهم.

(٢) البداية والنهاية، ج ٧، ص ٢٥٠.

(٣) صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٥١.

ومن الواضح أنّ هذه الخلافة الإلهيّة لهارون عليه السلام منبثقة عن أهليّته واستحقاقه وتميّزه على أصحاب موسى عليه السلام، بما فيهم يوشع بن نون الذي كان موجوداً في ذلك الحين، والذي نال مقام الخلافة والإمامة بعد وفاة هارون وموسى عليه السلام.

وعموماً الحديث الذي لم يستثن منه النبيّ ﷺ، إلّا النبوة، يُثبت لعلّيّ عليه السلام منزلة الخلافة أيضاً بعد أن كانت ثابتة لهارون عليه السلام، وحيث إنّ خلافة هارون على بني إسرائيل كانت خلافة إلهية وتنصيباً إلهياً على لسان موسى عليه السلام، فكذلك استخلاف عليّ عليه السلام على المدينة في غزوة تبوك، وهي أيضاً كخلافة هارون عليه السلام واجبة الطاعة والاتباع؛ لاندراجها تحت وجوب طاعة أولي الأمر، وذلك بمقتضى التشبيه والتنزيل بين الخلافتين الهارونيّة والعلويّة.

وهذا ما يميّز خلافة أمير المؤمنين عليه السلام على سائر من استخلفهم النبيّ ﷺ على المدينة.

نتيجة البحث الثالث

يمكن إجمال النتائج التي توصّلنا لها من خلال استعراض تلك الألفاظ لحديث المنزلة ضمن النقاط التالية:

أ- إنّ حديث المنزلة غير مختص بغزوة تبوك، بل هو صادر من النبيّ ﷺ في مناسبات مختلفة؛ منها المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار.

ب- إنّ جملة من الصحابة والتابعين قد فهموا من حديث المنزلة إثبات فضيلة خاصّة لعلّيّ عليه السلام يميّز بها على سائر الصحابة، ولا يمكن أن تُقارن تلك الفضيلة بحمر النعم؛ الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

ج- إنّ بعض ألفاظ الحديث الصحيحة صريحة في إثبات أهمّ منزلة من منازل هارون من موسى لعلّيّ عليه السلام، وهي الولاية والخلافة.

د- إنّ بعض ألفاظ الحديث الصحيحة أيضاً صريحة في أنّ استخلاف عليّ عليه السلام على المدينة في غزوة تبوك نابع من واقع المنزلة الثابتة لعلّيّ عليه السلام من رسول الله ﷺ، وهي منزلة

تضاهي منزلة هارون من موسى عليه السلام بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربه، والنبى عليه السلام إننا استخلف علياً عليه السلام على المدينة؛ لأنّه يحمل خصائصه الرسالية، وقادر على ملء الفراغ الذي يُخلّفه النبى عليه السلام عند ذهابه إلى الحرب، وذلك ما يُميّزه عن استخلاف ابن أم مكتوم وغيره على المدينة، وذلك للظروف الخاصة التي أحاطت بتوليّ الخلافة على المدينة في غزوة تبوك؛ ولذا نجد أنّ النبى عليه السلام قرن بين ضرورة بقاء علي عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة علي عليه السلام منه عليه السلام وأتمها كمنزلة هارون من موسى.

ونتيجة ذلك أنّ للإمام علي عليه السلام خلافة إلهية في حياة رسول الله عليه السلام في حالة غيابه عليه السلام، كما كان ذلك المقام ثابتاً لهارون عليه السلام عندما استخلفه موسى عليه السلام على قومه في حال غيابه.

هـ- إنّ أحاديث المنزلة صريحة في أنّ الطعن بخلافة علي عليه السلام على المدينة يوازي طعن قريش في نبوة النبى عليه السلام، إلّا أنّ علياً عليه السلام ليس بنبيّ، وهذا ما يوضح العلاقة بين استخلاف علي عليه السلام على المدينة وبين حديث المنزلة.

و- إنّ أحاديث المنزلة صريحة في أنّ الفضيلة المذكورة فيها لعلي عليه السلام لها وقع وتأثير مباشر على عقيدة الفرد المسلم نفيّاً أو إثباتاً.

ح- إنّ أحاديث المنزلة تُثبت وبوضوح الخلافة لعلي عليه السلام بعد النبى عليه السلام؛ لأنّ الحديث من ناحية يُثبت لعلي عليه السلام كلّ ما هو ثابت لهارون عليه السلام من مقامات إلهية؛ ومنها خلافته على قوم موسى عليه السلام، وذلك بصريح قوله تعالى: ﴿أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي﴾، ومن ناحية أخرى يُثبت أنّ تلك المنازل ثابتة لعلي عليه السلام بعد وفاة النبى عليه السلام إلّا النبوة، وذلك بصريح قول النبى عليه السلام: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»، أو قوله عليه السلام: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نُبُوَّةَ بَعْدِي»، أو قوله عليه السلام: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي»، أو قوله عليه السلام: «إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بَعْدِي نَبِيٌّ»، وغيرها من الألفاظ الصريحة في أنّ منازل هارون عليه السلام - ومنها الخلافة - ثابتة لعلي عليه السلام بعد وفاة النبى عليه السلام، وسيأتي مزيدُ إيضاح هذه النقطة في الأجوبة اللاحقة.

إشكال

اعتمد البعض - خصوصاً كتاب الوهاية - في إشكالهم على الاستدلال بحديث المنزلة على خلافة أمير المؤمنين (عليه السلام)، على إبراز جهة التمايز بين خلافة هارون في حياة موسى (عليه السلام) وبين الخلافة التي تثبتها الشيعة للإمام (عليه السلام) بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)؛ وذلك لأنّ هارون (عليه السلام) توفي في حياة موسى (عليه السلام) ولم يكن خليفة له بعد وفاته، وهذا يعني أنّ الخلافة بعد موسى لم تكن من منازل هارون كي تثبت لأمر المؤمنين (عليه السلام) بقول رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»، وحينئذ يفقد حديث المنزلة دلالة على خلافة أمير المؤمنين (عليه السلام) وإمامته بعد النبي (صلى الله عليه وآله).

جواب الإشكال

إنّ هذا الكلام يكشف عن قصور في فهم الأحاديث النبويّة، وجهل بحقيقة الخلافة الإلهيّة للأنبياء والأوصياء، فإنّ في حديث المنزلة - كما هو الحال في فهم الإمامة والخلافة - جواباً واضحاً على هذه الشبهة، وبيان ذلك يعتمد على استيضاح الأمور التالية:

١- إنّ خلافة هارون (عليه السلام) وإمامته لا تقف عند قيادته الميدانيّة لبني إسرائيل وإدارة شؤونهم السياسيّة والاجتماعيّة، لكي يُقال: (إنّها مختصّة بحياته في حال وجود موسى وذهابه إلى ربّه، ولا تشمل ما لو بقي حياً بعد موسى (عليه السلام))، وإنّما هي خلافة وإمامة ربّانيّة بجعل من الله عزّ وجلّ ومنبثقة عن مزاياه ومقاماته الخاصّة التي أهلته لبلوغ تلك الدرجة، فهارون (عليه السلام) الذي أشركه الله تعالى في أمر موسى (عليه السلام) وسلطانة وفي هداية بني إسرائيل لا تصلح الخلافة بعد أخيه إلّا له.

وبالإضافة إلى اشتراك هارون (عليه السلام) مع موسى (عليه السلام) في مقام النبوة، كذلك هو شريك في سلطان الإمامة وحكم الخلافة، وهذا ما دلّ عليه صريح الآيات القرآنيّة، فإنّ هارون في طليعة من قال الله عزّ وجلّ في حقّهم:

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (السجدة: ٢٤).

وقد صرح القرآن الكريم بالاشتراك في سلطان الإمامة كما في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ (المؤمنون: ٤٥)

وكذا ما في قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا﴾ (الفرقان: ٣٥)

وقوله تعالى:

﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْضَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصْلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ (القصص: ٣٤ و ٣٥)

قال ابن عطاء في تفسيره لهذه الآية المباركة: «أجمع لكما سياسة الخلافة مع أخلاق النبوة»^(١).

إذن فهذه الآيات الكريمة وغيرها دلّت بمجموعها على أن هارون شريك مع موسى في الإمامة والسلطان وولاية الأمر التي تجب طاعتها على بني إسرائيل، تلك الطاعة الواجبة التي تمثلت بقول هارون لقومه: ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾، ولكن حيث إن موسى عليه السلام هو صاحب الشريعة، وهو الذي تلقى الرسالة عن الله تعالى، فلا ولاية ولا قيادة ولا خلافة على الأمة مع خلافته وقيادته، وليس هارون مع وجود موسى عليه السلام إلا معاضداً ووزيراً في الحكومة الموسوية.

وعلى ضوء تلك المشاركة كان هارون عليه السلام هو الرجل الثاني في حكومة موسى عليه السلام، ولا يمكن أن تصل الخلافة لشخص آخر في حال غياب موسى عليه السلام ما دام هارون عليه السلام موجوداً، سواء كان غياب موسى عليه السلام بذهابه إلى ربّه أم موته أم غير ذلك، وما موت

(١) تفسير السلمي (حقائق التفسير)، ج ٢، ص ١٠٦.

هارون عليه السلام في حياة موسى إلا مانعٌ منع من استمرار خلافة هارون بعد وفاة أخيه.

وتلك الخلافة المستندة إلى الجعل الإلهي هي من المقامات المرتبطة بأهليّة الشخص المستحقّ لها، ولا يمكن سلبها عنه إلا بنصّ من الله عزّ وجلّ فيما إذا هبط ذلك الشخص عن مقامه ومنزلته وصفاته التي نتج عنها استحقاقه للإمامة، فلو افترضنا حياة هارون بعد موسى عليه السلام مع عدم تسنّمه لمقاليده الخلافة في ذلك الحين، فإنّه لا تفسير له إلا افتقاد هارون عليه السلام لمقامه ومنزلته وإمامته التي استوجب على ضوئها أن يكون خليفة بعد موسى عليه السلام عند ذهابه إلى ربّه، وهذا ما يوجب طرو النقص لشخص نبّي من أنبياء الله تعالى وفقدان الناس ثقتهم بذلك النبيّ، وهو ما يرفضه المسلمون بكافّة طوائفهم وفرقهم، فأهليّة هارون عليه السلام للخلافة واستحقاقه لها في غياب موسى عليه السلام مستمّرة بلا أمد ولا نهاية، إلا إذا طرأ مانع الموت، كما هو الحال في هارون عليه السلام؛ حيث توفي في زمن موسى عليه السلام.

ونحن نعتقد أنّ هذه المنزلة الإلهيّة هي التي أثبتها النبيّ ﷺ لعليّ عليه السلام بكلّ أبعادها، فالخلافة ثابتة لعليّ عليه السلام في حال حياة النبيّ ﷺ كما في غزوة تبوك، وهي أيضاً ثابتة له بعد وفاة النبيّ ﷺ كما كانت كذلك لهارون عليه السلام لو بقي حيّاً.

٢- إنّ حديث المنزلة بكلّ ألفاظه المتقدّمة صريح في إثبات منازل هارون عليه السلام لعليّ عليه السلام بعد وفاة النبيّ ﷺ، وإن كان هارون قد توفيّ في حياة موسى عليه السلام، وذلك يظهر جليّاً في قول النبيّ ﷺ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» وقوله ﷺ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي فِي كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ بَعْدِي»^(١)، فهذه الألفاظ الواردة في حديث المنزلة بأسانيد معتبرة - كما تقدّم - صريحة في أنّ النبيّ الأكرم ﷺ أراد أن يُثبت لعليّ عليه السلام منازل هارون عليه السلام حتّى بعد وفاته ﷺ، والنبيّ عندما استثنى النبوة ونفاها عن عليّ عليه السلام من بعده كما هي منتفية في حال حياته، فإنّه يثبت في الوقت ذاته بقية المنازل لعليّ عليه السلام من بعده كما

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٣٠، وقد تقدّم تخريج وتصحيح الحديث سابقاً.

هي كذلك في حال حياته المباركة، والخلافة أيضاً من تلك المنازل الثابتة لعلّي في حال غياب النبي ﷺ وذهابه، سواء كان غيابه ﷺ لأجل الجهاد أم بسبب الموت والانتقال إلى الله تبارك وتعالى، فلا ينبغي أن يذهب النبي ﷺ إلا وعليّ خليفته في كلّ مؤمن من بعده، وليس ذلك إلا للخصائص التي تميّز بها عليّ عليه السلام على سائر الصحابة وأعطته الأهلّة لتلقّي الخلافة عن النبي ﷺ في حال غيابه وذهابه.

٣- إنّ حديث المنزلة إذا لم يكن صريحاً في إثبات منازل هارون لأمر المؤمنين عليه السلام بعد وفاته، فالحديث مطلق على أقل التقادير ولم يُقيده النبي ﷺ في حال حياته، فهو شامل لحال الحياة وبعد الوفاة، والتخصيص بحال الحياة يحتاج إلى الدليل، ومجرد وجود المانع وهو وفاة هارون عليه السلام في حال حياة موسى عليه السلام لا يصلح دليلاً على التخصيص.

تنبية

لم يقتصر استدلال الإماميّة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته على ما تقدّم من حديث الغدير، وحديث الاثني عشر خليفة من قريش، وحديث المنزلة، وإنّها هناك أحاديث أخرى مهمّة كثيرة؛ كحديث الثقلين، وحديث الراية، وحديث: «لَا يُحِبُّ عَلِيٌّ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُهُ إِلَّا مُنَافِقٌ»، وحديث تبليغ سورة براءة، وحديث سد الأبواب إلا باب عليّ عليه السلام، وحديث الانتجاع، وحديث المؤاخاة، وحديث الدار، وغيرها من الأحاديث الكريمة الكثيرة التي استدللّ بها في المقام، وستأتي الإشارة لجملة منها في الخاتمة عند البحث عن معالم الفرقة الناجية. كذلك أقاموا أدلة كثيرة من القرآن الكريم على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته، لكنّ البحث في الأساس غير معقود لذلك ومن هنا لم نتوسّع فيه بذكرها.

نتيجة الفصل الثالث

إنّ أحاديث النصّ بغير لفظ الوصيّة التي استدللّ بها الإماميّة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته، كلّها وردت على لسان رسول الله ﷺ وكبار

الصحابه، وأكثرها متفق على صحتها بل وتواترها؛ كحديث الموالاة، وحديث الاثني عشر خليفة، وحديث المنزلة، وغيرها، لكن الأمر المهم الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه لم يُشر أحدٌ في طيّات كلامه عند حديثه حول هذه الأحاديث الشريفة نفيّاً أو إثباتاً - لا من بعيد ولا من قريب - إلى ابن سبأ، ولم ينس المخالفين بنت شفة على أنّ لابن سبأ دوراً ما في مسألة النص وأحاديثها، خصوصاً أنّها الركن الأساسي لعقيدة الإمامة الإلهية لأهل البيت (عليه السلام)، ومن الأدلة القويّة التي يتمسك بها الإمامية بجانب آيات الذكر الحكيم في الاستدلال على إمامة أهل البيت (عليه السلام) ووجوب طاعتهم، ومن هنا تقف على سفاهة الربط بين التشيع وابن سبأ.

الفصل الرابع:

علاقة النصّ بنشوء الفرق وتاريخ ظهور التشيع

تمهيد

تقدّم أنّ ظهور التشيع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة النصّ، فمن أراد أن يعرف حقيقة التشيع وتاريخ ظهوره لابدّ له من التحقيق في هذه المسألة: عقيدة النصّ وتاريخ ظهورها. وقد أشرنا في الأبحاث السابقة إلى نزر من الأحاديث الواردة في النصّ على إمامة أهل البيت عليهم السلام؛ سواء بلفظ الوصية، أو بغير هذا اللفظ، ولم يرد في طرق أيّ من تلك الأحاديث والنصوص ذكر لابن سبأ كما تقدّم، ولا أشار إليه أحد من علماء الشيعة أو السنة في طبّات كلماته.

ومن هنا فمن الإنصاف القول بأنّ درك ظهور التشيع يكمن وراء فهم هذه النصوص والروايات المستفيضة المتقدّمة، والمتأمّل فيها بإنصاف يقف على حقيقة تاريخ ظهور التشيع لأهل البيت عليهم السلام، وأنّه قد ولد بولادة الإسلام، وأساسه القرآن الكريم وسنّة النبيّ الخاتم عليه السلام.

بداية ظهور المذاهب الإسلامية

من الواضح أنّ المسلمين في عصر الرسالة كانوا أمّة واحدة لا تعرف التمازج، وإنّما وُلدت المذاهب قبيل رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث انشقّ المسلمون إلى شقّين على إثر الخلاف حول خلافة الرسول صلى الله عليه وآله، وذلك قبل أن يواروا الثرى الجسد الطاهر لرسول الله صلى الله عليه وآله، وقد كان اجتماع السقيفة هو الأساس العملي لهذا الانقسام؛ فتبنّى كلّ منهما منهجاً فكرياً مغايراً للآخر:

أحدهما: يعتقد بضرورة النصّ في مسألة خلافة رسول الله ﷺ، وأنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الخليفة المنصوص عليه. وقد آمن بذلك بنو هاشم وقسم من كبار الصحابة؛ كالقداد، وسلمان، وأبي ذر الغفاري، وغيرهم.

والآخر: يعتقد بعدم النصّ، وأنّ مسألة خلافة الرسول ﷺ أوكلت للمسلمين أنفسهم يختارون من بينهم الخليفة، وفق آليات أبرزها البيعة، وقد آمن بذلك قسم آخر من الصحابة؛ كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وأبي عبيدة الجراح، وعبد الرحمن بن عوف، وآخرون.

وهذا الأمر هو الذي تؤكّده الأحاديث التي أخرجها محدثو السنّة وحفاظهم في قصّة بيعة السقيفة، فقد أخرج البخاري في صحيحه، بسنده إلى عمر بن الخطاب، قال: «بلغني أن قائلاً منكم يقول: (والله لو مات عمرُ بايعت فلاناً)، فلا يغترنّ امرؤ أن يقول: (إنما كانت بيعةُ أبي بكرٍ فلتةٌ وتمت)، ألا وإمّا قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرّها! وليس منكم من تُقطع الأعناقُ إليه مثل أبي بكر. من بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه تغرة أن يقتلا.

وإنّه قد كان من خبرنا حين توفّي الله نبيّه ﷺ أنّ الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا عليّ والزبير ومنّ معهما، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر.

فقلت لأبي بكر: يا أبا بكر، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار. فانطلقنا نريدُهم، فلمّا دنونا منهم لقينا رجلاً منهم صالحاً فذكرنا ما تمّلى عليه القوم. فقالوا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ فقلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار. فقالوا: لا عليكم أن لا تقربوهم، أقضوا أمركم. فقلت: والله لنأتينهم. فانطلقنا حتّى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل مُزمل^(١) بين ظهرانيهم.

(١) مزمل: أي مُغطّي مدثر. النهاية، ج ٢، ص ٣١٣ (زمل).

فقلت: من هذا؟ قالوا: هذا سعد بن عباد. فقلت: ما له؟ قالوا: يوعك.

فلما جلسنا قليلاً تشهّد خطيئهم، فأثنى على الله لما هو أهله ثم قال: "أما بعد، فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم معشر المهاجرين رهط، وقد دفت دافة من قومكم. فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر".

فلما سكّت، أردتُ أن أتكلّم وكنت زوّرت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر، وكنت أداري منه بعض الحدّ، فلما أردتُ أن أتكلّم قال أبو بكر: على رسلك، فكرهت أن أغضبه، فتكلّم أبو بكر فكان هو أحلم منّي وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلّا قال في بديته مثلاً أو أفضل حتّى سكّت، فقال:

ما ذكرتكم فيكم من خير فأنتم له أهل، ولم يُعرف هذا الأمر إلّا لهذا الحيّ من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيّهما شئتم.

فأخذ بيدي ويّد أبي عبيدة بن الجراح، وهو جالس بيننا، فلم أكره ممّا قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحبّ إليّ من أن أتأمّر على قوم فيهم أبو بكر، اللهم إلّا أن تُسوّل إليّ نفسي عند الموت شيئاً لا أجده الآن. فقال قائل الأنصار: أنا جديّلها المحكّك، وعذيقها المرجّب، منّا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش.

فكسر اللغط وارتفعت الأصوات حتّى فرقتُ من الاختلاف، فقلت: أبسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون، ثمّ بايعته الأنصار، ونزونا على سعد بن عباد فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عباد! فقلت: قتل الله سعد بن عباد.

قال عمر: وأنا - والله - ما وجدنا فيها حضرنّا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا؟ فإمّا بايعناهم على ما لا نرضى، وإمّا نخالفهم فيكون فساد، فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين

فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا»^(١).

فهذا النصّ يصرّح بوقوع الخلاف بين المسلمين فيما يتعلّق بمسألة خلافة رسول الله ﷺ، وأنّ الزبير وجماعة من المهاجرين رفضوا خلافة السقيفة، واجتمعوا لأهل البيت ﷺ، وانضمّوا تحت لواء أمير المؤمنين ﷺ «أنّ الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا عليّ والزبير ومن معهما، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر».

فتمذهب جماعة من المهاجرين لأهل البيت ﷺ والسير على طريق هداهم والانطواء تحت لوائهم مقابل جماعة السقيفة من المهاجرين، هو صريح دلالة هذا الحديث، ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، بسنده عن أسلم القرشي، من أنّ عمر بن الخطّاب لما بلغه اجتماع الزبير وجماعة من المهاجرين في دار بيت النبوة ﷺ، ورجوعهم في أمورهم إليهم ﷺ، قال لبضعة رسول الله ﷺ: «ما ذاك بما نعي إن اجتمع هؤلاء نفرٌ عندك، إن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت. قال: فلمّا خرج عمر جاءوها، فقالت: (تعلّمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتُم ليحرقنّ عليكم البيت، وأيم الله! ليمضينّ لما حلف عليّ، فأنصروا راشدين، فرأوا رأيكم ولا ترجعوا إليّ)»^(٢).

فبيعة السقيفة إذن هي بمثابة الإعلان الرسمي لولادة المذاهب الإسلامية، حيث أعلنت هذه البيعة عن ظهور أوّل الفرق الإسلامية؛ فأما الذين بايعوا فهم أساس الفرقة التي تعرف اليوم بـ (السنة)، وأما الذين رفضوا هذه البيعة وطعنوا في شرعيّتها، وتشبّعوا لأهل البيت ﷺ واعتقدوا بأنّ الخلافة فيهم ولا تخرج عنهم إلّا بظلمهم، فهم أساس الفرقة التي تعرف اليوم بـ (الشيعه).

(١) صحيح البخاري، ج ٨، صص ٢٥ - ٢٨.

(٢) المصنّف، ابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٥٧٢.

دور عمر في إرساء الأمر لأبي بكر

من الأمور الأساسية التي تضمّنها حديث البخاري الآنف هو التصريح بدور عمر الأساسي في تنصيب أبي بكر، وأنّ الخوف من وقوع الخلاف، ومبايعة الأنصار لرجل منهم، هما العاملان الأساسيان اللذان دفعاه لمبايعته، كما يشهد لذلك قوله: «فرقت من الاختلاف، فقلت: أبسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته... خشينا إن فارقنا القوم، ولم تكن بيعة، أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا».

ويؤيد ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه، بسنده عن عائشة، قالت: «لقد خوّف عمرُ الناس، وإنّ فيهم كُفّاقاً»^(١).

فهذا النصّ صريح الدلالة على وجود لون من البطش والانحراف في إرساء الأمر لأبي بكر من قبل عمر، وقد لخصته عائشةُ بأمرين أساسيين:

الأول: الخوف

إنّ قول عائشة: «خوّف عمرُ الناس»، صريح الدلالة على أنّ عمر قد استعمل وسائل غير مألوفة من أجل إرساء الأمر لأبي بكر، وذلك من خلال إثارة الرعب في نفوس الناس وتخويفهم.

ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ) في مصنّفه بسنده عن زبيد، قال: «لما حضرت أبا بكر الوفاة أرسل إلى عمر ليستخلفه، قال: فقال الناس: أتستخلف علينا فظّاً غليظاً، فلو ملكنا كان أفظّ وأغلظ، ماذا تقول لربك إذا أتيت وقد استخلفته علينا؟»^(٢).

وأخرجه أيضاً في تاريخ المدينة^(٣)، وكذا القاضي أبو يوسف بإسناده في الخراج^(٤)،

(١) صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٩٤.

(٢) المصنّف، ج ٦، ص ٣٥٨؛ ج ٧، ص ٤٣٤.

(٣) تاريخ المدينة، ابن شبة النميري، ج ٢، ص ٦٧١.

(٤) الخراج، أبو يوسف، ص ١١.

وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق^(١).

فتخوَّف الصحابة من استخلاف عمر كان بسبب مشاهداتهم لأُسلوبه في إرساء الأمر لأبي بكر، وفظاظته وغلظة قلبه وحدة طبعه، قال أبو جعفر الإسكافي (ت ٢٢٠هـ):

«ثم كانت بعده بيعة عمر، فعقدها [له] أبو بكر، كما عقدها هو لأبي بكر... فأظهر المسلمون الإنكار لذلك والتسخط، وقالوا: وليت علينا فظاً غليظاً»^(٢).

الثاني: النفاق

إنَّ قول عائشة: «وإن فيهم لنفاقاً»، صريح الدلالة على أنَّ خصلة النفاق قد انطلت على نفوس الناس في بيعتها لأبي بكر.

والمقصود من النفاق هنا هو نوع من البغض لأمر المؤمنين عليه السلام كما يدلُّ على ذلك الحديث الذي أخرجه مسلم في الصحيح من طريق الإمام علي عليه السلام، قال: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ أَنَّهُ لَعَهُدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَى أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبَغِّضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ»^(٣).

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده من طريق أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «عَهْدَ إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ (لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبَغِّضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ)»^(٤).
وأخرجه الترمذي في سننه، وقال بذيله: «هذا حديث حسن صحيح»^(٥).
وأخرجه الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال بذيله: «رواه الطبراني في الأوسط،

(١) تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٠، ص ٤١٣.

(٢) المعيار والموازنة، إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَعْفَرٍ الْإِسْكَافِيُّ، ص ٤٧.

(٣) صحيح مسلم، ج ١، ص ٦١.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، صص ٩٥، ١٢٨.

(٥) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٦.

ورجاله ثقات»^(١).

وأخرجه ابن حجر في (فتح الباري)، وقال بذيله: «وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد»^(٢).

فبيعة الناس لأبي بكر وإغضائها عن أمير المؤمنين عليه السلام هو النفاق الذي أشارت إليه عائشة في حديثها الآنف؛ لمناسبة المقام لذلك، ولا شك في أن كل ذي لب يفهم من قول النبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّ عَلِيًّا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُغَضُّهُ إِلَّا مُنَافِقٌ»، إثبات فضيلة عظيمة للإمام عليه السلام، وأنه ميزان يعرف به الإيمان ويميّز عن النفاق.

أجواء بيعة السقيفة

إن المتأمل في حديث البخاري الآنف في بيعة السقيفة يجد أنها تمت في ظلّ أجواء متشنّجة، كما هو صريح قوله: «فكثر اللغط، وارتفعت الأصوات، حتّى فرقت من الاختلاف، فقلت: أبسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده فبايعته... ونزونا على سعد بن عباد، فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عباد! فقلت: قتل الله سعد بن عباد».

وهذه الأجواء التي تمت في ظلّها بيعة السقيفة لم تكن وليدة اللحظة، وإنّما أساسها وبذرتها زرعتهما هذه الجماعة من المهاجرين من أصحاب السقيفة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله.

فكما أنّ هذه الجماعة من المهاجرين قطعت اجتماع الأنصار في سقيفتهم، وحضرته من دون أن توجه إليها دعوة، وخلقت هذا التشنج الذي كاد أن يفضي للتنازع والافتتال.

كذلك قطعت هذه الجماعة على رسول الله صلى الله عليه وآله كلامه في مرضه الذي توفيّ به، بعد أن حضرت مجلسه صلى الله عليه وآله من دون أن توجه إليها دعوة، فقد أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله بالخروج

(١) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٣.

(٢) فتح الباري، ج ٧، ص ٥٨.

جميعاً سوى أمير المؤمنين (عليه السلام) مع جيش أسامة، فخالفت تلك الجماعة هذا الأمر، وطعنوا في إمرة قائدهم أسامة بن زيد^(١)، بالرغم من تأكيد الرسول (صلى الله عليه وآله) الشديد على عدم التخلف عن هذا الجيش^(٢)، بحيث إنه (صلى الله عليه وآله) لعن المتخلف عنه^(٣).

فخالفت تلك الجماعة أمر الرسول (صلى الله عليه وآله)، وأصرّت على عدم الخروج من المدينة والبقاء قريباً من مركز الحدث^(٤)، وحضروا بمنتهى الصلافة ومن دون حياء من تخلفهم أمام عين رسول الله (صلى الله عليه وآله)!

وخالفوا أمره مرة أخرى، ومنعوه (صلى الله عليه وآله) من كتابة ذلك الكتاب الذي أراد أن يعصم به الأمة من الضلال، وتمردوا على نبيهم (صلى الله عليه وآله)، فمنهم من ينعته بالوجع، ومنهم من يصفه بالهجر، ومنهم من... فشنجوا مجلسه (صلى الله عليه وآله)، وأكثروا فيه الغلط والتنازع، فمنعوه من كتابة كتابه (صلى الله عليه وآله)، وحرّموا الأمة من الهدى والرشاد، فطردهم (صلى الله عليه وآله) من مجلسه، فعلم خيارهم حجم المصيبة التي حلّت بالأمة فلم يملك وسيلة يحمد بها أسمى قلبه سوى الدموع، لكن هيهات، فقد هلك من هلك عن بينة وحيي من حيي عن بينة. أخرج مسلم في صحيحه، بسنده عن ابن عباس، قال:

(١) أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما، عن عبدالله بن عمر، قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعث بعثاً وأمر عليهم أسامة بن زيد، فطعن الناس في إمارته، فقام رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فقال: (إن تطعنوا في إمارتي فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وإني والله، إن كان لخليقاً للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إليّ، وإن هذا لمن أحب الناس إليّ بعده»، صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٤٥؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٣٤١.

(٢) أخرج الذهبي في تاريخه، بسنده عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: «جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في مرضه: (أنفذوا جيش أسامة)»، تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ١٩.

(٣) قال الشهرستاني - بعد أن ذكر أول تنازع بين الصحابة وقع في مرض رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وساق حديث رزية الخميس المتقدم الذي أخرجه البخاري في صحيحه -: «الخلاف الثاني في مرضه، أنه قال: (جهّزوا جيش أسامة)، لعن الله من تخلف عنه، فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره، وأسامة قد برز من المدينة، وقال قوم: قد اشتدّ مرض النبي عليه الصلاة والسلام، فلا تسع قلوبنا مفارقه والحالة هذه، فنصبر حتى نصبر أي شيء يكون من أمره»، الملل والنحل، ج ١، ص ٢٣.

(٤) قال الذهبي في تاريخه: «فسار [أسامة] حتى بلغ الجرف، فأرسلت إليه امرأته فاطمة بنت قيس تقول: لا تعجل فإن رسول الله ثقيل، فلمّا يرح حتى قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله)»، تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ١٩. وهذا في منتهى الغرابة، فكيف يعصى أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ويطاع أمر ابنة قيس؟!

«لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، فقال النبي ﷺ: (هَلُمُّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّونَ بَعْدَهُ)، فقال عمر: إنّ رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجد، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله. فاختلف أهل البيت، فاختصموا، فمنهم من يقول: قَرَّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلمّا أَكْثَرُوا اللُّغُوَ والاختلاف عند رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: (قوموا)، قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إنّ الرزيّة كلّ الرزيّة ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يَكْتُبَ لَهُمْ ذلك الكتاب، من اختلافهم ولغظهم»^(١).

وأخرج البخاري في صحيحه، بسنده عن ابن عباس، قال: «لما اشتدّ بالنبي ﷺ وجعه قال: (إِيتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ)، قال عمر: إنّ النبي ﷺ غلبه الوجد، وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا، وكثر اللغط، قال: (قوموا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ)، فخرج ابن عباس يقول: إنّ الرزيّة كلّ الرزيّة ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه»^(٢).

وأخرج في صحيحه، بسنده عن ابن عباس أيضاً، قال: «يوم الخميس، وما يوم الخميس؟ ثمّ بكى حتّى خضب دمه الحصباء، فقال: اشتدّ برسول الله ﷺ وجعه يوم الخميس، فقال: إِيْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا، فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبيّ تنازع، فقالوا: هجر رسول الله ﷺ، قال: (دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِّمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ)»^(٣).

فحديث «إِيتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا» بمختلف ألفاظه، صريح الدلالة على أنّ هناك لونا من الضلال ستبتلى به الأمّة بعد رسول الله ﷺ، وهذا

(١) صحيح مسلم، ج ٥، ص ٧٦؛ صحيح البخاري، ج ٧، ص ٩ و ج ٨، ص ١٦١؛ مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٣٦.

(٢) صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٧ و ج ٨، ص ١٦١.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣١ و ج ٤، ص ٦٥ و ج ٥، ص ١٣٧.

اللون من الضلال مرتبط بشكل وثيق مع موضوع ذلك الكتاب الذي أراد الرسول ﷺ أن يكتبه ويعصم الأمة فيه من ذلك الضلال؛ ولا ريب في أن الوقوف على محتوى ذلك الكتاب له أثر كبير في الهداية.

وقد ذكر علماء السنة وجهين في بيان محتوى ذلك الكتاب، أحدهما: إن رسول الله ﷺ أراد أن يكتب كتاباً يذكر فيه أسماء خلفائه من بعده. والآخر: إن الرسول ﷺ أراد أن يكتب كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام.

قال النووي: «اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي ﷺ به، فقيل: أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين؛ لئلا يقع نزاع وفتن، وقيل: أراد كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة؛ ليرتفع النزاع فيه، ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه»^(١).

وقال العيني: «اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي ﷺ بكتابه، قال الخطابي: يحتمل وجهين؛ أحدهما: إنه أراد أن ينص على الإمامة بعده، فترتفع تلك الفتن العظيمة؛ كحرب الجمل وصفين. وقيل: أراد أن يبين كتاباً فيه مهمات الأحكام؛ ليحصل الاتفاق على المنصوص عليه»^(٢).

وهذان الوجهان لا يتعارضان، ويمكن الجمع بينهما بالقول: إن رسول الله ﷺ أراد أن يكتب في ذلك الكتاب كلا الأمرين؛ فينص على الخليفة من بعده، وفي نفس الوقت يبين مهمات الأحكام.

ويؤيد الوجه الأول وهو أن رسول الله ﷺ أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين، حديث الثقلين الذي أخرجه كبار محدثي السنة وحفاظهم، بألفاظ مختلفة، وطرق كثيرة، فقد أخرجه مسلم في صحيحه^(٣)، وأحمد بن حنبل في مسنده^(٤)،

(١) شرح مسلم، ج ١١، ص ٩٠.

(٢) عمدة القاري، ج ٢، ص ١٧١.

(٣) صحيح مسلم، ج ٧، صص ١٢٢ و ١٢٣.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٣٦٦ و ٣٦٧، ج ٤، ص ٣٧١.

والترمذي في سننه، والنسائي في (السنن الكبرى)^(١)، وفي (فضائل الصحابة)^(٢)، وفي (خصائص أمير المؤمنين عليه السلام)^(٣)، عن زيد بن أرقم، قال (اللفظ للترمذي):

«قال رسول الله ﷺ: (إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِن تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضَلُّوا بَعْدِي، أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ مِنَ الْآخَرِ؛ كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِترَتِي أَهْلُ بَيْتِي، وَلَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا)»^(٤).

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه^(٥)، وآخرون، عن زيد بن ثابت، قال (اللفظ لأحمد):

«قال رسول الله ﷺ: (إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ خَلِيفَتَيْنِ؛ كِتَابُ اللَّهِ وَأَهْلُ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ)»^(٦).

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه^(٧)، وأبو يعلى في مسنده^(٨)، عن أبي سعيد الخدري، قال (اللفظ لأحمد):

«قال رسول الله ﷺ: (إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ؛ كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِترَتِي أَهْلُ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ)»^(٩).

فهذا الحديث صريح الدلالة على أنّ التمسك بالقرآن والعترة يعصم من الضلال، وتقدّم أنّ حديث (رزية يوم الخميس) يدلّ على أنّ رسول الله ﷺ أراد أن يكتب كتاباً

(١) السنن الكبرى، ج ٥، ص ٥١.

(٢) فضائل الصحابة، النسائي، ص ٢٢.

(٣) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٩٣.

(٤) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٢٩.

(٥) المصنّف، ج ٧، ص ٤١٨.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، صص ١٨٩ و ١٩٠.

(٧) المصنّف، ج ٧، ص ١٧٦.

(٨) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٢، صص ٢٩٧، ٢٩٨ و ٣٠٣.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ١٤.

يعصم فيه أمته من الضلال، ولكن بعض الصحابة حرّموا الأمة من ذلك، وحينئذٍ نحمل هذا العاصم من الضلال في حديث الرزية على ما ورد في حديث الثقلين.

وبعبارة أخرى: إنّ رسول الله ﷺ قد بين لأُمَّته في حديث (الثقلين) العاصم لهم من الضلال، وهو القرآن والعتره، وفي حديث (رزية يوم الخميس) أراد أن يبين أيضاً العاصم لهم من الضلال، لكنه مُنع من ذلك، وحينئذٍ يرد هنا عدّة احتمالات:

الأول: إنّهُ ﷺ أراد أن يؤكّد مضمون حديث الثقلين.

الثاني: إنّهُ ﷺ أراد أن ينسخ ويلغي مضمون هذا الحديث.

الثالث: إنّهُ ﷺ أراد أن يبين عاصماً من الضلال غير الثقلين (القرآن والعتره).

الرابع: إنّهُ ﷺ أراد أن يفصل بين الثقلين.

وكلّ هذه الاحتمالات باطلة سوى الأوّل منها، وهو المتعين في المورد.

أمّا الوجه في بطلان الاحتمال الثاني فواضح؛ إذ إنّ الثقلين هما عبارة عن القرآن الكريم والعتره الطاهرة، ولا يمكن لأحد أن يدّعي أنّ رسول الله ﷺ أراد نسخ القرآن؛ لأنّ ذلك القول يعادل نسخ رسالة الرسول الخاتم ﷺ.

وأمّا الوجه في بطلان الاحتمال الثالث فواضح أيضاً؛ إذ إنّ نبوة نبي الإسلام ﷺ تتمحور خصوصاً حول القرآن الكريم، وقد جهد الرسول ﷺ طيلة دعوته المباركة على ترسيخ منزلة القرآن في نفوس الأمة، ومن غير المعقول أن يلغي ذلك في لحظات عمره الأخيرة.

وأمّا الوجه في بطلان الاحتمال الرابع فهو يخالف من جهة صريح دلالة حديث الثقلين، وخصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار قوله: «وَأَمَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْصَ»، الوارد في كلّ الروايات. ويخالف من جهة أخرى صريح دلالة حديث (رزية الخميس)؛ إذ إنّ الفصل بين الثقلين هو عين ما قاله عمر: «حسبنا كتاب الله»، الذي كان مصدر الخلاف والتنازع، وقد رفض الرسول ﷺ هذه المقولة، بقرينة قوله ﷺ: «قوموا»، وقول ابن عباس: «إنّ الرزية كلّ الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ

وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب».

وإذا بطلت هذه الاحتمالات، فتعيّن الاحتمال الأوّل منها؛ وهو أنّ رسول الله ﷺ أراد أن يؤكّد مضمون حديث (الثقلين) بحديث (رزية يوم الخميس)، لكنّ القوم لم يمثلوا أمر الرسول ﷺ، واعترضوا عليه، وأكثروا من اللغو والتنازع في مجلسه ﷺ، بعد أن تيقنوا من مضمون ذلك الكتاب، حتّى طردهم.

تساؤل

إذا كان الخلاف حول الإمامة موجوداً في حياته ﷺ، فكيف يجوز لمسلم أن يتصوّر أنّ رسول الله ﷺ ترك هذا الأمر الذي هو المنشأ للخلاف بين أمته، بحيث يرى كلّ واحد فيه رأياً، ويسلك كلّ واحد سبيلاً، ولم يقطع دابر الفتنة؟! خصوصاً أنّه ﷺ شاهد أصحابه وقد يتّوا نيّاتهم على الاستحواذ على كلّ متعلّقاته، حتّى أزواجه، ومن دون مراعاة لمشاعره ﷺ، فهؤلاء الذين يفكّرون بأخذ أزواج الرسول ﷺ ألا يفكّرون بالسيطرة على خلافته؟!

أخرج الحفاظ والمحدثون أنّ قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ (الأحزاب: ٥٣) نزلت في رجل من أصحاب النبي ﷺ، قال: لئن قبض رسول الله ﷺ لأنكحن عائشة^(١)، وقال البغوي: «قال مقاتل بن سليمان: هو طلحة بن عبيد الله»^(٢).

فإذا كان الوحي المبين يُطلع رسول الله ﷺ على خلافات جانبية تقع بين أصحابه، أفلا يطلعه على ما هو الأهمّ من ذلك، وهو اختلاف أمته من بعده حول خلافته؟! قال الفخر الرازي في ذيل قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٤): «يعني إن كنتم لا تؤذونه في الحال وتعزمون على إيذائه أو

(١) انظر: تفسير الثعلبي، ج ٨، ص ٦٠؛ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، ص ٨٧٢.

(٢) تفسير البغوي، ج ٣، ص ٥٤١؛ وانظر: التفسير الكبير (مفتاح الغيب)، ج ٢٥، ص ٢٢٥.

نكاح أزواجه بعده، فالله عليم بذات الصدور»^(١).

أفأطلع الله تعالى نبيه على هذا الأمر وحرّم أذيتهم ﷺ، ولم يُطلعه على أمر الخلافة وانشقاق الأمة بسببها؟! بلى إنّ ذلك أولى.

التخطيط لأمر الخلافة

من الأمور الأخرى التي تضمّنها حديث البخاري الأنف في بيعة السقيفة هو التصريح بوجود نوع من التخطيط لمسألة الخلافة، وأنّ جماعة من المهاجرين كانوا قد أعدّوا العدة مسبقاً لذلك، وأنّ اجتماع الأنصار في سقيفتهم كان على إثر كشف ذلك المخطّط، كما هو صريح قوله: «وقد دفت دافة من قومكم، فإذا هم يريدون أن يخبّزونا من أصلنا، وأن يحضنونا من الأمر».

فقد افتتح خطيب الأنصار بهذا القول اجتماع السقيفة بعد حضور جماعة المهاجرين قبل وقوع أيّ كلام بينهم، ممّا يدلّ على أنّ الأنصار اجتمعوا بالسقيفة بعد اطلاعهم على وجود مخطّط من قبل جماعة من المهاجرين حول مسألة الخلافة، وأحد بنود هذا المخطّط كان يتضمّن إقصاء الأنصار من الحكومة بشكل كليّ.

قال عمر: «فلما جلسنا قليلاً تشهّد خطيبهم، فأثنى على الله لما هو أهله ثمّ قال: «أمّا بعد، فنحن أنصار الله... وقد دفت دافة من قومكم، فإذا هم يريدون أن يخبّزونا من أصلنا، وأن يحضنونا من الأمر».

ومن الشواهد الأخرى في الحديث أيضاً على وقوع التخطيط المسبق للأمر، هو التطابق الكلي بين تزوير عمر وتزوير أبي بكر، قال عمر: «فلما سكت، أردت أن أتكلّم وكنت زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر، وكنت أداري منه بعض الحدّ، فلما أردت أن أتكلّم قال أبو بكر: على رسلك، فكرهت أن أغضبه، فتكلّم أبو بكر... والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلّا قال في بديته مثلاً أو أفضل

(١) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ج ٢٥، ص ٢٢٥.

حتى سكت».

فهذا التطابق الكبير في التزوير صريح الدلالة على وجود تنسيق مسبق بين الرجلين، وأنهما تداول الأمر فيما بينهما واتّفقا على صيغة ما، لكن لم يسمح أبو بكر لعمر بعرض ذلك؛ لما يعرفه منه من الفضاظة والغلظة، فأسكته وتكلم هو. ويؤيد ذلك ما أخرجه البلاذري في (أنساب الأشراف)، بسنده عن ابن عباس، قال:

«بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلى علي رضي الله عنهم، حين قعد عن بيعته، وقال: إيتني به بأعنف العنف، فلما أتاه، جرى بينهما كلام، فقال علي: (احلب حلباً لك شطره، والله! ما حرصك على إمارته اليوم إلا ليؤمرك غداً)»^(١).

فهذا النص صريح الدلالة على اتهام أمير المؤمنين عليه السلام للرجلين بوجود اتفاق مسبق بينهما يقتضي بإرساء عمر الأمر لأبي بكر مقابل الحصول عليه من بعده.

شواهد على وجود التخطيط

لعل المتأمل في الوقائع التاريخية التي حصلت في العام الأخير من حياة رسول الله ﷺ يجزم بوضوح تام بأن النبي ﷺ قد اطلع على أمر خطير يدبر في الخفاء حول مسألة الخلافة، وأن هناك مخططاً للاستحواذ عليها بشكل بعيد عن روح الإسلام، وهناك جملة من الأمور التي تدل على ذلك، أهمها:

١- إخلاء المدينة

إن إصرار رسول الله ﷺ الشديد في مرض وفاته على إخلاء المدينة من جميع الصحابة إلا الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، يدل على اطلاعه على أمر ما تُنسج خيوطه من قبل بعض الأصحاب تحت جناح الليل حول الأمر بعد رحيل النبي ﷺ، فحاول بشتى

(١) أنساب الأشراف، ج ١، ص ٢٦٩.

الأساليب والطرق إبعادهم عن المدينة وتخليتها منهم. وأهم التدابير التي اتخذها النبي الكريم ﷺ لتحقيق ذلك هو إنفاذه جيش أسامة، وأمره الجميع بالالتحاق به، مع علمه ﷺ بقرب رحيله، بل شدد كثيراً على عدم التخلف عن هذا الجيش إلى درجة أنه لعن المتخلف عن هذا الجيش، لكن رغم هذا الإصرار الشديد فقد كان هناك عنادا من قبل البعض وإصرارا عجيبا على عدم الخروج من المدينة، والبقاء قريباً من مركز الحدث من خلال التخلف عن الالتحاق بهذا الجيش!

فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأحمد بن حنبل في مسنده، عن عبد الله بن عمر في مسألة التخلف عن جيش أسامة، قال (اللفظ للبخاري):

«فطعن الناس في إمارته [أسامة بن زيد]، فقام رسول الله ﷺ فقال: (إِنْ تَطَعْنَا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُتِمَ تَطَعْنَا فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَآيُمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسُ إِلَيَّ، وَإِنْ هَذَا لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسُ إِلَيَّ بَعْدَهُ)»^(١).

وأخرج الذهبي في (تاريخ الإسلام)، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، قال: «جعل رسول الله ﷺ يقول في مرضه: (أَنْفِذُوا جَيْشَ أُسَامَةَ)... فسار حتى بلغ الجرف، فأرسلت إليه امرأته فاطمة بنت قيس تقول: لا تعجل، فإن رسول الله ثقيل، فلما يبرح حتى قبض رسول الله ﷺ»^(٢).

وهذا غريب حقاً، فكيف يعصى أمر رسول الله ﷺ، وتطاع فاطمة بنت قيس؟! وقال الشهرستاني في بيان مخالقات الصحابة للنبي الأكرم ﷺ بعد ذكره للمخالفة الأولى (رزية يوم الخميس): «الخلاف الثاني في مرضه، أنه قال: (جَهَّزُوا جَيْشَ أُسَامَةَ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ)، فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره، وأُسامة قد برز من المدينة، وقال قوم: قد اشتد مرض النبي عليه الصلاة والسلام، فلا تسعُ قلوبنا مفارقتَه والحالة هذه،

(١) صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢١٣ و ج ٥، صص ٨٤ و ١٤٥ و ج ٨، ص ١١٧؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٣١؛ مسند أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٢٠.

(٢) تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ١٩؛ الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٦٧.

فنصبر حتّى يُبصر أيّ شيء يكون من أمره»^(١).

ولكنّ الغريب في الأمر أنّ هؤلاء لم تسعهم قلوبهم لمفارقة رسول الله ﷺ وقد اشتدّ به المرض فخالفوا أمره ﷺ، ولكنهم وسعتهم قلوبهم وتركوا الجسد الطاهر للنبي ﷺ مسجّى ولما يُوارى الثرى، وذهبوا ليتنازعو الأمر في سقيفة بني ساعدة!

٢- منع الرسول ﷺ

أصرّ بعض الصحابة على منع رسول الله ﷺ بكلّ الوسائل المتاحة من حسم أمر الخلافة، وذلك عبر التشويش وزرع الفرقة والخلاف كلّما أراد النبي ﷺ طرح هذه المسألة بين الأمّة؛ ليحفظها من شرّ النزاع حوله، وإراقة دمائهم بالاقتتال من أجل الاستحواذ عليها، ويدلّ على ذلك المنع أمور، أهمّها:

أ- منع الرسول ﷺ من كتابة الكتاب

أمر رسول الله ﷺ في مرض وفاته بأن يُحضروا له كتباً ودواةً ليكتب للأمة كتاباً لن تتضلّ بعده أبداً، لكنّ بعض الصحابة منعوا من تنفيذ أمر الرسول ﷺ، وحرّموا الأمّة من هذا الكتاب العاصم لها من الضلال والزيغ والانحراف والفرقة والخلاف.

أخرج مسلم في صحيحه، بسنده إلى ابن عباس، قال:

«يوم الخميس، وما يوم الخميس! ثمّ جعل تسيل دموعه حتّى رأيت على خديّه كأنّها نظام اللؤلؤ، قال: قال رسول الله ﷺ: إيتوني بالكتف والدّواة - أو اللّوح والدّواة - أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فقالوا: إنّ رسول الله ﷺ يهجر»^(٢).

وهناك روايات صريحة في صحيح البخاري، ومسلم، ومسنّد أحمد بن حنبل، تدلّ

(١) الملل والنحل، ج ١، ص ٢٣؛ وكذا انظر: شرح المواقيف، القاضي الجرجاني، ج ٨، ص ٣٧٦، وما بعدها.

(٢) صحيح مسلم، ج ٥، ص ٧٦؛ وفي صحيح البخاري، ج ٤، ص ٦٥، قال سعيد بن جبير: إنّه سمع ابن عباس يقول - بعد أنّ حدثه عن رزيّة يوم الخميس - «... فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبيّ تنازع، فقالوا: ما له أهجر؟ استفهموه، فقال: ذروني فالذي أنا فيه خير ممّا تدعوني إليه».

على أن النزاع قد حصل بسبب عمر بن الخطاب بعد اعتراضه على رسول الله ﷺ بعدم الحاجة إلى هذا الكتاب العاصم عن الضلال بوجود القرآن الكريم، فانقسم القوم حينئذ وتنازعوا بين مؤيد ومخالف لمقولة عمر، كما في حديث ابن عباس، قال (اللفظ للبخاري):

«لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: (إيتوني بكتابٍ أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده)، قال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا، وكثر اللغط، قال: (قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع، فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه)»^(١).

وقد تقدّم آنفاً عن النووي^(٢)، والعيني^(٣)، أن النبي ﷺ أراد أن ينصّ على الخلافة في إنسان معيّن، لئلا يقع نزاع وفتن، وقلنا آنفاً أن ما قيل من أنه ﷺ أراد أن يكتب كتاباً يبيّن فيه مهمّات الأحكام ملخّصة لا يعارض ذلك الوجه، مع غرابته.

ب - المنع من سماع الرسول ﷺ بإثارة الجلبة واللفظ

دأب بعض الصحابة بشكل منظم على التشويش عند نطق رسول الله ﷺ بمسألة الخلافة من بعده، وذلك عبر إثارة الجلبة واللفظ في محضر رسول الله ﷺ، فكلماً أراد أن يصرّح بهذا الأمر افتعلوا الضجة للتشويش، كما في حديث الاثني عشر خليفة: «فقال كلمة صمّنيها الناس، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: (كلّهم من قريش)»^(٤).

(١) صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٧؛ مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٢٤؛ وفي رواية مسلم في صحيحه، ج ٥، ص ٧٦، بعد أن قال عمر مقولته: «فاختلف أهل البيت فاخصموا، فمنهم من يقول قربوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلمّا أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: (قوموا...)».

(٢) شرح مسلم، ج ١١، ص ٩٠.

(٣) عمدة القاري، ج ٢، ص ١٧١.

(٤) صحيح مسلم، ج ٥، ص ٣ و ٤ وج ٦، ص ٣ و ٤؛ صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٢٧؛ مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٨٧.

وبلفظ آخر في صحيح مسلم أيضاً، قال: «ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(١).

وبلفظ ثالث في صحيح البخاري: «فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش»^(٢).

وبلفظ رابع في مسند أحمد: «ثم تكلم بشيء لم أفهمه، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)»^(٣).

فقوله: «صمّنيها الناس»، و«كلمة لم أفهمها»، و«كلمة لم أسمعها»، و«تكلم بشيء لم أفهمه»، كلّها شواهد على أنّ هناك فئة كانت تدبّر وتجتهد في التضليل والتشويش على كلام رسول الله ﷺ كلّما تطرّق لمسألة الخلافة والخلفاء من بعده على وجه الخصوص، فهذه الأصوات التي كانت تعلو فوق صوت النبي ﷺ أثناء حديثه حول الخلافة من بعده لم تكن بشكل عشوائي وبدون تدبير وتخطيط، وإنّما كانت بشكل مدروس ومنظّم ودقيق كي لا يتركوا مجالاً لرسول الله ﷺ لقول الكلمة الفصل في هذه المسألة.

٣ - الاستعجال في طلب البيعة وإتمامها

من جملة الشواهد على وجود التخطيط المسبق لأمر الخلافة هو استعجال عمر في طلب البيعة لأبي بكر، وذلك مباشرة بعد أن أخبره بموت النبي ﷺ وبلا أدنى فصل، كما في مسند أحمد عن يزيد بن بابنوس، قال:

«فخرج إلى المسجد وعمر يخطب الناس ويتكلم ويقول: إنّ رسول الله ﷺ لا يموت حتّى يفني الله عزّ وجل المنافقين، فتكلّم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ

(١) صحيح مسلم، ج ٦، ص ٣.

(٢) صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٢٧.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٨٧.

قال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: ٣٠) حتى فرغ من الآية، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٤٤) حتى فرغ من الآية، فمن كان يعبد الله عز وجل فإن الله حي، ومن كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات. فقال عمر: وإمّا لفي كتاب الله؟ ما شعرت أنّها في كتاب الله، ثم قال عمر: يا أيها الناس! هذا أبو بكر وهو ذو شعبة المسلمين فبايعوه...»^(١).

فنشاهد في هذا النص دلالة واضحة على استعجال عمر في طرح هذه المسألة، ونري أيضاً دعا لبيعة أبي بكر قبل مشورة أهل الحل والعقد، أو أي شيء آخر، وذلك في مسجد الرسول ﷺ وبعد إعلان أبي بكر فيه نبأ وفاة رسول الله ﷺ! إلا أنّ الحاضرين في مسجد رسول الله ﷺ لم يتفاعلوا مع هذه الدعوة.

ومن الشواهد الأخرى على الاستعجال لأخذ البيعة هو عدم تقديم الإمام علي عليه السلام الذي كان مقدماً في زمان رسول الله ﷺ في كل شيء، وعدم دعوة العباس عم النبي ﷺ، وبني هاشم، وثلة كبيرة من القرشيين، وجل أصحاب رسول الله ﷺ، فقد جاء في رواية البخاري أنّ عمر قال: «وأنّه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيّه ﷺ أنّ الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا عليّ والزبير ومن معهم»^(٢).

٤ - التكتّم والسريّة

من جملة الشواهد التي تدلّ على وجود التخطيط والتدبير لمسألة الخلافة مسبقاً هي الأجواء السريّة التي اكتنفت سقيفة بني ساعدة، كما يدلّ عليه قول عمر في رواية البخاري في صحيحه: «فلما دنونا منهم لقينا رجلاً منهم صالحان، فذكرنا ما

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، صص ٢١٩ و ٢٢٠.

(٢) صحيح البخاري، ج ٨، ص ٢٦.

تمالى عليه القوم»^(١).

ف قوله: «ما تمالى» فيه إشارة إلى تكتّم القوم على الاجتماع والمسائل التي طُرحت فيه. ثمّ إنّّه لا يوجد دليل على أنّ هذا الاجتماع كان لمبايعة زعيم الأنصار كما قد يدّعى، بل إنّ النصّ المتقدّم عن البخاري فيه إشارة إلى أنّ الاجتماع لم يكن معقوداً لأخذ البيعة، وإنّما كان لتدارس الوضع بعد وفاة النبي ﷺ وتحديد موقفهم؛ ولذا حثّ الرجلان الصالحان أبا بكر وعمر على تجاهل اجتماع السقيفة: «فقالا: لا عليكم أن لا تقرّبوهم»^(٢).

ففي هذه الفقرة دلالة على أنّ المسائل التي طُرحت في الاجتماع لم تكن غير مألوفة، أو تشكّل خطورة، أو فيها التجاوز على حقوق الآخرين، بل حتّى لا تُعارض قضاء الأمر كما يستكشف من نصيحة هذين الصالحين لأبي بكر وعمر حيث قالوا: «اقضوا أمركم»^(٣).

لكن ما هو هذا الأمر الذي حثّ به هذان الرجلان الصالحان - بحسب وصف عمر لهما بهذه الصفة - أبا بكر وعمر على قضائه؟ وكيف عرفاه؟!

وبعد أن تمخّض اجتماع السقيفة عن هذه النتائج في ظلّ تلك الظروف الخطيرة التي كانت تسوده، خرج عمر ينادي بأهل المدينة بالبيعة لأبي بكر، بعد أن أخفق في المحاولة الأولى لأخذها له في مسجد رسول الله ﷺ على رؤوس الأشهاد، كما في الحديث الآنف لأحمد بن حنبل من طريق عائشة^(٤).

٥ - الاهتمام بغدير خم

العناية الشديدة من رسول الله ﷺ بشأن حديث الغدير وما اكتنفته من مقدّمات؛ كوقوف المسلمين في شدّة الرمضاء ظهراً وتحت الشمس، وأمره ﷺ بحضور جميع الحجاج بإرجاع من تقدّم منهم وانتظار من تأخّر عنهم، وحرصه ﷺ على أن يراه الكلّ

(١) صحيح البخاري، ج ٨، ص ٢٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٢٢٠.

ويسمع كلامه، واختياره ذلك الغدير ووقوفه فوق المنبر الذي صنع له من أقتاب الإبل لأجل ذلك الغرض، وأخذه عليه السلام بعضد عليه السلام ورفعها لها حتى بان بياض إبطيهما، و... كل هذا الاهتمام الشديد يحكي عن وجود تخطيط وتدبير لأمر يُحاك في الظلام، فأراد عليه السلام أن يفوت الفرصة على المخططين من خلال إبلاغه عليه السلام وتنصيبه بشكل رسمي لخليفة المسلمين من بعده وسط أكبر جمع ممكن من المسلمين.

أخرج أحمد بن حنبل عن زيد بن أرقم، قال:

«كنا بالجحفة فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله إلينا ظهراً وهو أخذ بعضد علي رضي الله تعالى عنه، فقال: (يا أيها الناس! أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟) قالوا: بلى، قال: (فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَى مَوْلَاهُ)»^(١).

وأخرج ابن عساكر عن جابر بن عبد الله، قال: «كنا بالجحفة بغدير خم، وثم ناس كثير من جُهينة ومَزيَنة وغفّار...»^(٢).

وقد تقدّم الكلام حول حديث الغدير بشكل مفصل مزاجع.

والحاصل: إن إصرار الرسول صلى الله عليه وآله البالغ على إخلاء المدينة قبيل وفاته من الجميع سوى أمير المؤمنين عليه السلام، ومنع رسول الله صلى الله عليه وآله من حسم مسألة الخلافة من خلال معارضة كتابة الكتاب العاصم للأمة من الضلال، والتشويش عند النطق بمسألة الخلافة، والاستعجال في طلب الأمر، والأجواء السريّة التي خيّمَت على اجتماع السقيفة، والاهتمام الشديد بغدير خم، كل ذلك يدلّ على وجود تخطيط وتدبير لمسألة الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

نتيجة الفصل الرابع

إنّ الوقوف على تاريخ ظهور التشيع ودرك حقيقته، يكمن وراء فهم تلك

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٣٦٨.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٢٥.

النصوص والروايات المستفيضة المتقدمة الواردة في مناقب أهل البيت عليهم السلام وفضائلهم، وضرورة التمسك بهم إلى جانب كتاب الله تعالى والإيمان بإمامتهم، والمتأمل فيها بإنصاف يقف على تاريخ ظهور التشيع لأهل البيت عليهم السلام وحقيقته، وأنه قد ولد بولادة الإسلام، وأساسه القرآن الكريم وسنة النبي الخاتم صلوات الله عليه وآله.

وقد كان المسلمون في عصر الرسالة أمة واحدة لا تعرف التمدّج، وإنما وُلدت المذاهب قُبيل رحيل رسول الله صلوات الله عليه وآله، حيث انشق المسلمون إلى شقين على إثر الخلاف حول خلافة الرسول صلوات الله عليه وآله، وكانت بيعة السقيفة هي الأساس العملي لهذا الانقسام، فقد أعطت هذه البيعة الطابع الرسمي لولادة التمدّج بين الأمة، وجذور هذا الانقسام كانت موجودة في حياة النبي الأكرم صلوات الله عليه وآله، لكنها تبلورت بعد رحيله إلى الحق تعالى، وكان الرسول صلوات الله عليه وآله واقفاً على هذا الخلاف الذي سَتَبَلَى به الأمة والتمزق الذي سيصيبها من بعده.

الفصل الخامس:

الفرقة الناجية

تمهيد

تقدّم أنّ وجود الخلاف والاختلاف والتباين بين الناس حقيقة لا يمكن إنكارها أو التنصل منها، فقد رافقت هذه السمة المجتمعات البشرية منذ وجودها على وجه الأرض، ولم تأت بعثة الأنبياء والرسل ﷺ وإنزال الكتب والرسالات إلا للحدّ من هذه الخلافات بين الأمم، وبيان ما اختلفوا فيه ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ (البقرة: ٢١٣).

لكن رغم ذلك فقد اختلف أصحاب الديانات والكتب السماوية أنفسهم من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم، فحرّفوا وبدّلوا وتفرّقوا وكانوا شيعاً ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ (البقرة: ٢١٣).

اختلاف الأمة

لم تكن الأمة الإسلامية خارجة عن تلك السنة التاريخية: «لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ»^(١)؛ فكان الخلاف ينشب بين أبنائها بين الفينة والأخرى، حتّى في محضر النبي ﷺ وعلى مرأى ومسمع منه، فقد أخرج البخاري في الصحيح بسنده عن أبي مليكة، قال:

(١) صحيح مسلم، ج ٨، ص ٥٧.

«كاد الحيران أن يهلكا؛ أبا بكر وعمر، رفعا أصواتهما عند النبي ﷺ حين قدم ركب بني تميم، فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مجاشع، فأشار الآخر برجل آخر - قال نافع: لا أحفظ اسمه - فقال أبو بكر لعمر: ما أردت إلا خلافي، قال: ما أردت خلافاً، فارتفعت أصواتهما في ذلك...»^(١).

وأخرج في صحيحه أيضاً، بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: «كنا في غزاة... فكسع^(٢) رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول الله ﷺ، فقال: (ما بال دعوى جاهلية؟)، قالوا: يا رسول الله، كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: (دعوها فإنها مُنتنةٌ)»^(٣).

وخلافاتهم هذه لم تكن تقتصر فيما بينهم؛ إذ وصل بهم الأمر إلى معارضة النبي ﷺ والوقوف بوجهه وعدم إطاعة أوامره في عدة مواطن، كان من بينها ما حصل في أخريات حياة النبي ﷺ في وقت كان من المفترض أن يكون الإسلام قد أخذ موقعه في قلوب المسلمين، وأتضح لهم ماذا تعني شخصية النبي ﷺ وأقواله وأوامره، فقد أخرج مسلم في الصحيح بسنده إلى جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «إن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم^(٤)، فصام الناس، ثم دعا بقدح من ماء، فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: (أولئك العصاة! أولئك العصاة!)»^(٥). وأخرج مسلم أيضاً في صحيحه، بسنده عن عائشة، قالت:

(١) صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٨٣٣.

(٢) كسع: أي ضرب دبره بيده. النهاية، ج ٤، ص ١٧٣ (كسع).

(٣) صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٨٦١.

(٤) الغميم: وهو واد أمام عسفان بثمانية أميال يضاف إليه هذا الكراع وهو جبل أسود متصل به، والكراع كل أنف سال من جبل أو حرة. شرح صحيح مسلم، النووي، ج ٧، ص ٢٣٠.

(٥) صحيح مسلم، ج ٣، ص ٧٨٥.

«قدم رسول الله ﷺ لأربع مضين من ذي الحجة، أو خمس، فدخل عليّ وهو غضبان، فقلت: مَنْ أغضبك يا رسول الله، أدخله النار؟! قال: (أَوْ مَا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ؟!)»^(١).

وأخرج أبو يعلى في مسنده، بسنده عن البراء، قال:

«خرج رسول الله ﷺ وأصحابه فأحرمنا بالحج، فلما أن قدمنا مكة، قال: (اجعلوا حَجَّكُمْ عُمْرَةً)، فقال ناسٌ: يا رسول الله قد أحرمنا بالحج، فكيف نجعلها عمرَةً؟ قال: (أنظروا ما أمركم به، فافعلوا)، قال: فردوا عليه القول، فغضب، ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان، قال: فرأت الغضب في وجهه، فقالت: من أغضبك أغضبه الله تعالى؟! فقال: (ما لي لا أغضب وأنا أمرٌ بالأمر فلا يتبع؟!)»^(٢).

وأخرجه الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح»^(٣).

وأما أسوأ وأشدّ ألوان الخلاف وأفجعها وقع في مجتمع الصحابة، فهو ما حدث من التنازع والاختلاف الشديد بينهم في محضر نبيهم ﷺ أواخر حياته الشريفة، وهو ﷺ على فراش الموت، بعد أن طلب منهم دواءً وكتفاً؛ ليكتب لهم كتاباً يأمنون معه من الضلال والانحراف، فكثر اللغط والكلام بين مؤيِّد ومعارضٍ، ولم يُراعوا حرمة النبي ﷺ وما هو فيه من حال المرض والعلة، ممّا دفع بالنبي ﷺ إلى طردهم وإخراجهم من مجلسه، وهو ما أخرجه البخاري بسنده إلى ابن عباس، قال:

«لما اشتدّ بالنبي ﷺ وجعه قال: (إيتوني بكتابٍ أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا من بعده)، قال عمر: إنّ النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا، وكثر اللغط، قال: (قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع)، فخرج ابن عباس يقول: إنّ

(١) صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٧٠.

(٢) مسند أبي يعلى، ج ٣، ص ٢٣٣.

(٣) مجمع الزوائد، ج ٣، ص ٥٢٥.

الرزية كلّ الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه^(١).

فهذه الشواهد وغيرها مؤشّر قويّ على أنّ بذور الخلاف والشقاق كانت موجودة في هذه الأمة منذ كان النبي ﷺ بين ظهرانيهم، ولكنها كانت تبحث عن أرضية وأجواء مناسبة لتنمو وتكبر، وقد تهيأت لها أسباب ذلك النموّ بعد رحيل الرسول الأكرم ﷺ، الذي كان يند كلّ خلاف وهو في مهده، وكانت شخصيته ومكانته تمنع من تفاقم الأوضاع، الأمر الذي فُقد بعد رحيله عن هذه الدنيا، فما أن ارتحل ﷺ إلى جوار ربّه حتّى هبّت رياح الفتن والاختلافات على الأمة الإسلامية لتعصف بكيانها الفكري والعقدي والاجتماعي والسياسي، ذلك الكيان الذي أرسى قواعده وشيّد أركانه الرسول ﷺ بجهوده وجهاده وتضحياته وتضحيات أهل بيته ﷺ وأصحابه المتتبعين.

وقد كان موت النبي ﷺ أوّل شيء اختلفوا فيه، حيث أنكر بعضهم هذه الحقيقة الواضحة التي لا تحتاج إلى برهان،

قال البغدادي في الفرق بين الفرق: «وأوّل خلاف وقع منهم هو اختلافهم في موت النبي ﷺ فزعم قومٌ منهم أنّه لم يمت وإنما أراد الله رفعه إليه كما رفع عيسى بن مريم، ثم اختلفوا بعد ذلك في موضع دفن النبي... ثم اختلفوا في الإمامة»^(٢).

ثم توالى بعد ذلك الخلافات بين أبناء الأمة الإسلامية كلّما امتدّ الزمن واتّسعت رقعة الدولة الإسلامية، ولم تكن هذه الخلافات على مستوى واحد، بل تارة في مسائل أساسية ومبدئية، وأخرى في مسائل فرعية وجزئية، إلّا أنّ الخلافات العقائدية كانت أشدها فتكاً بوحدة المسلمين، وقد بدأت مبكرة جداً في تاريخ أمتنا الإسلامية، نتيجة ما حلّ بها من تباين في الآراء والأنظار حول مسائل مهمّة وخطيرة غيرت في كثير من الأحيان وجهة المجتمع الإسلامي وحوّلته من مجتمع موحد في زمن النبي ﷺ إلى عدّة

(١) مجمع الزوائد، ج ١، ص ٥٤.

(٢) الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمّد البغدادي، ص ١٣.

جماعات وطوائف متباينة في الرؤى والتوجهات؛ لتشكّل نواةً للفرق والمذاهب.

وقد أجمل محمد بن جرير الطبري (من علماء القرن الرابع الهجري) تلك الآراء والنظريات التي مرّقت وحدة الأمة حيث قال: «ثمّ أنّه لم يزل من بعد مضيّ رسول الله ﷺ لسبيله حوادث في كلّ دهر تحدث، ونوازل في كلّ عصر تنزل... فكان من قديم الحادثة بعد رسول الله ﷺ في الحوادث التي تنازعت فيه أمّته واختلافها في أفضلهم بعده وأحقّهم بالإمامة وأولاهم بالخلافة، ثمّ القول في أعمال العباد طاعتها ومعاصيها، وهل هي بقضاء الله وقدره، أم الأمر في ذلك المبهم مفوّض؟ والقول في الإيمان، هل هو قول وعمل، أم هو قول بغير عمل؟ وهل يزيد وينقص، أم لا زيادة له ولا نقصان؟ والقول في القرآن، هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟ والقول برؤية المؤمنين ربّهم تعالى يوم القيامة، والقول في ألفاظهم بالقرآن...»^(١).

ولعلّ الباحث في التراث الإسلامي - خصوصاً المتعلّق منه بالحديث والتاريخ - يقف على أنّ الخلاف حول الإمامة كان من أمّهات تلك الأمور التي أدّت إلى انقسام الأمة الإسلامية إلى طرق ومذاهب شتى يلعن بعضها بعضاً، قال الشهرستاني في (الملل والنحل): «ما سُلّ سيفٌ في الإسلام على قاعدة دينيّة مثل ما سُلّ على الإمامة في كلّ زمان»^(٢).

أحاديث الاختلاف

وردت أحاديث صحيحة عن النبيّ الكريم ﷺ تخبر عن هذا الانقسام الخطير الذي ستبطل به الأمة بعد رحيل نبيّها الكريم ﷺ، فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال:

«قال رسول الله ﷺ تَفَرَّقَ أُمَّتِي فِرْقَتَيْنِ، فَيَتَمَرَّقُ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ يَقْتُلُهَا أُولَى

(١) صريح السُنّة، الطبري، ص ١٧.

(٢) الملل والنحل، ج ١، ص ٢٤.

وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ، وَأَنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصَلٌ إِلَّا دَحَلَهُ، وَاللَّهُ - يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ - لَئِنْ لَمْ تَقُومُوا بِمَا جَاءَ بِهِ نَبِيِّكُمْ ﷺ لِغَيْرِكُمْ مِنَ النَّاسِ أُخْرَى أَنْ لَا يَقُومَ بِهِ»^(١).

إلى غير ذلك من الروايات^(٢).

وفي صحيح البخاري عن الزهري - في قصة ذي الحويصرة وقوله لرسول الله ﷺ: اعدل، وطلب عمر من رسول الله ﷺ الإذن في أن يضرب عنقه - إشارة لافتراق الأمة أيضاً، حيث قال:

«دَعَا، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَاباً يُحَقِّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ... وَيَخْرُجُونَ عَلَى حِينٍ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ»^(٣).

فهذه الأحاديث تدلّ بوضوح تامّ على أنّ الرسول الكريم ﷺ كان على دراية تامة بافتراق أمته من بعده، ولا نريد التعرّض لحل إشكالية هذا التهافت الواضح؛ إذ لو كان الرسول الأكرم ﷺ واقفاً على انقسام أمته بسبب الخلافة من بعده ﷺ فلماذا لم يقطع دابر هذا الخلاف بتعيين الأمر من بعده؟

فلا شكّ في أنّ الجواب عن هذا التساؤل المشروع سيُعيدنا إلى بداية البحث؛ ولذا سنُعَرِّضُ عنه هنا، لكن سنُتعرّضُ لمسألة أُخْرَى مرتبطة بالموضوع؛ وهي أنّ تلك

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ١٠٢؛ وأخرجه الحاكم النيسابوري في مستدركه، ج ١، ص ١٢٨، وقال بعد سياقه وسياق حديث أبي هريرة: «هذه أسانيد تقام بها الحجة»؛ وأخرجه أيضاً أبو داود في سننه، ج ٥، ص ٥؛ والدارمي في سننه أيضاً، ج ٢، ص ١٥٨؛ والأجري في الشريعة: ج ١، ص ٧، باب فيما أخبر به النبي ﷺ أنّ أمته ستفترق، رقم ٦٥؛ والطبراني في المعجم الكبير، ج ١٩، صص ٣٧٦ و ٣٧٧؛ والبيهقي في دلائل النبوة، ج ٦، ص ٥٤١؛ وابن بطة العكبري في الإبانة، ج ١، صص ٢٢١ - ٢٢٣.

(٢) أخرج كبار المحدثين والعلماء من السنة أحاديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين، بألفاظ متعددة وطرق متشعبة وعن عدد كبير من الصحابة، لسنا في صدد بيانها ولا يصعب على الباحث تفصيلها.

(٣) صحيح البخاري، ج ٤، صص ١٧٨ و ١٧٩.

الأحاديث الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ في انقسام الأمة نصّت على انحراف كلّ تلك الفرق عن طريق الهدى إلّا فرقةً واحدة هي الناجية يوم القيامة، كما هو صريح حديث أحمد الأنف:

«هذه الأمة ستَفترِقُ على ثلاثٍ وسبعينَ مِلَّةً كُلُّها في النارِ إلّا واحدةً».

أحاديث معالم الفرقة الناجية

أخرج حفاظ ورواة الفريقين عن رسول الله ﷺ كثيراً من الأحاديث التي تعيّن وتشخص معالم تلك الفرقة الناجية، وسنورد في هذه الخاتمة نيّفاً من تلك الأحاديث:

١- حديث وجوب التمسك بالثقلين

أخرج الترمذي بسنده عن أبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم، قالاً:
«قال رسول الله ﷺ: إني تاركٌ فيكم ما إن تمسكتم به لَن تَصَلُّوا بعدي، أحدهما أعظمُ من الآخر، كتابُ الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يَفترقا حتّى يردا علىّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(١).

وأخرجه الحاكم في مستدركه، وصححه؛ حيث قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بطوله»^(٢)، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير^(٣).

وأخرجه بلفظ قريب منه أحمد عن أبي سعيد، قال:

«قال رسول الله: (إني تاركٌ فيكم الثقلين، أحدهما أكبرُ من الآخر، كتابُ الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإمّهم لَن يَفترقا حتّى يردا علىّ الحوض)»^(٤).

وأخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن زيد بن أرقم، قال:

(١) سنن الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ج ٥، ص ٣٢٩.

(٢) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٠٩.

(٣) صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٨٢.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ١٤.

«قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بهاء يدعى مُحَمَّا بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر، ثم قال: (أَيُّهَا النَّاسُ! فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوْشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبُ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ، أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ)، فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: (وَأَهْلُ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي)»^(١).

٢ - حديث الراية

أخرج البخاري في صحيحه، بسنده إلى سلمة بن الأكوع، قال: «كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَيْبَرَ، وَكَانَ بِهِ رَمَدٌ، فَقَالَ: (أَنَا أَتَخَلَّفُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! فَخَرَجَ عَلَيَّ فَلَحَقَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مَسَاءَ اللَّيْلَةِ الَّتِي فَتَحَهَا فِي صَبَاحِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ - أَوْ قَالَ: لَيَأْخُذَنَّ - غَدًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ - أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ - يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ)، فَإِذَا نَحْنُ بَعْلِي، وَمَا نَرْجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ»^(٢).

وأخرج في صحيحه أيضاً، من طريق أبي حازم، قال: «أَخْبَرَنِي سَهْلٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ: (لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ)، فَبَاتَ النَّاسُ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَى، فَغَدُوا كُلَّهُمْ يَرْجُوهُ، فَقَالَ: (أَيْنَ عَلِيٌّ؟) فَقِيلَ: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ كَأَن لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ...»^(٣).

وأخرج مسلم في صحيحه، بسنده إلى عامر في حديث طويل، قال: «أَرْسَلَنِي [يعني رسول الله ﷺ] إِلَى عَلِيٍّ وَهُوَ أَرْمَدٌ، فَقَالَ: (لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهُ

(١) صحيح مسلم، ج ٧، صص ١٢٢ و ١٢٣.

(٢) صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٢ و ج ٤، ص ٢٠٧.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٠ و ج ٥، ص ٧٦.

وَرَسُولُهُ - أَوْ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ -)، قال: فَأَتَيْتَ عَلِيًّا فَجِئْتُ بِهِ أَقْوَدَهُ وَهُوَ أَرْمَدُ، حَتَّى أَتَيْتَ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ فَبَرَأَ، وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ»^(١).

وقد حاول البعض إنكار هذه الفضيلة العظيمة لأُمير المؤمنين ﷺ من خلال تعميم تلك الصفة المشار إليها في الحديث لكل المؤمنين، وإنكار اختصاصها بالإمام ﷺ، قال ابن حزم: «وهذه صفة واجبة لكل مسلم وفاضل»^(٢).

وهذا توهم فاسد؛ لصراحة دلالة الحديث في إثبات فضيلة للإمام ﷺ افتقدها جميع الصحابة الذين كانوا حاضرين في معركة خيبر، وقد باتوا كلهم يتمنون أن ينالوا تلك المنزلة العظيمة والدرجة الرفيعة، وهذا ما تؤيده ألفاظ الحديث التي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد، ففي لفظ البخاري: «فبات الناس ليلتهم أيهم يعطى، فغدوا كلهم يرجوه»^(٣).

وفي لفظ آخر: «فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها»^(٤).

وفي عبارة مسلم عن سعد: «فتناولنا لها»^(٥).

وفي رواية أخرى في صحيح مسلم أيضاً: «قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاء أن أدعى لها»^(٦).

فهذه العبارات وغيرها صريحة في أن الصحابة كلهم قد فهموا من الحديث فضيلة عظيمة لا ينالها إلا ذو حظ عظيم، وقد تناول لها وتساور لئيلها عمر بن الخطاب وما أحب الإمارة إلا يومئذ كما تقدم؛ وذلك لاقتران الإمارة بمنزلة رفيعة وهي حب الله ورسوله.

(١) صحيح مسلم، ج ٥، ص ٩٥ او ج ٧، صص ١٢٠ - ١٢٢.

(٢) الفصل، ابن حزم، ج ٤، ص ٢٤٣.

(٣) صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٣، وكذا أورد هذه العبارة مسلم في صحيحه، ج ٤، ص ١٨٧١.

(٥) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٨٧٢.

وقد تقدّم أنّ سعداً رفض أن يسبّ عليّاً عليه السلام عندما أمره معاوية بذلك، فقال له معاوية: «ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله ﷺ فلن أسبّه؛ لأن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم»^(١).

وذكر من تلك الثلاثة حديث الراية، وهذه العبارة كما ذكرنا صريحة في أنّ سعداً قد فهم من حديث الراية ثبوت فضيلة لعليّ عليه السلام يتمناها سعد وسائر الصحابة، ويرى أنّها لا يمكن أن تُقارن بحمر النعم، الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

إذن فأصحاب رسول الله ﷺ قد فهموا من حديث الراية تلك المنزلة السامية، كما فهمها كثير من علماء السنّة، قال ابن حجر: «وقوله في الحديثين [حديث سهل بن سعد، وحديث سلمة بن الأكوع]: إنّ عليّاً (يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ) أراد بذلك وجود حقيقة المحبة، وإلا فكلّ مسلم يشترك مع عليّ في مطلق هذه الصفة، وفي الحديث تلميح بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾، فكأنّه أشار إلى أنّ عليّاً تامّ الاتّباع لرسول الله ﷺ حتّى اتّصف بصفة محبة الله له؛ ولهذا كانت محبّته علامة الإيثار، وبغضه علامة النفاق، كما أخرجه مسلم من حديث عليّ نفسه، قال: (وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لَا يُحِبَّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ)، وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد^(٢).

فإذا كان الأصحاب وأعلام السنّة قد فهموا من حديث الراية تلك الفضيلة العظيمة لأمر المؤمنين عليه السلام فلا قيمة بعد ذلك لما ذكره ابن حزم وغيره في هذا المجال.

٣ - حديث (لا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ)

أخرج مسلم في صحيحه، بسنده إلى أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيَّ أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ

(١) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧١.

(٢) فتح الباري، ج ٧، صص ٥٧ و ٥٨.

ولا يُبغضني إِلَّا مُنَافِقٌ»^(١).

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده من طريق أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «عَهْدَ إِلَيَّ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ»^(٢).

وأخرجه الترمذي في سننه، وقال بذيله: «هذا حديث حسن صحيح»^(٣).

وأخرجه الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال بذيله: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات»^(٤).

وأخرجه ابن حجر في (فتح الباري)، وقال بذيله: «وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد»^(٥).

وكما تقدّم فإنَّ كُلَّ قارئ عربيٍّ يفهم من قول النبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّ عَلِيًّا لَا يَحِبُّهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَبْغِضُهُ إِلَّا مُنَافِقٌ» إثباتَ فضيلة عظيمة للإمام عليه السلام، وأنَّه مِيزَانٌ يَعْرِفُ بِهِ الْإِيمَانَ وَيُمَيِّزُ عَنِ النِّفَاقِ، فَلَا يَحِبُّ عَلِيًّا عليه السلام إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يَبْغِضُهُ إِلَّا مُنَافِقٌ.

وقد حاول البعض أن يقلل من أهميّة هذه الفضيلة العظيمة من خلال إشراك الأنصار فيها. قال ابن حزم في تعليقه على هذا الحديث: «وقد صحَّ مثل هذا في الأنصار رضي الله عنهم أنَّه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر»^(٦).

فلو ثبتت هذه الفضيلة بنفسها للأنصار بمجموعهم فهي فضيلة لهم أيضاً، ويكون عموم الأنصار قد نالوا جانباً ممَّا ناله عليٌّ عليه السلام من الفضيلة لوحده.

ولكن يرد على النقض بحديث الأنصار أمور:

أ- الكلام والإشكال يقع في سند وطريق رواية الأنصار التي استدلل بها ابن حزم،

(١) صحيح مسلم، ج ١، ص ٦١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٩٥ و ١٢٨.

(٣) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٦.

(٤) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٣.

(٥) فتح الباري، ج ٧، ص ٥٨.

(٦) الفصل، ج ٤، ص ٢٤٤.

فطريقها ضعيف على مباني الشيعة الإمامية الاثني عشرية، ولا يمكن الاحتجاج بها علينا، ولكننا نحتج بها صحّ عندهم في فضائل عليّ عليه السلام من الأحاديث، وما تضمنته من خصائص ومزايا للإمام عليه السلام.

ب- إن حديث «حبّ الأنصار إيمان وبغضهم نفاق» يختلف في مضمونه ومحتواه عما ورد في عليّ عليه السلام، فإنّ الحكم المترتب على حبّ الأنصار وبغضهم مقيّد بوصف كونهم أنصاراً لله ورسوله، فإنّ تقييد الحكم في الحديث بالنصرة مُشعر بالعلية، بمعنى أنّ الحكم بإيمان مُحبّهم ونفاق مُبغضهم معلّق على ذلك القيد، ونحن نؤمن بأنّ من يُحبّ الأنصار لأنّهم نصرّوا الله ورسوله فهو مؤمن وحبّه علامة إيمانه، وأنّ من يبغض الأنصار بوصف كونهم أنصاراً منافق كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكنّ هذا لا يعني أنّ الحكم ثابت لحبّ وبغض كلّ فرد من الأنصار وإن فعل ما فعل وخالف رسول الله صلى الله عليه وآله، كما لو قيل: أكرم العلماء، فإنّ هذا الحكم وهو وجوب إكرام هؤلاء العلماء معلّق على وصف العلم، بحيث لو خرج أحدهم عن ذلك القيد لا يجب إكرامهم.

وهذا بخلاف الحديث الوارد في عليّ عليه السلام، فإنّ الحكم مترتب ومعلّق على ذات عليّ عليه السلام وشخصه، فعليّ عليه السلام في ذاته لا يُحبّه إلّا مؤمن ولا يُبغضه إلّا منافق.

٤- حديث الفتنه الباغية

أخرج البخاري في صحيحه عن عكرمة، قال: «إنّ ابن عباس قال له ولعليّ بن عبد الله: اتّينا أبا سعيد فاسمعا من حديثه، فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما يسقيانه، فلمّا رأنا جاء فاحتبى وجلس، فقال: كنّا ننقل لبن المسجد لبنة لبنة، وكان عمّار ينقل لبنتين لبنتين، فمرّ به النبيّ ومسح عن رأسه الغبار، وقال: (وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ، عَمَّارٌ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ وَيَدْعُوهُ إِلَى النَّارِ)»^(١).

(١) صحيح البخاري، ج ٣، ص ٢٠٧.

وأخرجه مسلم في صحيحه عن أم سلمة^(١)، وأحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد^(٢)، وأيضاً عن عبدالله بن الحرث، وفيه:

«إني لأسيرُ مع معاوية في منصرفه من صفين، بينه وبين عمرو بن العاص، قال: فقال عبدالله بن عمرو بن العاص: يا أبت، أما سمعت رسول الله ﷺ يقول لعمار: (وَيْحَاكَ يَا ابْنَ سُمَيَّةَ! تَقْتُلُكَ الْفِتَّةُ الْبَاغِيَّةُ؟) قال: فقال عمرو لمعاوية: ألا تسمع ما يقول هذا؟ فقال معاوية: لا تزال تأتينا بهنة! أنحن قتلناه؟! إنما قتلته الذين جاءوا به»^(٣).

وأخرجه الحاكم في (المستدرک)، بسنده إلى محمد بن عمار بن خزيمة بن ثابت، قال:

«كان جدِّي كافاً بسلاحه يوم الجمل ويوم صفين، حتَّى قُتلَ عمار بن ياسر، فلمَّا قُتلَ عمار قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (تَقْتُلُ عَمَارًا الْفِتَّةُ الْبَاغِيَّةُ)، قال: فسَلَّ سيفه فقاتل حتَّى قُتلَ»^(٤).

وبلفظ آخر، قال: «فلمَّا قُتلَ عمار قال خزيمة: قد حانت له الضلالة»^(٥).

وأخرجه بسنده إلى عمرو بن مرّة، وفيه:

«سمعت عبدالله بن سلمة يقول: رأيتَ عمارَ بن ياسر يوم صفين شيخاً آدم طوالاً،

(١) صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٨٦.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ٣، صص ٣٠٦ و ٣٠٧، ج ٥، صص ٣٠٦ و ٣٠٧.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٦١.

(٤) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ٣٩٧؛ وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، ج ١٦، ص ٣٧٠ و ج ٤٣، ص ٤٧١، وفيه، قال: «فلمَّا قتلَ عمار بن ياسر قال خزيمة: قد بانت لي الضلالة، ثم اقترَب فقاتل حتَّى قتلَ»؛ وأخرجه ابن حجر في فتح الباري، ج ١٣، ص ٣٦؛ وفي الإصابة، ج ٢، ص ٢٤٠؛ والعيني في عمدة القاري، ج ١٤، ص ١٠٤؛ والطبراني في المعجم الكبير، ج ٤، ص ٨٥؛ وابن عبد البر في الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٤٨؛ والمزي في تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٢٢٥؛ والبلاذري في أنساب الأشراف، صص ٣١٣ و ٣١٤؛ والصفدي في الوافي بالوفيات، ج ١٣، ص ١٩٢؛ والخوارزمي في المناقب، ص ١٩١؛ ومحمد بن سعد في الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٥٩؛ وابن الأثير في أسد الغابة، ج ٤، ص ٤٧، وفيه: «قال [خزيمة]: ادفنوني في ثيابي فأني مخصم».

(٥) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، صص ٣٨٥ و ٣٨٦.

أخذ الحربة بيده، ويده ترعد، قال: والذي نفسي بيده! لقد قاتلت بهذه مع رسول الله ﷺ ثلاثَ مرّات، وهذه الرابعة، والذي نفسي بيده! لو ضربونا حتّى بلغوا بنا سَعَفَاتِ هَجَرَ لعرفنا أنّ مصلحنا على الحقّ وأنهم على الضلالة». ثمّ قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»^(١). وأخرجه بلفظ آخر، وفيه: «لَعَرَفْتُ أَنَا عَلَى الْحَقِّ وَهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ»^(٢)، وأخرجه بلفظ آخر، وفيه: «لَعَلِمْنَا أَنَا عَلَى الْحَقِّ وَأَنْتُمْ عَلَى الْبَاطِلِ»^(٣).

٥ - حديث الانتجاع

أخرج الترمذي في سننه، بسنده عن الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «دعا رسول الله ﷺ عليّاً يومَ الطائف فانتجأ، فقال الناس: لقد طال نجواه مع ابن عمّه، فقال رسول الله ﷺ: (مَا اِنْتَجَيْتُهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ اِنْتَجَاهُ)». ثمّ قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن، غريب، لا نعرفه إلّا من حديث الأجلح، وقد رواه غير ابن فضيل عن الأجلح»^(٤).

وتعقبه ابن عساكر بقوله: «قلت: رواه عن أبي الزبير جماعة»^(٥)، ثمّ أخرجه من

(١) المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٣٩٢؛ وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، ج ٧، ص ٢٤٢ و ٢٤٣ و ج ٩، صص ٢٩٤ و ٢٩٨؛ وسليمان بن داود الطيلوسي في مسنده، ص ٨٩؛ وأبو جعفر الإسكافي في المعيار والموازنة، ص ١٥٤؛ وابن أبي شيبة الكوفي في مصنفه، ج ٨، صص ٧٢٢، ٧٢٦ و ٧٢٧؛ وابن حبان في صحيحه، ج ١٥، ص ٥٥٦؛ وابن عبد البر في الاستيعاب، ج ٣، صص ١١٣٩ و ١١٤٠؛ وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٣، صص ٣٦٢، ٣٦٣، ٤٦٥ و ٤٧٢؛ والمزي في تذيب الكمال، ج ٢١، ص ٢٢٥؛ والذهبي في سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٤٠٨؛ والبلاذري في أنساب الأشراف، ص ٣١٧؛ واليعقوبي في تاريخه، ج ٢، ص ١٨٨؛ والطبري في تاريخه، ج ٤، ص ٢٧؛ وفي المنتخب من ذيل المذيل، ص ١٦؛ وابن الأثير في الكامل في التاريخ، ج ٣، صص ٣٠٨ - ٣١٠، وابن كثير في البداية والنهاية، ج ٧، ص ٢٩٦؛ والصفدي في الوافي بالوفيات، ج ٢٢، ص ٢٣٣؛ والخوارزمي في المناقب، ص ١٩٥.

(٢) المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٣٨٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٦.

(٤) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٣.

(٥) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣١٥.

طريق عمّار الذهبي عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله، ومن طريق الأعمش عن أبي الزبير عن جابر، ومن طريق سالم بن أبي حفصة وإبراهيم بن حمّاد عن أبي الزبير عن جابر^(١).

وأخرجه الطبراني في الكبير من طريق سالم بن أبي حفص، عن أبي الزبير، عن جابر، وفيه:

«فقال له أبو بكر عليه السلام: يا رسول الله، لقد طالت مناجاتك علياً منذ اليوم! فقال رسول الله عليه السلام: (ما أنا بانتجيتُهُ ولكنَّ الله انتجَاهُ)»^(٢).

وما قد يقال من أنَّ أبا الزبير مُدلسٌ وقد عَنَّن، لا وجه له؛ إذ إنَّ عَنَّتَهُ قد وردت في صحيح مسلم^(٣)، وقد صحَّح جماعة من العلماء أيضاً أحاديث أبي الزبير وهي مُعْتَنَّة؛ منهم الحاكم في المستدرک^(٤)، والذهبي في التلخيص^(٥)، وابن حبان في صحيحه^(٦)، وغيرهم.

مضافاً إلى أنَّ البعض يرى أنَّ أبا الزبير - على فرض أنَّه مدلس - لا يدلس إلا عن ثقة، قال ابن القيم: «وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس، فليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف، لم يكونوا يُدلسون عن متهم ولا مجروح، وإنما كثر هذا النوع من التدليس في المتأخرين»^(٧).

وقد أخرج الحفاظ والمحدثون الحديث بالفاظٍ وطرق أخرى لا مجال لذكرها في هذا المختصر.

(١) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣١٥.

(٢) المعجم الكبير، ج ٢، ص ١٨٦.

(٣) ورد ذلك في أكثر من ١٠٠ حديث.

(٤) صحَّح أكثر من (٤٠) حديثاً من طريق أبي الزبير عن جابر، على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما.

(٥) صحَّح له أكثر من (٣٠) حديثاً من طريق أبي الزبير عن جابر، على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما.

(٦) صحَّح له أكثر من (٨٠) حديثاً من طريق أبي الزبير عن جابر، وجعلها صحيح على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما.

(٧) زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، ج ٥، ص ٤٥٧.

وقال الترمذي في بيان معنى انتجاء الله تعالى لعليٍّ عليه السلام: «ومعنى قوله: (ولكن الله انتجاه)، يقول: إن الله أمرني أن أنتجني معه»^(١).

وقال المباركفوري، عن الطيبي: «كان ذلك أسراراً إلهيةً وأموراً غيبية جعله من خزانتها، انتهى. قال القاري: وفيه أن الظاهر أن الأمر المتناجى به من الأسرار الدنيوية المتعلقة بالأخبار الدينية من أمر الغزو ونحوه»^(٢).

٦ - حديث سدّ الأبواب إلّا باب عليٍّ عليه السلام

أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بعدّة طرق، منها عن زيد بن أرقم، قال: «كان لنفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أبواب شارع في المسجد، قال: فقالوا يوماً: سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليٍّ، قال: فتكلّم في ذلك الناس، قال: فقام رسول الله صلى الله عليه وآله فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ثم قال: (أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أُمِرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الْأَبْوَابِ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ، وَقَالَ فِيهِ قَائِلُكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا سَدَدْتُ شَيْئاً وَلَا فَتَحْتُهُ، وَلَكِنِّي أُمِرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ)»^(٣).

وأخرجه عنه أيضاً الحاكم في مستدركه، وصحّحه، وقال بذيله: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»^(٤).

٧ - حديث المؤاخاة

أخرج الترمذي بسنده إلى جميع بن عمير التيمي، عن ابن عمر، قال: «آخى رسول الله صلى الله عليه وآله بين أصحابه، فجاء عليٌّ تدمع عيناه فقال: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، آخَيْتَ بَيْنَ أَصْحَابِكَ وَلَمْ تُؤَاخِ بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَدٍ!)، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: (أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا

(١) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٣.

(٢) تحفة الأحوذى، ج ١٠، صص ١٥٨ و ١٥٩.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٣٦٩.

(٤) المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٢٥.

وَالْآخِرَةُ»^(١).

قال ابن حجر بعد ذكره للحديث: «وإذا انضم هذا إلى ما تقدم تقوى به»^(٢)، وقد تقدم الكلام عن حديث المؤاخاة ضمن حديث المنزلة فلاحظ.

٨ - حديث (اللَّهُمَّ أَدْرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ)

أخرج الترمذي في سننه بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: (رَحِمَ اللَّهُ عَلِيًّا، اللَّهُمَّ أَدْرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ)»^(٣).

وأخرجه الحاكم في مستدركه، وصححه، قال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»^(٤).

وكذا صححه السيوطي في الجامع الصغير كما حكى ذلك عنه المناوي في فيض القدير^(٥).

وأخرج هذا الحديث أيضاً أبو يعلى في مسنده^(٦)، والطبراني في الأوسط^(٧)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق^(٨)، وآخرون.

٩ - حديث (عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ)

أخرج الحاكم في مستدركه، بسنده عن ثابت مولى أبي ذر، قال: «كنت مع علي رضي الله عنه يوم الجمل، فلما رأيت عائشة واقفة دخلني بعض ما يدخل الناس،

(١) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٣٦.

(٢) فتح الباري، ج ٧، ص ٢١١.

(٣) سنن الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ج ٥، ص ٢٩٧.

(٤) المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٢٥.

(٥) فيض القدير، ج ٤، ص ٢٥.

(٦) مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٤١٩.

(٧) المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٩٥.

(٨) تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٠، ص ٦٣ و ج ٤٢، ص ٤٤٨ و ج ٤٤، ص ١٣٩.

فكشف الله عني ذلك عند صلاة الظهر، فقاتلت مع أمير المؤمنين، فلما فرغ ذهبت إلى المدينة فأتيت أم سلمة، فقلت: إني والله ما جئت أسأل طعاماً ولا شرباً ولكنني مولى لأبي ذر، فقالت: مرحباً، فقصصت عليها قصتي، فقالت: أين كنت حين طارت القلوب مطائرها؟ قلت: إلى حيث كشف الله ذلك عني عند زوال الشمس، قالت: أحسنت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ، لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض)».

وقد صحّحه الحاكم، قال: «هذا حديث صحيح»^(١)، ووافقه الذهبي في التلخيص^(٢).

١٠ - حديث (عليّ مع الحق والحق مع عليّ)

أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق عن أبي ثابت مولى أبي ذر^(٣)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد^(٤)، وأبو جعفر الإسكافي في (المعيار والموازنة) عن عمار بن ياسر، قال:

«سمعنا رسول الله ﷺ يقول: (عليّ مع الحق والحق مع عليّ، لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض يوم القيامة)»^(٥).

وأورد الهيثمي في (مجمع الزوائد) عن محمد بن إبراهيم التيمي، قال: «إن فلاناً دخل المدينة حاجاً، فأثاه الناس يسلمون عليه، فدخل سعداً فسلم، فقال: وهذا لم يعنّا على حقنا على باطل غيرنا، قال: فسكت عنه، فقال: مالك لا تتكلم؟ فقال: هاجت فتنة وظلمة فقلت لبعيري: إخ! إخ! فأنخت حتى انجلت،

(١) المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٤.

(٢) انظر: المستدرك وهامشه التلخيص للذهبي، ج ٣، ص ١٣٤.

(٣) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٤٩.

(٤) تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٣٢٢.

(٥) المعيار والموازنة، أبو جعفر الإسكافي، ص ١١٩.

فقال رجل: إِنِّي قرأتُ كتابَ الله من أوله إلى آخره فلم أر فيه «إخ، إخ»، فقال: أما إذ قلت ذاك فإنِّي سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: (عَلَيَّْ مَعَ الْحَقِّ، وَالْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ حَيْثُ كَانَ)، قال: من سمع ذلك؟ قال: قاله في بيت أُمِّ سَلَمَةَ، قال: فأرسل إلى أُمِّ سَلَمَةَ فسألها، فقالت: قد قاله رسولُ الله ﷺ في بيتي، فقال الرجل لسعد: ما كنتَ عندي قطَّ أُلوم منك الآن، فقال: ولم؟ قال: لو سمعتُ هذا من النبي ﷺ لم أزل خادماً لعلِّي حتَّى أموت».

ثم قال الهيثمي بعد ذلك: «رواه البزار، وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح»^(١).

وقد وثقه شمس الدين الجوزجاني، حيث قال: «كان [أي: سعد بن شعيب] شيخاً صالحاً صدوقاً»^(٢).

١١ - حديث (مَنْ فَارَقَكَ فَقَدْ فَارَقَنِي)

أخرج الإمام ابن حنبل في (فضائل الصحابة)، بسنده عن أبي ذرٍّ، قال: «قال رسولُ الله ﷺ: (يَا عَلِيُّ، إِنَّهُ مَنْ فَارَقَنِي فَقَدْ فَارَقَ اللَّهَ، وَمَنْ فَارَقَكَ فَقَدْ فَارَقَنِي)»^(٣).

وقد أورده الهيثمي في زوائده، وقال بذيله: «رواه البزار، ورجاله ثقات»^(٤). وأخرجه الحاكم في (المستدرک)، وصحَّحه، قال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»^(٥).

(١) مجمع الزوائد، ج ٧، صص ٢٣٥ و ٢٣٦.

(٢) الغدير، ج ٣، ص ١٧٧.

(٣) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٧٠.

(٤) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٣٥.

(٥) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٤؛ وقال المنوي في فيض القدير، ج ٤، ص ٤٧٠: «أخرج البزار عن أبي ذرٍّ، قال رسولُ الله ﷺ لعلِّي أبغضُ (مَنْ فَارَقَنِي...) الحديث».

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق^(١)، والطبراني في المعجم الكبير^(٢)،
وعبدالله بن عدي في الكامل^(٣)، وآخرون.

١٢ - حديث (الحق مع علي)

أخرج أبو يعلى في مسنده عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، قال: «مرّ علي بن
أبي طالب عليه السلام، فقال عليه السلام: (الحق مع ذا، الحق مع ذا)^(٤).
ورواه الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات»^(٥).

١٣ - حديث تبليغ سورة براءة

أخرج البخاري في صحيحه من طريق حميد بن عبد الرحمن، قال: «أرَدَفَ
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعلي بن أبي طالب وأمره أن يؤذن ببراءة»^(٦).
وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده من طريق أمير المؤمنين عليه السلام، قال:
«لَمَّا نَزَلَتْ عَشْرُ آيَاتٍ مِنْ بَرَاءَةِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، دَعَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم أَبَا بَكْرٍ، فَبَعَثَهُ بِهَا لِيَقْرَأَهَا
عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، ثُمَّ دَعَانِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم، فَقَالَ لِي: (أَدْرِكْ أَبَا بَكْرٍ فَحَيْثُمَا لَحِقْتَهُ فَخُذِ الْكِتَابَ
مِنْهُ فَادْهَبْ بِهِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ فَاقْرَأْهُ عَلَيْهِمْ)، فَلَحِقْتُهُ بِالْجُحْفَةِ فَأَخَذْتُ الْكِتَابَ مِنْهُ،
وَرَجَعْتُ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَزَلَ فِي شَيْءٍ؟ قَالَ: (لَا، وَلَكِنَّ جِبْرِيلَ
جَاءَنِي فَقَالَ: لَنْ يُؤَدِّيَ عَنْكَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ رَجُلٌ مِنْكَ)^(٧).
وأورده الهيثمي في زوائده عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، وقال: «رواه عبدالله بن

(١) تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٠٧.

(٢) المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٣٢٣.

(٣) الكامل، ابن عدي، ج ٣، ص ٨٣.

(٤) مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٣١٨.

(٥) مجمع الزوائد، ج ٧، ص ٢٣٥.

(٦) صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٠٢.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٥١.

أحمد، وفيه محمد بن جابر السحيمي، وهو ضعيف، وقد وثق^(١).

وأخرجه من طريق أبي بكر، وفيه: «أمرت أن لا يُبلغه إلا أنا أو رجل مني»^(٢).

وأورده عنه الهيثمي في زوائده، وقال: «رواه أحمد، ورجاله ثقات»^(٣).

وأخرجه النسائي في سننه من طريق سعد، قال:

«بعث رسول الله ﷺ أبا بكر ببراءة، حتى إذا كان ببعض الطريق أرسل علياً

فأخذها منه، ثم سار بها، فوجد أبو بكر في نفسه، فقال: قال رسول الله ﷺ: (إنه لا يؤدّي عني إلا أنا أو رجل مني)»^(٤).

وأخرجه الترمذي في سننه من طريق أنس بن مالك، قال:

«بعث النبي ﷺ براءة مع أبي بكر، ثم دعاه فقال: (لا ينبغي لأحد أن يبلغ هذا إلا

رجل من أهلي)، فدعا علياً فأعطاه إياها».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من حديث أنس»^(٥).

وقال ابن حجر: «قد ثبت إرسال علي من عدة طرق، فروى الطبري من طريق أبي

صالح عن علي، قال:

«بعث رسول الله ﷺ أبا بكر ببراءة إلى أهل مكة، وبعثه على الموسم، ثم بعثني في

أثره فأدركته فأخذتها منه، فقال أبو بكر: ملي! قال: (خير... لا يبلغ عني غيري أو رجل مني)».

ومن طريق عمرو بن عطية، عن أبيه، عن أبي سعيد مثله. ومن طريق العمري، عن

نافع، عن ابن عمر كذلك.

وروى الترمذي من حديث مقسم، عن ابن عباس مثله مطوّلاً.

(١) مجمع الزوائد، ج ٧، ص ٢٩.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣.

(٣) مجمع الزوائد، ج ٣، ص ٢٣٩.

(٤) السنن الكبرى، ج ٥، ص ١٢٩.

(٥) سنن الترمذي، ج ٤، ص ٣٣٩.

وعند الطبراني من حديث أبي رافع نحوه، لكن قال:
«فأتاه جبريل فقال: إِنَّهُ لَنْ يُؤَدِّيَهَا عَنْكَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ رَجُلٌ مِنْكَ».

وروى الترمذي وحسنه، وأحمد من حديث أنس قال:

«بعث النبي ﷺ براءة مع أبي بكر، ثم دعا علياً فأعطاه إياها وقال: (لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُبَلِّغَ هَذَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِي)...».

وروى سعيد بن منصور، والترمذي، والنسائي، والطبري، من طريق أبي إسحاق،
عن زيد بن شيع، قال:

«سَأَلْتُ عَلِيًّا: بِأَيِّ شَيْءٍ بُعِثْتُ؟ قَالَ: (بِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُؤْمِنَةٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ، وَلَا يَجْتَمِعُ مُسْلِمٌ مَعَ مُشْرِكٍ فِي الْحَجِّ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا، وَمَنْ كَانَ لَهُ عَهْدٌ فَعَهْدُهُ إِلَى مُدَّتِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ فَأَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ)»^(١).

١٤ - حديث (مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح)

أخرج أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة)، بسنده عن حنش الكناني، قال:

«سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ، وَهُوَ آخِذٌ بِبَابِ الْكَعْبَةِ: مَنْ عَرَفَنِي فَأَنَا مَنْ قَدْ عَرَفَنِي، وَمَنْ أَنْكَرَنِي فَأَنَا أَبُو ذَرٍّ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (أَلَا إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ؛ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا هَلَكَ)»^(٢).

وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق يونس بن بكير، ثنا المفضل بن صالح، عن
أبي إسحاق، عن حنش الكناني، وقال: «حديث صحيح على شرط مسلم
ولم يخرجاه»^(٣)، وتعقبه الذهبي في التلخيص بقوله: «مفضل خرج له الترمذي فقط،
ضعفه»^(٤).

(١) فتح الباري، ج ٨، ص ٢٣٩.

(٢) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، ج ٢، ص ٧٨٥.

(٣) المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٣٤٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧٣.

وأخرجه في المستدرک أيضاً من طریق محمد بن إسماعيل الأحسي، ثنا مفضل بن صالح، عن أبي إسحاق، عن حنش الكناني^(١)، وتعبه الذهبي في التلخيص بقوله: «مفضل بن صالح وإه»^(٢).

والمفضل بن صالح من رجال الترمذي، كما صرح بذلك الذهبي في عبارته الآنفه، وابن حجر في (تهذيب التهذيب)^(٣).

وقد ذهب بعض علماء الجرح والتعديل؛ كأبي حاتم وابن عدي، إلى أن المفضل بن صالح والمفضل بن عبدالله، شخص واحد.

كما صرح بذلك ابن حجر في (تقريب التهذيب)، قال: «المفضل بن عبدالله الكوفي... وقال أبو حاتم: (هو ابن صالح، أخطأ بعضهم في اسم أبيه)»^(٤).

وقال أيضاً في موضع آخر: «المفضل بن عبدالله الكوفي... وزعم ابن عدي أنه مفضل بن صالح، وأن سويد بن سعيد كان يخطئ في اسم أبيه، ثم أورد له أحاديث من طريق سويد سمّاه فيها هكذا، ثم رواها من غير طريق سويد، فقال: عن مفضل بن صالح»^(٥).

والمفضل بن عبدالله من رجال ابن ماجه^(٦)، وقد وثقه ابن حبان كما صرح بذلك ابن حجر أيضاً في (لسان الميزان)، قال: «المفضل بن عبدالله الكوفي، عن أبي إسحاق، وعنه سويد بن سعيد، وثقه ابن حبان»^(٧).

وقد اضطربت عبارتا الذهبي الآنفان في المفضل بن صالح، فقوله: «ضعّفوه»،

(١) المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٣) تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٣.

(٤) تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٨.

(٥) تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٧) لسان الميزان، ابن حجر، ج ٧، ص ٣٩٦.

صريح في سكوته عنه، فلو كان يضعفه لصرّح بذلك، خصوصاً وأنه من المسارعين في تضعيف من له رواية في فضائل أهل البيت عليهم السلام، وقد ذكر نفس هذا اللفظ «ضعفوه» في (الكاشف) عند ترجمته للمفصل^(١).

نعم، قوله: «واه»، صريح في التضعيف.

ولعل السبب وراء هذا الاضطراب هو متن الحديث، فقد اختلفت ألفاظه في الموضوعين، ففي لفظ طريق يونس بن بكير، قال:

«سمعتُ أبا ذرٍّ يقول - وهو أخذ باب الكعبة - : (يا أيّها النّاس! من عرفني فأنا من عرفتم، و من أنكرني فأنا أبو ذرٍّ، سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله يقول: (مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ؛ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ)»^(٢).

وهذا هو الذي قال فيه الذهبي عن المفصل: «ضعفوه».

وفي لفظ طريق محمد بن إسماعيل الأحمسي، قال:

«سمعتُ أبا ذرٍّ عليه السلام يقول - وهو أخذ باب الكعبة - : من عرفني فأنا من عرفني، و من أنكرني فأنا أبو ذرٍّ، سمعتُ النبي صلى الله عليه وآله يقول: (أَلَا إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ مِنْ قَوْمِهِ؛ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ)»^(٣).

وهذا هو الذي قال فيه الذهبي عن المفصل: «واه».

ومن الواضح أنّ لفظ طريق محمد بن إسماعيل أصرّح في الدلالة على ضلال وهلاك المتمسكين بغير أهل البيت عليهم السلام.

وتضعيف البخاري وأبو حاتم للمفصل هو من جهة نكارة أحاديثه حسب زعمهم، قال المزّي في (تهذيب الكمال): «المفصل بن صالح الأسدي، أبو جميلة، ويقال: أبو عليّ، النّخّاس الكوفي... قال أبو حاتم والبخاري: منكر الحديث»^(٤).

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، الذهبي، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٣٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦٣.

(٤) تهذيب الكمال، ج ٢٨، ص ٤١٠.

وقد تعقب قولهما ابن عديّ، فأورد للمفضّل عدّة أحاديث، ثمّ قال بعد ذلك: «أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن عليّ عليه السلام، وسأثره أرجو أن يكون مستقيماً»^(١).

وتعقب قوله هذا ابن حجر في (تهذيب التهذيب)، وقال: «يعنى حديث الحسن بن عليّ: (أتاني جابرٌ، فقال: اكشف لي عن بطنك... الحديث)»^(٢).

وقد أخطأ ابن حجر بقوله هذا؛ إذ إنّه خلط كما هو واضح بين حديث عمير بن إسحاق الوارد في الحسن بن عليّ وتقبيل أبي هريرة للحسن عليه السلام في بطنه تيمناً بما شاهده من رسول الله صلى الله عليه وآله وتقبيله سبطه في هذا الموضع، وبين حديث جابر الأنصاري وتقبيله الإمام الباقر عليه السلام بطنه وإبلاغه سلام جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله له.

وهذان الحديثان لا يصلحان للاستشهاد بهما على نكارة حديث المفضّل بن صالح؛ لأنّ حديث عمير بن إسحاق صحيح السند، وحديث جابر الأنصاري ورد بطريق آخر غير طريق المفضّل بن صالح.

فقد أخرج أحمد في مسنده من طريق ابن عون، عن عمير بن إسحاق، قال: «رأيت أبا هريرة لقي الحسن فقال له: كشف عن بطنك حتّى أُقبّل حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يقبّل منه، قال: فكشف عن بطنه فقَبّله»^(٣). وبلفظ آخر:

«رأيت أبا هريرة لقي الحسن بن عليّ فقال: اكشف لي عن بطنك حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يقبّل منه، قال: فكشف له عن بطنه فقَبّله»^(٤).

وقد أورده الهيثمي في زوائده، وقال: «رواه أحمد، والطبراني إلّا أنّه قال: "فكشف عن بطنه، ووضع يده على سُرّته"، ورجاهما رجال الصحيح غير عمير بن إسحاق،

(١) حكى ذلك عنه الذهبي في ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ١٦٧؛ وابن حجر في تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٣، وآخرون.

(٢) تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٣.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٤٢٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

وهو ثقة»^(١).

وقال الزيلعي في (نصب الراية): «الحديث الثامن عشر: "وأبدى الحسن بن عليّ سرّته فقبّلها أبو هريرة"، قلت: رواه أحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، والبيهقي في سننه، عن ابن عون، عن عمير بن إسحاق، قال: "كنت أمشي مع الحسن بن عليّ في بعض طرق المدينة..." وكذلك رواه ابن أبي شيبة في مسنده، ومن طريقه: ابن حبان، أخبرنا شريك، عن ابن عون، به. وسند أحمد: حدّثنا إسماعيل عن ابن عون، به»^(٢).

وأخرج الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن سعيد، قال: ثنا مفضل بن صالح، عن أبان بن تغلب، عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين، قال: «أتاني جابر بن عبد الله وأنا في الكتاب، فقال: اكشف عن بطنك، فكشفت عن بطني، فقبّله، ثم قال: إن رسول الله ﷺ أمرني أن أقرأ عليك السلام»^(٣).

وأخرج ابن عساكر من طريق سويد بن سعيد أيضاً، حدّثنا المفضل بن عبد الله، عن أبان بن تغلب، عن محمد بن عليّ عليه السلام، قال:

«أتاني جابر بن عبد الله وأنا في الكتاب، فقال لي: اكشف عن بطنك، فالزق بطنه بطني وقال لي: أمرني رسول الله ﷺ أن أقرئك السلام»^(٤).

وأخرجه في موضع آخر بهذا السند أيضاً عن محمد بن عليّ عليه السلام، قال: «قال الحسن بن عليّ: أتاني جابر بن عبد الله...»^(٥)، ثم ذكر الحديث، وقال في عقبه: «فقال أبو أحمد: قال: أنبأنا ابن الطيّب: هكذا قال سويد: مفضل بن عبد الله، وهو مفضل بن صالح أبو جميلة النحاس. قال أبو أحمد: ولا أعلم رواه عن أبان غير المفضل هذا، قال

(١) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٧٧.

(٢) نصب الراية، الزيلعي، ج ٦، صص ١٣١ و ١٣٢.

(٣) المعجم الأوسط، ج ٦، صص ١٣ و ١٤.

(٤) تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٤، ص ٢٧٥.

(٥) المصدر نفسه.

ابن عساكر: "كذا قال، زاد فيه الحسن" ^(١).

وقوله: «قال الحسن»، زيادة؛ كما صرح بذلك ابن عساكر، حيث قال في ذيل الحديث: «زاد فيه الحسن»؛ إذ لا معنى مع هذه الزيادة لقوله: «أتاني جابر بن عبد الله فكشفت له عن بطني... ثم قال أمرني رسول الله ﷺ أن أقرئك منه السلام»، فمن الواضح أن الإمام الحسن عليه السلام قد تربى في حجر جده رسول الله ﷺ، وقد صحّ تقبيله له في بطنه كما تقدّم عن أبي هريرة.

فالحديث إذن يرويه سويد من طريق المفضل بن صالح، ومن طريق المفضل بن عبد الله.

وقول أبي أحمد بأنّ المقصود منه في الحديث هو المفضل بن صالح، يؤيد ما تقدّم عن أبي حاتم وابن عديّ من أنّ المفضل بن صالح والمفضل بن عبد الله شخص واحد. وقد تقدّم توثيق ابن حبان للمفضل بن عبد الله.

ومن البعيد خلط الراوي بينهما كما هو صريح قوله: «أنبأنا ابن الطيّب: هكذا قال سويد: مفضل بن عبد الله»، فهذا الكلام صريح في أنّ ابن الطيّب كان متأكّداً ممّا سمعه من سويد، وأنّه حدّث عن ابن عبد الله لا ابن صالح، لكنّ أبا أحمد اجتهد في قوله: إنّ المراد منه هو ابن صالح، ولا وجه له؛ إذ من الواضح أنّ سويد كان يروي عنهما بناءً على القول بأنّهما شخصان وليسا شخصاً واحداً كما قال به أبو حاتم وابن عديّ.

وقد روي إبلاغ سلام رسول الله ﷺ للإمام محمد الباقر عليه السلام من طرق أخرى، فقد أخرج ابن عساكر في تاريخه، بسنده إلى عبد الرحمن بن كثير، عن جعفر بن محمد عليه السلام، قال: «قال أبو جعفر محمد بن علي عليه السلام: أجلسني جدّي الحسين بن علي عليه السلام في حجره وقال لي: رسول الله ﷺ يقرئك السلام» ^(٢).

وأخرج أيضاً بسنده إلى محمد الجهنّي، عن أبي الزبير، قال: «كنا عند جابر بن

(١) تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٤، صص ٢٧٥ و ٢٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

عبدالله، فدخل عليه علي بن الحسين عليه السلام ومعه ابنه، فقال جابر: من هذا يا بن رسول الله عليه السلام؟ قال: (ابني مُحَمَّدٌ)، فضمّه جابرٌ إليه وبكى، ثم قال: اقتربْ أَجَلِي يا مُحَمَّدٌ، رسولُ الله عليه السلام يُقرئك السلام...»^(١).

وأخرجه أيضاً بلفظ قريب منه بسنده إلى سفيان بن عيينة، أن أبي الزبير قال: «كنا عند جابر بن عبدالله وقد كُفَّ بصره وعَلَتْ سنُّه، فدخل عليه علي بن الحسين عليه السلام ومعه ابنه مُحَمَّدٌ عليه السلام... فقال جابر: من هذا؟ فقال: (مُحَمَّدُ ابني)، فضمّه إليه وبكى، وقال: يا مُحَمَّدُ، إنَّ رسولَ الله عليه السلام يقرأ عليك السلام... فما لبث جابرٌ بعد ذلك اليوم إلا بضعة عشر يوماً حتّى تُوفي»^(٢).

وعليه فأولئك الذين ضعّفوا المفضّل بن صالح إنّما كان ذلك بسبب نكارة حديثه حسب زعمهم و، لكنهم تخبّطوا في تعيين منكراته.

ومن هنا فقد أوقع بعض علماء الجرح والتعديل أنفسهم في مأزق حينما حاولوا تعيين هذه المنكرات، كابن عدي؛ حيث زعم أن أنكرها حديث الحسن بن علي عليه السلام! والحال أن هذا الحديث زوي من غير طريق المفضّل بطريق صحيح كما تقدّم، بل إنه لم يروَ أصلاً من طريق المفضّل وإنّما قوله في حديث المفضّل: «قال الحسن»، زيادة كما صرح بذلك ابنُ عساكر.

وكابن حجر حينما فسّر حديث الحسن بن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام في كلام ابن عديّ، بحديث: «أتاني جابرٌ، فقال: إكشِف لي عَنْ بَطْنِكَ».

والحال أن هذا الحديث جاء حول الإمام مُحَمَّد بن عليّ زين العابدين عليه السلام، وقول الراوي في أحد ألفاظه: «قال الحسن» هي من إضافاته كما تقدّم ذلك آنفاً عن ابن عساكر.

مضافاً إلى حديث جابر وإبلاغه سلام رسول الله عليه السلام للإمام مُحَمَّد الباقر عليه السلام قد ورد

(١) تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٤، ص ٢٧٦.

(٢) المصدر نفسه.

من غير طريق المفضل بن صالح بعدة طرق:

أحدها: عن سويد بن سعيد، حدثنا المفضل بن عبدالله، عن أبان بن تغلب، عن محمد بن علي بن الحسين بن علي عليه السلام.

ثانيها: عن عبد الرحمن بن كثير، عن جعفر بن محمد عليه السلام، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عليه السلام، عن الحسين بن علي أمير المؤمنين عليه السلام.

ثالثها: عن محمد الجهني، عن أبي الزبير، عن جابر.

رابعها: عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن جابر.

فما أغرب القوم يزعمون أنّ المفضل منكر الحديث، لكنهم لا يستطيعون أن يذكروا مثلاً على هذه المناكير، وكلما ذكروا أحدها وجدناه في فضائل أهل البيت عليهم السلام وقد روي من غير طريقه أيضاً!

ومن هنا اضطرّ الذهبي إلى القول بأنّ حديث السفينة هو أنكر أحاديث المفضل، فقد ذكر كلام ابن عديّ المتقدم: «أنكر ما رأيتُ له حديث الحسن بن علي عليه السلام، وسائرُه أرجو أن يكون مستقيماً»، وقال في عقبه: «قلت: وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر»^(١).

وهذا غريب من الذهبي ويناقض نفسه، فمن جهة: حديث السفينة ضعيف بالمفضل، ومن جهة أخرى: المفضل واهٍ لروايته حديث السفينة!

ثم أنّ نكارة حديث واحد لا توجب ردّ سائر أحاديثه الأخرى، خصوصاً أنّ ابن عديّ صرح بأنّ سائر أحاديث المفضل مستقيمة إلاّ حديث الحسن، ونحن بينا خطأه وخطأ بن حجر في ذلك، وأنّ حديث الحسن صحيح السند، ولم يروه المفضل، كما أنّ حديث جابر مرويٌّ من طرق أخرى غير طريق المفضل بن صالح.

ومّا يؤيد حديث السفينة هو ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق عبدالله بن الحارث، عن علي عليه السلام، قال:

(١) ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ١٦٧.

«إِنَّمَا مَثَلُنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَسَفِينَةِ نُوحٍ، وَكَبَابِ حِطَّةٍ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(١).

ويشهد لصحة حديث السفينة أيضاً تصريح غير واحد من علماء السنة بذلك، فقد أورده ابن حجر الهيتمي في الصواعق، وقال: «وجاء من طرق كثيرة يقوي بعضها بعضاً»^(٢).

وأورده الحافظ السخاوي في (استجلاء ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف)، وقال: «وبعض هذه الطرق يقوي بعضها»^(٣).

إلى غير ذلك من أقوال علمائهم التي صرحت بصحة الحديث.

ومما يشهد لصحته أيضاً هو مجيؤه عن جمع من أكابر الصحابة؛ كأبي ذر، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وعبدالله بن الزبير، وآخرون. وقد أورد الهيتمي في زوائده بعض طرق وألفاظ الحديث، قال:

«وعن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: (مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي كَمَثَلِ سَفِينَةِ نُوحٍ؛ مَنْ رَكِبَ فِيهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ، وَمَنْ قَاتَلَنَا فِي آخِرِ الزَّمَانِ كَمَنْ قَاتَلَ مَعَ الدَّجَالِ)، رواه البزار، والطبراني في الثلاثة، وفي إسناده البزار الحسن بن أبي جعفر الجفري، وفي إسناده الطبراني عبدالله بن داهر وهما متروكان.

وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: (مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي كَمَثَلِ سَفِينَةِ نُوحٍ؛ مَنْ رَكِبَ فِيهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ)، رواه البزار، والطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو متروك.

وعن عبدالله بن الزبير: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: (مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي كَمَثَلِ سَفِينَةِ نُوحٍ؛ مَنْ رَكِبَهَا سَلِمَ، وَمَنْ تَرَكَهَا غَرِقَ)، رواه البزار، وفيه ابن لهيعة وهو لين.

وعن أبي سعيد الخدري، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: (إِنَّمَا مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ

(١) المصنف، ج ٧، ص ٥٠٣.

(٢) الصواعق المحرقة، ص ٣٥٢.

(٣) استجلاء ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف، الحافظ السخاوي، ج ٢، ص ٨٤.

كَمَثَلِ سَفِينَةِ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ، وَإِنَّمَا مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ بَابِ حِطَّةٍ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مَنْ دَخَلَهُ غُفِرَ لَهُ^(١)، رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم^(٢).

وتضعيفاته لهذه الطرق ليست في محلها:

فأما الحسن بن أبي جعفر الجفري، فقال عنه المزي في (تهذيب الكمال):

«وقال مسلم بن إبراهيم: حدثنا الحسن بن أبي جعفر، وكان من خيار الناس. وقال أبو بكر بن أبي الأسود: كنت أسمع الأصناف من خالي عبد الرحمن بن مهدي، وكان في أصل كتابه قومٌ قد ترك حديثهم، منهم: الحسن بن أبي جعفر... ثم أتيتُه بعد ذلك بأشهر فأخرج إليّ كتاب الرقاق، فحدثني عن الحسن بن أبي جعفر، فقلت: يا خال، أليس كنت قد ضربت على حديثه وتركته؟ قال: بلى، تفكرت فيه إذا كان يوم القيامة، قام فتعلّق بي فقال: يا ربّ، سل عبد الرحمن بن مهدي، فيم أسقط عدالتي! فرأيت أن أحدث عنه، وما كان لي حجة عند ربّي، فحدثت عنه أحاديث.

وقال أبو أحمد بن عديّ: وللحسن بن أبي جعفر أحاديث صالحة، وهو يروي الغرائب، وخاصّة عن محمد بن جحادة، له عنه نسخة كبيرة، يروي بها المنذر بن الوليد الجارودي، عن أبيه، عنه، ويروي هذه النسخة عن الحسن بن أبي جعفر أبو جابر محمد بن عبد الملك المكيّ، وله عن غير ابن جحادة غير ما ذكرت، أحاديث مستقيمة صالحة، وهو عندي ممّن لا يتعمّد الكذب، وهو صدوق كما قاله عمرو بن عليّ، ولعلّ هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهمًا، أو شبه عليه فغلط^(٣).

إذن فالجفريّ صدوق، لكن أنكرت عليه بعض الأحاديث، وذلك لا يوجب تضعيفه بشكلٍ مطلق وعدم الاحتجاج بكلّ أحاديثه، وإن كنّا لا نشكّ في أنّ هذه الأحاديث التي أنكرت عليه هي ما أخرجه من فضائل أهل البيت عليهم السلام.

(١) جمع الزوائد، ج ٩، ص ١٦٨.

(٢) تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٧٦.

وأما عبدالله بن داهر، فقد ترجمه الخطيب البغدادي في تاريخه، وقال: «عبدالله بن داهر بن يحيى، أبو سليمان، وقيل: أبو يحيى الرازي يعرف بالأحمرى، قدم بغداد وحدث بها... قرأت في أصل كتاب أبي الحسن بن الفرات بخطه، أخبرنا محمد بن العباس الضبي الهروي، حدثنا يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه، أخبرنا صالح بن محمد الأسدي، قال: عبدالله بن داهر بن يحيى الأحمرى الرازي، شيخ صدوق، قلت: وقيل: إن داهراً أباه اسمه محمد، ولقبه داهر»^(١).

وقال عنه الذهبي في (ميزان الاعتدال): «قال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل عليّ، وهو متهم في ذلك. قلت: قد أغنى الله علياً عن أن تقرّر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل»^(٢).

وقد تعقب ابن حجر في (لسان الميزان) قول ابن عديّ والذهبي، وعارضهما بقول الخطيب البغدادي، فقال: «وقال الخطيب: إن داهراً لقب والده محمد، وقد قال فيه صالح بن محمد: إنه شيخ صدوق قلت: فلعل الآفة من غيره»^(٣).

إذن فابن داهر صدوق، لكن مشكلته هو أن عامة ما يرويه هو في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام.

وأما ابن لهيعة، فقال عنه المزي في تهذيبه، عن روح بن صلاح: «لقي ابن لهيعة اثنين و سبعين تابعياً»^(٤).

وقال أيضاً عن أبي عبيد الآجري: «سمعت أبا داود يقول: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟! وحدث عنه أحمد بحديث كثير... وقال جعفر بن محمد الفريابي: سمعت بعض أصحابنا يذكر

(١) تاريخ بغداد، ج ٩، صص ٤٥٩ و ٤٦٠.

(٢) ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٤١٧.

(٣) لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٨٣.

(٤) تهذيب الكمال، ج ١٥، ص ٤٩٠.

أنه سمع قتيبة يقول: قال لي أحمد بن حنبل: أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح»^(١).
وقال أيضاً: «وقال الحسن بن عليّ الخلال، عن زيد بن الحباب: سمعت سفيان الثوريّ يقول: عند ابن لهيعة الأصول، وعندنا الفروع. قال: وسمعت سفيان يقول: حجبت حججاً لألقى ابن لهيعة. وقال عليّ بن عبد الرحمن بن المغيرة، عن محمد بن معاوية: سمعت عبد الرحمن بن مهديّ يقول: وددت أنّي سمعت من ابن لهيعة خمسمائة حديث، و أنّي غرمت مودى - كأنه يعني: دية - وقال أبو الطاهر بن السرح: سمعت ابن وهب يقول: وسأله رجل عن حديثٍ فحدثه به، فقال له الرجل: من حدثك بهذا يا أبا محمد؟ قال: حدثني به - والله - الصادق البارّ عبد الله بن لهيعة. قال أبو الطاهر: وما سمعته يحلف بمثل هذا قطّ. وفي رواية: إنّ السائل كان إسماعيل بن معبد أخا عليّ بن معبد. وقال حنبل بن إسحاق بن حنبل، عن أحمد بن حنبل: ابن لهيعة أجود قراءة لكتبه من ابن وهب. وقال النسائي، عن سليمان بن الأشعث - وهو أبو داود -: سمعت أحمد يقول: من كان بمصر يشبه ابن لهيعة في ضبط الحديث وكثرته وإتقانه؟! قال: و سمعت أحمد يقول: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة»^(٢).
وأما رجال الطبراني الذين لم يعرفهم الهيثمي في رواية أبي سعيد الخدري فهم: محمد بن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي، قال: نا أبي، قال: نا عبد الرحمن بن أبي حماد، عن أبي سلمة الصائغ، عن عطية عن أبي سعيد الخدري^(٣).

(١) تهذيب الكمال، ج ١٥، ص ٤٩٤.

(٢) المصدر نفسه، صص ٤٩٥ و ٤٩٦.

(٣) قال الطبراني في (الجامع الأوسط): «حدثنا محمد بن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي، قال: نا أبي، قال: نا عبد الرحمن بن أبي حماد، عن أبي سلمة الصائغ، عن عطية عن أبي سعيد الخدري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنما مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق. إنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخل غفرله)»، ج ٦، ص ٨٥. وقال في (الجامع الصغير): «حدثنا محمد بن عبد العزيز بن ربيعة الكلابي أبو مليل الكوفي، حدثنا أبي حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ، عن أبي سلمة الصائغ، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثال سفينة نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق. وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل؛ من دخله غفر له)».

فأما محمد بن عبد العزيز الكلابي فقال عنه الذهبي في (تاريخ الإسلام): «محمد بن عبد العزيز بن ربيعة، أبو ملك الكلابي الكوفي، عن أبي كريب وغيره، وعنه: أبو بكر الشافعي، وأبو بكر الإسماعيلي، وجماعة. وثقه الدارقطني وحده، وهو محمد بن ربيعة، مشهور، من طبقة وكيع، روى عن أبي ملك شيوخ قروين»^(١).

وأما عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي، فهو والد محمد بن عبد العزيز الكلابي، ولم يذكره علماء الجرح والتعديل بقدر أو ذم.

وأما عبد الرحمن بن أبي حماد، فقد ذكره علماء الجرح والتعديل ولم يضعّفوه، قال الذهبي: «عبد الرحمن بن أبي حماد التميمي الكوفي المقرئ، واسم أبيه شكيل، يكنى أبا محمد، قرأ على حمزة، وكان من جلة أصحابه، ثم قرأ على أبي بكر بن عياش، وروى الحروف عن نافع، وشيبان النحوي، وعيسى بن عمر، وسمع من إسرائيل بن يونس، ويحيى بن سلمة بن كهيل، وفطر بن خليفة، وطائفة. روى عنه الحسن بن جامع، ومحمد بن جنيد، وإسحاق بن الحجاج، ومحمد بن عيسى، وهارون بن حاتم، ومحمد بن الهيثم، وآخرون»^(٢).

وأما أبو سلمة الصائغ فقال عنه الآجري: «سألت أبا داود عن أبي سلمة الصائغ، حدّث عنه وكيع، فقال: ما سمعت إلا خيراً»^(٣).

وذكره ابن حبان في الثقات، قال: «سلمة الصائغ يروي عن عطاء بن أبي رباح، روى عنه وكيع بن الجراح»^(٤).

فلم يبقَ من رجال الطبراني الذين لم يعرفهم الهيثمي إلا عطية، والخدري؛ فأما الخدري فهو من الصحابة ولا شبهة له فيه، وأما عطية فقد أورد له الهيثمي في زوائد

(١) تاريخ الإسلام، ج ٢٢، ص ٢٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٢٩.

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود، سليمان بن الأشعث، ج ١، ص ٣٠٣.

(٤) الثقات، ج ٦، ص ٤٠١.

روايات كثيرة، وقال عنه في أكثر من موضع: «وفيه عطية العوفي، وهو ضعيف، وقد وثق»^(١)، وقال عنه في أكثر من موضع أيضاً: «وفيه عطية العوفي، وهو ضعيف، ووثقه ابن معين»^(٢).

ولو تفكّر علماء الجرح والتعديل من السنّة في إسقاطهم عدالة كثير من الرواة، كما تفكّر عبد الرحمن بن مهدي في إسقاطه عدالة الحسن بن أبي جعفر الجفري: «تفكّرت فيه إذا كان يوم القيامة، قام فتعلّق بي فقال: يا ربّ سل عبد الرحمن بن مهدي، فيم أسقط عدالتي! فرأيت أن أحدث عنه، وما كان لي حجة عند ربّي»؛ لأعادوا حساباتهم من جديد كما أعادها عبد الرحمن في الجفري، ولغيّروا أحكامهم حول أولئك الرواة كما غيّر عبد الرحمن رأيه حول الجفري.

١٥ - حديث (أهل بيتي أمان لأهل الأرض)

أخرج أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة) أيضاً، بسنده عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال:

«قال رسول الله ﷺ: (النجوم أمان لأهل السماء؛ إذا ذهبَت النجوم ذهب أهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض؛ فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض)»^(٣).

وأخرج الحاكم في مستدركه، بسنده إلى عطاء، عن ابن عباس (رضي الله عنهما)، قال:

«قال رسول الله ﷺ: النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلّفوا فصاروا حزب إبليس».

ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»^(٤).

(١) مجمع الزوائد، ج ٤، صص ٥٩ و ٧٢ و ٢٨٢، ج ٥، ص ١٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٣١٤، ج ٨، صص ٨٩ و ١٠٦، ج ٩، ص ١٠٩.

(٣) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٦٧١.

(٤) المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٤٨٨، ج ٣، صص ١٤٩ و ٤٥٧.

وصحّحه ابن حجر الهيتمي في الصواعق^(١)، وحسّنه السيوطي في الجامع الصغير^(٢).

وقال السمهودي في جواهر العقدين في معرض تعليقه على حديث الثقلين: «إنّ ذلك يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كلّ زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة، حتّى يتوجّه الحثّ المذكور إلى التمسك به، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا - كما سيأتي - أماناً لأهل الأرض، وإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»^(٣).

وأخرج الحديث أيضاً الطبراني في المعجم الكبير^(٤)، وتعقبه الهيتمي في زوائد بقوله: «رواه الطبراني، وفيه موسى بن عبيدة الربذي وهو متروك»^(٥).

والأمر ليس على ما ذكر؛ فهو من رجال ابن ماجة^(٦)، وقد وثقه ابن سعد، قال الذهبي في ترجمته: «وقال ابن سعد: (ثقة، وليس بحجة)، وقال يعقوب بن شيبة: (صدوق ضعيف الحديث جداً)، قال عبّاس الدوري، عن زيد بن الحباب: (كنّا عند موسى بن عبيدة بالربذة، فأقمنا عنده، ومرض، ومات، فأتينا قبره ومعني رفيق لي، فجعل ريح المسك يفوح من قبره، فجعلت أقول لرفيقي: أما تشم؟ أما تشم؟ وليس بالربذة يومئذ مسك ولا عنبر)».

ومن ضعفه فبسبب روايته عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير، ففي الجرح والتعديل للرازي عن يحيى بن معين، قال: «واتّما ضعف حديث موسى بن عبيدة؛ لأنّه روى عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير».

(١) الصواعق المحرقة، ص ٣٥١.

(٢) أنظر: فيض القدير، ج ٦، صص ٣٧٧ و ٣٧٨.

(٣) جواهر العقدين، السمهودي، ص ٢٥٩.

(٤) المعجم الكبير، ج ٧، ص ٢٢.

(٥) مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٧٤.

(٦) تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ١٧٤.

وأخرج الحديث أيضاً الروياني في مسنده^(١)، والمتقي الهندي في كنز العمال^(٢)، وآخرون.

١٦ - حديث الدار

أخرج الطبري في تاريخه من طريق عبدالله بن عباس، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: يَا عَلِيُّ، إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَنْذِرَ عَشِيرَتِي الْأَقْرَبِينَ... فَقَالَ: (يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ شَأْبًا فِي الْعَرَبِ جَاءَ قَوْمَهُ بِأَفْضَلٍ مِمَّا قَدْ جِئْتُكُمْ بِهِ، إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَقَدْ أَمَرَنِي اللَّهُ تَعَالَى أَنْ أَدْعُوَكُمْ إِلَيْهِ، فَأَيُّكُمْ يُؤْذِرُنِي عَلَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي فِيكُمْ؟) قَالَ: فَأَحْجَمَ الْقَوْمُ عَنْهَا جَمِيعًا، وَقُلْتُ - وَإِنِّي لَأَخْذُهُمْ سِنًا وَأَرْمَضُهُمْ عَيْنًا، وَأَعْظَمُهُمْ بَطْنًا، وَأَحْمَشُهُمْ سَاقًا -: أَنَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَكُونُ وَزِيرَكَ عَلَيْهِ، فَأَخَذَ بِرِقَبَتِي، ثُمَّ قَالَ: (إِنَّ هَذَا أَخِي، وَوَصِيِّي، وَخَلِيفَتِي فِيكُمْ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا)»^(٣).

وفي تفسير الثعلبي: «وأعاد ذلك ثلاثاً، كل ذلك يسكت القوم، ويقول علي: أنا، فقال: (أَنْتَ)»^(٤).

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده مختصراً من طريق عباد بن عبدالله الأسدي^(٥). فهذه هي أهم المعالم الواردة في الأحاديث السنّة الصحيحة للفرقة الناجية، وكلّها تدور حول رحى أهل البيت عليهم السلام، ولا شك في أنّ المسلم إذا أراد أن يحتاط لدينه فعليه باتباع أمير المؤمنين عليه السلام؛ إذ إنّ إمامته محلّ إجماع ووفاق بين الأمّة دون سواه، وما

(١) مسند الروياني، ج ٢، ص ٢٨٥.

(٢) كنز العمال، المتقي الهندي، ج ١٢، ص ١٠٢.

(٣) تاريخ الطبري، ج ٢، صص ٦٢ و ٦٣.

(٤) تفسير الثعلبي، ج ٧، ص ١٨٢.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ١١١.

أوردناه من مناقبه عليه السلام كلّها من أمّهات مصادر أهل السنّة، وأمّا فضائله عليه السلام في مصادر الشيعة فأمرٌ آخر يطول به المقام.

ونحن نستغرب أشدّ الاستغراب، فماذا يقول رسول الله صلى الله عليه وآله بعد هذا كلّه في أهل بيته عليهم السلام حتّى يأخذ الناس معالم دينهم ودنياهم منهم عليهم السلام، ويتمسّكوا بهم ويهتدوا بهداهم؟!

الخاتمة

إنَّ النتيجة النهائية التي توصلنا إليها من خلال بحثنا في هذا الكتاب، هو أنَّ تاريخ التشيع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة النصّ فلا يمكن العزل بينهما، وعليه فمن أراد أن يعرف حقيقة التشيع وتاريخ ظهوره لابدَّ له من تحقيق عقيدة النصّ وتاريخ ظهورها. وقد وردت أحاديث نبوية شريفة كثيرة صحيحة ومهمّة على لسان العديد من كبار الصحابة في النصّ على الخليفة من بعد الرسول ﷺ، بل وعدد الخلفاء من بعده ﷺ. ووردت روايات أخرى مهمّة أيضاً في مسألة النصّ على الخليفة بعد الرسول ﷺ بخصوص لفظ الوصية على لسان ثلثة من كبار الصحابة، مما يدلّ على أنَّ هذا المفهوم هو من المفاهيم الإسلامية الأصيلة التي جاءت على لسان النبي الكريم ﷺ، وتناقلها كثير من الصحابة منذ الإطلالة الأولى لنور الإسلام وعهده الأوّل المبارك. وقد وقع كلام لعلماء السنّة في هذه الأحاديث، إلّا أنَّ أحداً منهم لم يذكر ابن سبأ حين مناقشته لها سواء من حيث السند أو الدلالة، ومن هنا فدعوى أنَّها من مخترعات ابن سبأ مجانبّة واضحة للحقّ والإنصاف.

ولم يرد من طرق أهل السنّة أنَّ ابن سبأ هو من اخترع القول بالوصية، وأنّه هو صاحب الدور الأساسي في أحداث فتنة عثمان، إلّا في رواية الطبري في تاريخه من طريق سيف بن عمر، وهي ضعيفة السند؛ بشعيب وسيف، ومتهافئة المضامين. وقد خلت المصادر الشيعة من أيّ رواية ولو ضعيفة السند أو مرسلة في هذا

المورد، نعم، هناك روايات متعددة بعضها صحيحة السند تتحدث عن شخصية ابن سبأ دون أن تتطرق من قريب أو من بعيد لمسألة اختراعه المزعوم للوصية.

وما استشهد به المخالف فيما تقدم من العبارة التي حكاها النوبختي أو القمي أو الكشي، غير صحيح؛ إذ إن ما نقلوه كان على نحو الحكاية عن جماعة من أهل العلم من غير الشيعة، وهو مخالف للثابت بالضرورة لدى الشيعة وعليه إجماع علمائهم، ولا يدل إلا على أن ابن سبأ بعد إسلامه قد آمن بما آمنت به الشيعة من إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأنه هو الوصي والخليفة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأنه أول من أخذ يظهر ويجاهر بعقيدته في أمير المؤمنين (عليه السلام) بشكل علني وحاد، مستعملاً أسلوباً وطريقة غريبة على ما اعتاده المجتمع الإسلامي بعد مضي خمس وعشرين سنة من التقيّة والخوف.

كما أن الخلاف والاختلاف في أصل وجود شخصية ابن سبأ، وفي كل جوانبها عند المثبتين لها، يكشف عن وجود وضع ودس كثير في أغلب تلك الجوانب وحجم المساحة التي شغلتها في التاريخ الإسلامي.

وقد جاء بعض آخر من روايات النصّ بغير لفظ الوصية، وكلّها قد وردت على لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكبار الصحابة، وأكثرها متفق على صحتها بل وتواترها؛ كحديث الموالاة، وحديث الاثني عشر خليفة، وحديث المنزلة، وغيرها، ولم يُشِر أحد في طيّات كلامه عند حديثه حول هذه الأحاديث الشريفة نفيّاً أو إثباتاً إلى ابن سبأ، ولم ينبس المخالف ببنت شفة على أن لابن سبأ دوراً ما في مسألة النصّ وأحاديثها، خصوصاً أنّها الركن الأساسي لعقيدة الإمامة الإلهية لأهل البيت (عليهم السلام)، ومن الأدلة القويّة التي يتمسك بها الإمامية بجانب آيات الذكر الحكيم في الاستدلال على إمامة أهل البيت (عليهم السلام) ووجوب طاعتهم.

ويكمن الوقوف على تاريخ ظهور التشيع ودرك حقيقته وراء فهم تلك النصوص والروايات المستفيضة المتقدمة الواردة في مناقب أهل البيت (عليهم السلام) وفضائلهم، وضرورة التمسك بهم إلى جانب كتاب الله تعالى والإيمان بإمامتهم، سواء الوارد منها بلفظ

الوصيّة أو بغير هذا اللفظ، فالمتملّ في هذه النصوص بإنصاف يقف على تاريخ ظهور التشيع لأهل البيت (عليه السلام) وحقيقته، وأنّه قد ولد بولادة الإسلام، وأساسه القرآن الكريم وسنّة النبي الخاتم (عليه السلام).

وقد كان المسلمون في عصر الرسالة أمة واحدة لا تعرف التمدّج، وإنّما ولدت المذاهب قبيل رحيل رسول الله (صلى الله عليه وآله)، حيث انشقّ المسلمون إلى شقّين على أثر الخلاف حول خلافة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وكانت بيعة السقيفة هي الأساس العملي لهذا الانقسام، فقد أعطت هذه البيعة الطابع الرسمي لولادة التمدّج بين الأُمّة.

ومن المعلوم وجود العديد من كبار الصحابة من غير بني هاشم؛ كالمقداد، وسلمان، وأبي ذرّ، وعمار بن ياسر، وغيرهم، كانوا يعتقدون بالنصّ قبل وبعد رحيل رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهؤلاء هم النواة الأولى للتشيع، وكانت موجودة على عهد النبي (صلى الله عليه وآله)، من دون أن ترتدي لباس التمدّج، وإنّما توسّحت ذلك بعد رحيل رسول الله (صلى الله عليه وآله)، مقابل الجماعة التي تمذهبت لأصحاب السقيفة.

ويؤيّد ذلك ما حُكي عن أبي حاتم السجستاني، قوله: «إنّ لفظ الشيعة على عهد رسول الله كان لقب أربعة من الصحابة: سلمان الفارسي، وأبي ذرّ الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر»^(١).

وأيضاً ما نُقل عن أبي حاتم الرازي، من أنّه قال: «إنّ أوّل اسم ظهر في الإسلام هو الشيعة، وكان هذا لقب أربعة من الصحابة، هم: أبو ذرّ، وسلمان، وعمار، والمقداد، حتّى آن أوان صفّين، فاشتهر بين موالي عليّ (عليه السلام)»^(٢).

ويؤيّدّه أيضاً أنّ العلماء الذين تعرّضوا للفرق حين عرّفوا التشيع لم يشر أحد منهم لابن سبأ من قريب أو بعيد، مع أنّهم دأبوا على ذكر مؤسّس كلّ فرقة عند الحديث عنها.

(١) الزينة، أبو حاتم سهل بن محمّد، السجستاني، ج ٣، ذكره العلّامة السيّد محسن الأمين عن (كشف الظنون)، فانظر: أعيان الشيعة، ج ١، صص ١٨ و ١٩.

(٢) نقله عنه الخونساري في (روضات الجنات، ص ٨٨).

قال الشهرستاني: «الشيعة هم الذين شايعوا عليّاً على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّاً ووصيّة»^(١).

وقال ابن الأثير: «غلب هذا الاسم على كلّ من يزعم أنّه يتولّى عليّاً عليه السلام وأهل بيته، حتّى صار لهم اسماً خاصّاً»^(٢).

وقال الإيجي: «الفرقة الثانية من الفرق الإسلامية الشيعة، أي: الذين شايعوا عليّاً، وقالوا: إنّ الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بالنص»^(٣).

وقال ابن خلدون: «إعلم أنّ الشيعة لغةً هم الصحب والأتباع، ويُطلق في عرف الفقهاء والمتكلّمين من الخلف والسلف على أتباع عليّ وبنيه رضي الله عنهم»^(٤). وقال في موضع آخر: «كان جماعة من الصحابة يتشيّعون لعليّ، ويرون استحقاقه على غيره»^(٥).

وقال عبد الحليم الجندي: «ويخصّص المسلمون (الشيعة) بأنّهم هم التابعون والمقتدون والتميّزون بتابعهم واقتدائهم الكامل بالإمام عليّ والأئمّة من بنيه عليهم السلام، وربّما كان تعريف ابن حزم جامعاً مانعاً، فهو يقول: من وافق الشيعة في أنّ عليّاً عليه السلام (أفضل) الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، و(أحقّهم) بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك فيما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيّاً»^(٦).

وكذا المعاصرون منهم، فقد قال الدكتور صبحي الصالح: «كان بين الصحابة حتّى في عهد النبيّ صلى الله عليه وآله شيعة لربيّه عليّ عليه السلام، منهم: أبو ذرّ الغفاري، والمقداد بن الأسود، وجابر بن عبدالله، وأبيّ بن كعب، وأبو الطفيل عمر بن وائلة، والعبّاس بن

(١) الملل والنحل، ج ١، ص ١٤٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث، ج ٢، ص ٥١٨.

(٣) المواقف، الإيجي، ج ٣، ص ٦٧٨.

(٤) تاريخ ابن خلدون، ج ١، ص ١٩٦.

(٥) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٦٤.

(٦) كتاب الإمام الصادق عليه السلام، ص ٣٢.

عبد المطلب وجميع بنيه، وعمار بن ياسر، وأبو أيوب الأنصاري^(١).

نعم، بيعة السقيفة هي التي أعطت الطابع الرسمي لولادة المذهب بين الأمة؛ إذ أن تبني القول بالنص أو البيعة والشورى في تعيين خليفة رسول الله ﷺ وفق آليات معينة وشروط محدّدة، كان هو أساس انقسام المسلمين إلى الشيعة والسنة، فتبنت الشيعة القول بالنص وأن البيعة ليست إلا لتأكيد موقعيّة الإمام في نفوس الأمة، وتبنت السنة القول بالبيعة والشورى كركن أساسي في تعيين الخليفة، وتزعم كل اتجاه مجموعة من كبار أصحاب النبي ﷺ.

وجذور هذا الانقسام كانت موجودة في حياة النبي الأكرم ﷺ، لكنّها تبلورت بعد رحيله إلى الحقّ تعالى، وكان الرسول ﷺ واقفاً على هذا الخلاف الذي ستبطل به الأمة والتمزق الذي سيصيبها من بعده.

ولعلمه ﷺ بهذا الواقع نبّه الأمة إلى أمر خطير حاصله أن خلافتها في حياته الكريمة يختلف عن خلافتها بعد رحيله ﷺ، فالخلاف في حياته لا يوجب الضلال باعتبار وجوده المبارك بين أظهر الأمة، لكنّ الخلاف بعد رحيله يوجب الضلال والانزلاق في الهاوية.

وقد وردت أحاديث كثيرة صحيحة في إنقسام الأمة إلى فرق كثيرة، وأنّ الهدى لا يكون إلا مع فرقة واحدة من تلك الفرق التي سيكون مصيرها الضلال.

ووردت أيضاً أحاديث كثيرة أخرى صرّحت بمعالم تلك الفرقة الناجية؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة، وهذه المعالم كلّها تتمحور حول أهل البيت (عليهم السلام)؛ فإنّهم عيش العلم، وموت الجهل، يخبر حكمهم عن علمهم، وصمتهم عن منطقتهم، وظاهرهم عن باطنهم، لا يخالفون الدين ولا يختلفون فيه، فهو بينهم شاهد صادق، وصامت ناطق.

والحمد لله ربّ العالمين

(١) النظم الإسلامية، ص ٩٦.

فهرس المصادر

✽ قرآن الكريم

١. إتحاف الخيرة المهرة، الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الرشيد، ١٤١٩هـ.ق.
٢. اختيار معرفة الرجال، محمد بن الحسن الطوسي، أبو جعفر، تصحيح وتعليق: مير داماد الإسترابادي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم المقدسة، مؤسسة آل البيت: لإحياء التراث، ١٤٠٤هـ.ق.
٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، شهاب الدين أحمد القسطلاني، بيروت، دار الفكر، ١٤٢١هـ.ق.
٤. إرواء الغليل، محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.ق.
٥. أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، دراسة وتحقيق: د. السيد الجميلي، الطبعة السابعة، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ.ق.
٦. أسد الغابة، عز الدين علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، اعتنى بتصحيحه: الشيخ عادل أحمد الرفاعي، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ.ق.
٧. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ.ق.

٨. أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي عليه السلام.
٩. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، بيروت، مؤسسة الأعلمي.
١٠. الاعتقاد، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الطبعة الأولى، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠١ هـ.ق.
١١. إمتاع الأنعام، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئ، تحقيق وتعليق: محمد عبد الحميد النميسي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ.ق.
١٢. أنساب الأشراف، البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، تحقيق: د. سهيل زكار ود، رياض زركلي، بيروت، دار الفكر.
١٣. البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: علي شيري، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨ هـ.ق.
١٤. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩١ هـ.ق.
١٥. بلغة الأديب، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٨ هـ.ق.
١٦. تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، الطبعة الرابعة، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
١٧. تاريخ الإسلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ.ق.
١٨. تاريخ الأمم والملوك (المعروف بتاريخ الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء الأجلاء، الطبعة الرابعة، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٣ هـ.ق.

١٩. تاريخ الخلفاء، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، ١٤٢٠ هـ.ق.
٢٠. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، ديار بكر، تركيا، المكتبة الإسلامية.
٢١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ.ق.
٢٢. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ.ق.
٢٣. تحفة الأحوذى، المباركفوري، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ.ق.
٢٤. تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث.
٢٥. تذكرة الخواص، ابن الجوزي، قم المقدسة، منشورات الشريف الرضي، ١٤١٨ هـ.ق؛ أيضاً: مكتبة نينوى الحديثة، طهران.
٢٦. تطهير الجنان واللسان، أحمد بن حجر الهيتمي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ.ق.
٢٧. تفسير الخازن (لباب التأويل)، علاء الدين البغدادي الخازن، بيروت، دار الفكر.
٢٨. تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، صيدا، المكتبة العصرية.
٢٩. تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تقديم: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ١٤١٢ هـ.ق.
٣٠. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الشهير بـ (فخر الدين الرازي)، الطبعة الثالثة، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٣١. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.ق؛ أيضاً: الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥ هـ.ق.

٣٢. تقريب النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف الدمشقي النووي، بهامش: تدريب الراوي، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.
٣٣. تهذيب الأحكام، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الثالثة، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٤ هـ. ش.
٣٤. تهذيب التهذيب، ابن حجر، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤ هـ. ق؛ أيضاً: الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥ هـ. ق.
٣٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ جمال الدين أبو الحجاج بن يوسف المزي، تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الرابعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ. ق؛ أيضاً: الطبعة الخامسة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ. ق.
٣٦. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربى، ٢٠٠١ م.
٣٧. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.
٣٨. الثقات، أحمد بن حبان التميمي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٥ هـ. ق.
٣٩. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تقديم: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥ هـ. ق؛ أيضاً: الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤٢١ هـ. ق.
٤٠. الجامع الصغير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤١١ هـ. ق.
٤١. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

٤٢. الحاشية على سنن أبي داود، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبو عبدالله ابن قيم الجوزية، بيروت، دار الكتب العلمية.
٤٣. حقائق التفسير، أبو عبد الرحمن السلمي، تحقيق: سيد عمران، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ.ق.
٤٤. حلية الأولياء، الحافظ أحمد بن عبدالله أبي نعيم الأصفهاني، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ.ق.
٤٥. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، الطبعة الأولى، الكويت، مكتبة المعلا، ١٤٠٦ هـ.ق.
٤٦. الدر المنثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٣ م؛ أيضاً: بيروت، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بي.تا.
٤٧. دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، توثيق وتخريج وتعليق: د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ.ق؛ أيضاً: تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ.ق.
٤٨. ذخائر العقبى، أحمد بن عبدالله الطبري، مكتبة القدس لحسام الدين المقدس، ١٣٥٦ هـ.ق.
٤٩. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: سليم النعيمي، الطبعة الأولى، قم المقدسة، منشورات الرضي، ١٤١٠ هـ.ق.
٥٠. زاد المسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن عبدالله، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٧ هـ.ق.
٥١. سؤالات البرقاني للدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقر، الطبعة الأولى، باكستان، كتبخانه جميلي، ١٤٠٤ هـ.ق.

٥٢. سنن ابن ماجه، محمد يزيد القزويني، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: محمد ناصر الألباني، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٩١ هـ. ق؛ أيضاً: تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٣. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤١٠ هـ. ق.
٥٤. سنن الترمذي، الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي؛ أيضاً: تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٣ هـ. ق.
٥٥. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، بيروت، دار الفكر.
٥٦. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب المعروف بالنسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيّد كسروي حسن، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١ هـ. ق.
٥٧. سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب المعروف بالنسائي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٣٤٨ هـ. ق؛ أيضاً: تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الأحاديث مذيّلة بأحكام الألباني عليها، الطبعة الثانية، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦ هـ. ق.
٥٨. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، إشراف وتخريج: شعيب الأرناؤوط، تحقيق: حسين الأسد، الطبعة التاسعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ هـ. ق.
٥٩. السيرة النبوية، إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٦ هـ. ق؛ أيضاً: تحقيق وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، ١٣٨٣ هـ. ق.
٦٠. الشافي في الإمامة، علي بن الحسين الموسوي، المعروف بـ (السيد المرتضى)، الطبعة الثانية، طهران، مؤسسة الصادق، ١٤١٠ هـ. ق؛ أيضاً: الطبعة الثانية، قم المشرقة، نشر مؤسسة إسماعيليان، ١٤١٠ هـ. ق.

- پیرنیت: ۶، پس از: غلطگیری فایل صفحه آرایی شده، مجری: جباری نیک، در تاریخ: ۹۰/۱۰/۶، قطع، وزیر، شناخه: ۸۹۰۰۶

٧٣. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤١٩ هـ. ق؛ أيضاً: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٧٤. صريح السنّة، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، الطبعة الأولى، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٥ هـ. ق.

٧٥. صفوة التفاسير، محمد بن علي الصابوني، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر.

٧٦. الصواعق المحرقة، ابن حجر الهيتمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧ م؛ أيضاً: بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ. ق.

٧٧. ظلال الحجة في تخريج السنّة لابن أبي عاصم، محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي.

٧٨. العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٨٤ هـ. ق.

٧٩. علل الشرائع، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بـ (الصدوق)، تقديم: السيّد محمد صادق بحر العلوم، النجف الأشرف، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها، ١٣٨٥ هـ. ق.

٨٠. العلل، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمود عباس، الطبعة الأولى، الرياض، دار الخاني، ١٤٠٨ هـ. ق.

٨١. العلل، الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، بهامش: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٨٢. عمدة القاري، أبو محمد محمود بن أحمد العيني، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٨٣. عون المعبود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.ق.
٨٤. الغدير في الكتاب والسنة، عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، الطبعة الأولى، قم المقدسة، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٤١٦ هـ.ق.
٨٥. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، الطبعة الثانية، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩ هـ.ق.
٨٦. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، عالم الكتب؛ أيضاً: الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم.
٨٧. الفتوح، ابن أعثم الكوفي، تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الأضواء، ٢٠٠٢ م.
٨٨. فرائد السمطين، إبراهيم بن محمد الجويني، تحقيق: الشيخ محمد باقر الخمودي، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر، ١٣٩٨ هـ.ق.
٨٩. فرق الشيعة، أبو الحسن النوبختي، تصحيح وتعليق: محمد صادق آل بحر العلوم، النجف الأشرف، المكتبة المرتضوية.
٩٠. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٧ م.
٩١. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري، القاهرة، مكتبة الخانجي.
٩٢. فضائل الصحابة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب المعروف بالنسائي، بيروت، دار الكتب العلمية.
٩٣. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣ هـ.ق.
٩٤. فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.ق.

٩٥. الكاشف، محمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، ١٤١٣ هـ.ق.
٩٦. الكامل في التاريخ، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بـ (ابن الأثير)، بيروت، دار صادر، ١٣٨٦ هـ.ق؛ أيضاً: بيروت، دار صادر، ١٣٩٩ هـ.ق.
٩٧. الكامل في الضعفاء، عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار الغزاوي، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩ هـ.ق.
٩٨. الكامل، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: الدكتور سهيل وكار، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩ هـ.ق.
٩٩. كتاب السنّة (ومعه ظلال الجحّة في تخريج السنّة للألباني)، عمرو بن أبي عاصم الضحاك، الطبعة الثالثة، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٣ هـ.ق.
١٠٠. كتاب العين، الخليل الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، مؤسسة دار الهجرة، ١٤٠٩ هـ.ق.
١٠١. كشف الخفاء، إسماعيل بن محمد العجلوني، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ.ق.
١٠٢. الكشف والبيان في تفسير القرآن، الثعلبي، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ هـ.ق.
١٠٣. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين المعروف بـ (المتقي الهندي)، ضبط وتفسير: الشيخ بكري حياني، تصحيح وفهرسة: الشيخ صفوة السقا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩ هـ.ق.
١٠٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري المعروف بـ (ابن منظور)، الطبعة الأولى، مطبعة دار إحياء التراث العربي، أدب الحوزة، ١٤٠٥ هـ.ق؛ أيضاً: الطبعة الأولى، بيروت، دار صادر، ١٤١٠ هـ.ق.

١٠٥. لسان الميزان، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦ هـ.ق.
١٠٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر المعروف بـ (المهشمي)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ.ق.
١٠٧. المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محيي الدين بن شرف الدمشقي النووي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٧ م.
١٠٨. مختصر الإتحاف، شهاب الدين البوصيري، تحقيق: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ.ق.
١٠٩. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، المطبوع بهامش لباب التأويل في القاهرة ١٣٧٤ هـ.ق؛ أيضاً: الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢٧ هـ.ق.
١١٠. مرقاة المفاتيح، الملا علي القاري الحنفي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٢ هـ.ق.
١١١. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، مع تضمينات الذهبي في التلخيص، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠ م؛ أيضاً: بيروت، دار المعرفة، بإشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيتا.
١١٢. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، بيروت، دار المعرفة.
١١٣. مسند أبي يعلى الموصلي، الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي المعروف بـ (أبي يعلى الموصلي)، تحقيق: أحمد سليم أسد، الأحاديث مذيّلة بأحكام حسين سليم أسد عليها، الطبعة الأولى، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤ هـ.ق؛ أيضاً: تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث.

١١٤. مسند البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، بيروت، مؤسسة علوم القرآن؛ أيضاً: الطبعة الأولى، المدينة، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، ١٤٠٩ هـ.ق.

١١٥. المسند، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة قرطبة؛ أيضاً: شرحه ووضع فهرسه: الشيخ أحمد محمد شاكر وحزمة أحمد الزين، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٦ هـ.ق؛ أيضاً: بيروت، دار صادر؛ أيضاً: المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ.ق.

١١٦. مشكاة المصابيح، محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ هـ.ق.

١١٧. المصنّف، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى، المجلس العلمي، ١٤٠٣ هـ.ق.

١١٨. المصنّف، عبدالله محمد بن أبي شيبه الكوفي، تحقيق: كمال يوسف حوت، الطبعة الثانية، الرياض، مكتبة الرشيد.

١١٩. المطالب العالية، ابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ.ق.

١٢٠. مع الاثني عشرية في الأصول والفروع، علي السالوس، الطبعة السابعة، الرياض، دار الفضيلة، الرياض؛ أيضاً: قطر، دار الثقافة؛ أيضاً: مصر، مكتبة دار القرآن.

١٢١. معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، بيروت، دار المعرفة.

١٢٢. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين، ١٤١٥ هـ.ق.

١٢٣. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي؛ أيضاً: تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ.ق.
١٢٤. معجم رجال الحديث، السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي، الطبعة الخامسة، النجف الأشرف، ١٤١٣هـ.ق.
١٢٥. معرفة الثقات، أحمد بن عبدالله العجلي، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ.ق.
١٢٦. المعيار والموازنة، محمد بن عبدالله أبو جعفر الإسكافي، تحقيق: محمد باقر الحمودي، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.ق.
١٢٧. المغازي، محمد بن عمر بن واقد المعروف بـ (الواقدي)، تحقيق: الدكتور مارسدن جونس، الطبعة الثالثة، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٩هـ.ق.
١٢٨. المغني في أبواب التوحيد والعدل (القسم الأول: في الإمامة)، القاضي أبوالحسن عبد الجبار الأسد آبادي، تحقيق: د. محمود محمد قاسم، مراجعة: إبراهيم مذكور، إشراف: طه حسين.
١٢٩. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، الطبعة: جديدة بالأوفست، بيروت، دار الكتاب العربي، بيروت؛ أيضاً: الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.ق.
١٣٠. مقالات الإسلاميين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين، تحقيق: هلموت ريتز، الطبعة الثالثة، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
١٣١. المقالات والفرق، سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري القمي، تصحيح وتقديم: محمد جواد مشكور، طهران، المركز العلمي والثقافي للنشر.
١٣٢. مقتل الحسين، موفق بن أحمد بن محمد المكي المعروف بـ (الخطيب الخوارزمي)، تحقيق: محمد السماوي، الطبعة الأولى، قم المقدّسة، أنوار الهدى، ١٤١٨هـ.ق.

١٣٣. مقدّمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بـ(ابن الصلاح)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمّد بن عويضة، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ. ق.
١٣٤. الملل والنحل، محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمّد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٤ هـ. ق.
١٣٥. المناقب، الموفق بن أحمد بن محمّد المكي المعروف بـ(الخطيب الخوارزمي)، تحقيق: الشيخ مالك الحمودي، الطبعة الثانية، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٤ هـ. ق.
١٣٦. منهاج السنّة النبوية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحرّاني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦ هـ. ق.
١٣٧. المواقف، الإيجي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجبل، ١٩٩٧ م.
١٣٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمّد البجاوي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢ هـ. ق.
١٣٩. النزاع والتخاصم، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، تحقيق: السيّد علي عاشور.
١٤٠. نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عمرو عبد المنعم، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥ هـ. ق.
١٤١. النصائح الكافية، محمّد بن عقيل الحضرمي، تحقيق: غالب الشابندر، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الفجر، ١٤١٢ هـ. ق.
١٤٢. نظرية الإمامة، أحمد محمود صبحي، مصر، دار المعارف.
١٤٣. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمّد بن جعفر الكتاني، الطبعة الثانية، مصر، دار الكتب السلفية.
١٤٤. النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، الطبعة الرابعة، قم المقدّسة، مؤسسة إسماعيليان.

١٤٥. نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار، مؤمن الشبلنجي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، ١٤٢٦ هـ.ق.
١٤٦. الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرئوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠ هـ.ق.
١٤٧. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دمشق، الدار الشامية؛ أيضاً: الطبعة الأولى، بيروت، دار القلم، ١٤١٥ هـ.ق.
١٤٨. وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، نور الدين علي بن أحمد السمهودي، حققه وفصله وعلّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٤٩. ينابيع المودة، سليمان القندوزي الحنفي، تحقيق: سيّد علي جمال أشرف الحسيني، الطبعة الأولى، دار أسوة، ١٤١٦ هـ.ق.

الفهرس

مقدمة المركز.....	٥
المقدمة.....	٧
المدخل.....	١٣

الفصل الأول: أحاديث النصّ بلفظ الوصية في روايات أهل السنة

تمهيد.....	١٩
١ - حديث عائشة.....	١٩
٢ - حديث أمير المؤمنين (عليه السلام).....	٢٢
٣ - حديث أبي سعيد الخدري.....	٢٩
٤ - حديث أبي أيوب الأنصاري.....	٣٢
٥ - حديث بريدة.....	٣٦
٦ - حديث أنس بن مالك.....	٣٩
حاصل الكلام في أحاديث الوصية.....	٤٣

الفصل الثاني: الوصية في مرويات عبدالله بن سبأ وحقيقة هذه الشخصية

تمهيد.....	٤٧
اختراع ابن سبأ للوصية في المرويات الشيعية.....	٤٧
دعوى اختراع ابن سبأ للوصية فيما نقله النوبختي والقمي والكشي.....	٤٨
المناقشة.....	٥٠

- الأول: إنَّ هذا القول المنقول هو حكاية عن جماعة مجهولة من غير الشيعة ٥٠
- الثاني: إنَّ هذا القول لا يدلُّ على أنَّ ابن سبأ هو مخترع القول بالوصية ٥٠
- اختراع ابن سبأ للوصية في المرويات السنّة ٥١
- الأخبار السنّة الواردة في بيان دور ابن سبأ في إرساء القول بالوصية ٥٢
- المناقشة ٥٤
- سند الحديث ٥٤
- مضمون الحديث ٥٦
- حقيقة عبدالله بن سبأ ٥٧
- الخلاف في شخصية ابن سبأ ٥٨
- أولاً: الخلاف في أصل وجود ابن سبأ ٥٨
- ١ - علماء السنّة الذين أنكروا وجود ابن سبأ ٥٨
- ٢ - علماء الشيعة الذين أنكروا وجود ابن سبأ ٥٩
- ثانياً: الخلاف في تحديد هويّة ابن سبأ ٦١
- ١ - الاختلاف في شخصية ابن سبأ ٦٢
- ٢ - الاختلاف في قبيلة ابن سبأ ٦٢
- ٣ - الاختلاف في بلد ابن سبأ ٦٣
- ٤ - الاختلاف في نسبة ابن سبأ إلى أبيه ٦٤
- ثالثاً: الخلاف في تاريخ ظهور ابن سبأ وإسلامه ٦٥
- رابعاً: الخلاف في حجم الدور الذي لعبه ابن سبأ في التاريخ الإسلامي ٦٦
- أقوال علماء السنّة ٦٦
- القول الأول: ٦٧
- القول الثاني: ٦٧
- أقوال علماء الشيعة ٦٨
- خامساً: مصير ابن سبأ والخلاف فيه ٧١

٧٢..... نتيجة الفصل الثاني

الفصل الثالث: أحاديث النصّ بغير لفظ الوصيّة في روايات أهل السنّة

٧٧..... تمهيد

٨١..... البحث الأوّل: حديث الغدير

٨٢..... طرق حديث الغدير

٨٢..... ١ - حديث زيد بن أرقم

٨٢..... الطريق الأوّل: عن أبي الطفيل، عن زيد

٨٥..... الطريق الثاني: عن ميمون، عن زيد

٨٦..... الطريق الثالث: عن أبي سليمان (سلمان)، عن زيد

٨٧..... الطريق الرابع: عن يحيى بن جعدة، عن زيد

٨٨..... الطريق الخامس: عن عطية العوفي، عن زيد

٨٨..... الطريق السادس: عن أنيسة بنت زيد بن أرقم، عن أبيها زيد

٨٩..... الطريق السابع: عن أبي الضحى، عن زيد

٨٩..... الطريق الثامن: عن هبيرة بن يريم، عن زيد

٨٩..... الطريق التاسع: عن أبي إسحاق، عن زيد

٩٠..... الطريق العاشر: عن عبد الله الشيباني، عن زيد

٩٠..... الطريق الحادي عشر: عن ثوير بن أبي فاختة، عن زيد

٩٠..... ٢ - حديث سعد بن أبي وقاص

٩١..... الطريق الأوّل: عن عبد الرحمن بن سابط، عن سعد

٩١..... الطريق الثاني: عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه، عن سعد

٩١..... الطريق الثالث: عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها سعد

٩٢..... الطريق الرابع: خيثمة بن عبد الرحمن، عن سعد

٩٢..... ٣ - حديث بريدة

- الطريق الأول: عن ابن عباس، عن بريدة ٩٣
- الطريق الثاني: عن ابن بريدة، عن أبيه ٩٣
- الطريق الثالث: عن طاووس، عن بريدة ٩٤
- ٤ - حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ٩٤
- الطريق الأول: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٥
- الطريق الثاني: عن عمر بن علي، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٥
- الطريق الثالث: عن سعيد بن وهب، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٦
- الطريق الرابع: عن زياد بن أبي زياد، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٦
- الطريق الخامس والسادس والسابع: عن عمرو، وسعيد، وزيد، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٧
- الطريق الثامن: عن عمير بن سعد، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٧
- الطريق التاسع: عن وهب بن حمزة، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٨
- الطريق العاشر: عن أبي الطفيل، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٨
- الطريق الحادي عشر: عن زيد بن أرقم، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٨
- الطريق الثاني عشر: عن عمرو بن سعيد، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٩
- الطريق الثالث عشر: عن طلحة بن مصرف، عن المهاجر أو ابن المهاجر، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٩
- الطريق الرابع عشر: عن زاذان بن عمر، عن أمير المؤمنين عليه السلام ٩٩
- ٥ - حديث أبي أيوب الأنصاري ١٠٠
- ٦ - حديث البراء بن عازب ١٠١
- ٧ - حديث ابن عباس ١٠٢
- ٨ - حديث حبشي بن جنادة ١٠٣
- ٩ - حديث ملك بن الحويرث ١٠٣
- ١٠ - ١١ - ١٢ - حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك ١٠٣
- ١٣ - حديث جرير ١٠٨
- ١٤ - حديث عمار بن ياسر عن أبيه ١٠٨

- ١٥ - حديث حذيفة بن أسيد الغفاري..... ١٠٩
- حاصل الكلام في طرق حديث الغدير..... ١١٠
- دلالة حديث الغدير..... ١١٢
- شواهد على دلالة حديث الغدير..... ١١٥
- ١ - نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾..... ١١٥
- ٢ - نزول قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾..... ١٢١
- ٣ - دعاء الرسول ﷺ لأمير المؤمنين (عليه السلام)..... ١٢٨
- ٤ - إخبار الرسول ﷺ الناس بقرب رحيله..... ١٣٠
- ٥ - وحدة سياق حديث الغدير وحديث الثقلين..... ١٣٠
- ٦ - استشهاد أمير المؤمنين (عليه السلام) بحديث الغدير..... ١٣٢
- دعوى دلالة حديث الغدير على الاختصاص بالمحبة..... ١٣٣
- مناقشة دعوى دلالة حديث الغدير على الاختصاص بالمحبة..... ١٣٨
- ١ - المناقشة الأولى..... ١٣٨
- ٢ - المناقشة الثانية..... ١٤٣
- ٣ - المناقشة الثالثة..... ١٤٨
- ٤ - المناقشة الرابعة..... ١٦٦
- ٥ - المناقشة الخامسة..... ١٦٧
- البحث الثاني: حديث الاثني عشر خليفة من قريش..... ١٦٩
- طرق حديث الاثني عشر خليفة..... ١٦٩
- ١ - حديث جابر بن سمرة..... ١٦٩
- الطريق الأول: عن حصين، عن جابر..... ١٦٩
- الطريق الثاني: عن عبد الملك بن عمير، عن جابر..... ١٧٠
- الطريق الثالث: عن سهاك بن حرب، عن جابر..... ١٧٠
- الطريق الرابع: عن الشعبي، عن جابر..... ١٧١

- الطريق الخامس: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن جابر ١٧٢
- الطريق السادس: عن أبي خالد، عن جابر ١٧٣
- الطريق السابع: عن الأسود بن سعيد الهمداني، عن جابر ١٧٤
- الطريق الثامن: عطاء بن أبي ميمونة، عن جابر ١٧٥
- ٢ - حديث أبي جحيفة ١٧٥
- ٣ - حديث ابن مسعود ١٧٥
- حاصل الكلام في طرق حديث الاثني عشر خليفة ١٧٦
- دلالة حديث الاثني عشر خليفة ١٧٧
- أقوال علماء السنّة في دلالة حديث الاثني عشر خليفة ١٩٦
- حاصل الكلام في دلالة حديث الاثني عشر خليفة ٢٠٠
- البحث الثالث: حديث المنزلة ٢٠١
- طرق حديث المنزلة ٢٠١
- ١ - حديث سعد بن أبي وقاص ٢٠١
- الطريق الأول: عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد ٢٠١
- الطريق الثاني: عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد ٢٠١
- الطريق الثالث: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد ٢٠٢
- الطريق الرابع: عن عبد الرحمن بن سابط، عن سعد ٢٠٣
- الطريق الخامس: عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها سعد ٢٠٣
- الطريق السادس: عن سعيد بن المسيّب، عن سعد ٢٠٤
- ٢ - حديث ابن عبّاس ٢٠٥
- ٣ - حديث زيد بن أرقم ٢٠٨
- ٤ - حديث أبي سعيد الخدري ٢٠٨
- ٥ - حديث جابر بن عبدالله الأنصاري ٢١٠
- ٦ - حديث أسماء بن عميس ٢١٠

٢١١	٧ - حديث أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام
٢١٢	حاصل الكلام في طرق حديث المنزلة
٢١٢	دلالة حديث المنزلة
٢١٩	تقريب دلالة حديث المنزلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام
٢٢٩	نتيجة البحث الثالث
٢٣١	إشكال
٢٣١	جواب الإشكال
٢٣٤	تنبيه
٢٣٤	نتيجة الفصل الثالث

الفصل الرابع: علاقة النصّ بنشوء الفرق وتاريخ ظهور التشيع

٢٣٩	تمهيد
٢٣٩	بداية ظهور المذاهب الإسلامية
٢٤٣	دور عمر في إرساء الأمر لأبي بكر
٢٤٣	الأول: الخوف
٢٤٤	الثاني: النفاق
٢٤٥	أجواء بيعة السقيفة
٢٥١	تساؤل
٢٥٢	التخطيط لأمر الخلافة
٢٥٣	شواهد على وجود التخطيط
٢٥٣	١- إخلاء المدينة
٢٥٥	٢- منع الرسول ﷺ
٢٥٥	أ- منع الرسول ﷺ من كتابة الكتاب
٢٥٦	ب- المنع من سماع الرسول ﷺ بإثارة الجلبة واللغط

- ٣ - الاستعجال في طلب البيعة وإتمامها ٢٥٧
- ٤ - التكتّم والسريّة ٢٥٨
- ٥ - الاهتمام بغدير خم ٢٥٩
- نتيجة الفصل الرابع ٢٦٠

الفصل الخامس: الفرقة الناجية

- تمهيد ٢٦٥
- اختلاف الأئمة ٢٦٥
- أحاديث الاختلاف ٢٦٩
- أحاديث معالم الفرقة الناجية ٢٧٢
- ١ - حديث وجوب التمسك بالثقلين ٢٧٢
- ٢ - حديث الراية ٢٧٣
- ٣ - حديث (لا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ) ٢٧٥
- ٤ - حديث الفئة الباغية ٢٧٧
- ٥ - حديث الانتجاع ٢٧٩
- ٦ - حديث سدّ الأبواب إِلَّا باب عليٍّ عليه السلام ٢٨١
- ٧ - حديث المؤاخاة ٢٨١
- ٨ - حديث (اللَّهُمَّ أَدْرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ) ٢٨٢
- ٩ - حديث (عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ) ٢٨٢
- ١٠ - حديث (عَلِيٌّ مَعَ الْحَقِّ وَالْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ) ٢٨٣
- ١١ - حديث (مَنْ فَارَقَكَ فَقَدْ فَارَقَنِي) ٢٨٤
- ١٢ - حديث (الْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ) ٢٨٥
- ١٣ - حديث تبليغ سورة براءة ٢٨٥
- ١٤ - حديث (مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ) ٢٨٧



٣٠٠ ١٥ - حديث (أهل بيتي أمانٌ لأهل الأرض)

٣٠٢ ١٦ - حديث الدار

٣٠٥ الخاتمة

٣١١ فهرس المصادر